المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

ثمن النسخة : 1,50 درهم ـ ثمن النسخة عن السنوات الفارطة : 2,25 درهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين.

الاشتراك			الخارج	ان جميع الارسالیات تكون باسم المحاسب المتصرف بالمطبعة الرسمية	يطلب الاشتراك من ادارة المطبعة الرسمية الرباط ـ شالة
	لسنة	لستة أشهر	تضاف الى التعاريف المشار اليها قبالته صوائر الارسال المحددة في التشريع البريدي المعمول به ، فيما يخص توجيه الجريدة الى الخارج عبر الطريق العادية او الجوية.	التليفون : 650-24 ـ 650-25 / 651-79 ـ 654-13	ثمن الاعلانات
المغرب	60 درهما	35 درهما		حساب الشيك البريدي رقم 101-16 بالرباط	درهمان (2) للسطر المحتوى على 26 حرفا (قرار رقم 1161.77 بتاريخ 14 ذي القعدة 1397 موافق 28 أكتوبر 1977)

ان الاعلانات القضائية والقانونية وكذا الرسوم والاجراءات والعقود المقرر نشرها واعطاؤها صبغة رسمية ، يتحتم صدورها بالجريدة الرسمية . ويجب ان تصل النصوص يوم الخميس على أبعد تقدير كي يتاتى نشرها في عدد يوم الاربعاء من الاسبوع الموالي.

فهرست

صحيفة

نصوص عامة

بنك المغرب. ـ تقرير عن السنة المالية 1976.

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب صاحب السمو مولاى الحسن بن المهدى عن السنة المالية 1976 2374

الاقتراض الصادر بالمغرب سنة 1952 والمضمون رأس ماله بما قدره 4,50 %.

قرار لوزير المالية رقم 763.78 بتاريخ 24 من رجب 1398 (فاتح يوليوز 1978) بتحديد القيمة المسترجعة بها سندات الاقتراض الصادر بالمغرب سنة 1952 والمضمون رأس ماله بما قدره 4,50 % 2459

افتتاح وانتهاء الصيد البرى ونظامه الخاص خلال موسم 1978 ـ 1979

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 807.78 بتاريخ 3 رمضان 1398 (8 غشت 1978) بافتتاح وانتهاء الصيد البرى ونظامه الخاص خلال موسم 1978 ـ 1979 2459

نصوص خاصة

اقليم فاس. ـ نزع ملكية قطع ارضية.

مرسوم رقم 2.78.179 بتاريخ 19 من جمادى الآخرة 1398 (27 مايو 1978) بالاعلان أنه من المنفعة العامة القيام بأشغال لفتح محطة رأس الماء بالنقطة الكيلومترية 299 + 386 من خط السكة الحديدية الذاهب من طنجة الى فاس وبنزع ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض (اقليم فاس) 2463

المركز المستقل لسيدى بنور. ـ تعيين لجنة خاصة.

قرار لوزير الدولة المكلف بالداخلية رقم 461.78 بتاريخ 22 من محرم 1398 (2 يناير 1978) بتعيين لجنة خاصة لمركز سيدى بنور المستقل 2464

القصر الكبير. ـ استعمال محطة الطريق الخاصة بالمسافرين.

قرار لوزير النقل رقم 531.78 بتاريخ 30 من جمادى الاولى 1398 (8 مايو 1978) بالزام أصحاب النقل العمومي للمسافرين الذين يقومون بالمواصلات في مدينة القصر الكبير باستعمال محطة الطريق الخاصة بالمسافرين في هذه المدينة 2464

تعيين آمرين مساعدين بالدفع.

قرار لوزير الدولة المكلف بالداخلية رقم 812.78 بتاريخ 6 شعبان 1398 (13 يوليوز 1978) بتغيير القرار رقم 283.77 الصادر في 27 من صفر 1397 (17 يبراير 1977) بتعيين آمرين مساعدين بالدفع وآمرين مساعدين نواب 2465

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 820.78 بتاريخ 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978) بتعيين آمر مساعد بالدفع ونائبه 2465

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 821.78 بتاريخ 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978) بتعيين آمر مساعد بالدفع ونائبه 2466

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 822.78 بتاريخ 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978) بتعيين آمر مساعد بالدفع ونائبه 2466

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 823.78 بتاريخ 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978) بتعيين آمر مساعد بالدفع ونائبه 2467

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص خاصة

وزارة الدولة المكلفة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 867.78 بتاريخ 29 من شعبان 1398 (5 غشت 1978) باجراء امتحان الكفاءة المهنية قصد تعيين أعوان ممتازين للاستغلال 2468

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 866.78 بتاريخ 5 رمضان 1398 (10 غشت 1978) باجراء مباراة لتعيين أعوان عموميين من الصنف الرابع 2468

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 859.78 بتاريخ 8 شعبان 1398 (15 يوليوز 1978) باجراء مباراة لتعيين عونين (2) للاشراف بمديرية المحافظة على الاملاك العقارية واشغال مسح الاراضي (معامل الطبع والاخراج) 2468

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 858.78 بتاريخ 8 شعبان 1398 (15 يوليوز 1978) باجراء مباراة لتعيين أعوان مختصين 2469

وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية.

قرار لوزير الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم 779.78 بتاريخ 12 من رجب 1398 (19 يونيه 1978) باجراء مباراة لتعيين اربعة (4) محررين بالادارة المركزية 2469

قرار لوزير الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم 778.78 بتاريخ 12 من رجب 1398 (19 يونيه 1978) باجراء مباراة لتعيين ثلاثة (3) أعوان عموميين من الطبقة الثالثة 2470

وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر.

قرار لوزير التربية الوطنية وتكوين الاطر رقم 850.78 بتاريخ 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978) باجراء مباراة لتوظيف مساعدين 2470

قرار لوزير التربية الوطنية وتكوين الاطر رقم 862.78 بتاريخ 29 من شعبان 1398 (5 غشت 1978) باجراء مباراة لتعيين مساعدين بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس 2470

حركات الموظفين وتدابير التسيير

نتائج المباريات والامتحانات 2471

اعلانات وبلاغات

نزع ملكية – بحث – اعلان عن وضع ملف 2472

اعلان عن وضع ونشر مشروع مرسوم يعلن أنه من المصلحة العمومية القيام باشغال تثنية السكة الحديدية بين محطتي عين السبع والرباط أكدال (الحصة الرابعة أ) ما بين النقطتين الكيلومتريتين 26 + 130 و 36 + 866 من خط السكة الحديدية الذاهب من الدار البيضاء الى سيدى قاسم وتنزع بموجبه ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض 2472

اعلان عن وضع ونشر مشروع مرسوم يعلن أنه من المصلحة العمومية القيام باشغال تثنية السكة الحديدية بين محطتي عين السبع والرباط – أكدال (الحصة الثالثة) ما بين النقط الكيلومترية 20 + 067 الى 22 + 790 و 24 + 845 الى 26 + 130 من خط السكة الحديدية الذاهب من الدار البيضاء الى سيدى قاسم وتنزع بموجبه ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض 2476

اعلان عن وضع ونشر مشروع مرسوم يعلن أنه من المصلحة العمومية القيام باشغال انحراف الخط الحديدى الرابط بين الدار البيضاء ومراكش بين النقطتين الكيلومتريتين 124 + 000 و 126 + 000 وتنزع بموجبه ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض 2479

وزارة العدل – المحكمة الابتدائية بخريبكة – اعلان 2480

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي – اعلانات عن عروض أثمان 2480

وزارة الاعلام – الاذاعة والتلفزة المغربية – اعلان عن عرض أثمان 2480

وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر – اعلانات عن طلبات عروض أثمان مفتوحة 2481

عمالة الرباط وسلا – المجلس البلدى لمدينة سلا – الاشغال البلدية – اعلان عن عرض أثمان 2482

اقليم فاس – اعلانان 2482

الاملاك العقارية

أ – مطالب التحفيظ

محافظة الخميسات 2483

محافظة العيون 2487

محافظة طنجة 2488

ب – اعلانات بانتهاء التحديد

محافظة أكادير 2489

محافظة الجديدة 2491

محافظة خريبكة 2492

محافظة مراكش 2492

نصوص عامة

تقرير

مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والى بنك المغرب صاحب السمو مولاى الحسن بن المهدى عن السنة المالية 1976

مولاى صاحب الجلالة ،

لى عظيم الشرف ، بأن أرفع لجلالتكم ، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ فى 23 ذى الحجة 1378 (30 يونيه 1959) (وهو الذى أحدث بموجبه بنك المغرب) ، التقرير الخاص بسنة 1975 ، وهى السنة المالية الثامنة عشرة التى مرت على تأسيس معهد الاصدار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المقدمة

تميزت سنة 1976 في الميدان الاقتصادي بمتابعة المجهود التجهيزي الهام الذي يبذل في نطاق مخطط التنمية ، كما تميزت بنمو قوي في مضمار الانتاج الداخلي . على أنه مهما كانت ضروب التقدم التي حققت في هذا الصدد ، فان التوترات التي طرأت في غضون السنوات السالفة على التوازنين الخارجي والداخلي لم تنقطع ولم تتخفف حدة مفعولها الا بفضل الاخذ في العمل بمجموعة من التدابير التصحيحية . وكان من اثر انفتاح بلادنا بشكل واسع على العالم الخارجي ، وخاصة فيما يتعلق بحاجيات برنامجنا الاستثماري الواسع ، ان استشعرت هذه السنة أيضا آثار الاحداث الغير الملائمة التي طبعت وجه الاقتصاد العالمي.

أما الانتعاشة التي بدأت في البلدان الصناعية في النصف الثاني من سنة 1975 ، والتي نظر اليها بعين الاعتبار والرجاء بازاء الازمة العامة والعميقة التي كان يتخبط فيها اقتصاد الدول الغربية آنذاك ، ما لبثت أن تراجعت قبل الوقت الذي كان متوقعا لذلك . ومن جهة أخرى فان معدل التضخم على الرغم من أنه انخفض بصورة ملموسة ، فقد ظل مع ذلك مرتفعا في حين أن فوارق اسعار الصرف بين العملات لم تزدد الا حدة وعمقا . وهكذا وبالرغم من الدلائل المشجعة التي لاحت بوادرها في أواخر العام ، فان السنة المنصرمة اذا كانت تبدو أحسن من سابقتيها فانها يمكن أن تعتبر بالنسبة للاقتصاد العالمي في مجمله مخيبة للامل بالنظر لما كان متوقعا.

وقد تمكن الانتاج الصناعي من أن يستمر في نمو كبير جدا الى نهاية الربيع ، وذلك بفضل اعادة تكوين المخزونات واستئناف حركة الاشتراء من جانب الاسر والعائلات الشيء الذي شجعت عليه سياسة الانعاش التي طبقتها أكثرية البلدان المتقدمة . غير أن الاستثمارات ظلت ضعيفة مع ذلك مما يرجع ولا شك في جانب منه الى التوتر الاجتماعي والسياسي الذي تعرضت له عدة دول كبرى عند اقتراب مواقيت انتخابات هامة . وهكذا فمنذ أن أصبح الاقبال على الاستهلاك عرضة للاحجام والتردد عند بداية الاشهر الثلاثة الثانية من السنة تقريبا ، أصبحت حركات التقدم تسير سيرا بطيئا . الا أننا نجد في الجملة وبالرغم من الجفاف الاستثنائي الذي أثر على الانتاج الفلاحي لاروبا الغربية ، نجد ان المنتوج الوطني الاجمالي للدول الصناعية قد ارتفع في المتوسط بـ : 5،3 % سنة 1976 بعد أن كان قد انخفض حقا بنسبة 1،4 % في السنة الماضية . وقد استفاد حجم مبادلات هذه البلدان من الانتعاشة الى حد بعيد : ذلك أنه ارتفع بالاسعار الثابتة بنسبة 14،5 % فيما يخص الاستيراد و 11 % فيما يرجع للتصدير بينما كان قد تقلص في كلتا الحالتين بنسبة 7،5 % و 4،5 % على التوالي سنة 1975 . أما في ميدان التشغيل فان الآثار بقيت على العكس من ذلك جد محدودة . بل أكثر من ذلك فقد أخذت الوضعية تتدهور من جديد عند نهاية السنة من جراء ضعف نمو الانتاج لدرجة أن عدد العاطلين لم ينخفض قط خلال الاثني عشر شهرا بالنسبة للمستوى المرتفع الذي كان قد بلغ سنة 1975 وهو 15 مليونا.

وبالطبع فان هذه الوضعية تشمل حالات مختلفة حسب البلدان تلك الحالات التي ظهرت في اتباين أكثر وضوحا . ونظرا للاختيارات التي أخذ بها في السياسات المتبعة طيلة السنوات الاخيرة لمواجهة الخطر المزدوج للبطالة والتضخم ، فان التطورات كانت مختلفة جدا ولاسيما في ميدان الاسعار . والواقع أن التباطؤ الذي طرأ على زيادات الاسعار سنة 1975 قد استمر فعلا في كل مكان حيث أن تغيرات الاسعار حسب المقياس التصحيحي للمنتوج الوطني لمجموع البلدان الصناعية انخفض من 10،9 % سنة 1975 الى 7،1 % سنة 1976 . الا ان هذا التباطؤ في السرعة قد كان أكثر وضوحا في الولايات المتحدة وألمانيا حيث لم تتجاوز الزيادة 5،1 % و 3،1 % على التوالي منها في كندا وفرنسا والتي عرفت مرة أخرى معدلات تقارب نسبة 10 % . كما أن نسبة التضخم قد فاقت نسبة 15 % في بريطانيا العظمى وايطاليا في الوقت الذي لم تصل فيه نسبة 2 % في سويسرا.

وقد كانت الاختلافات قوية كذلك فيما يخص التجارة الخارجية وميزان الاداءات . وهكذا ونظرا لاستئناف حركة الاستيرادات فان ميزان العمليات الجارية لمجموع الدول الصناعية الذي كان قد سجل فائضا قيمته 17،8 مليار دولار سنة 1975 قد أصبح متوازنا فقط سنة 1976 . ولكن اذا كانت بريطانيا العظمى وايطاليا وفرنسا قد عرفت عجزا في أداءاتها ، واذا كان فائض الولايات المتحدة قد مني بتقلص ملموس ، فان ألمانيا قد احتفظت بفائض هام ، كما استرجع اليابان وضعية دائنة . وفي اطار هذه الحالة العامة لم يكن من الممكن تلافي ظهور نوع من الحماية من جديد هنا وهناك وان كانت كل دولة تحاول التبرير لنفسها من ذلك.

ان توسع التجارة العالمية الذي نتج بصفة رئيسية عن نمو المبادلات بين الدول الصناعية لم يخلف سوى امتياز طفيف للدول النامية الغير المنتجة للبترول . فقد انخفض فعلا عجز العمليات الجارية لهذه المجموعة من الدول بنسبة الربع منه ، ولكنه بلغ مع ذلك مستوى عاليا قدره 28 مليار دولار . أما التحسن الذي طرأ في بداية السنة على اسعار المواد الاولية بعد الاستقرار الذي كان قد ساد الاسواق سنة 1975 ، فقد تلته انتكاسة جد ملحوظة وخصوصا فيما يتعلق بالمعادن ومشتقاتها وذلك بسبب تباطؤ انتعاشة الصناعة . فقد زادت أسعار القهوة والكاوكاو بأكثر من الضعف تحت تأثير أسباب طارئة ، أما القمح والسكر فقد بيعا على العكس من ذلك بأسعار تميل الى الانخفاض ، الشيء الذي يعتبر بحق ملائما بالنسبة للبلدان التي تستورد جزءا وافرا من المواد الغذائية . أما فيما يرجع لسعر البترول ، فرغم زيادة الطلب فلم يطرأ عليه أي ارتفاع باستثناء ما حدث على مدار السنة كلها من تطبيق الرفع بنسبة 10 % الساري منذ فاتح أكتوبر 1975 . وقد أعرب أعضاء منظمة الدول المصدرة أثناء اجتماعهم في شهر مايو ببالي عن حرصهم على عدم عرقلة انتعاشة اقتصاديات الدول الغربية تلك الانتعاشة التي تتحكم هي الاخرى في تطور أوضاع اقتصاديات البلدان النامية . وتعد هذه الرؤيا أحد الاسباب التي حدت بالعربية السعودية والامارات العربية المتحدة أثناء الاجتماع الذي عقد خلال

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

شهر دجنبر الى اتخاذ قرار يقضي بتطبيق زيادة محددة في 5 % وذلك ابتداء من فاتح يناير 1977 بينما كان الاحـد عشر عضوا الآخرين في المنظمة قد ارتأوا زيادة في الاسعار بنسبة 10 % تليها زيادة أخرى بنسبة 5 % ابتداء من فاتح يوليوز 1977 . ومع ذلـك فقـد سجلت الدول المنتجة عند نهاية 1976 فائضا يقرب من 44 مليار دولار أي ما يفوق بالربع تقريبا فائض السنة السابقة وذلك بالرغم من التوسع الملحوظ في استيراداتها الذاتية.

وعلى هذا الغرار قد سجلت سنة 1976 التطورات التي زاد اختلافها فيما بين المجموعات الاربع التي يمكن أن توزع بينها الاقتصاديات الوطنية : مجموعة الدول الصناعية التي فقدت صفتها كـدول ذات فوائض ، ومجموعة البلدان النامية التـي تزداد استدانتها أكثـر فأكثر ، ومجموعة الاقتصاديات الاشتراكية التـي أخـذ مستـوى التزاماتها بازاء المؤسسات المالية الغربية يبعث على نوع من القلق ، وأخيرا مجموعة الدول المنتجة للبترول والتي يعد اعضاؤها الاكثر قدرة على تمويل الاختلالات بواسطة المساعدات التي تقدمها وتدفق التحويلات الصادرة عنها . وفي نفس الوقت فان الانشقاقات قـد تفاقمت داخل مجموعة الدول الصناعية ليس فقـط بازاء معـدلات التضخم ونتائج التجارة الخارجية ومعدل النمو ولكن كذلك ولكل هذه الاسباب فيما يتعلق بمعدلات الصرف.

بينما عرفت العملات العائمة بصفة حـرة كالسنوات السابقـة تقلبات واسعة ، فان الاتفاق الاوربي حول التضييق من تغييرات الصرف الذي هو آخر حصن تحتمي به القيم الثابتة للعملات قـد جابه عدة ازمات . فبعد ان اضطر الفرنك الفرنسي الى الانفصال عنه في 15 مارس وبعد اعادة تقييم المارك الالماني التـي تقـررت بتاريخ 18 أكتوبر ، فان العملات المرتبطة بهذا الاتفاق بالاضافة الى الفرنك السويسري والشيلين النمساوي قد ارتفعت معادلاتها بازاء باقي العملات الرئيسية الاخرى . وكان أكثر العملات تعرضا لهذه الظاهرة هما الجنيه والليرة اللذين تضررا من رداءة الحالة الاقتصادية البريطانية وأكثر منها الايطالية كما تضررا من خروج رؤوس الأموال التي تعرضت له كل منهما ، وقد حدث كل هذا على الرغم من الرفع المهم في أسعار الفائدة ومن التدخلات الجادة مـن جانب البنوك المركزية نفسها بل وعلى الرغم في ايطاليا من فرض تدابير تجارية تقييدية . وقد سيق الفرنك الفرنسي الذي اضعف هو الآخر ، الى الانخفاض . أما الدولار فلئن كان قد تعرض لعـدة تقلبات وانخفض من جديد بالنسبة لعملات الاتفاق الاوربي ، فقد دعم مع ذلك وضعيته كعملة مسيطرة على الاداءات الدولية مستفيدا في ذلك على الخصوص من التحويلات الضخمة من جانب الممتلكين للجنيه الاسترليني.

ولم يكن من شأن الترددات المميزة للوضع وسريان الفوضى والاضطراب داخل أسواق الصرف ان يخلقا بطبيعـة الحـال جـوا كفيلا بأن يؤدي في النهاية الى نجاح الجهود المبذولة منـذ تاريـخ طويل قصد ارساء قواعد نظام نقد دولي متجدد ووضع معالم نظام اقتصادي عالمي جديد.

ففيما يتعلق بالنقطة الاولى ، فان التغييرات التي أعلن عنها فـي بداية السنة والتي لم تكن فيما يظهر سوى مرحلة في طريق ادخال اصلاح اعمق وارسخ على صندوق النقد الدولي ترمي الى مسايـنـدة وتقوية المناهج المطبقة حاليا أكثر مـن سعيها الى وضـع أسس لارساء جهاز منسق ومنظم . وهكذا فان اللجنـة المفوضة لمجلس محافظي الصندوق قد صادقت خلال اجتماعها الخامس الذي انعقد يومي 7 و 8 يناير 1976 في جمايكا على مشروع وان كان قد قـدم في صورة استصلاح للقانون الاساسي المتولد عن أوفاق بروتن وودس ، وبذلك ابتعدت تماما عن المبادىء العامة المعمول بها وعن القواعد التي وضعت سنة 1944 . وهـذا المشروع الـذي عرفت خطوطه العريضة منذ سنة 1975 تخلى عن نظام قيم العملات المحددة والمرتبطة بالذهب حيث أعطى الى عمليات الصرف العائمة الركيزة القانونية التـي كانت تنقصها ، واستبعد كـل استناد الى السعـر الرسمي للذهب ، كما اعطى دورا رئيسيا لحق السحب الخاص . وفي هذا الاطار فان الرجوع الى نظام القيم المسماة « قـارة ولكن قابلة للتصحيح والتسوية » انما أثيـر كمجرد احتمال مستقبل . وهذا القرار يمكن أن تتخذه الدول الاعضاء بأغلبية ساحقة وذلك في الوقت الذي يعتبرون فيه أن الشروط اللازمة كلها مجتمعة . أما في القريب العاجل فتبسود في الواقع الحرية الاوفر والاشمل والتي يخفف منها فقط التعهد باللجوء الى المشاورات لان الكيفيات التي يجب ان تجرى في نطاقها مراقبة الصندوق علـى سياسـات الصرف لكل بلد لم تحدد بعد . ويشمل الاطار المعتمد علاوة على ذلك التخفيض بنسبة الثلث وفي ظرف أربع سنوات من احتياطيات صندوق النقد من الذهب وذلك عن طريق ارجاع النصف منه الـى الاعضاء وبيع النصف الآخر في السوق وكل ذلك لزيادة توضيح العزم على ازالة صفة العملة على الذهب . كما ينص الاطار بموازاة هذا كله على رفع جديد في الحصص بنسبة 32،5 % ، مما سيرفع مجموع الاكتتابات الى ما يقرب مـن 39 مليار مـن حقـوق السحب الخاصـة.

ان المشروع الذي تمت الموافقة عليه في شهر مايو من طرف مجلس المحافظين قد دخل فيما بعد في مرحلة لم تكـن قد انتهـت عند نهاية السنة وهي مرحلة المصادقة من طرف كل دولة من الدول الاعضاء . غير أن بعض القرارات منه قد اصبحت سارية المفعـول فورا وذلك لاتاحة تقديم مزيد من العون الى الدول التي تواجه مشاكل تتعلق بميزان الاداءات بدون انتظار نهاية مرحلة الزيادة العامة في الحصص النسبية . وهكذا قرر صندوق النقد الرفع بصفة مؤقتة بنسبة 45 % من أقساط السلف التي يمكن أن يتصرف فيها كـل عضو . ومن جهة أخرى فقد أحدث ابتداء من 30 ابريل الصندوق الائتماني الذي كلف بادارة وتسيير لصالح البلدان النامية الارباح الناتجة عن بيع 25 مليون أوقية من الذهب بسعر السوق ، تلك الكمية التي اقتطعت من الاحتياطيات المسجلة بالسعـر الرسمـي القديم . وهكذا فقد نظمت ما بين يونيه ودجنبر خمس مبيعـات بالمزاد . وقد جلبت في المجموع حوالى 480 مليون دولار سلمت

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

منها 320 مليونا للصندوق الائتماني قصد تمويل التحويلات المباشرة والقروض المقدمة بشروط جد ملائمة وذلك لصالح البلدان الاكثر حرمانا.

ان حركة تطور سوق الذهب لم يفتها أن تتأثر من جراء برنامج المبيعات التي قام بها صندوق النقد . الا أنه اذا كان مجرد الاعلان عن القرارات المتخذة بجمايكا كافيا لتقوية حركة انكماش أسعار الذهب الملاحظة منذ أوائل 1975 والتي ظلت منتظمة نسبيا ، واذا كانت المبيعات الفعلية قد أمكنها ان تزيد في سرعة هذا الانكماش ، فان السوق ما لبثت أن عرفت انتعاشة مفاجئة ابتداء من فاتح شتنبر خلافا لما كان ينتظره الجميع تقريبا . وهكذا فان أوقية الذهب بعد أن قاربت في دجنبر 1974 قيمة 200 دولارا تحت ضغط الطلب الشديد ، وبعد ان انخفضت قيمتها بما يقرب من النصف عند نهاية غشت 1976 حيث لم تعد تساوى الا 105 دولار ، فقد عادت من جديد في نهاية السنة الى سعر يقرب من 135 دولار أي الى سعر منخفض بنسبة 4 % فقط عن السعر الذي بلغته سنة من قبل. ولئن كان هذا التطور الذي يبدو أنه استمر في أوائل 1977 ناتج في جزء منه عن تقلص الانتاج الذي يلاحظ منذ بضع سنوات بازاء طلب متزايد للاحتياجات الخاصة بالصناعة ، فانه يدل بالخصوص على تقلب الاتجاهات المرتقبة أمام بقاء التوترات التضخمية في وضعية تنطبع مع ذلك بطابع التباطؤ الجلي في الانتعاش الاقتصادي . ومن جهة أخرى فان هذا التطور في نفس الوقت الذي يتمشى فيه مع رغبات البلدان النامية التي يهمها امتلاك الصندوق لاكثر ما يمكن من الموجودات ومع رغبات الدول المتقدمة التي تسعى الى المحافظة على قيمة رصيدها المعدني ، فانه يؤكد بأن ازالة صفة العملة على الذهب حدث لم يحقق بعد . وبالتالي فان شراء بعض البنوك المركزية الاوربية لجزء ولو رمزي من كميات الذهب المطروحة للبيع يكفي وحده لتوضيح أن الذهب لم يفقد بعد حتى اليوم لا من قوته ولا من اغرائه.

اما في ميدان التعاون الدولي فان المنجزات كانت كذلك جد محدودة على الرغم من اتساع دائرة المشاكل وحدتها . وحقا أن البلدان الصناعية قد توصلت تحت تأثير الضرورة والحاجة الى اتخاذ سلسلة من التدابير لمساعدة ايطاليا وبريطانيا العظمى ، وفيما يرجع لهذه الاخيرة على الخصوص نجدها من جهة قد قررت في نهاية السنة إعادة نظام الاوفاق العامة الذي وضع سنة 1962 الى حيز التطبيق داخل مجموعة العشرة كما حددت من جهة أخرى الخطوط العريضة لاتفاق يضمن للمملكة المتحدة فتح القرض اللازم لمواجهة انخفاض موازين الاسترليني الرسمية في حالة عدم كفاية احتياطيات الصرف . ولكن المفاوضات التي تهم بلدان العالم الثالث لم تتمخض الا عن نجاحات محدودة . فلجنة التنمية التي أحدثها معا مجلس محافظي البنك الدولي ومجلس صندوق النقد والتي تهتم بالقضايا الناجمة عن تحويل موارد حقيقية الى البلدان المحرومة قد تطرقت لمسائل من الاهمية بمكان الا أنها لم تتجاوز مرحلة الدراسات . أما المؤتمر الذي عقد بباريس ابتداء من دجنبر 1975 حول التعاون الاقتصادي الدولي والذي عرف باسم حوار الشمال والجنوب ، واجتماع المؤتمر الرابع للامم المتحدة في مايو 1976 بنايروبي والخاص بالتجارة والتنمية فقد كانا كذلك مخيبين للظن . وقد جعلت تفاهة النتائج المحصل عليها من خلال أشغال اللجان من الضروري تأجيل الاجتماع الوزاري الذي كان من المتوقع أن يضع أثناء انعقاده في 15 دجنبر حدا لحوار الشمال والجنوب . أما عن المقررات المتخذة في نايروبي ، فبغض النظر عن مبدىء تقوية المعونة العمومية وتحسين النظام المعمم للتفاضل فانها لم توافق وبصفة جزئية الا على أحد المطلبين الاساسيين اللذين حددتهما اللجنة المعروفة بمجموعة 77 في شهر يبراير بمنيلا . وهكذا فقد تقرر فعلا فتح مفاوضات قصد التوصل ان لم يكن لوضع أساس لتحديد الاسعار ، على الاقل الى دعم حقيقي لاسعار المواد الاساسية . الا أنه استبعد في مقابل ذلك طلب اعادة النظر في استدانة البلدان المحرومة الطلب الذي كان يهدف الى الحصول على تدعيم الديون التجارية وبالنسبة للدول الاكثر فقرا الى الغاء دينها العمومي . وأمام خيبة الامل التي منيت بها الدول النامية ، فقد حاولت وللمرة الاولى تنظيم تعاونها الاقتصادي خارج نطاق البلدان الصناعية . فكان هذا مثلا غرض الاجتماع الذي عقد بمكسيكو في شهر شتنبر . وتشتمل المشاريع التي توجد تحت الدرس خصوصا على اقرار نظام للتفاضل التجاري وتنمية التعاون الاقليمي . وعلى هذا الصعيد فهي تتفق تماما مع الاهتمامات التي طالما نادى بها المغرب سواء داخل المجموعة الافريقية أم مجموعة الدول العربية.

***

اذا كان الاقتصاد المغربي قد استطاع في وضعية دولية لا زال يهيمن عليها الارتياب والتشكك الذي مر التذكير به ، اذا استطاع ان يحضى بانتعاشة بسيطة في بعض تيارات التصدير من حيث الكم على الاقل ، وبعودة بعض المواد المستوردة الى أسعار مناسبة فقد تعين عليه في مقابل ذلك أن يتحمل عبء الغلاء الجديد لمختلف الامتعة والخدمات المحصل عليها من الخارج ، كما تعين عليه بالخصوص مواجهة الصعوبات المتزايدة بالنسبة لتسويق الفوسفاط الذي يعتبر المنتوج الرئيسي من بين الصادرات . ومن ثم ونظرا للرغبة المؤكدة في مواصلة مجهود التجهيز ، فان الحفاظ على التوازنات الاساسية قد تطلب عملية تصحيحية مع ان الانتاج الداخلي ارتفع في نفس الوقت بالنسبة لجميع القطاعات . وقد استهدفت التدابير المتخذة والتي اصبحت ضرورية أمام تفاقم التوترات الخارجية والداخلية التي سبق أن ظهرت خلال السنوات الماضية المحافظة على مستوى احتياطيات الصرف وحماية العملة مع عدم الاضرار في الوقت ذاته بحركة تقدم الاستثمارات.

ان توازن الاداءات بازاء الخارج قد امكنه أن يتحقق على الرغم من العجز التجاري الذي لم يسبق له مثيل ودون تقوية مراقبة الصرف وذلك في الواقع بفضل حجم المساعدات الخارجية الذي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لم يسبق تسجيله حتى الآن . فقد استطاعت بلادنا ذات الطاقة الاستدانية التي لا تزال واسعة ، أن تحظى في آن واحد بقروض أبرمتها داخل السوق الدولية للسنة الثانية على التوالي ، وبتمويل ثنائي هام وبمجموعة من التسهيلات المقدمة من طرف الهيآت الدولية . وفي هذا الصدد فقد تمت تعبئة كل من المساعدات لمشاريع نوعية وعدة من المساعدات الممنوحة من صندوق النقد : كالحصة الذهبية والحصة الاولى من السلف والتمويل التعويضي والتسهيلات البترولية . وتدل سعة الموارد المتجمعة بوضوح على المستوى العالي للثقة التي تحظى بها البلاد سواء لدى المؤسسات الخصوصية أو لدى الهيآت المالية الدولية . وبالتالي فان العمل المبذول بازاء الخارج قد تجاوز الاطار الدقيق لتعبئة المساعدات وتتابع في الاتجاه الذي رسم له بوضوح منذ سنوات والخاص بالتعاون ثنائيا كان أم دوليا . وهكذا فقد تم توقيع أو تجديد اتفاقيات مع عدد من البلدان العربية والافريقية والاوربية تتعلق ليس فقط بمنح مساعدة تقنية أو مالية أو باحداث شركات مختلطة للاستثمار بل تتعلق كذلك باقرار تعاون في الميدان السياحي أو ميدان الفوسفاط أو ميدان البحث والاصلاح الزراعي . وهكذا أيضا تم ، بعد ثلاث سنوات من المفاوضات ، التوقيع رسميا بالرباط في 27 أبريل 1976 على اتفاق جديد للتعاون بين المغرب والرابطة الاقتصادية الاوربية وهو الاتفاق الذي وان كان لا يحل المشاكل حلا كاملا ، فانه يتضمن مع ذلك شروطا امتيازية . وهكذا في الاخير فان بلادنا التي ظلت تلعب دورا هاما في اشغال المنظمات الدولية وخاصة داخل اللجنة المؤقتة لصندوق النقد ، قد ساهمت على المستوى الاقليمي في المؤتمر العربي الافريقي المنعقد بابريل 1976 في داكار ، كما شاركت بفعالية في تحضير القانون الاساسي لصندوق النقد العربي الذي تم الاتفاق عليه أيضا بأبريل من طرف وزراء المالية العرب المجتمعون بالرباط ، تلك المنظمة التي زودت برأسمال قدره 250 مليون دينار عربي قدمته الدول الموقعة على الاتفاق.

وفيما يتعلق بالعمل الداخلي الذي تميز على الخصوص بمتابعة سياسة الاستثمارات الواسعة التي شرع فيها بعزم وثبات منذ سنة 1975 عندما وقعت مراجعة أهداف مخطط التنمية ، فقد ظهرت الحاجة الى تدابير اعتدالية سواء فيما يتعلق بالنقد والائتمان أم فيما يرجع للاسعار والاجور . وقد شهدت سنة 1976 وهي السنة ما قبل الاخيرة للتصميم الخماسي 1973 – 1977 اضطرادا في مجهود تجهيز وتصنيع البلاد . وهكذا فان نفقات الدولة للتجهيز التي ارتفعت بنسبة 70 % من سنة لاخرى قد مثلت من جهتها أكثر من سبعة اعشار مجموع الاستثمارات ، فلم يفتها أن تؤدي الى توسيع قوي في اختلال الميزانية العمومية وكذا الى عجز جد ملموس في الميزان التجاري . وان ما تم الحصول عليه من موارد خارجية هامة أضيفت الى الانتاج الداخلي الذي عرف زيادة ملموسة لم يجعل مع ذلك مستوى العرض كافيا لملاحقة طلب تزايد بدوره تحت تأثير نفقات الاستثمارات ونفقات الاستهلاك الناتجة عنها . أما الضغط على الاسعار الذي تمثل في تصاعد المضاربة على أثمان بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع ، والذي كان قد نتج حتميا عن التضخم المستورد وتفاقم من جرائه ، ان هذا الضغط قد اقتضى تقوية مراقبة تطبيق القوانين الادارية واللجوء الى استيرادات تكميلية والمحافظة على سلم اجتماعية لتلافي دخول الاجور والاسعار في ملاحقة كان من الممكن أن تنتقل الى دوامة يتعذر التحكم فيها . وأخيرا وعلى الخصوص فقد ظهر من اللازم في منتصف السنة ، وضع حد لنمو أصبح سريعا جدا في الموجودات النقدية وذلك بواسطة تحديد تصاعد القروض البنكية ، في الوقت الذي طرح فيه قرض بمبلغ مليار درهم يخصص لتنمية الاقاليم الصحراوية . ولقد أتاحت هذه التدابير بفضل تأثيرها المعتدل على توسع المجموعة النقدية تجنب ظهور ضغوط مفرطة دون أن يؤدي ذلك الى عرقلة سير برنامج التجهيز والوقوف في وجه تقدم الانتاج والمبادلات . وهكذا فان السياسة النقدية التي أدخلت عليها تدابير انتقائية لصالح النشاطات الموجهة نحو التصدير ، قد أعطت في المجموع نتائج مرضية . ذلك أنه بالرغم من ضغوط الارتفاع القوية فان زيادة الاسعار لم تتجاوز ، بالمتوسط السنوي ، معدل 8،6 % بالقياس للسنة الماضية.

الانتاج

بلغ الانتاج الداخلي المجمل المقدر بأسعار السوق لسنة 1960 : 16.490 مليون درهم سنة 1976 ، فسجل بذلك زيادة مهمة جدا نسبتها 10،2 % مقابل 2،2 % فقط سنة 1975 (1) . وهكذا يكون المعدل السنوي المتوسط لتزايد الانتاج قد وصل منذ بداية مخطط التنمية الحالي الى 5،8 % بينما لم يبلغ سوى 4،3 % في السنة الماضية . الا أنه بقي مع ذلك دون المعدل التقديري المقرر له وهو 7،5 %.

وقد اتسعت قطاعات الانتاج كلها سنة 1976 . ذلك أن الانتاج الفلاحي الذي كان قد نقص بمعدل 11،8 % في غضون السنة الماضية ، قد زاد بنسبة 13،1 % بحيث انتقلت بذلك حصته ضمن الانتاج الداخلي المجمل ، من 24،5 % الى 25،1 % . ويرجع السبب الرئيسي لهذه النتيجة الحسنة للظروف المناخية المناسبة لاغلب المزروعات . ذلك أنه بالرغم من التقدم الهام الذي تحقق فعلا في ميدان الري ، فان الاحوال المناخية لا زالت تتحكم الى حد بعيد في حجم الانتاج . وقد كان أظهر تحسن هو الذي تعلق بالحبوب الرئيسية التي بلغ محصولها 54،9 مليون قنطار ، فزادت بذلك بحوالي 56 % . كما أن عدة فروع أخرى سجلت أيضا نموا ملموسا . الا أن هناك بعض النشاطات التي شهدت حركات تطور أقل ايجابية . وقد كان الحال كذلك خصوصا بالنسبة للحوامض ، نظرا لتأثرها من حيث النوعية ، وبالنسبة للبواكير ، والحبوب الزيتية وتربية الماشية . ولذا ، فان الانتاج الوطني في هذه السنة أيضا ، لم يستطع أن يغطي الا جزءا من حاجيات الاستهلاك الداخلي المتزايدة باستمرار ، فكان من الضروري اللجوء لاستيرادات المواد الغذائية

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 1 و 2 اللذين تم وضعهما على أساس أرقام تقديرية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التي وان كانت في نقص ملموس بالنسبة للسنة السابقة ، فانها بدت للسنة الثالثة على التوالي أعلى من الصادرات من نفس النوع خلافا في ذلك للبنيان المعهود في مبادلات بلادنا . كما أن عدم كفاية العرض قد أثقل ، ولو بدرجة أقل ، كاهل ميزانية الدولة بالتطور للتدخلات التي كان على صندوق المقاصة أن يقوم بها للضغط على أسعار العديد من المنتجات ذات الضرورة القصوى . ومن ناحية ثانية ، فان حركة أسعار المواد الغذائية التي لا تستفيد من أية مساعدة ، وبالاخص أسعار اللحم ، كان لها تأثير حاسم على مقاييس الاسعار على مدار السنة كلها ولاسيما في نهاية السنة.

أما فيما يخص قطاع المعادن ، فان نمو الانتاج كان أكثر اعتدالا حيث انحصر في 5،5 % . وعلى الرغم من أن الصعوبات التي تعترض سبيل تسويق الفوسفاط ، ظلت مستمرة فان هذا لم يحل دون تحقيق تحسن نسبي ملحوظ جدا باعتبار أن سنة 1975 كانت قد سجلت تدهورا بنسبة 26،3 %.

ويدل تصاعد انتاج الطاقة بمعدل 8،9 % بدلا من 7،7 % سنة من قبل على تزايد حاجيات اقتصادنا المتصف بالتوسع المضطرد . ذلك أن الصناعتين العصرية والتقليدية عرفتا نموا نسبته 5،8 % ، جد مماثل للنمو الذي لوحظ سنة 1975 ومعدله 6،2 % . الا أنه نظرا لكون القطاعات الاخرى قد سجلت زيادات أكثر سرعة ، فان حصة الصناعة ضمن مجموع الانتاج تقلصت من 14،9 % الى 14،3 %.

أما فرع البناء والاشغال العمومية الذي يعكس كثافة الجهود المبذولة في ميادين بناء المساكن ، والمباني الصناعية والهياكل الاساسية ، فقد شهد هذه السنة أيضا أبرز نمو بنسبة 29،3 % والذي اعقب بدوره المعدل الاستثنائي الذي تحقق سنة 1975 وهو 67،5 % . وبذلك مثل هذا النشاط نسبة 10،9 % من الانتاج الداخلي بدلا من 9،3 % سنة من قبل و 5،7 % فقط سنة 1974.

وأخيرا فان نمو القطاع الثالث الاهمية ، قد سجل تقدما خلال السنتين الماضيتين بحيث بلغت نسبته 5،6 % سنة 1975 و 6،9 سنة 1976 . ويظهر هذا التقدم كما كان الشأن في الماضي ، بصورة أوضح في ميدان التجارة . وهكذا ساهم النقل ، والخدمات ، ونشاطات التوزيع في مجموعها بمعدل 41،4 % ضمن الانتاج الاجمالي.

وبتقدير الانتاج الداخلي المجمل بالدراهم الجارية أي بتطبيق الارتفاع السنوي المتوسط لكلفة المعيشة الذي بلغ سنة 1976 ما يعادل 8،6 % ، فانه ارتفع الى 31.160 مليون درهم ، مسجلا بذلك من سنة لاخرى ، ارتفاعا اسميا بمعدل 19،7 % بدلا من 10،5 % سنة 1975 (1) . واذا أضيف الى الانتاج الداخلي المجمل المقدر على هذه الصورة ، معادل قيمة بعض الخدمات التي يمثلها مبلغ مرتبات الموظفين الذي يقدر بدوره بـ : 4.430 مليون درهم ، فان ذلك يسمح بتقدير قيمة الناتج الداخلي بمبلغ 35.590 مليون درهم أي بزيادة سنوية نسبتها 19،1 % . أما الناتج الوطني المجمل الذي يضم زيادة على ذلك ، المداخيل الخارجية الصافية التي تعادل 1.900 مليون درهم ، فقد وصل الى 37.490 مليونا مسفرا بذلك عن تقدم هام نسبته 17،8 % بدلا من 13،2 % سنة 1975 (1).

الطلب

بمقابل الانتاج الداخلي المجمل البالغ 35.590 مليون درهم ، فان النفقات الكلية للاستهلاك والاستثمار بلغتا معا قدرا يتجاوز ذلك بصورة ظاهرة حيث وصل الى 43.450 مليونا . وهكذا فان العجز في الموارد بازاء الخارج الذي يبدو على هذه الصورة ، والناتج عن السياسة المتوازنة التي طبقت قصد الحد من الالتجاء الى انشاء نقدي داخلي ، وصل الى مبلغ مهم قدره 7.850 مليون درهم ، أي حوالي ضعف العجز الذي سجل سنة 1975 والذي كان يعتبر في حد ذاته شديد الارتفاع ، حيث استقر عند 3.960 مليون درهم (2).

وقد نتج التوسع في الطلب الاجمالي المقدر بنسبة 28،4 % بدلا من 26،2 % خلال السنة الماضية ، عن زيادة قوية في نفقات الاستهلاك التي وصلت الى 32.200 مليون درهم بعد ارتفاع بمعدل 22،7 % بدلا من 17 % سنة 1975 ، بل نتج أكثر من هذا ، عن التوسع المضطرد في نفقات الاستثمار التي بلغت 11.250 مليون درهم بحيث أسفرت بذلك عن زيادة بمعدل 48 % والتي تلت ارتفاع السنة الماضية البالغ 73،5 %.

أما الاستهلاك المقدر بالاسعار الجارية فيمثل 90،5 % من الناتج الداخلي المجمل عوضا عن 87،8 % سنة 1975 ، كما يمثل الاستثمار 31،6 % من نفس هذا الناتج مقابل 25،4 % خلال السنة الماضية . ولا تجد الارقام المذكورة ما يفسرها بطبيعة الحال ، الا في اتساع دائرة المجلوبات الخارجية التي بلغت في سنتي 1975 و 1976 ما يعادل 13،2 % و 21،9 % من الناتج الداخلي المجمل . ولذا فان دراسة حصة كل من الاستهلاك والاستثمار ضمن مجموع الطلب الوطني المجمل يمكن أن يكون ذا دلالة أوضح . ومن ذلك يتبين ان الاهمية النسبية للاستهلاك قد نقصت من سنة لاخرى ، اذ نزلت من 77،5 % الى 74،1 % ، في حين ارتفعت بازاء ذلك حصة الاستثمار من 22،5 % الى 25،9 %.

وقد نتج التقدم الملموس جدا في ميدان الاستثمارات في آن واحد عن تقوية المخزونات ، وعن نمو جديد طرأ على التكوين الاجمالي لرسمال الثابت . فتكوين المخزونات أصبح مرتفعا جدا في سنة 1976 حيث قدر بـ : 600 مليون درهم ، بينما كان قد اقتطع منه في السنة الماضية بما قدره 110 ملايين درهم . أما التكوين الاجمالي للرسمال الثابت الذي بلغ 10.650 مليون درهم ، فقد تزايد

(1) ان تطبيق ارتفاع مقياس تكاليف المعيشة بدلا من مقياس تصحيحي نوعي للحصول على مبلغ الانتاج الداخلي بالدراهم الجارية ، يؤدي الى نوع من تنقيص القيمة . ورغم أن هذا الاخير كان أقل بروزا بالقياس للسنتين السابقتين ، فانه لا زال يبدو مع ذلك هاما وخصوصا فيما يتعلق بقطاع المعادن ، اذ من المحتمل أن يكون التقييم الفعلي ، أعلى بكثير من ارتفاع تكاليف المعيشة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 5.
(2) يرجع للملحقات الاحصائية رقم 3 و 4 و 6.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

على مدار السنة بمعدل 38،1 % أي بنسق مدعم ، خاصة وأنه أتى في اعقاب الزيادة الاستثنائية لسنة 1975.

وقد انصب مجهود التجهيز بصفة رئيسية على قطاع البناء حيث شهدت استثماراته أقوى توسع بلغ 56،8 % ، ثم على مشتريات المعدات والاعتدة التي ارتفعت بنسبة 34 % ، فالاشغال العمومية التي زادت بمعدل 29،7 %.

وبازاء الحجم المرتفع للاستثمار البالغ 11.250 مليون درهم ، فان التوفير الداخلي المجمل الذي يعادل الفرق بين الناتج الداخلي المجمل والاستهلاك ، قد استقر عند 3.390 مليون درهم فقط مقابل 3.640 مليونا سنة 1975.

وهكذا فان الفارق بين الاستثمارات والتوفير الذي يعادل مقدار المجلوب الصافي للامتعة والخدمات مما يعكسه العجز في المواد ، قد وصل الى 7.860 مليون درهم . أما التوفير الوطني المجمل الذي يشمل التوفير الداخلي والمداخيل الخارجية الصافية البالغة 1.900 مليون درهم ، والهبات الصافية الممنوحة من الخارج وقدرها 170 مليون درهم ، فقد ارتفع من جهته الى 5.460 مليون درهم ، بدلا من 5.360 مليونا سنة من قبل . وبذلك سمح بظهور احتياج تمويلي قدره 5.790 مليون درهم أي ما يزيد بكثير عن احتياج السنة الفارطة الذي كان قد بلغ 2.040 مليون درهم.

وهكذا نجد في المجموع ، أن أكثر من نصف الاستثمارات – بدلا مما لم يكد يتجاوز سوى الربع في سنة 1975 – قد تم تمويلها بموارد خارجية صافية وصلت الى حدود 120 مليون درهم ، وبالامدادات الصافية من رؤوس الاموال الخصوصية والعمومية بما قدره 5.620 مليون درهم ، ثم في النهاية بنقص في الموجودات الخارجية المقدرة في رصيد ميزان الاداءات بمبلغ 51 مليون درهم.

العلاقات المالية مع الخارج

ان متابعة الجهود المضطردة المبذولة في اطار برنامج التجهيز والانماء قد أدت ، بالرغم من تقلص العجز الغذائي ، الى ارتفاع ملموس جديد في الاستيرادات بلغت نسبته 11 % ، في الوقت الذي عرفت فيه مداخيل الصادرات نقصا بنفس المعدل ، مما يعزى بصفة رئيسية الى تقلص حاد في المداخيل المتحصلة من مبيعات الفوسفاط . ونظرا لكون العملات التي تم جلبها برسم السياحة لم تسجل نموا هاما ، فقد نتج حتما عن هتين الحركتين تفاقم قوي في اختلال ميزان الامتعة والخدمات بلغ ما يناهز ضعف العجز البين جدا والذي سجل سنة 1975 ، فوصل الى 8.400 مليون درهم تقريبا . غير أنه بفضل الزيادة الجديدة والملحوظة في تحويلات الشغالين المغاربة بالخارج ، تلك التحويلات التي فاقت 2.400 مليون درهم ، وعلى الخصوص بفضل اتساع دائرة المساعدات العمومية والحرة التي حصل عليها من مختلف الموارد والتي ناهزت 6.000 مليون درهم ، فان عجز ميزان الاداءات قد أمكن حصره في حدود 50 مليون درهم.

المالية العمومية

ان حصة الدولة التي لا زالت هامة جدا فيما يخص الاستثمار الوطني المتزايد بدوره والتراجع الملحوظ في مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط لم يفتهما ، رغم انخفاض التحملات المتعلقة بمساعدة المنتجات الاساسية ، أن يفسرا عن تفاقم جد ملموس في عجز الميزانية . ذلك أن نفقات الاستثمارات التي شهدت نموا قويا نسبته 81 % قد مثلت للمرة الاولى أكثر من نصف تحملات الميزانية مخلفة بذلك تصاعدا اجماليا في المدفوعات معدله 34 % ، في حين أن مبلغ الموارد العادية سجل نقصا خفيفا . ومن تم ، فان عجز الخزينة قد زاد بما يربو على الضعف من سنة لاخرى حيث فاق 7.400 مليون درهم . الا أن تمويل هذا المكشوف قد امكن تحقيقه دون صعوبة بالغة ، اذ جلبت القروض ما يناهز 6.200 مليون درهم ، منها على الخصوص 4.600 مليونا برسم قروض خارجية ، وأزيد من مليار درهم برسم القرض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية في اطار تعبئة التوفير الداخلي . ومن جراء هذا ، فقد أمكن تخفيض اللجوء الى الموارد من أصل نقدي من سنة لاخرى من 37 % الى 18 % من التمويل الكلي . كما نزلت نسبة التجاء الخزينة الى البنك المركزي من 26 % الى 10 % فقط.

النقد والسلف

استجابة لحاجيات النمو الاقتصادي الذي انطبعت به السنة ، فان توسع المجموعة النقدية ظل ملموسا سنة 1976 حيث بلغ 18،4 % مع أنه بقي دون التوسع الذي سجل سنة 1975 والذي كان قد وصل الى 20،5 % . غير أن التطور النقدي لهذه السنة قد تميز بخاصيات تختلف عن تلك التي سادت خلال السنوات السابقة . ذلك أن التسلسل الزمني الذي انطبع على الخصوص بتقلص غير عادي لوسائل الاداء في الربع الثالث من السنة قد كان مختلفا بعض الشيء ، وأن تداول العملة الكتابية قد عرف توسعا استثنائيا ، وأن مختلف مقابلات المجموعة النقدية قد سجلت خلال الفترة مفارقات لم تسبق ملاحظتها ، قبل أن تسترجع في نهاية السنة حصصا نسبية تماثل حصصها في مستهل السنة.

فزيادة المجموعة النقدية بلغت بالمتوسط السنوي معدل 21 % ، كما كان الشأن سنة 1975 ، الا انها فاقت شيئا ما نسبة نمو الناتج الداخلي الاجمالي بالاسعار الجارية . والفارق المسجل على هذا النحو بين توسع وسائل الاداء وارتفاع الانتاج يفسر ، كالسنة السابقة ، بوجود مجلوب صافي من الامتعة والخدمات . الا ان اهمية هذا الاخير سنة 1976 لا تظهر الا جزئيا من خلال الفارق المذكور . ذلك أن تصاعد الطلب الاجمالي البالغ 28،4 % قد ظهر أقوى بوضوح من توسع المجموعة النقدية ، في حين أنه كان مماثلا له في السنة الفارطة . وهذه النتيجة تعكس أثر السياسة المطبقة والتي كانت تهدف الى تحديد وسائل التمويل الداخلية من أجل تعبئة التوفير واللجوء الى الموارد الخارجية . وهذه السياسة التي اتخذت شكل وضع حد الزامي أقصى لزيادة التسليفات الموزعة من طرف البنوك ، والتي تقوت فعاليتها بشدة من جراء التضييق الذي طرأ في نفس

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الوقت على خزائن المؤسسات البنكية ، قد سمحت فعلا بالحفاظ على نمو وسائل الاداء في الحدود المقررة سابقا.

الفلاحة

لا زالت الفلاحة تتبوأ مكانة مرموقة في حياة البلاد : ذلك أن لها تأثيرا حاسما على الانتاج الداخلي والمبادلات مع الخارج ومستوى الاسعار وميزانية الدولة في نفس الوقت الذي يتجلى دورها دائما بوضوح في الحقل الاجتماعي حيث يكون السكان القرويون 62 % من مجموع السكان . ما فتئت الفلاحة تعتبر كنشاط يمارس منذ أمد طويل وأصبحت الآن متأثرة في آن واحد بالتطور التقني وخاضعة لحاجيات الاستهلاك ولا زالت تتميز بوجود قطاعين مختلفين : فمن جهة هناك قطاع تقليدي متجه في جزء كبير منه الى الاستهلاك الذاتي ومستعمل لوسائل الاستغلال القديمة ومن جهة أخرى هناك قطاع عصري يشمل التعاونيات ، مجهز تجهيزا حديثا ويعمل بصفة خاصة للتصدير كما يعتبر المستفيد الرئيسي من دعم الدولة . وعلى الرغم من تباين هذين القطاعين وبالرغم من التقدم الهام الذي تحقق في ميدان الري فان كلا منهما لا زال يخضع قبل كل شيء الى التقلبات المناخية التي تتحكم الى حد بعيد في نتائج مجهوداتهما.

وهكذا ففي سنة 1976 وعلى اثر الظروف التي كانت ملائمة لاغلبية الزراعات ، فان الانتاج الفلاحي الذي ما زالت تهيمن عليه زراعات الحبوب بلغ 4.140 مليون درهم بأسعار سنة 1960 مسجلا بذلك زيادة سنوية نسبتها 13،1 % بينما كان الموسم السابق قد عرف انخفاضا بنسبة 11،8 % . الا أنه نظرا لكون القطاعات الاقتصادية الاخرى قد حظيت كذلك بتطورات مرضية ، فان الحصة النسبية للفلاحة داخل الانتاج الداخلي الاجمالي لم تتغير الا قليلا : حيث انتقلت في ظرف سنة من 24،5 % الى 25،1 %.

وتعزى النتائج المحصل عليها سنة 1976 الى الانتاج الغزير للحبوب وكذا الى التحسن الملموس في محاصيل الزراعات الصناعية باستثناء القطن (1) . غير أنه بالرغم من هذا الاتجاه العام الحسن فان المحاصيل الداخلية لم تستجب لحاجيات الاستهلاك الداخلي المتزايدة الا بصورة جزئية حيث كان ضروريا مرة أخرى الالتجاء الى استيرادات المواد الغذائية ، والتي وان كانت قد انخفضت في قيمتها بنسبة 24 % من سنة لاخرى ، فانها بلغت مع ذلك 1976 مليون درهم أي ما يمثل 17 % من مجموع الاستيرادات . كما أنها تجلت وللسنة الثالثة على التوالي ، أقوى من التصديرات من نفس النوع بعكس ما هو عليه الحال بالنسبة لهيكل المبادلات . الا أن الرصيد السلبي قد انخفض من 1.138 مليون درهم سنة 1975 الى 175 مليون درهم سنة 1976.

الحبوب

بلغ محصول الحبوب الاربعة الرئيسية 54،9 مليون قنطار بفضل توسيع الاراضي المزروعة وتحسين المردود فسجل بذلك ارتفاعا بنسبة 55،5 % بالنظر للنتائج الضعيفة حقا والتي سجلت سنة من قبل . ذلك أن غزارة الامطار وحسن توزيعها قد حدا بالفلاحين الى توسيع المساحات المخصصة لزراعات الحبوب والتي انتقلت من 4 ملايين الى 4،5 مليون هكتار كما أدت بجانب مختلف تدابير التشجيع المتخذة من طرف السلطات العمومية وخصوصا فيما يتعلق بالاسمدة والبذور المنتقاة الى ارتفاع المردود من 8،8 الى 12،3 قنطار في الهكتار.

وقد شمل هذا التطور جل الزراعات وخصوصا زراعات الشعير التي زادت مساحتها بنسبة 16،4 % وبلغ مردودها المتوسط 13،5 قنطار في الهكتار فأعطت 28،6 مليون قنطار أي ما يربو قليلا عن نصف المحصول العام للحبوب . وبالعكس من ذلك فقد تقلصت المساحات المزروعة بالدرة بنسبة 12 % ، غير أن انتاج هذه الاخيرة ارتفع مع ذلك بنسبة قوية بلغت 32،4 % وذلك بفضل تحسن المردود الذي انتقل من 7،5 الى 11،3 قنطار في الهكتار.

ويتيح الجدول التالي مقارنة تطور الحبوب الرئيسية خلال الثلاث مواسيم السالفة :

بالآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1974 – 1973		1975 – 1974		1976 – 1975	
	الانتاج	المردود	الانتاج	المردود	الانتاج	المردود
. القمح الصلب	13.800	9،9	12.000	9،7	16.000	11،0
. القمح الطري	4.730	8،9	3.700	8،2	5.400	11،5
. الشعير	23.870	12،1	15.900	8،7	28.600	13،5
. الدرة	3.900	8،7	3.700	7،5	4.900	11،3
المجموع	46.300	10،7	35.300	8،8	54.900	12،3

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 الى 17.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

على الرغم من اهمية المحاصيل فان الكميات التى تم ترويجها داخل السوق المراقبة من طرف المكتب الوطنى المهنى للحبوب والقطانى كانت محددة فى 2.490 ألف قنطار . ويبدو أن هذا المعدل الضعيف للتسويق المرتبط بحاجة الفلاحين الى اعادة تكوين الاحتياطيات المخصصة للاستهلاك الذاتى والبذار ، يبدو أنه ناتج أيضا فى جزء منه عن كون الاسعار داخل السوق الحرة كانت مرتفعة شيئا ما بالنسبة لاسعار السوق الرسمية تلك الاسعار التى ظلت دون تغيير منذ سنة 1973 والمتكونة على الشكل التالى :

– القمح الصلب : 63 درهما للقنطار
– القمح الطرى : 60 درهما للقنطار
– الشعير : 40 درهما للقنطار
– الذرة : 45 درهما للقنطار

ولتلبية حاجيات الاستهلاك الداخلى ورفع مستوى المخزون الاحتياطى الى 5 ملايين قنطار ، فقد تم تدعيم الانتاج الداخلى باستيرادات من الحبوب بلغت 10 ملايين قنطار خلال السنة كلها منها 5،3 مليون قنطار تم شراؤها فى غضون النصف الاول من السنة لتدعيم المحصول الضعيف لموسم 1974 – 1975 . وقد بلغت تكاليف هذه الاستيرادات حسب الاحصائيات الجمركية 726 مليون درهم مقابل 960 مليون درهم و 13 مليون قنطار سنة من قبل.

اذا كانت الحبوب الرئيسية قد استفادت بدون أى شك من الامطار ، فان الامر لم يكن كذلك بالنسبة للحبوب الثانوية – الحرطال والبشنة والذرة البيضاء بصفة رئيسية – ذلك أن مردودها المتوسط قد انخفض بسبب كثرة البرودة من 11،4 الى 7،6 قنطار فى الهكتار فسجلت بذلك تقلصا فى انتاجها بنسبة 14،7 % بالرغم من توسيع المساحات المخصصة لها بنسبة 28 % . كما أن الصادرات التى تشمل البشنة بصفة رئيسية لم تبلغ سوى 254.400 قنطار مقابل 285.500 سنة من قبل.

ويبين الجدول التالى النتائج التى سجلتها المنتوجات الزراعية الاخرى خلال المواسيم السالفة :

بالآلاف الاطنان	1973 – 1972	1974 – 1973	1975 – 1974	1976 – 1975
القطانى	354	705	451	496
البواكير (1)	276	237	230	201
الحوامض	1.012	842	583	650
الشمندر السكرى	1.479	1.948	1.792	2.362
القطن الخام (2)	18	17	15	* 14
الزيتون (2)	254	200	312	* 400
الأبذة (بالآلاف الهيكتولترات)	1.275	1.297	699	790

(*) أرقام مؤقتة.
(1) الكميات المصدرة.
(2) يتعلق الامر بالمحصول الذى ابتدأ فى نهاية السنة الثانية المذكورة.

القطانى

ان المحصول العام للقطانى وان كان لم يبلغ المستوى الاستثنائى لموسم 1973–1974 ، فقد بلغ 5 ملايين قنطار مسجلا بذلك زيادة نسبتها 10 % بالنظر للموسم السابق ، مما نتج بصفة رئيسية عن توسع المساحات المزروعة . ذلك أن هذه الاخيرة زادت بنسبة 9،8 % حيث بلغت 618.000 هكتار بينما بقى المردود المتوسط عند نفس المستوى ولم يزد قط عن 8 قناطير فى الهكتار بسبب ضعف النتائج التى سجلتها زراعات الحمص . فقد تضررت هذه الاخيرة من جراء غزارة الامطار ولم تعط سوى 510.000 قنطار اى بنقص نسبته 16،1 % فى الوقت الذى عرفت فيه الزراعات الاخرى زيادات جد ملموسة . وهكذا فان محصول الفول الذى ما فتىء يمثل الزراعة الاولى من بين القطانى ، حظى بارتفاع نسبته 8،2 % حيث بلغ 2،3 مليون قنطار بالرغم من تقلص المساحات بنسبة 13،2 % . كما ان انتاجى الجلبان والعدس قد عرفا كذلك زيادة بنسبة 13،8 % و 20،4 % على التوالى ، بفضل تحسن بمعدل 17،2 % فيما يخص الاول وتوسع فى الاراضى المزروعة فيما يرجع للثانى.

البواكير

ان البواكير التى تأثرت على التوالى بقوة الحرارة بالخريف وشدة البرودة بالشتاء وتهاطل الامطار بالربيع ، تعرضت ولاسيما بجنوب البلاد الى خسائر كبيرة مما أدى الى تقلص محسوس فى الانتاج . وبذلك فان الصادرات لم تتجاوز قط 200.400 طن بينما كانت قد بلغت 230.000 طنا سنة من قبل . الا ان هذا الانخفاض فى الحجم بنسبة 12،9 % لم يصاحبه سوى نقص طفيف من حيث القيمة بمعدل 1،6 % وذلك بسبب تحسن ملموس فى الاسعار وخصوصا فيما يتعلق بالبطاطيس . وهكذا فقد جلبت المبيعات الى الخارج مقدار 378 مليون درهم مقابل 384 مليونا سنة 1975 . واذا كانت فرنسا لا تزال تمثل المنفذ الرئيسى بـ 72،2 % من مجموع المبيعات ، فان حصتها تتجه الى الانخفاض لصالح اسواق أخرى.

تعتبر الطماطم المادة التى تأثرت أكثر بالظروف المناخية . غير أنه يبدو أن الانخفاض فى حجم التصدير بنسبة 16،9 % والذى شمل أنواع الخريف والربيع ناتج كذلك عن توسع فى الاستهلاك المحلى الذى تدعم من جهة أخرى بفتح معامل للتصبير.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كما أن نمو الطلب الداخلي كان السبب في تقلص تصديرات البطاطس التي لم تبلغ سوى 70.200 طن بدل 75.400 سنة من قبل.

الحوامض

ان أشجار الحوامض التي تمتد على مساحة 74.000 هكتار أعطت خلال موسم 1974 – 1975 انتاجا يقدر بـ 650.000 طنا أي بزيادة 11،5 % بالنسبة للموسم السابق . الا أن هذه الزيادة الكمية لم يصاحبها تحسن مماثل في النوعية التي تضررت من حرارة الخريف وما تلاها من جليد فيما بعد ، مما أدى الى ارتفاع كبير في حجم المبعدات عند الفرز وتأخير مضر في المبيعات.

وهكذا فان المبيعات الى الخارج تحددت حسب احصائيات مكتب التسويق والتصدير عند 462.000 طن أي بنقص نسبته 4،1 % من سنة لاخرى . الا أن قيمة هذه التصديرات سجلت ارتفاعا طفيفا بفضل تحسن الاسعار وخصوصا داخل اسواق أوروبا الشرقية التي أرسل اليها نصف التصديرات . فالاتحاد السوفياتي وحده اشترى 210.000 طنا بينما انخفضت نسبة الرابطة الاقتصادية الاوروبية من 50،6 % الى 43،7 % في ظرف سنة.

واذا كان الانخفاض الذي طرأ على حجم التصديرات في موسم 1975 – 1976 يعزى في جزء منه الى الاحوال المناخية الغير الملائمة ، فان نقص المبيعات الى الخارج الذي سجل للسنة الثالثة على التوالي ناتج كذلك عن أسباب أساسية كالمنافسة القوية التي تواجه داخل الاسواق الاوروبية والتي تزداد صعوبة ولوجها وكتقدم سن المغروسات الذي ينعكس مباشرة على جودة الفواكه . ومحاولة لانقاذ الطاقة الانتاجية للحوامض وتحسين نوعية الانتاج فقد عمدت السلطات العمومية بتعاون مع المستغلين بوضع مخطط عمل يرمي بصفة خاصة الى تجديد المغروسات القليلة الانتاج والتي تكون حسب بعض التقديرات ما يقرب من نصف المغروسات الحالية وذلك بصفة تدريجية.

الزراعات الصناعية

ارتفع انتاج مجموع الزراعات الصناعية بنسبة 31 % فبلغ حجما اجماليا يقدر بـ : 2.454.400 طنا بالرغم من تقلص المساحات المنتجة والتي نزلت في ظرف سنة من 97.500 الى 92.800 هكتار ، وانخفاض جد ملموس في محصول القطن الذي ترتب عن ذلك.

فزراعات الشمندر التي استفادت من غزارة الامطار وحسن توزيعها أسفرت عن نتائج استثنائية سواء فيما يخص المحصول نفسه أم فيما يرجع الى انتاج السكر.

وهكذا ، فان الشمندر الذي يحتل 72 % من المساحات المخصصة للزراعات الصناعية والذي لا زال يعد الزراعة الرئيسية من بينها ، قد خلف محصولا يقدر بـ : 2.361.600 طنا أي بزيادة نسبتها 31،8 % وذلك بفضل توسيع المساحات التي انتقلت من 62.200 الى 67.000 هكتار وكذا الى تحسن في المردود الذي ارتفع في متوسطه من 28،8 الى 35،2 طنا في الهكتار . وقد شمل هذا التطور مجمل المناطق المنتجة ولاسيما منطقة دكالة حيث تحقق أحسن مردود والذي بلغ 45،4 طنا في الهكتار بينما بلغ هذا المردود 40،4 طنا في الهكتار بتادلة التي تعتبر المنطقة المنتجة الاولى والتي أنتجت 43،4 % من مجموع المحصول.

اما فيما يخص القصب السكري الحديث العهد فان النتائج لم تكن في نفس المستوى : فمن بين المغروسات التي تكسو ما يقرب من 5.000 هكتار فقد أمكن جني 1.900 هكتار فقط في الغرب بينما تضررت المناطق الاخرى كلها من الجليد . الا أن الانتاج ارتفع مع ذلك في ظرف سنة من 63.000 امى 78.000 طنا منها 15.000 طنا من مغروسات نقلت من ملوية الى الغرب.

واذا كانت شركة « سوناكاس » لم تستطع أن تنتج سوى كمية محدودة من السكر تقدر بـ 4.000 طنا من جراء ذلك ، فان معامل السكر الثمانية العاملة حاليا والمختصة في تحويل الشمندر وقد عملت بالعكس من ذلك بطاقتها الكلية وبلغ انتاجها من السكر 308.200 طنا مسجلا بذلك من سنة لاخرى زيادة تقدر بـ 20،4 % ، وقد سمح الانتاج الكلي للسكر بتغطية ما يقرب من 60 % من الحاجيات المحلية مقابل 50 % فقط سنة 1975 . ولذلك وبفضل انخفاض أسعار السكر في الاسواق العالمية فان الاستيرادات التي كان من الضروري اللجوء اليها كالعادة لتغطية العجز قد مثلت عبئا محددا عند 610 مليون درهم بدل 970 مليون درهم سنة من قبل.

في الوقت الذي انخفضت فيه المساحات المخصصة للقطن بنسبة الثلث ، فان الانتاج (1) الذي بلغ 152.200 قنطار لم ينخفض سوى بمعدل 11،9 % بفضل ارتفاع المردود من 9،9 الى 13،1 قنطار في الهكتار . وقد وجه هذا المحصول كله والذي زيد في أسعار تسويقه الرسمي بنسبة 20 % في المتوسط خلال السنة ، قد وجه الى معامل التحويل حيث أعطى 4.800 طنا من الخيوط الطويلة الجيدة . وبعد الازمة التي تضررت من جرائها السوق العالمية للنسيج في غضون السنوات المنصرمة ، فان التحسن الذي ظهر خلال سنة 1976 قد عمل على تسهيل بيع هذا الانتاج وكذا جزء كبير من الكميات التي لم يتم بيعها من قبل ، وفي المجموع فقد شملت المبيعات 7.800 طنا منها حسب احصائيات مكتب التسويق والتصدير 6.400 طنا أرسلت الى الخارج في الوقت الذي بقيت فيه السوق الداخلية مستوردة للخيوط القصيرة والمتوسطة.

الزراعات الزيتية

ان الحبوب الزيتية – المتكونة بصفة رئيسية من العباد والفول السوداني – والتي تقلصت كذلك مساحتها من 41.700 الى 34.200 هكتار قد انخفض انتاجها بنسبة 20،8 % حيث بلغ 286.500 قنطار . غير أن محصول العباد الذي يمثل ما يقرب من نصف هذا المحصول لم يتميز بهذا التطور الا نسبيا حيث ظل انتاجه كالسنة السابقة عند مستوى 155.400 قنطار بالرغم من النقص البسيط الذي طرأ على المساحات المخصصة له.

---

(1) يتعلق الامر بالمحصول الذي ابتدء في نهاية سنة 1975 والذي تم تسويقه خلال سنة 1976.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

زراعة الزيتون

إن انتاج الزيتون لموسم 1975 – 1976 الذى بلغ 312.200 طنا مقابل حوالى 200.900 طنا فقط سنة من قبل يعتبر أحسن محصول يسجل منذ عدة سنوات . وبموازاة ذلك فقد زاد انتاج الزيت بنسبة 43،4 % فبلغ 38.000 طنا ، مثلت منها المبيعات للخارج 22.300 طنا مقابل 14.900 طنا سنة 1975 وذلك بأسعار تفوق أسعار السوق الداخلية.

ومع ذلك فان البلاد فى عجز دائم فيما يخص الزيوت الغذائية مما يسفر عن نفقات باهظة بالعملات الصعبة ، تلك النفقات التى يمكن دون شك التخفيف من حدتها بصورة ملموسة عن طريق بذل مجهود لتنظيم القطاع الزيتى المتميز بوجود عدد كبير من المعامل التقليدية وبنظام للتسويق الداخلى غير خاضع لاية مراقبة . كما يبدو من المستحسن توسيع حقول الزيتون بمغروسات جديدة مع تحسين طرق صيانة الاشجار الموجودة وذلك بامدادها بالمواد المخصبة وتصعيد محاربة الطفيليات ونشر التقنيات الحديثة للانتاج.

زراعة الكروم

ان الاحوال المناخية التى سادت خلال سنة 1975 قد كان لها أحسن الاثر على محصول العنب فأسفرت سنة 1976 عن انتاج من النبيذ يقدر بـ 790.400 هكتوليتر . الا أن هذا الانتاج الذى زاد بمعدل 13،1 % بالنسبة للفترة السابقة قد بدا مع ذلك أقل بكثير من انتاج 1973 – 1974 والذى كان قد بلغ 1،3 مليون هكتوليتر.

وان الانخفاض القوى الذى لوحظ خلال السنوات الاخيرة ناتج فى الواقع فى آن واحد عن تقليع بعض الكروم وتقدم سن بعضها الآخر الذى يتسبب فى تخفيض ملحوظ فى المردود . ومن الاسباب التى كانت وراء هذا التطور هناك التقهقر المتزايد منذ سنة 1973 فى حجم الصادرات . فالمبيعات الى الخارج لم تبلغ سنة 1976 سوى 395.000 هكتوليتر أى بنقص نسبته 40،6 % من موسم لآخر . أما حصة دول السوق الاوروبية المشتركة والتى ما انفكت تضمحل خلال الثلاث سنوات الاخيرة فقد نزلت من 86 % سنة 1974 الى 40 % فقط سنة 1976 . أما فرنسا التى ظلت العميل الرئيسى حتى السنة الماضية فقد أصبحت تحتل الصف الثانى سنة 1976 بنسبة 38،3 % بعد الاتحاد السوفياتى الذى تلقى 39،6 % من مجموع الصادرات.

وسيمكن محصول 1976 من تسويق 800.000 هكتوليتر نصفها سيخصص للاستهلاك داخل الحدود والنصف الآخر للتصدير فى شكل أنبذة للاستهلاك فى صورتها الاصلية نظرا لكون ظروف الاسواق الخارجية أصبحت لا تسمح بتسويق الخمور المخصصة للمزج.

تربية الماشية

حسب احصاء رسمى يمكن مقارنته بالمعطيات التى جمعت أثناء بحث مماثل جرى سنة 1971 ، فان مجموع عدد رؤوس البقر والغنم والماعز قد بلغ 23،6 مليون رأسا سنة 1975 ، وبهذا يكون قد نقص بمعدل 13،8 % بالنسبة لسنة 1971 . وكما يتبين من الجدول التالى فان هذا الانخفاض قد مس على الخصوص الماعز والاغنام بينما لم يتغير عدد الابقار الا قليلا :

بملايين الرؤوس	عدد الرؤوس فى سنة 1971	عدد الرؤوس فى سنة 1975	التطور
الابقار	3،66	3،62	– 1 %
الاغنام	16،70	14،27	– 15 %
الماعز	7،05	5،74	– 18 %
المجموع	27،41	23،63	– 14 %

لقد شملت الذبائح المراقبة سنة 1976 : 3،2 مليون رأس وأعطت 101.400 طنا من اللحوم مقابل 119.000 طنا سنة من قبل . وقد حث عدم التوازن الذى ظهر بين الانتاج والاستهلاك الداخلى ، السلطات على اتخاذ تدابير مختلفة : كاللجوء الى الاستيراد واحداث ثلاث وحدات جديدة لتربية الماشية بأقاليم الخميسات وتطوان وسطات ولتنمية عرض المنتجات التعويضية كالدواجن والاسماك.

أما فيما يخص الحليب ، فان الانتاج الذى بلغ 550 مليون لتر مقابل 500 مليون لتر تقريبا فى السنة السابقة فقد ظل غير كاف بالمقارنة مع الطلب . ويرجع السبب فى ذلك الى الضعف الكمى للقطعان من جهة والى المستوى المنخفض للمردود المتضرر من قلة الاعلاف من جهة أخرى . ولتدارك هذه الوضعية يعمل المخطط المتعلق بالحليب الذى وضع سنة 1975 على تنمية عدد القطعان وذلك باللجوء الى الحمل الاصطناعى واستيراد الابقار الحلوب ذات الاصل الممتاز مع تشجيع جمع الحليب ومعالجته بطريقة أكثر تنظيما وذلك عن طريق انشاء مراكز لجمع الحليب واقامة معامل جديدة لمعالجته.

السياسة الزراعية

ومهما بلغت أهمية النمو الذى لوحظ خلال سنة 1976 والذى مس مختلف فروع القطاع الفلاحى فانه لم يكن كافيا ليمكن من الاقتراب من الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية الذى يرمى اليه مخطط التنمية . فكان من الضرورى اذن الالتجاء الى استيرادات ضخمة من القمح والسكر والحبوب الزيتية ومنتجات الحليب على الخصوص وذلك لتلبية حاجيات الطلب الذى يتزايد سنة بعد سنة تحت ضغط النمو الديموغرافى وزيادة المداخيل ، فى الوقت الذى تبقى فيه عدة مشاكل مطروحة والمتعلقة بتنظيم السوق الداخلية تلك السوق المتميزة بضآلة الاسعار مما يمكنه أن يؤدى الى تحويل اتجاه بعض المنتجين . كما أن الحواجز التقنية الملازمة للتصدير والعوائق التى فرضها الاتفاق الجديد المبرم مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية لم تسمح بنمو مبيعات المنتجات الفلاحية الى الخارج بالدرجة التى كانت متوقعة.

ولما قتئت الدولة تتابع مجهوداتها وتوجهها وفقا للاطار المحدد من طرف المخطط نحو الاسراع فى اعادة توزيع الاراضى واستثمارها وتقوية الانتاج الفلاحى.

ففيما يتعلق بالاصلاح الزراعى ، من بين 400.000 هكتار المزمع توزيعها حسب برامج المخطط فى الفترة 1973 – 1977 ، هناك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

150.000 هكتار عهد بها فـي مرحلة انتقالية الى مؤسسات تملكها الدولة قصـد تقوية مردودها قبـل تسليمها نهائيا الى أصحابها . كما أن هناك 150.000 هكتار تم توزيعها على الخواص حتى الآن.

أما الرى الذى يكون الدعم الاساسى لاستثمار الاراضى فما فتئ يسترعى أيضا اهتمـام السلطـات العموميـة التـى خصصت لـه سنة 1976 ما يقرب من مليار الدراهم فى شكل استثمارات لتجهيز الدوائر المسقية . وتمثل المساحات التى تم تجهيزها خلال الاربع سنوات الاولى من المخطط 147.000 هكتار مـن 170.000 المقـررة لمجموع الفترة الخماسية بعد المراجعة.

وفيما يخص تقوية الانتاج الفلاحى ، فقد تبلورت على الخصوص فى متابعة تنفيذ المخطط السكرى والحفاظ عـلى مختلف عمليـات الحث النوعية التـى تهدف بالاخـص الى تحسين مردود زراعـات الحبوب.

وهكذا ففي اطار المخطط السكرى ، الـذى يرمى ، فـى مرحلة أولية ، الى البدء فى تشييد ست وحدات انتاج جديدة فقد شرع العمل فى بناء معمل السكر بالكوس فى مارس 1976 . وهذا المعمل الذى ينتظر أن يصبح عاملا فى غضون شهر يونيه 1977 سيمكنه أن يعالج 4.000 طنا من الشمندر يوميا ، كما سيمكن من انتـاج 45.000 طن من السكر الابيض سنويا . كما تم فى غضون السنة توسيع معمل السكر بدكالة حيث انتقلت طاقة معالجته من 2.400 الى 4.000 طن من الشمندر فى اليوم الواحد وذلك بفضل استثمار بلغ حجمه 45 مليون درهم.

أما مختلف التدابير النوعية التى طبقت خلال السنوات الماضية قصد تشجيع نمـو زراعات الحبوب ، فقـد بقيت سارية المفعـول سنة 1976 وهدفها الرئيسى هو اعطاء التسهيلات للفلاحين قصـد استعمال وسائل الانتاج : ولقد تعلق الامر على الخصوص بتحديد أسعار المعدات الفلاحية وزيادة المساعدات الخاصة بشرائهـا . كما تعلق الامر أيضا بتثبيت أسعار الاسمدة التى يتزايد استهلاكها بنسبة 13 % سنويا وذلـك بواسطة تدخلات الدولة التـى بلغت 10 ملايين درهم . وتعلق الامر فى الاخير بتنمية البـذور المنتقـاة التى بلغ انتاجها 700.000 قنطار فى موسم 1975 – 1976 بفضـل تشجيعات السلطات العمومية ، وقد تضاعف توزيع هذه الحبوب عن طريق مد نشاط الشركة الوطنية لتسويق البذور الى عدة مناطق من البـلاد.

المعـادن والطـاقـة

لقد تأثر قطاعا المعادن والطاقة مرة أخرى سنة 1976 وبصـورة ملموسة بالوضع الدولى الذى عرف انهيارا قويا فى أسعار الفوسفاط وارتفاعا جديدا فى أثمان المنتجات البترولية وذلك فى الوقت الذى سجل فيه مقياسا المعادن والطاقة ارتفاعا يبعث على الرضى نسبيا بمعدل 5،3 % فيما يخص الاول و 6،5 % فيما يرجع للثانى.

ففى القطاع المعدنى ، أدى الانخفـاض الملمـوس فـى اسعـار الفوسفاط الى تقلص قوى فى المداخيل الكلية لصادرات المعادن التى سبق لها أن عرفت نقصا سنة 1975 . أما المبيعات المحلية التى لا تشمل حقا الا كميات محدودة ، فقد زادت بالنقيض من ذلك بنسبة 33 % نتيجة لشروع العمل بالوحدات الصناعية الجديدة.

أما فى ميدان الطاقة ، فان تصاعد الحاجيات المرتبط باضطراد النمو الاقتصادى قد أدى الى تضخم حجم الواردات وخاصـة منهـا المنتجات البترولية مما تبلور فى زيادة معـدل توقف البلاد عـلى الخارج فيما يخص الطاقة.

ويمكن الجدول التالى من مقارنة تطور مقاييس الاستخراج المعدنى ومقاييس انتاج الطاقة خلال الاربع سنوات الماضية :

الاساس 100 فى سنة 1969	1973	1974	1975	1976
المقاييس :				
الاستخراج المعدنى	139	157	114	120
انتاج الطاقة	147	160	170	181

المـعـادن

بعد النتائج غير المرضية جدا التى سجلت سنة 1975 عرف الانتاج المعدنى سنـة 1976 نموا محدودا جـدا بحيث أن مقيـاس الاستخراج تصاعد بنسبة 5،3 % خلال السنة ، فظل أدنى بكثير من المستويات التـى عرفتها سنـة 1973 وخصوصا سنـة 1974 . ولذلك ونظرا لنمو القطاعات الاقتصادية الاخرى فقد نزلت حصة قطاع المعادن ضمن الانتاج الداخلـى الاجمالـى محسوبـا بأسعـار سنة 1960 من 4،9 % الى 4،7 %.

ويعزى التطور الذى توالى خلال السنة ، فى جزء كبير منه ، الى الحالة الدولية التى ظلت تؤثر فى النشاط المعدنى الى حد كبير . وهكذا ما لبث النشاط المعدنى يتأثر تأثرا كبيرا بالوضع الدولى الذى أضحى فى مجمله متدهورا شيئا ما رغم بعض الانتعاش الذى طرأ عليه فى مطلع السنة . ومن جهة أخرى فان استمرار الاضطرابات النقدية وخصوصا الهبوط الملموس فى الجنيه الاسترلينى ، الذى بقى العملة الرئيسية التى يتعامل بها بالنسبة لعـدد كبيـر مـن المعادن ، قد قلص من الاثر الايجابى لاتجاه بعض الاسعـار نحـو الارتفاع . وأخيرا فان نفاذ المعدن من عدة مناجـم قـد ادى ايضـا الى تحديد النمو الاجمالى للاستخراج.

وفى هذه الوضعية الصعبة ، فان الانتاج المعدنى الاجمالى بمـا فى ذلك الغاز الطبيعى والبترول لم يتجاوز قط بقيمته فى « مكان الاستخراج » 2.700 مليون درهم مقابل 4.151 مليونا سنة من قبل مسجلا بذلك عند نهاية السنة انخفاضا بنسبة 35 % وهو انخفاض اقوى من التقلص بمعدل 11 % الذى عرفه خلال السنة السالفة (1). ويرجع السبب فى هذا التدهور بصفة رئيسية الى الفوسفاط الذى انخفضت حصته ضمن قيمة الانتاج الاجمالى من 91،1 الى 87 % على الرغم من تصاعد حجم الاستخراج بنسبة 11 %.

أما مداخيل صادرات المنتوجات المعدنية فقد تحددت حسب تقدير مديرية المعادن عند 2.614،7 مليـون درهم ، فعرفت بذلـك انخفاضا بنسبة 32 % بعد أن كانت قد تقلصت بمعدل 15 % خلال

(1) يساوى ثمن المعدن فى مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان استخراجه الى ميناء شحنه.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سنة 1975 . وقد ترتب هذا النقص الجديد في مداخيل المبيعات في جزء كبير منه عن ضعف المداخيل المتأتية من الفوسفاط الذي سجل بالرغم من تقوية حجم الصادرات بنسبة 12،6 % (1).

وبالعكس من ذلك ، فان التسويق المحلي الذي كان قد تدعم خلال السنتين المنصرمتين قد تقوى مرة أخرى سنة 1976 . ذلك أن المبيعات التي بلغت في المجموع 166.3 مليون درهم قد ارتفعت بنسبة الثلث تقريبا اثر زيادة بعض الاسعار وكذلك بعد توسيع الطلب الصادر عن صناعة التحويل.

وفي نفس الوقت فقد تضاعفت المجهودات الرامية الى تنمية تحويل الموارد الوطنية محليا . وهكذا فان التدابير المتخذة لتشجيع تحويل الفوسفاط قد أدت سنة 1976 الى الزيادة بثلاثة أضعاف في الطاقة الاصلية لمعمل « المغرب الكيماوي » كما أدت الى انهاء وحدة « المغرب – فوسفور رقم 1 » التي تبلغ طاقتها الانتاجية 500.000 طنا من الحامض الفوسفوري سنويا ، والتي سمحت بعد شروعها في العمل بأول دفعة من الصادرات . وهناك مشاريع أخرى في طور الانجاز سيكون من شأنها أن تدعم الجهاز الانتاجي الوطني . ونخص منها بالذكر اقامة مجمع المغرب – فوسفور رقم 2 بآسفي وتشييد مركب الصليب بالناضور.

وبموازاة ذلك ، فقد تضاعفت الجهود لتطوير التجهيز الاساسي الخاص بالمعادن . وعلى هذا الصعيد فقد تميزت سنة 1976 بالاشغال الاولى لتجهيز مناجم الفوسفاط بابن جرير وسيدي حجاج والتي ستبلغ طاقتها 10 ملايين طن سنويا ، كما تميزت بتوسيع المركز رقم 5 بجرادة والذي سيمكنه التزويد بمليون طن من الفحم الحجري سنة 1980 وباستصلاح مناجم الملح بالمحمدية والتي من المنتظر أن تمد في المدى البعيد بمليون من الاطنان وهو الانتاج الذي سيوجه في آن واحد الى التصدير والى تغطية حاجيات الشركة الوطنية للتحليل الكهربائي والبتروكيمياء ، كما تميزت بالشروع في العمل بمنجم جديد للرصاص بوادي مكتة . وفيما يخص الزنك تميزت السنة بتجهيز منجم « درعة الصفر » وبمعالجة معدن بوبكر صناعيا وبالبدء في استغلال منجم بومعادن . وأخيرا فقد توالت الاشغال قصد فتح مناجم النحاس بالبليدة وأم الجران.

الفوسفاط

في الوقت الذي عرف فيه انتاج الفوسفاط ارتفاعا ملموسا سنة 1976 بعد أن كان قد سجل انخفاضا جد محسوس خلال السنة الماضية ، فان مدخول المبيعات لم يستطع أن يبلغ المستويات العالية التي شهدتها سنتي 1974 و 1975 بسبب صعوبات التسويق الناجمة عن وضعية عامة جد متدهورة ، وذلك بالرغم من أن سياسة الاسعار المطبقة من طرف المكتب الشريف للفوسفاط قد سمحت بنمو خفيف في حجم الصادرات . فقد ظل العرض فائضا بصورة واسعة في حين أن المنافسة الاجنبية وخصوصا منها الامريكية كان لها تأثير قوي جدا . وقد تجلى ضعف السوق منذ مستهل السنة في التراجع الحاد الذي عرفته الاسعار.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 18 و 19.

الا أن مساهمة قطاع الفوسفاط ضمن الاقتصاد الوطني قد ظلت تبرز بوضوح أكثر مما كانت عليه خلال الفترة ما قبل 1973.

ان حجم الانتاج المخصص للتسويق الذي كان قد انخفض بنسبة 28،4 % سنة 1975 قد تصاعد بنسبة 10،9 % خلال السنة فبلغ بذلك 15،7 مليون طن . الا أنه نظرا للتقهقر الحاد الذي عرفته الاسعار فان قيمة هذا الانتاج في مكان استخراجه لم تبلغ سوى 2.348،4 مليون درهم مقابل ما يقرب من 3.783 مليونا عند نهاية السنة الفارطة.

أما الصادرات التي بلغت قيمتها 2.344،2 مليون درهم ، فقد سجلت انخفاضا نسبته 34،9 % بالرغم من نمو بنسبة 12،6 % في حجم الصادرات الذي وصل الى 14،7 مليون طن (1) . وقد ظلت أوربا الغربية المنفذ الرئيسي لهذه الصادرات وان كانت حصتها النسبية قد نزلت خلال السنة من 61 % الى 55 % . كما انخفضت حصة أوروبا الشرقية من 25 % الى 16، 5 % . وتحتفظ بولونيا بين مختلف الدول المشترية بالرتبة الاولى بـ : 1،7 مليون طن تليها اسبانيا التي رفعت من مجموع مشترياتها من 0،9 الى 1،4 مليون طن ثم المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وايطاليا.

في الوقت الذي زادت فيه الطاقة الاستيعابية للسوق الداخلية بصورة جد ملموسة اثر توسيع مركب المغرب الكيماوي ، وبعد الشروع في العمل بمعمل المغرب – فوسفور رقم 1 ، فقد تدعمت الطاقة الانتاجية للمكتب الشريف للفوسفاط هي الاخرى نتيجة لما حصل في بداية السنة من شراء 63 % من رأسمال الشركة المستغلة لمناجم بوكراع التي يمكنها أن تنتج ما يقرب من 5،5 مليون طن سنويا.

أما فيما يتعلق بالمعادن الاخرى ، فان الاستخراج قد سجل في مجمله انخفاضا بينما تم التسويق في ظروف أكثر ملاءمة على العموم . فبعد سنة 1975 حيث عرفت أسعار النحاس والمانغنيز والكوبالت والزنك هبوطا بينما تميزت سنة 1976 بالفعل بنوع من التحسن فيما يخص الوضعية المعدنية وان كانت السوق قد انطبعت بعدم الانتظام وبتقلبات واسعة في الاسعار وتغييرات في الجنيه الاسترليني ، الا أن المستوى العام للاسعار بعد أن عرف نموا سريعا لمدة تسعة أشهر طرأ عليه تقلص خلال فصل الخريف نتيجة لركود انتعاشة الاقتصاديات الغربية.

الرصاص

ان استخراج الرصاص الذي تابع حركة الهبوط منذ سنة 1974 لم يبلغ سنة 1976 سوى 98.700 طن أي بنقص نسبته 5،4 % من سنة لاخرى . غير أنه في الوقت الذي تقلصت فيه الكميات المصدرة بنسبة 15،3 % وانحصرت في 66.300 طن ، ظلت المداخيل المقابلة لها مستقرة في حوالي 67 مليون درهم بفضل زيادة في الاسعار يرجع سببها الى انتعاش الحركة الاقتصادية ، وخصوصا في قطاع السيارات ، وكذا الى تصاعد مشتريات بلدان أوربا الشرقية .

(1) ان الفوارق التي يمكن أن تظهر بين الارقام الواردة في هذا الباب والارقام الواردة في الفصل المتعلق بالتجارة الخارجية ناتجة عن اختلاف طرق التسجيل المتبعة من طرف كل من مديرية المعادن ومكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وهكذا وبعد فترة الركود التي كانت قد دامت زهاء سنة عرف الطلب انتعاشة جديدة بل انطبعت السوق الدولية ببعض النقص في المواد في نهاية السنة.

وعلى الصعيد المحلي وصلت الكميات المسوقة 28.800 طن أي بارتفاع نسبته 64،8 % في حين أن مدخولها الذي بلغ 27،6 مليون درهم كاد أن يتضاعف بالقياس للسنة الماضية.

الزنك

بلغ انتاج الزنك 29.600 طن مسجلا بذلك نقصا نسبته 18 % . وعلى الرغم من أن الأسعار العالمية قد عرفت بعض الانخفاض خلال بضعة أشهر من النصف الثاني من السنة ، فان مداخيل الصادرات قد فاقت 25 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بمعدل 17،7 % وذلك بفضل تصاعد الكميات المبيعة بنسبة 18،9 % .

النحاس

بعد النمو المضطرد الذي لوحظ منذ سنة 1969 ، تميز انتاج النحاس بتراجع نسبته 8،9 % حيث انتهى الى 16.400 طنا.

أما الصادرات التي سبق لها أن انحصرت في 8.400 طن سنة 1975 ، فقد انصبت سنة 1976 على ما يربو عن 20.500 طن فجلبت بذلك 26،4 مليون درهم مقابل 9،5 مليون خلال السنة السالفة . وهكذا فان التسويق كان جد ملائم بالرغم من بعض الركود الذي طرأ على الاسعار ابتداء من شهر غشت والناتج في نفس الوقت عن تقلص الطلب وانتهاء مدة الاتفاق الذي سبق لاعضاء المجلس الحكومي للدول المصدرة للنحاس ان خفضوا بمقتضاه انتاجهم بنسبة 15 % .

الحديد

ان ارتفاع انتاج الحديد الذي لوحظ خلال السنوات الاخيرة والذي ابتدأ في سنة 1973 في اعقاب اعادة تنظيم مناجم الحديد بناحية الناضور ، قد فسح المجال سنة 1976 الى تقلص مفاجيء . ذلك ان الكميات المستخرجة انحصرت في 342.800 طن مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 38،1 % بالقياس لسنة 1975 . كما أن مداخيل الصادرات التي قدرت بـ : 29،4 مليون درهم قد أظهرت هي الاخرى نقصا بمعدل 15 % بالرغم من كون الكميات المسلمة الى الخارج بلغت 338.400 طن أي بارتفاع نسبته 12،6 % بالقياس للمستوى المسجل في السنة الماضية والذي كان بحق منخفضا جدا بصورة غير عادية.

وقد أدى فقدان المنافذ الناتج عن أزمة صناعة الصلب بشركة استغلال مناجم الحديد بالريف الى التخفيض بما يفوق الربع من انتاجها من الكويرات حيث لم يتجاوز 212.300 طن صدرت كلها للخارج.

معادن أخرى

انحصر انتاج المانغنيز الكيماوي في 117.300 طن مسجلا بذلك في ظرف سنة نقصا بما يربو على نسبة 10 % ، الا أن هذا الانخفاض يقل مع ذلك عن التقلص الذي كان قد لوحظ سنة من قبل والذي كان قد بلغ نسبة 25،1 % . اما المبيعات الى الخارج فبالرغم من كونها تراجعت هي الاخرى بمعدل 6،7 % من حيث الحجم ، فان انتعاشة الاسعار قد سمحت بمدخول قدره 41 مليون درهم في نظير 36،5 مليون سنة 1975.

اما فيما يرجع للكوبالت ، ففي الوقت الذي توبعت فيه الاشغال التمهيدية لاستغلال منجم تامدرست خلف نفاذ منجم بوعازر الشرقي هبوطا بنسبة 48،6 % في الاستخراج الذي لم يشمل سوى 7.200 طن وبموازاة ذلك ، فان الصادرات انخفضت بمعدل 33 % حيث بلغت 22،8 مليون درهم.

واذا كان انتاج الفليورين قد استطاع ان ينتقل خلال السنة من 47.400 الى 51.400 طن ، فان الصعوبات التي واجهها التسويق لم تسمح الا بتصدير كمية تقل بنسبة 5 % بالقياس للسنة الماضية. الا أنه بفضل ارتفاع الاسعار فان قيمة هذه الصادرات قد زادت بمعدل 8 % فبلغت 9،1 مليون درهم.

وأخيرا ، على الرغم من أن استخراج البارتين قد انصب على كميات مماثلة لانتاج السنة الفارطة ، فان الصادرات قد سجلت توسعا بنسبة 43،6 % . وقد بلغ دخلها بعد أن استفادت من التحسن البسيط في الاسعار 18،4 مليون درهم.

في خضم الوضعية المتميزة بعدم الاستقرار التي ظلت سنة 1976 تميز أسواق المواد الاولية ، فان مجهودات الدول المنتجة الرامية الى استقرار الاسعار العالمية ووضع حد لانخفاض قوتها الشرائية قد توبعت بعزم وثبات . وقد استهدفت هذه الجهود على الخصوص احداث صندوق مشترك على الصعيد الدولي يخصص للمحافظة على استقرار الاسواق . الا أن هناك عدة صعوبات لا زالت قائمة ويتعين التغلب عليها للموافقة في اطار هذا النظام بين مصالح الدول النامية والبلدان الصناعية والتي غالبا ما تكون متعارضة.

الطاقة

أسفر ميزان الطاقة الوطني سنة 1976 عن عجز يناهز 4،4 مليون من الاطنان المعادلة للفحم مقابل 3،9 مليون سنة من قبل . ويعزى هذا الاختلال المتزايد الى توسع الاستهلاك الذي بلغ 5،5 مليون من الاطنان المعادلة للفحم في الوقت الذي بقيت فيه الموارد المحلية قارة عند : 1،1 مليون من الاطنان المعادلة للفحم . وقد نتج هذا الاختلال بصفة رئيسية عن المواد البترولية التي تمثل نسبة 80 % من مجموع حاجيات البلاد من الطاقة والتي أصبح انتاجها الوطني ضعيفا جدا (1).

ومن تم فان درجة التوقف على الخارج قد ارتفعت بعض الشيء مرة أخرى حيث انتقلت من 77 % الى 79 % .

المنتجات البترولية

ان حركة الانخفاض التي ظلت تطبع استخراج البترول منذ سنة 1973 قد تفاقمت سنة 1976 حيث لم يبلغ هذا الاخير سوى

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 20 الى 24

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4.300 طن . ذلك أن النفاذ التدريجي للحقول البترولية قد صاحبه نقص قوى فى حجم الغاز المستخرج الذى بلغ سنة 1976 ما قدره 45،9 مليون متر مكعب مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 35،2 % بعد أن كان قد تقلص بنسبة 8،3 % خلال السنة السابقة . وعلى اثر هذا التطور فان الحصة المشتركة للبترول الخام والغاز الطبيعى ضمن الانتاج المحلى للطاقة والتى كانت لا زالت فى مستوى 9 % سنة 1975 قد هبطت الى 5 % فقط.

وبالمقابل فان الاستهلاك الاجمالى للوقود الذى زاد من اتساع دائرته نمو النشاط الاقتصادى فقد شمل ما يناهز 3 ملايين طن أى بزيادة حوالى 12 % بالقياس للسنة السابقة . وفى الوقت الذى ارتفعت فيه مبيعات الفويل بنسبة 15،6 % شأنها فى ذلك شأن مبيعات زيت الغاز ، فان استهلاك الوقود الممتاز الذى كان عليه أن يواجه على الخصوص الرفع من الاسعار الذى تقرر فى دجنبر 1975 ، لم يزد الا بنسبة 5،3 % . أما استهلاك الوقود العادى فقد انخفض بنسبة 0،7 % . وسجل الطلب على الغاز الطبيعى من جهته ارتفاعا قويا بلغت نسبته 14،1 % فيما يخص البروبان و 12،9 % فيما يرجع للبوطان.

وأمام التوسع البالغ جدا فى الاحتياجات من الطاقة ، فان معملى التكرير الموجودين قد رفعا انتاجهما من 2،4 الى 2،6 مليون طن . وبالاضافة الى هذا فان الشركة المغربية لصناعة تكرير البترول والتى تساهم حتى الآن بنسبة 73،2 % فى الانتاج قد شرعت فى اشغال توسيع معملها الذى فى المنتظر ان تتضاعف طاقته فى نهاية سنة 1978.

ونظرا للفارق المتزايد بين الطلب على الطاقة المستمر فى التوسع ، والاحتياطيات الوطنية من البترول والغاز السائرة نحو النفاذ فقد كان من الضرورى ادخال زيادة جديدة على الاستيراد خلال السنة المنصرمة . وهكذا فقد اتسع حجم المشتريات من البوطان والبروبان وزيت الغاز . وبالعكس من ذلك فقد سمح نمو التزويد المحلى من الوقود الخاص بالطائرات النفاثة ، كما كان الشأن سنة 1975 ، بتخفيض الاستيرادات من هذا المنتوج . أما فيما يتعلق بزيت البترول الخام فان الكميات المستوردة التى كانت قد ظلت قارة تقريبا سنة 1975 فقد انتقلت سنة 1976 من 2،6 الى 2،7 مليون طن . وقد قابل هذه الزيادة بنسبة 3،8 % ارتفاع فى القيمة بنسبة 17،1 % حيث انتقلت كلفة المشتريات فعلا من 897 الى 1.050 مليون درهم من سنة لاخرى ، وذلك على الخصوص بسبب الرفع فى الاسعار الذى تقرر فى شتنبر 1975 من طرف منظمة الدول المصدرة . وقد ظلت ايران والاتحاد السوفياتى الموردين الرئيسيين حيث بلغت ارسالياتهما 1،4 و 0،7 مليون طن على التوالى.

ان تأثير هذه المشتريات على الميزان التجارى وانعكاساتها على نفقات صندوق المقاصة لم يفتها أن تستأثر باهتمام السلطات العمومية سيما وأن الزيادات الجديدة فى الاسعار العالمية للبترول الخام قد تم الاعلان عنها فى نهاية السنة . وقد كانت الرغبة فى تخفيف أثرها على ميزانية الدولة هى التى دعت بنوع خاص الى اعادة النظر من جديد فى التعرفة الداخلية للمنتجات البترولية التى كان قد زيد فيها بتاريخ 25 دجنبر 1975 . وهكذا وعلى الخصوص ، ارتفع سعر البترول العادى والبترول الممتاز بنسبة 11،8 % و 16،7 % على التوالى . كما ان اسعار زيت الغازوزيت الفويل التى كانت منخفضة نسبيا قد زيد فيها بمعدل 39،4 % و 40،5 %.

ومن جهة أخرى فان اعادة تنظيم ومغربة تجارة الجملة فى المواد البترولية قد استكملا بدخول الشركتين الاجنبيتين تحت مراقبة الشركة الوطنية للمواد البترولية والتى تصاعدت حصتها داخل السوق المحلية من 71،8 % الى 76،8 % على مدار السنة.

وأخيرا فيما يرجع لاشغال البحث ، فقد تواصل العمل فى شأن الدراسات التقنية والاقتصادية المتعلقة بمختلف أوجه استغلال وتقييم الصخور النفطية لتمحضيت وطرفاية.

الكهرباء

بلغ صافى انتاج الطاقة الكهربائية سنة 1976 ما يقرب ب : 3.616،9 مليون كيلواط – الساعة مقابل 3.269،5 مليون سنة من قبل (1) . وعلى الرغم من تهاطل أمطار تتميز بارتفاع استثنائى وما صاحبه من تصاعد فى محتجزات السدود من المياه فان انتاج الطاقة من أصل مائى ظل قارا . ومن جراء ذلك فان مساهمة المحطات الكهربائية الحرارية والتى سبق أن كانت مهيمنة سنة 1975 قد توسعت من جديد لتصل الى 72 % من التزويد الكلى بالكهرباء مقابل 68،5 % سنة من قبل.

أما الاستهلاك الذى كان نسق نموه قد تضاعف بعض الشىء فى سنة 1975 ، فقد عرف سنة 1976 زيادة بالغة تولدت عن نمو النشاط الاقتصادى العام . فقد ارتفع فعلا هذا الاستهلاك الذى قدر بما يناهز 3 مليارات من الكيلواط – الساعة بنسبة 11،9 % مقابل 4،8 % خلال السنة السالفة . وقد استهلكت مدينة الدار البيضاء وحدها 32 % من مجموع ذلك . وعلى مستوى مجموع البلاد فقد تمت الاستجابة لطلب الطاقة الكهربائية بنسبة 91 % منها تقريبا من طرف المكتب الوطنى للكهرباء والذى اضطر على اثر الزيادة فى كلفة المواد البترولية الى ان يرفع فى بداية السنة أسعار البيع الخاصة به بنسبة 18 %.

وحرصا من المكتب على تخفيض العجز الوطنى من الطاقة للتخفيف من حدة الضغط الذى يزاوله على الميزان التجارى ، فقد تابع خلال السنة برنامجه التجهيزى الواسع والذى يتضمن على الخصوص بناء ثلاث محطات لتوليد الكهرباء المائية على سد ادريس الاول وسد المسيرة وسد وادى المخازن . ويتضمن أيضا انشاء مركز حرارى بالقنيطرة يغذى فى جانب منه بفحم الخشب لمنطقة الغرب كما يتضمن اقامة ثلاث مجموعات من المحركات التى تدور بالغاز وذلك بطنجة واكادير وتطوان . كما طرح من جهة اخرى اعلان عن عرض أثمان قصد انجاز محطة حرارية هامة بالمحمدية . وفى المجموع فان مختلف هذه الاشغال ستمكن فى حدود سنة 1980 من نقل قوة التوليد من 820.000 الى 1.900.000 كيلواط.

---

(1) لاتشمل هذه الارقام انتاج الشركات ذات الانتاج الذاتى من الطاقة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبموازاة تطور هذا البرنامج ، فان البحث عن مصادر جديدة للانتاج الكهربائي قد حدى بالسلطات العمومية الى الامر بالشروع بدراسات الجدوى المتعلقة بالاستغلال المحتمل في هذا الميدان لمادة الاورانيوم التي يحتوي عليها الفوسفاط.

الفحم

ان انتاج الفحم الحجري الذي تابع التطور الملاحظ خلال سنة 1975 قد قدر سنة 1976 بـ : 702.000 طن مسجلا بذلك معدل نمو قوي والذي وان كان لم يصل للنسبة العالية البالغة 13.6 % للسنة السابقة ، فقد بلغ مع ذلك نسبة 7،7 % . أما المبيعات الاجمالية فقد تصاعدت من جهتها بنسبة 10،4 % بعد أن كانت قد زادت بنسبة 22،7 % سنة 1975 . وهذه المبيعات التي بلغت 823.200 طن قد وجهت كالعادة كلها تقريبا الى السوق الداخلية حيث زيد في الاسعار بنسبة 15 % في المتوسط خلال السنة وخصوصا الى المكتب الوطني للكهرباء الذي حصل منها على 661.000 طن لتموين احتياجات مركز جرادة مقابل 634.000 طن سنة من قبل . أما الصادرات التي كانت قد انحصرت في 18.000 طن سنة 1975 ، فقد انتعشت بصورة ملموسة سنة 1976 حيث استقرت عند 30.900 طن ، في حين أن استيرادات الفحم الدسم والفحم الصناعي انتقلت في ظرف سنة من 27.850 الى 29.800 طن.

ونظرا للنفاذ السريع لمراكز الاستخراج العاملة حاليا ، فقد تواصلت أشغال توسيع المركز رقم 5 لمحطة جرادة . وبانجاز هذه الاشغال ستصل الطاقة الاجمالية لانتاج الفحم الحجري الى مليون طن سنة 1980.

الصناعة

ان حركة النمو التي تميز بها النشاط الصناعي خلال سنة 1975 بعد حقبة من الانخفاض المؤقت قد تواصلت سنة 1976 بنسق مماثل. ذلك أن انتاج هذا القطاع ، باستثناء البناء والاشغال العمومية ، قد ارتفع حسب المقياس الرسمي بنسبة 6،4 % بدلا من 6 % سنة من قبل ، فأسهم بذلك الى حدود 14،3 % في تكوين الانتاج الداخلي الاجمالي . ان معدل زيادة مثل هذا لجدير بأن يذكر سيما وأنه تحقق في ظروف صعبة من جراء وضعية اقتصادية دولية تنطبع بحركة انتعاش مترددة وباستمرار ظاهرة التضخم.

الا أن الاثر الايجابي للزيادة الملموسة التي سجلتها عدة فروع قد تقلص جزئيا بسبب التباطء في النمو ، بل الانخفاض في بعض الاحيان مما طبع بعض الانشطة . غير أنه على العموم عرفت صناعة أمتعة التجهيز تحسنا ملحوظا بفضل التشجيع المقدم من طرف القطاع العمومي الذي تتجلى فعاليته أكثر فأكثر من خلال تدخلاته داخل الاقتصاد الوطني . كما أنه فيما يتعلق بأمتعة الاستهلاك ، فقد استفاد الطلب الداخلي الى حد ما من الزيادة في المداخيل التي نتجت على الخصوص عن غزارة المحاصيل.

السياسة الصناعية

ان الاتجاهات الجديدة للسياسة الصناعية التي تندرج في اطار الاهداف الرئيسية للمخطط الخماسي ، تعطي الاولوية لعدد من البرامج وتبرز ضرورة تشجيع النمو القائم أساسا على اعادة تقييم الخيرات الطبيعية المحلية قصد التخفيف من درجة توقف البلاد على الخارج فيما يتعلق بعدد من المنتوجات الاساسية كالمواد الغذائية والاسمنت.

وقد بلغت الاستثمارات الصناعية المقبولة : 3.793 مليون درهم ، مرتفعة بذلك من سنة لاخرى بنسبة 166 % ، وقد همت فرع الصناعات الكيماوية ومواد البناء الى حدود 56 % منها . وبغض النظر عن نفقات التجهيز المتعلقة ببرامج الفوسفاط والبتروكيمياء والتي انتهت « كالمغرب فوسفور رقم 1 » ، أو لا زالت في طور الانجاز « كالمغرب فوسفور رقم 2 »، فان البرامج الهامة الجديدة تتعلق خصوصا بمعمل الاسمنت بوجدة والذي تبلغ طاقته أكثر من مليون طن وبتوسيع معامل السليلوز بالغرب . وبموازاة ذلك ، فقد تصاعد المجهود الانمائي لقطاع النسيج والجلود وذلك على الخصوص بانشاء مركب ضخم للنسيج بوادي زم . كما توبعت الاشغال المتعلقة باحداث مجمع هام لصناعة الصلب . أما فيما يخص البرامج التي تهم الصناعة الفلاحية ، فنذكر على الخصوص بناء معامل السكر بمشرع بلقصيري ولوكوس . وفيما يرجع لقطاع الميكانيك أخيرا ، فان المشاريع المقدمة تتعلق بصفة رئيسية بانشاء وحدة للصناعة المعدنية بالمحمدية.

ان اتساع دائرة هذه الاستثمارات وأهمية البرامج تظهر بجلاء عزم السلطات العمومية على تجهيز البلاد بصناعة ثقيلة للكيمياء والصلب كفيلة بتزويد انشطة التحويل بجزء من انصاف المنتجات المستوردة حاليا بأسعار متزايدة الارتفاع . وهذا التوجيه الذي يتبلور في نظام انمائي أكثر استعمالا لرؤوس الاموال من النظام السابق ، يضع مع ذلك عددا من المشاكل الصعبة فيما يرجع لاستراتيجية التنمية . ذلك أنه اذا كان التوجيه الجديد يشكل الضمان لتطوير حقيقي وشامل في مرحلة لاحقة ، فانف لا يسمح الا بخلق عدد قليل من فرص العمل في القريب العاجل بل يمكنه أكثر من هذا ، أن يسبب في المستقبل القريب في قيام مشكل توريد جزء من منتجات المواد الوسيطة بالخارج.

أمتعة التجهيز والمواد الوسيطة

صناعات المعادن

ان الانتعاش الذي بدأ يظهر على انتاج صناعة المعادن سنتين من قبل قد تواصل سنة 1976 بنسق ملموس أكثر من دى قبل . ويتمثل العامل الرئيسي لهذا النمو ، مرة أخرى ، في طلب المؤسسات العمومية وشبه العمومية في اطار انجاز البرامج الصناعية المختلفة المقررة في المخطط الخماسي . وقد تجلى التطور الملائم الذي طبع مجمل الانشطة في غالب الاحيان في الاستعمال الكلي لطاقات الانتاج المتاحة ، بل وتطلب في بعض الحالات تقوية الهياكل الموجودة.

وقد استفادت منتجات صهر الحديد من حيوية الطلب من لدن الصناعات المستعملة لها ، فشهدت بذلك أقوى نمو سجل في قطاع صناعة المعادن . وهكذا عرف مقياسها النوعي ارتفاعا بأكثر من 25%

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقابل 10،6 % سنة من قبل . كما ان الزيادات الملموسة التى سنة1975 معامل صناعة القدور وهياكل البناء المعدنية قد اتسعت من جديد خلال سنة 1976 وذلك بفضل حجم الاوامر التى قدمها القطاع العمومى وشبه العمومى لبناء السدود ومعامل السكر والمركبات الكيماوية والمعدنية وكذا مختلف الاصلاحات التى ادخلت على الموانىء أو لاقامة محلات التخزين . وبالمقابل ، فان طلبات القطاع الحر ، العديدة بحق ، ولكن ذات الاهمية الضئيلة ، فانها لم تشكل سوى تكميل طفيف.

أما نشاط صناعة المعدات الخاصة بالسكك الحديدية ، فقد تدعمت على الخصوص بفضل الطلب المتزايد للمكتب الوطنى للسكك الحديدية فى اطار برنامجه التجهيزى الواسع . وبذلك تقوت انتعاشته الملحوظة التى ابتدأت سنة من قبل . وهكذا ارتفع المقياس الرسمى المتعلق بهذا القطاع بنسبة 38 % تقريبا بعد ان كان قد زاد بمعدل استثنائى بلغ 129 % سنة 1975.

وقد واصل منتجو الآلات الفلاحية توسيع انتاجهم رغم الارتفاع المستمر فى أسعار قطاع الغيار . ذلك أن مبيعات الجرارات قد زادت بصفته ملحوظة بفضل انتعاش الطلب الداخلى الذى أدت اليه النتائج المرضية لمحصول الحبوب . كما أن تهييء الموسم الفلاحى الجديد قد أدى فى نهاية السنة الى استئناف ملموس فى الطلب على المعدات الصغيرة . الا أن التنمية المتوقعة لهذا الفرع لا زالت متوقفة على التدابير التقييدية المطبقة على الاستيراد . أما فيما يخص صناعة السيارات ، فبعد سنوات عديدة من النمو السريع المدعم بطلب قوى جدا ، أصبحت تظهر عليها بعض علامات الضعف ، اذ أن عدد السيارات التى يركبها المعمل الوحيد الموجود لم يتجاوز 25.018 وحدة بدلا من 25.216 سنة 1975 . ويرجع الاصل فى هذا التطور فى آن واحد الى الزيادة فى أسعار البيع وغلاء سعر المحروقات والمنافسة من جانب السيارات المستوردة ، كما يرجع الاصل فى ذلك الى انعكاسات الاجراءات الخاصة بالحد من التسليف التى اتخذت فى يوليوز 1976 . وبالعكس من ذلك ، فقد ظل سوق السيارات النفعية مدعما جدا طوال السنة بفضل الاتجاه الحسن للطلب سواء منه الخصوصى أم العمومى ، حيث ارتفع المقياس النوعى بنسبة 34 % من سنة لاخرى.

اما فرع المعلبات المعدنية فقد سجل انخفاضا بمعدل 7،9 % ، وبذلك كان من بين الفروع القليلة جدا التى عرفت تقلصا فى نشاطها خلال سنة 1976 ضمن صناعة المعادن . وقد نتج هذا التدهور الذى بدأ منذ سنة ، عن الصعوبات التى تشهدها بعض الصناعات التى تتزود بهذه المنتجات ، كما نتج عن صعوبات التموين بالمواد الاولية والتى ظلت بعض أسعارها تعرف ارتفاعا متزايدا بالاضافة الى ذلك.

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية

ان فترة الضعف الظرفى التى شهدها قطاع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية سنة 1975 ، قد أعقبتها سنة 1976 مرحلة من النمو الملموس جدا وخصوصا فى نهاية الفترة . ذلك أن معدل الزيادة السنوى قد بلغ 10،1 % مقابل 0،7 % فقط سنة من قبل . ويرجع السبب فى هذا السبق الى توسيع السوق الداخلية من جراء تحسن الوضعية فى القطاع الفلاحى.

فنشاط المركب الكيماوى لآسفي الذى كان قد عرف انتكاسة سنة 1975 بسبب الوضعية الدولية غير الملائمة قد طرأ عليه بعض التحسن فيما بعد بفضل الانتعاشة القوية لمبيعات الفوسفاط الممتاز التى بلغت فى المجموع 304.000 طنا منها 160.000 طنا تم تصديرها فأسفرت بذلك عن زيادات سنوية بنسبة 33،5 % فيما يخص الانتاج و 86 % فيما يرجع للتصدير . كما أن الاسمدة المركبة أو العضوية قد سجلت نموا ملحاظا يعادل نسبة 7،1 % نتيجة لتوسيع المساحات المزروعة فى بداية موسم الحبوب الجديد 1976 – 1977 ونتيجة كذلك للاستعمال المتزايد للمواد المخصبة.

أما انتاج الاسيتلين والاكسيجين فقد استفاد من التحسن الذى طرأ على الوضعية الصناعية ، فارتفع بذلك بمعدل 7،1 % بالقياس للسنة السابقة . وبالمقابل فان انتاج الغاز الكاربونى قد تعرض لتقلص قوى جدا يناهز نسبة 42 % . أما فيما يخص قطاع الاصباغ والملمعات فقد سجل صعودا هاما يفوق معدل 24 % بفضل الارتفاع الملحوظ جدا فى حاجيات الاستهلاك العقارى.

وعلى الرغم من الانخفاض القوى فى الصادرات ، فقد شهد انتاج العجلات تصاعدا بينا بلغ 32 % بفضل الطلب الداخلى المدعم ، بينما كان قد سجل تقلصا نسبته 25 % سنة من قبل . وقد انطبعت المنشآت الاخرى لصناعة المطاط بنفس الاتجاه الحسن ، فشهد نشاطها فى المجموع نموا يعادل نسبة 18،8 %.

ان الزيادة التى عرفتها صناعة الصيدلة سنة 1975 قد اتسعت فى المجمل بصورة ملموسة تحت تأثير الطلب الداخلى المتزايد . الا أن الصعوبات التى تواجهها المبيعات بالخارج حيث تتفاقم حدة المنافسة ، قد ضغطت شيئا ما على نشاط بعض المختبرات.

وفيما يرجع للاستثمارات فان هناك مشاريع هامة بل ذات أهمية قصوى فى بعض الاحيان قد تم تحقيقها أو هى فى طور الانجاز وفق أهداف المخطط الخماسى بعد مراجعته . ويتعلق الامر ببدء العمل خلال السنة بمعمل « المغرب فوسفور رقم 1 » ومتابعة بناء معمل « المغرب فوسفور رقم 2 » ، كما يتعلق الامر بتوسيع طاقة انتاج المغرب الكيماوى ومعمل تكرير البترول « سامير » وكذا اقامة مركب البتروكيمياء بالمحمدية.

مواد البناء

لقد كان نمو صناعة تحويل المعادن ضعيفا خلال سنة 1976 اذ لم يرتفع مقياسها النوعى الا بنسبة 2،8 % مقابل 8،4 % سنة 1975 . ويرجع الاصل فى هذا التطور على الخصوص الى تقلص انتاج المواد المصنوعة من الطين المطبوخ وبصورة رئيسية الآجور والقراميد التى شهدت انخفاضا يناهز نسبة 8،9 % مقابل ارتفاع بلغ 24 % سنة 1975 . أما انتاج الاسمنت فقد تصاعد بالعكس من ذلك بمعدل 20 % تقريبا . كما أن انتاج الاسمنت الحجرى قد أبان عن زيادة ملحوظة نسبتها 25،8 % بدلا من 1،6 % فقط سنة من قبل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتعتبر التطورات المرتقبة لقطاع مواد البناء مشجعة نظرا لازدهار قطاع البناء الذى يعكس النمو المتزايد لاستهلاك الاسمنت . ذلك أن هذا الاخير شهد تصاعدا بنسبة 26 % سنة 1976 حيث بلغ 2.839.000 طن تم استيراد 22،2 % منها مقابل 9،7 % ستة 1975 . واهتماما من السلطات العمومية بالكلفة المالية لتدخلات صندوق المقاصة ، ونظرا لكون الطاقة الانتاجية قد استعملت بكاملها ، فقد شرعت فى تحقيق برنامج استثمارى واسع يقدر بحوالى 800 مليون درهم والذى يرمى الى انشاء ثمان وحدات جديدة لصناعة الاسمنت وتوسيع طاقة المعامل الموجودة حاليا ، مما سيسمح للانتاج بأن يصل الى حوالى 5 ملايين طن سنة 1980 و 10 ملايين طن تقريبا سنة 1985 . وبموازاة هذا ، فقد انشئت شركة وطنية تهدف في نفس الوقت الى انتظام الانتاج وتوزيع مواد البناء وتشجيع مساهمة المنشآت الحرة داخل هذا القطاع الحيوى من الاقتصاد الوطني.

البناء والاشغال العمومية

تطور نشاط البناء بنسق اكثر تدعما بالنسبة لسنة 1975 مؤكدا بذلك الحيوية الملاحظة فى قطاع مواد البناء . وهكذا ازداد عدد المساكن المرخص بها بمعدل 30 % من سنة لاخرى فبلغ 32.268 وحدة وقد ارتفع عدد رخص البناء الموزعة سنة 1976 فى المجموع الى 14.759 أى بتصاعد نسبته 11،2 % وذلك عن مساحة بناء ازدادت بنسبة 27،6 % فيما يخص الحجم و 47 % فيما يرجع للقيمة . وقد شمل هذا التطور على الخصوص العمارات ذات الدخل والمحلات الصناعية والتجارية على حساب المساكن من الصنف الاقتصادى والبنايات الادارية.

كما تجلى المجهود المضطرد الذى يحظى به قطاع الاشغال العمومية فى اتساع المنجزات الخاصة بالهياكل الاساسية . وهكذا فان المؤسسات العاملة فى هذا الفرع قد استفادت من برنامج البناء الواسع فى ميدان التجهيز المائى ومن متابعة أشغال تقوية منشآت الموانىء والمطارات.

امتعة الاستهلاك

صناعات النسيج

ان الانطلاقة التى بدأت فى السنة الماضية داخل قطاع صناعات النسيج قد استمرت سنة 1976 ولكن بنسق أقوى مما سبق . ذلك أن دراسة المقياس النوعى وحدها تظهر بأن الزيادة بلغت نسبة 11 % بدلا من 3،8 % فقط سنة 1975 . وقد كان بامكان هذا التحسن أن يكون أكثر أهمية لو ان المقياس المذكور كان يشمل فرع الملابس الداخلية والجاهزة الذى يعرف نموا مستمرا . الا أن هذا التطور المسجل لم يمس بكيفية مماثلة مختلف الفروع ، حيث أن بعض هذه الاخيرة قد شهد على مدار السنة كلها نشاطا بطيئا بل بعض الانخفاض أحيانا . وقد نتج هذا الاتجاه الملاحظ ، فى جانبه الايجابى عن الحيوية الملموسة للطلب الداخلى والخارجى. الا أن تقوية التجهيز لم يفتها فى بعض الحالات أن تزيد من حدة المشكل الناتج عن التشغيل الكلى لطاقات الانتاج.

بعد سنة تميزت بوضعية ضعيفة ، سجل قطاع الصوف نموا ملموسا لوحظ خصوصا خلال الربع الثانى من السنة ، فطبع بذلك نشاط النسيج الذى زاد بنسبة 58،5 % . كما شهد فرع القطن كذلك تصاعدا هاما وخصوصا فيما يتعلق بالغزل الذى حظى من سنة لاخرى بارتفاع بمعدل 14،1 % . غير أن التحسن الاكثر ظهورا قد لوحظ فى فرع الملابس الداخلية والملابس الجاهزة والذى ظل مستوى نشاطه مدعما طول السنة بفضل الاتجاه الحسن للصادرات مما شجعت عليه جودة المنتجات التى تعرض على زبناء يضعون شروطا أكثر صرامة . فقطاع نسيج الحرير والخيوط المركبة هو وحده الذى تضرر من اغلاق بعض الاسواق التقليدية فسجل تقلصا يناهز 3،6 % فى حين أنه كان قد نما بنسبة 10،4 % سنة 1975.

الصناعات الغذائية

باستثناء صناعات المصبرات والدهنيات ، سجل مقياس الصناعات الغذائية سنة 1976 نموا بمعدل 4 % أى بنسق يماثل النسق الذى لوحظ سنة من قبل . وقد كان لهذا النمو أن يكون أكثر وضوحا لو أن بعض المطاحن الصناعية لم يطرأ عليها فتور فى نشاطها نتيجة لصعوبات التموين بالقمح المستورد التى تواجهها من جراء ابتعادها عن الموانىء . وبموازاة ذلك فان محصول الحبوب الممتاز لموسم 1975 – 1976 الذى كان من المفروض أن يسفر عن زيادة فى العمل بالنسبة للمطاحن التقليدية ، قد سمح قبل كل شىء للفلاحين باعادة تكوين مخزونهم الذى كان قد نقص الى حد كبير من جراء ثلاث مواسيم اتسمت بعجز فى المحاصيل.

أما فيما يرجع للفروع الاخرى ، فباستثناء صناعة الحلويات التى تقلصت بشكل ملحوظ ، فان معظم الفروع الاخرى قد اتجهت نحو الارتفاع . فقد كان الشأن كذلك خصوصا فيما يتعلق بالمشروبات الغازية ومنتجات الحليب . وقد استفاد انتاج السكر الخام من المحصول الاستثنائى للشمندر ، فبلغ ما يقرب من 312.000 طن أى بزيادة نسبتها 20 % بالقياس للسنة السابقة وسمح بذلك بتغطية 60 % من حاجيات البلاد بدلا من 50 % سنة 1975 . أما التسويق الداخلى للسكر المصفى والذى قدر بـ 524.000 طن تقريبا ، فقد تصاعد من جهته بمعدل 4،8 % فى نظير 3،8 % سنة 1975.

كما استفادت صناعة المعلبات من موسم الصيد الذى كان مرضيا ، فارتفع انتاجها بما يناهز 4 % سنة 1976 . الا أنه بسبب نوعية السمك التى كانت رديئة فى أغلب الاحيان ، فقد تعين توجيه جزء كبير من هذه الاسماك نحو صناعة المنتجات الفرعية . أما الصادرات فقد تضررت زيادة على هذا كله من التضييق الذى طرأ على بعض المنافذ وخصوصا منها الاوربية نتيجة للتدابير الوقائية من جهة ولعدم الاقبال على مصبرات السردين من جهة أخرى ، فسجلت انخفاضا بالرغم من التقدم الذى حققته داخل بعض الاسواق بافريقيا والشرق الاوسط . فلم تشمل سوى 2.228.000 صندوقا من السردين أى بهبوط بنسبة 5،6 % و 36.969 طن من أنواع الاسماك الاخرى أى بكمية تماثل تقريبا كمية السنة الفارطة . وبموازاة ذلك بلغت القيمة المقابلة لهذه الكمية 220،5 مليون درهم فسجلت انخفاضا ملموسا نسبته 12 % تقريبا . ورغم كون صناعة تعليب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاسماك لا زالت تتأثر بتغييرات الاوضاع الاقتصادية وتتوقف على النتائج الاحتمالية لمواسيم الصيد فانها تحظى مع ذلك بتوقعات حسنة بفضل البرنامج الرامي الى اعادة تنظيم مهنة الصيد الذى سبق أن شرع العمل به ، وكذا بفضل التدابير التشجيعية المتخذة لصالح التجهيز البحرى والمجهودات المبذولة فى ميدان البحث عن أسواق جديدة.

كما استفاد نشاط المصبرات النباتية فى آن واحد من غزارة المحاصيل ومن التموين بالخضر والفواكه باسترسال أفضل ، فعرف بذلك تحسنا ملحاظا مسجلا بذلك زيادة سنوية نسبتها 14 % . أما الصادرات التى سبق لها أن تقلصت بشكل قوى خلال السنة السابقة فقد شهدت من جهتها سنة 1976 زيادة فى القيمة بمعدل 7 % عن حجم لم يطرأ عليه أى تغيير.

صناعات المواد الدهنية

بعد الانخفاض القوى الذى لوحظ فى السنة الماضية ، بلغ انتعاش حركة صناعات المواد الدهنية معدلا مرموقا يناهز 16،4 % . وقد نتج هذا التطور بصفة خاصة عن انتعاشة قطاع عصر الحبوب الزيتية الذى عرف مقياسه النوعى ارتفاعا قويا بنسبة 77،6 % بعد أن كان قد تقلص بمعدل 43،7 % سنة 1975 . وبالعكس من ذلك فان نشاط تكرير الزيوت بدأ نسق نموه فى التناقص منذ بضع سنوات ، فقد سجل تقلصا بسيطا لصالح صناعة زيت الزيتون. وحظيت صناعة الصابون من جهتها بتصاعد ملموس يناهز 12 % بالرغم من المنافسة المتزايدة من جانب المطهرات المركبة.

صناعة الورق والورق المقوى

بعد النزول الذى شوهد خلال السنتين الاخيرتين لاسباب ترجع على الخصوص الى الاحوال الاقتصادية ، عرفت صناعات الورق والورق المقوى انقلابا فى الاتجاه مما تجلى فى الارتفاع بنسبة 10 % الذى سجله مقياسها النوعى . وقد نتجت هذه الانتعاشة التى لوحظت سواء فيما يخص الانتاج أو فيما يرجع الى تحويل الورق والورق المقوى واللذان تزايد نشاطهما على التوالى بـ 18 % و 14،2 % ، من شدة الطلب المحلى ، اثر تزايد حاجيات مكتب التسويق والتصدير. وعلى الرغم من التقلص الواضح فى صناعة عجينة الورق بمعدل 20،6 % ، فقد زادت المبيعات كثيرا مؤكدة بذلك حيوية الصناعات المستعملة لهذه المنتجات ، كما أكدت الاتجاه الحسن للصادرات.

صناعات الجلود

تراجعت صناعة الجلود بنسبة 11،9 % فكانت بذلك القطاع الذي عرف في هذه السنة الظروف الاقل ملائمة . ويعزى هذا التقهقر الى معامل الجلود التى ضعف نشاطها بمعدل 10،8 % ، وبالاخص منها الجلود الثقيلة التى شهدت انخفاض فى الانتاج يقدر بـ 32،6 % . ونظرا للصعوبات المستمرة داخل السوق الداخلية ولفقدان بعض المنافذ الخارجية ، فان التوقعات الخاصة بنمو هذا القطاع الهام الذى يواجه هو الآخر منافسة المنتجات المستوردة تبقى رهينة بتحقيق مجهود قوى يرمى الى اعادة تنظيم القطاع وتحسين انتاجيته.

وفيما يرجع لصناعات الاحذية ، فقد واجهت صعوبات فى التموين بالمواد الاولية التى زادت أسعارها بصفة ملموسة فى بعض الاحيان ، فلم تشهد من جهتها سوى ارتفاع بسيط يعادل 0،8 % فقط بدلا من 15،7 % سنة 1975.

صناعات مختلفة

بعد فترة طويلة من الركود تميزت بشيء من الهبوط فى بعض القطاعات ، سجل قطاع الصناعات المختلفة سنة 1976 تقدما مرضيا جدا . وقد شمل هذا التغيير فى الاتجاه جميع أصناف الصناعات ، الا أنه كان أكثر بروزا فى قطاع تركيب آلات الراديو والتلفزيون ، وصناعة السيارات وصناعة المعدات الكهربائية والاليكترونية وبصفة خاصة قسم آلات الادخار الكهربائى ، وكذا فى قطاع الاسلاك والحبال المنعزلة . وقد تميزت صناعة المعدات الخشبية الخفيفة والمصنوعات من الفلين وخصوصا التلفيفات الخشبية من نفس الاتجاه الحسن مما يرجع سببه الرئيسى الى الطلبات الهامة الواردة من مكتب التسويق والتصدير.

السياحة والصناعة الفندقية

بينما استطاع نشاط السياحة أن يحتفظ سنة 1975 بنفس المستوى تقريبا الذى كان عليه خلال السنة السابقة ، فان المعطيات الاخيرة تدل على العكس من ذلك ، على ان عدد الزوار الذى قدر بحوالى 1.218.000 قد سجل سنة 1976 تراجعا بنسبة 8،7 % بالنظر لاسنة الماضية.

واذا كانت سياحة الاقامة التى تقدر بعدد المسافرين قد انخفضت بمعدل 11 % ، فان سياحة العبور التى تمثل فى الواقع 10 % من المسافرين قد ارتفعت فى نفس الوقت بما يقرب من 24 % ، فى حين أن مجموع المداخيل السياحية المقدرة من طرف مكتب الصرف بـ : 1.210 ملايين درهم قد ازدادت فى ظرف سنة بحوالى 1 % . وقد نتج هذا التصاعد الطفيف فى جزء منه دون شك عن مجرد ارتفاع الاسعار . كما يرجع فيما يبدو الى زيادة مستوى مداخيل الزوار الوافدين سنة 1976.

ويتضح من خلال دراسة التطور الذى تتبع طوال السنوات الاخيرة أن السياحة المغربية قد تضررت خصوصا منذ سنة 1974 من خلفيات أزمة الطاقة والركود الذى لحق باقتصاد عدد من البلدان الاوربية . ذلك أن حركة المسافرين الجزائريين الذين كانوا لا زالوا يمثلون 84.000 سنة 1975 قد انعدمت ، بينما انتقل عدد الزوار الاسبان بالمقابل من 48.000 الى ما يقرب من 116.000 فى ظرف سنة ، أى ما نسبته 10،5 % من المجموع ، فاحتل بذلك الرتبة الثانية فى الترتيب حسب الجنسيات بدون اعتبار المغاربة المقيمين بالخارج والذين مثلوا 18،3 % من الوافدين سنة 1976 . اما فيما يخص الفرنسيين ، فبالرغم من انخفاض عددهم بما يناهز 20 % ، فانهم ما فتئوا يحتلون الصف الاول حيث مثلوا خمس مجموع الزوار . كما تقلص عدد الامريكان بنسبة 24 % فلم يكونوا سوى 9 % تقريبا من المجموع اى ما يفوق بقليل حصة البريطانيين والالمان وأخيرا فان الزوار الاسكندنافيين والذين لا زالت نسبتهم محدودة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

في ما يربو قليلا على 5 % فقد زاد عددهم مع ذلك بمعدل 28 % خلال السنة.

وبتحليل وسائل النقل المستعملة يتجلى بأن الحركة السياحية التي لوحظت سنة 1976 قد مست على الخصوص النقل البحري الذي تراجع بنسبة 26 % وبدرجة أقل النقل البري ، في حين أن الطريق الجوي التي تبقى الوسيلة الاكثر استعمالا الى حد كبير والتي تخصص في غالب الاحيان الى الزبناء الميسورين ، قد حافظت على المستوى العالي الذي لوحظ سنة 1975.

وقد مر عبر مدن طنجة وباب سبتة والدار البيضاء على التوالي 38 % و 23 % و 16 % من الوافدين وبذلك تظل نقط العبور الاكثر استعمالا من طرف الزوار.

ونظرا للجهود المبذولة من أجل توزيع أفضل للحركة السياحية على مدار السنة ، فان الحصة النسبية لاشهر الصيف الثلاثة قد شهدت خلال المدة الاخيرة انخفاضا مستمرا حيث انتقلت من 45 % سنة 1973 الى 43 % سنة 1974 ثم 41 % سنة 1975 و 35 % فقط سنة 1976 . غير ان دخول السياح خلال السنة الاخيرة قد تأثر في الواقع الى حد كبير من جراء مصادفة شهر رمضان لفصل الصيف ومن جراء الاحتفال في نهاية السنة بعيد الاضحى.

وفي المجال الفندقي ، عرفت سنة 1976 تقوية في التجهيزات الاساسية للاستقبال باضافة 2.151 سريرا . وقد أدت هذه الاستثمارات التي بلغت كلفتها 60 مليون درهم الى رفع مجموع الطاقة الايوائية بالفنادق الى 45.712 سريرا.

ومن جهة أخرى هناك عدة دراسات تتعلق باصلاح المناطق السياحية بالمملكة قد شرع العمل في اطار السياسة العامة للاقلمة. ويدخل في هذا المضمار على الخصوص البرنامج الواسع لاستصلاح خليج أكادير الذي يستهدف احداث مجموعة تتركب من 7.000 سرير و 13.000 محلا للسكنى.

وتجلت عزيمة السلطات على تقوية نمو الطابع السياحي للبلاد أيضا في تنظيم عدة حملات بالخارج من اجل انعاش السياحة وترقيتها . كما تجلت كذلك في تدعيم حركة الانشطة والاكثار من الحفلات الفولكلورية والتظاهرات السياحية ، كما تجلت أخيرا في متابعة مجهودات التكوين المهني خاصة في الشروع ببناء المدرسة الفندقية بمدينة الجديدة.

وعلى الرغم من اتساع دائرة الاعمال الجارية سواء في ميدان الانعاش أم في مجال التجهيز الاساسي للاستقبال أو التكوين المهني ، فان المعطيات المحصل عليها تبرز بوضوح الفارق المتزايد الذي يلاحظ بين الاهداف السياحية التي تم تحديدها أثناء تحضير مخطط التنمية وبين المنجزات الفعلية . وهكذا فان النسبة الموجودة بين عدد السياح الوافدين وبين الاهداف التي وقع عليها الاختيار في المخطط ، بعد أن كانت قد وصلت 92 % سنة 1974 ، فقد نزلت الى 75 % سنة 1975 و 56 % سنة 1976 . وهكذا أيضا فان التجهيزات الفندقية التي تم انجازها لم تمثل سوى 43 % من التقديرات سنة 1974 و 22 % سنة 1975 و 17 % سنة 1976.

ان الآثار التي تخلفها السياحة على حركة النشاط الاقتصادي برمته ، وتأثيرها المباشر على ميزان الاداءات يكفيان لتأكيد الطابع المقلق الذي يمكن أن تكتسيه الحالة اذا استمر الوضع الدولي ، الذي يعتبر حاسما جدا في هذا المجال ، على حالته غير الملائمة.

الاسعار – الاجور – السكان – التشغيل

الاسعار

لقد كان للنمو الاقتصادي المضطرد والزيادة الهامة في التوزيع الاجمالي للدخل أثرهما على الاتجاهات التضخمية التي لوحظت سنة 1976 والتي كانت اكثر تفاقما بالنسبة للسنة السابقة سواء فيما يتعلق بتكاليف المعيشة التي أظهر مقياسها من نهاية سنة لاخرى ارتفاعا بنسبة 13،4 % مقابل 6،1 % سنة 1975 ، أم فيما يرجع لاسعار الجملة والتي ارتفعت حسب نفس الطريقة الحسابية بمعدل 17،8 % بينما كانت قد انخفضت بنسبة 0،3 % سنة من قبل . الا أنه على أساس المتوسط في نهاية كل شهر فان المفارقات السنوية للمقياسين قد كانت أقل مما ذكر حيث بلغت على التوالي 8،6 % و 4،3 % في نظير 7،9 % و 3،8 % سنة 1975.

وهذه الطريقة الحسابية الاخيرة تعتمد في تقييمها للتغييرات السنوية على حاصل متوسط المقاييس الشهرية الاثني عشر والمقاييس المقابلة لها للسنة السابقة ، فتسمح بالتعبير برقم واحد على التطور الحاصل على مدار السنة كلها . وبذلك يمكن أن تعتبر أحسن تركيبا وأكثر تعبيرا من مجرد المقارنة بين مقاييس دجنبر ، تلك المقارنة التي لا تأخذ التطورات المسجلة خلال الفترة بعين الاعتبار الا بصفة ناقصة . وكل المفارقات التي سيتم ذكرها في بقية هذا الفصل محسوبة على أساس الطريقة الحسابية المشار اليها أعلاه.

لقد تميز التطور العام للاسعار الداخلية سنة 1976 بما خلفه الرفع في أسعار المنتجات البترولية الذي قررته السلطات العمومية في دجنبر 1975 من أثر استشعر على مدار السنة كلها . كما أن الزيادة الجديدة التي مست نفس هذه المنتجات في نهاية سنة 1976 قد أثرت على المقياس الشهري الاخير . ان هذه التدابير التي أملتها على الخصوص الانشغالات المالية الرامية الى التخفيف من أعباء الميزانية المترتبة عن المساعدات الممنوحة من طرف صندوق المقاصة ، ان هذه التدابير قد ساهمت بكيفية مباشرة وغير مباشرة في ارتفاع الاسعار التي يعكسها المقياسان بكيفية مختلفة وذلك حسب مرحلة التسويق . كما ارتفعت تكاليف المعيشة واسعار الجملة هي الاخرى بشكل محسوس من جراء الارتفاع القوي الذي عرفته أسعار اللحم والذي ترتب عن ضعف في العرض ازاء طلب في تزايد مستمر . ومن جهة أخرى فان بعض أشكال المضاربة وخصوصا منها تخزين المواد الغذائية الاساسية قد استطاعت في بعض الفترات أن تزيد من حدة التوترات الملاحظة في الاسواق.

مقياس تكاليف المعيشة

يرتكز المقياس الرسمي لتكاليف المعيشة الذي اعتمد سنة 1975 على الفترة الاساسية التي تضم الاثني عشر شهرا ما بين مايو 1972

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وأبريل 1973 . ويعتمد في مراجعه على الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الحضرية الموزعة على المدن الثمانية الكبرى للبلاد . وبذلك يختلف عن المقياس العام لاسعار التقسيط الذى يمكن أن يشمل مجموع السكان . وتحتل المواد الغذائية مكانة هامة جدا من بين المواد البالغ عددها 210 والمكونة للمقياس . ذلك أنها تدخل بنسبة 54 % في تكوين هذا الاخير.

سجل مقياس تكاليف المعيشة في متوسطه سنة 1976 زيادة بمعدل 8،6 % مقابل 7،9 % سنة من قبل (1).

فبعد الارتفاع الذى يلاحظ عادة في الشتاء والذى كان قويا جدا سنة 1976 ، عرفت أسعار التقسيط شيئا من الاستقرار طيلة الثلاثة أشهر الثانية بل سجلت بعض الانخفاض خلال شهر يونيو . الا أنه مع بداية النصف الثاني في السنة استرجع المقياس حركة تصاعدية اشتدت مع تقوية الطلب بمناسبة حلول شهر رمضان والدخول المدرسي وفي نهاية الفترة وخلافا للاتجاه الذى لوحظ خلال السنوات السابقة ، فان الضغوط على الاسعار قد زادت حدتها جدا وخاصة بسبب ارتفاع أسعار اللحم وما صاحبها من انعكاسات للزيادات الرسمية في الرواتب والاجور التي أعلنت عنها السلطات العمومية وطبقت ابتداء من مطلع سنة 1977.

وقد سجل مقياس تكاليف المعيشة أكبر ارتفاع له بمدينة فاس حيث بلغ هذا الارتفاع 10،6 % في حين أن الاحصائيات التي أجريت بالدار البيضاء والرباط والقنيطرة ومراكش ووجدة أسفرت عن نتائج تقرب من المتوسط الوطني . وبالمقابل يبدو أن مقياسي مدينتي تطوان وأكادير لم يعرفا الا ارتفاعا معتدلا نسبيا حيث تحددا على التوالي في 7،6 % و 7،1 %.

ويؤكد تحليل تطور المقياس العام حسب مجموعات المنتجات كما هو مبين في الجدول الآتي والذى يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط تغييرات الاسعار ، بل كذلك توازن مختلف العناصر التي تتركب منها ، يؤكد أن ارتفاع تكاليف المعيشة يرجع السبب الرئيسي فيه الى تصاعد أثمان المواد الغذائية التي ينسب اليها ثلثا الزيادة في المقياس العام.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 26.

	المعدل السنوي 1975	المعدل السنوي 1976	التغيير الاجمالي بالنسبة المائوية	التغيير الموازن بالنسبة المائوية	
المواد الغذائية	138،5	152،8	+ 10،3	+ 5،8	67،5
الملبس	128،6	134،0	+ 3،4	+ 0،3	3،5
المسكن	118،5	127،4	+ 7،5	+ 0،9	10،5
الصيانة ، الصحة ، العلاج	117،9	124،4	+ 5،5	+ 0،3	3،5
النقل ، التسلية وغير ذلك	126،1	135،1	+ 7،1	+ 1،3	15
المقياس العام	131،6	142،9	+ 8،6	+ 8،6	100

ان النمو الملموس في ركن « المواد الغذائية » الذى سجل على الرغم من ارتفاع معتدل جدا للمقياس الجزئي للمواد التي تعتمد على الحبوب (+ 2 %) وعلى الرغم من التراجع الملحوظ لمقياس المواد الدهنية (– 8،3 %) ناتج في جزء كبير منه عن المواد الغذائية التي لا تستفيد من مساعدة الدولة وخاصة منها اللحوم والخضر الطرية والنباتات العطرية التي ساهمت على التوالي بـ 36،5 % و 11 % ثم 7،8 % في الرفع من تكاليف المعيشة . ويعزى ارتفاع أثمان اللحم الذى لوحظ أيضا في أسواق الجملة ، في جزء منه ، الى قلة عدد رؤوس الماشية التي سلمت الى المجزرات . ويبدو أن الحالة الجيدة للمراعي وكذا التوافر النسبي للمواد الغذائية الخاصة بالماشية ، كل هذا حث مربي الماشية على اعادة تكوين قطعانهم . وقد أدت هذه العملية بجانب الانعكاسات التي خلفتها الدبائح الهامة لعيد الاضحى الى انخفاض قوى في عرض اللحوم ومن تم الى ضغوط قوية على الاسعار . كما أن انعكاسات غلاء المنتوجات البترولية على تكاليف النقل ، والتأثير الجذاب لبعض الاسعار الممنوحة عند التصدير قد أثرت بشكل ملموس جدا على أسعار الخضر الطرية . أما فيما يرجع للنباتات العطرية فقد خضعت على الخصوص الى انعكاسات الارتفاع البالغ في أسعار القهوة في السوق الدولية.

ومن بين المجموعات الاخرى التي يتكون منها المقياس العام لتكاليف المعيشة هناك مجموعة « النقل والتسلية وغير ذلك » والتي سجلت ارتفاعا قويا نتج في جزء كبير منه ، عن تصاعد أثمان الوقود.

كما أن الزيادة في أسعار المنتوجات البترولية كانت السبب المباشر في الرفع من مصاريف التدفئة والانارة والتي كان لها أثر ملموس على مقياس ركن « المسكن » الذى تأثر من جهة أخرى بالارتفاع المستمر للأكرية.

مقياس أسعار الجملة

ما فتئت تغييرات أسعار الجملة تقدر من خلال المقياس الذى يقل تمثيله أكثر فأكثر بسبب اقدميته حيث ان الفترة التي تعد مرجعا له هي سنة 1939 ، وأن هيكله التركيبي أصبح منذ مدة طويلة غير متلائم مع طبيعة المعاملات التجارية . كما أن هذا المقياس يبدو على الخصوص كثير التأثر بتغييرات أثمان المواد الغذائية بسبب الحصة التي يخصصها لهذه المجموعة من المنتجات والبالغة 70 %.

وقد سجل هذا المقياس سنة 1976 . باعتبار المعدلات الشهرية المتوسطة ارتفاعا بنسبة 4،3 % مقابل 3،8 % سنة 1975 . وكان هذا النمو بطيئا ومنتظما طيلة السنة كلها باستثناء زيادة قوية عابرة لوحظت في شهر مارس ، وتصاعد مفاجيء بصفة خاصة شوهد خلال شهر دجنبر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

واعتبارا للموازنات المعتمدة كما يبين الجدول الآتي بعده ، فان التغيير يرجع في جزء كبير منه ، الى حركات أسعار المواد الغذائية . ذلك أنه على الرغم من التراجع الذي لوحظ في اسعار الحبوب ، فقد تأثر المقياس العام كثيرا بارتفاع الاثمان التي سبقت الاشارة اليها كثمن اللحم والقهوة . أما بالنسبة للمنتجات الصناعية . فنظرا لضآلة الحصة النسبية المخصصة لها ، فقد ساهمت بالعكس من ذلك بصفة اقل بكثير في ارتفاع المقياس العام مع انها عرفت زيادات نوعية حادة ، حيث شمل الارتفاع الاقوى بصفة خاصة مواد البناء والنسيج والمحروقات وذلك اثر الرفع في الاسعار الذي مس الاسمنت والصوف والفحم الخشبي.

	التوازن	المعدل السنوي 1975	المعدل السنوي 1976	التغير الاجمالي بالنسبة المائوية	التغير الموازن بالنسبة المائوية	
المواد الغذائية	700	7.551	8.171	+ 3،7	+ 2،8	65
المواد الصناعية	300	5.981	6.360	+ 6،3	+ 1،5	35
المقياس العام	1.000	7.311	7.628	+ 4،3	+ 4،3	100
المنتجات المحلية	770	7.590	7.912	+ 4،2	+ 3،4	79
المنتجات المستوردة	230	6.462	6.763	+ 4،7	+ 0،9	21

ان التركيب الحالي للمقياس الذي يخصص حصة كبيرة للمنتجات المحلية يشير فيما يتعلق بسنة 1976 كما هو مبين كذلك في الجدول الوارد أعلاه الى أن الارتفاع العام لاثمان الجملة يعزى في اربعة أخماسه الى تصاعد أسعار البضائع المحلية.

ان تحليل تغييرات اسعار الجملة وان كان المقياس المستعمل حاليا يبالغ في ارتفاع أسعار المنتجات المحلية ، وكذا دراسة تغييرات أثمان التقسيط التي تم ضبطها من خلال مقياس تكاليف المعيشة يوضحان أن التوترات التضخمية التي لوحظت خلال سنة 1976 أسبابها داخلية على الخصوص ، ومن هذه الاسباب على الاخص ندرة بعض المنتجات تلك الندرة التي تفاقمت أحيانا من جراء اعمال المضاربة . وقد حدا ذلك كله بالسلطات العمومية الى اتخاذ عدد من التدابير قصد تنظيم أسواق بعض المنتجات الغذائية الاساسية . وهكذا مثلا فقد شجعت استيراد اللحوم المصبرة والماشية الحية للتخفيف من التصاعد المفرط الذي ظهر في هذا المجال . ويدخل في هذا النطاق أيضا ما قامت به السلطات لتقوية تطبيق القانون المتعلق بمراقبة الاسعار . ونخص منها بالذكر العقوبات في حالة التخزين الغير قانوني أو في حالة رفع الاسعار بطريقة غير مشروعة او حالة عدم اعلان بيان الاثمان.

وقد أضيفت هذه التدابير الى سياسة المساعدة للمواد الاساسية التي طبقتها – كما كان الشأن في السنوات الماضية – صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني . وقد بلغت تدخلات الدولة بهذا الصدد 940 مليون درهم مقابل 1.655 مليونا سنة 1975 وذلك بسبب انخفاض الاسعار الدولية لبعض المواد الغذائية والزيادة في الاسعار الداخلية للمنتجات البترولية.

الاجور

ان الزيادة في الاسعار مع أنها كانت محدودة نسبيا فقد أثرت مع ذلك على مستوى معيشة السكان . وبالرغم من هذا فان الدخولات سواء منها العمومية أو الحرة ، لم يطرأ عليها أي زيادة رسمية سنة 1976 ، فقد اتضح للسلطات العمومية أن المحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية تتطلب سلما اجتماعية خلال النصف الثاني من السنة مع تأجيل الزيادة في الرواتب والاجور المرتقبة الى غاية مطلع سنة 1977.

وعليه فمنذ 28 دجنبر 1976 صدر مرسوم يقضي بالزيادة بنسبة 10،2 % ابتداء من فاتح يناير 1977 في الاجر الادنى المضمون عن ساعة العمل بالنسبة للعاملين في قطاع الصناعة حيث أصبح محددا منذ ذلك الحين في 1،40 درهما . كما نص المرسوم المذكور على رفع الاجر الادنى اليومي المؤدى نقدا في القطاع الفلاحي بنسبة 9،8 % حيث بلغ بذلك 7،25 درهما . وكانت الزيادات السابقة قد وقعت في دجنبر 1973 ويونيه 1975.

أما في القطاع العمومي حيث لم يطرأ أي تغيير على المرتبات منذ نهاية سنة 1973 ، فان مرسوم 2 يبراير 1977 المطبق بأثر رجعي ابتداء من فاتح يناير قضى برفع الرواتب بنسب تتراوح بين 8 % و 12،5 % مع تخصيص المعدلات القصوى للزيادة للمكاسب البسيطة . ومن جهة أخرى هناك بعض التعويضات التي وقع تعميمها وتوحيدها.

السكان – التشغيل

ما زال عدد سكان المغرب الذي قدر عند نهاية 1976 بحوالي 18 مليون نسمة ، يتميز بمعدل زيادة يعتبر من أعلى المعدلات العالمية كما يتميز بعدم التساوي في توزيع السكان عبر أنحاء البلاد ، وبهجرة قروية شديدة نحو المراكز الحضرية الكبرى وخاصة نحو الدار البيضاء.

ويقدر عدد السكان المزاولين لنشاط بحوالي 4،9 مليون شخص . واعتمادا على معطيات الاحصاء الذي أجري سنة 1971 ، فان عدد العاطلين – باستثناء شبه العاملين – كان يقدر بحوالي 350.000 أي ما نسبته 9 % من السكان المزاولين لعمل . ومن المتعين ان يؤدي انجاز المخطط الخماسي والبرنامج التكميلي للاستثمار الذي وضع سنة 1975 الى النزول بهذا المعدل الخاص بالبطالة حسب تقديرات السلطات العمومية الى 6،7 سنة 1977 . ومع أنه لا يمكن قياس النتائج المحصل عليها سنة 1976 بدقة نظرا لعدم توفر بيانات احصائية حديثة العهد ، فانه يبدو مع ذلك بأن سوق التشغيل قد تحسنت خلال السنة مما يرجع السبب فيه على الخصوص الى الظروف الملائمة التي ميزت الموسم الفلاحي . وتفضي دراسة الاحصائيات القطاعية المتاحة ، من جهة أخرى الى الملاحظة بأن

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التطور كان حسنا كذلك فيما يرجع لقطاعي الصناعة والتجارة حيث ازدادت فرص العمل الجديدة بشكل ملحوظ بالنسبة للسنة السابقة وذلك في الوقت الذي انخفض فيه عدد الموقوفين عن العمل.

وعلى الرغم من كون قطاع البناء لا زال يشمل العدد الاكبر من التشغيلات ، فان الاحصائيات المتاحة تظهر بأن التوظيفات بهذا القطاع لم ترتفع بعكس ما حصل في بعض القطاعات كالصناعة السكرية والصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية والتي سجلت تقدما ملحوظا في هذا الشأن . كما ان انتعاشة حركة قطاع النسيج والتوسع الذي لوحظ في ميدان صناعة التعليب قد كان لهما أثر ايجابي ومرضي على وضعية اليد العاملة.

ولئن كان مستوى التشغيل قد تحسن بهذه الصورة سنة 1976 ، فان الجو الاجتماعي قد انتابه على العكس من ذلك شيء من التدهور نتيجة للخلافات المختلفة التي برزت خصوصا خلال النصف الثاني من السنة داخل قطاعات يكثر فيها استخدام اليد العاملة كالصناعة الغذائية وصناعة النسيج والتعدين . ولقد أتاحت السلم الاجتماعية التي سادت خلال النصف الثاني من السنة وكذا الاعلان المسبق عن الزيادة في الاجور والمرتبات انهاء السنة في جو أقل توترا . وبالنسبة لمجموع الفترة فقد أدت الخلافات الجماعية الى فقدان ما يربو على 364.000 يوم من أيام العمل مقابل 276.000 سنة من قبل.

وعن عمليات الانعاش الوطني ، الذي يساهم في القضاء على البطالة عن طريق أشغال تجهيز كبرى لا تتطلب سوى خبرة بسيطة جدا ، فانها قد قدمت 9.6 مليون يوم عمل سنة 1976 أي ما يمثل تشغيل 48.000 شخص لمدة 200 يوم ، مقابل 10،7 مليون يوم خلال السنة السابقة . وهذه النتائج لا تدل فقط عن نقص سنوي بارز جدا ، بل تدل كذلك على فارق جد ملموس بالنسبة للهدف المسجل بالمخطط الخماسي وهو ايجاد 15 مليون يوم عمل سنويا . وعلى الرغم من تقلص عدد الايام التي أتيحت سنة 1976 ، فان نفقات الانعاش الوطني الخاصة باليد العاملة قد بلغت 79،3 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 10،3 % بالقياس للسنة السالفة ، بينما ارتفعت النفقات المتعلقة بالمعدات والنقل الى 12،7 مليون درهم.

وخلافا للسنوات السابقة التي تميزت منذ سنة 1973 بتراجع في ميدان الهجرة الى الخارج مما يرجع على الخصوص لضعف الوضع الاقتصادي في البلدان الاوربية ، فان سنة 1976 قد شهدت نموا بمعدل 15،7 % في عدد عقود التشغيل المبرمة في الخارج . وهكذا أتيحت 13.696 فرصة عمل منها 90 % بفرنسا . وفي هذا الصدد فان المباحثات المغربية الفرنسية التي جرت في يناير 1976 قد أفضت من جملة ما أفضت اليه ، الى ادخال تغيير على الاتفاقية الخاصة باليد العاملة التي سبق التوقيع عليها . وقد تجلى هذا التغيير في تحسين ظروف اقامة العمال المغاربة بفرنسا وخاصة بفضل الزيادة في التعويضات العائلية ومختلف الاعمال المتناسقة في ميدان التكوين المهني.

وبموازاة ذلك فان مكتب التكوين المهني وانعاش الشغل الذي أحدث سنة 1974 لتحسين خبرة اليد العاملة قد زاد من نشاطه وخصوصا عن طريق توسيع طاقته الايوائية ، واحداث فروع جديدة في مختلف القطاعات كقطاع البناء والميكانيك والكهرباء والسكرتارية والمحاسبة وأخيرا عن طريق تقوية روابطه مع المنشآت قصد القيام بأعمال تكوين وتحسين خبرة الاشخاص المتمرنين.

التجارة الخارجية

أسفرت حركة المبادلات التجارية مع الخارج سنة 1976 ، عن اختلال أكثر بروزا بالنسبة للسنة التي قبلها . ذلك أنه نظرا للانخفاض الملموس في أسعار الفوسفاط ، وعلى الرغم من ارتفاع جميع الصادرات الاخرى تقريبا ، فان المداخيل سجلت تقلصا بمعدل 10،6 % ، في حين أن مقدار الاستيرادات عرف في ذات الوقت صعودا بنسبة 11،2 % ، وذلك كنتيجة على الخصوص لنمو متزايد جدا في مشترايات أمتعة التجهيز . ومن جراء هذا ، فان عجز التجارة الخارجية بلغ بحساب التسليم بميناء الشحن (فوب) مبلغا مهما قدره 4.589 مليون درهم ، الشيء الذي يظهر تفاقما بما يعادل زهاء 58 % بالقياس للرصيد السلبي المرتفع جدا الذي سبق ان بلغ 2.909 مليون درهم عند نهاية السنة الفارطة . وهكذا فان معدل تغطية الاستيرادات الذي سبق أن نزل في سنة 1975 من 102 % الى 68،2 % ، قد استأنف انخفاضه في سنة 1976 ليستقر عند 54،9 %.

وتؤكد دراسة مقاييس التجارة الخارجية المحسوبة من طرف مديرية الاحصاء تقوية هامة في حجم المبادلات من جهة ، كما تؤكد من جهة أخرى هبوطا في الاسعار المتوسطة التي انحصرت في 0،6 % عند الاستيراد وبلغت 21،7 % عند التصدير . ومن تم ، فان مواد التبادل التي كانت قد تحسنت بنسبة 38 % في سنة 1974 ثم عادت فسجلت زيادة أخرى في سنة 1975 بنسبة 12 % ، قد تدهورت بأكثر من 21 % خلال سنة 1976 . وربما كانت النسبة أعلى من ذلك تبعا للحسابات التي تجريها بعض المنظمات الدولية.

ويظهر التوزيع الجغرافي للمبادلات في سنة 1976 والذي لم يتغير الا قليلا عن السنة السابقة ، اختلالا بازاء مجموع العملاء التجاريين تقريبا.

النتائج الاجمالية والهيكل الاساسي للتجارة الخارجية

ويوضح الجدول التالي تطور حركة التجارة الخارجية خلال السنوات الاخيرة.

بملايين الدراهم	1972	1973	1974	1975	1976
الاستيرادات (مسلمة بميناء الشحن : فوب) (*)	3.255	4.262	7.297	9.147	10.168
الصادرات (مسلمة بميناء الشحن : فوب) (*)	2.953	3.746	7.440	6.238	5.579
الرصيد	– 302	– 516	+ 143	– 2.909	– 4.589
التغطية بالنسبة المائوية	90،7	87،9	102،0	68،2	54،9

(*) يدخل في ذلك وقود المستودعات الذي يستخدم لتموين السفن والطائرات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نزلت قيمة الصادرات مسلمة بميناء الشحن سنة 1976 الى 5.579 مليون درهم . وبذلك قلت بما قدره 4.589 مليون درهم عن الاستيرادات التى بلغت قيمتها 10.168 مليون درهم . وباعتبار تكاليف النقل والتأمين التى لا زالت تمثل نسبة 12 % من قيمة الاستيرادات « بمعيار كاف » ، أى ما قدره 1.387 مليون درهم ، فان العجز يرتفع الى 5.976 مليون درهم فى نظير 4.156 مليون درهم سنة من قبل . وبذلك يبدو زائدا على صادرات السنة . أما معدل التغدية فنزل فى هذه الحالة من 60 % سنة 1975 الى 48،3 فقط سنة 1976.

ويتضح من دراسة رصيد المبادلات من حيث القيمة وبحسب مجموعات المنتجات ، أن جميع طوائف المعاملات كانت ذات عجز عما كان الشأن سنة 1975 ، باستثناء مجموعة المواد الاولية التى انخفض فائضها انخفاضا قويا جدا فلم يستطع أن يغطى سوى ما يعادل 7،8 % من عجز الطوائف الاخرى مقابل 31 % فى السنة السابقة.

بملايين الدراهم	1972	1973	1974	1975	1976
المنتجات الغذائية	+ 759	+ 749	— 186	— 1.138	— 175
المواد الاولية	+ 419	+ 435	+ 2.678	+ 1.869	+ 504
أصناف المنتجات	— 769	— 944	— 1.598	— 1.819	— 2.174
أمتعة التجهيز	— 679	— 798	— 1.378	— 2.445	— 3.423
أمتعة الاستهلاك	— 354	— 380	— 368	— 623	— 708
المجموع	— 624	— 938	— 852	— 4.156	— 5.976

وتفضى دراسة الجدول الوارد أعلاه زيادة على ما ذكر الى ملاحظة ان مجموعة المنتجات الغذائية هى وحدها التى لم تتضرر من الاختلال العام فى المبادلات . ذلك انه نتيجة لوفرة المحصول ، وانخفاض بعض الاسعار العالمية ، فان العجز البالغ 1.138 مليون درهم والذى كانت قد سجلته هذه الطائفة من المنتجات فى سنة 1975 ، قد أمكن تخفيضه الى 175 مليون درهم فقط. وبما أن اختلالات المجموعات الاخرى وصلت الى 2.783 مليونا فان العجز الاجمالى قد ارتفع الى 1.820 مليون درهم.

الاستيرادات

فى الوقت الذى زاد فيه حجم الاستيرادات فى سنة 1976 بنسبة 8،5% فى نظير 17،8% فى السنة السالفة ، فان قيمتها باعتبار تكاليف النقل والتأمين (كاف) ، قد زادت بمعدل 11،2 % مقابل 25،3 % سنة 1975 فبلغت بذلك 11.555 مليون درهم . وقد كان المصدر الاساسى لهذه التقوية الملحوظة ، يمكن وراء التوسع البالغ جدا فى مشتريات أمتعة التجهيز التى كونت بعد ارتفاعها بنسبة 38،2 % حوالى 30 % من مجموع الاستيرادات ، بينما كانت قد مثلت ما يقل عن الربع منها سنة من قبل . وفى الوقت الذى نقصت فيه حصة الاستيرادات من المواد الغذائية نقصانا شديدا ، فان حصص طوائف المنتجات الاخرى لم تسجل تغييرات بارزة.

المنتجات الغذائية

لقد كان لغزارة المحاصيل أثره الشديد فى الاقلال من مشتريات المنتجات الغذائية التى كانت تجرى احيانا بأسعار تميل للانخفاض وخاصة بالنسبة للقمح ثم بصفة أخص بالنسبة للسكر . وهكذا نقصت هذه المشتريات بنسبة 25% من حيث الوزن ، و 23،8% من حيث القيمة ، وعلى الرغم من أن نصيب هذه المشتريات ضمن مجموع نفقات الاستيرادات قد هبط فى مدى سنة من 25 % الى 17 % ، فان قيمتها ، قد بلغت مع ذلك ومرة أخرى حوالى ملياري درهم . فالمشتريات من القمح الطرى التى كانت قد بلغت سنة 1975 : 13 مليون قنطار ، قد ارتفعت مرة أخرى الى 10 ملايين قنطار سنة 1976 وكلفت 726 مليون درهم مقابل 960 مليون درهم فيما قبل سنة . أما مشتريات السكر التى بلغت 971 مليون درهم سنة 1975 ، فقد انحصرت من جهتها عند 610 ملايين درهم خلال سنة 1976 . لكن هناك بعض الارتفاعات فى الاسعار قد أمكن تسجيلها خلال السنة وخاصة فيما يتعلق بالقهوة والشاى.

منتجات الطاقة

نتيجة للزيادة المستمرة فى استهلاك المنتجات البترولية ، وارتفاع اسعارها الذى طبق منذ شهر أكتوبر 1975 ، فان استيرادات منتجات الطاقة قد ارتفعت الى 1.303 مليون درهم . أى بزيادة بنسبة 16،2 % من حيث القيمة و 6،1 % من حيث الوزن . أما مشتريات زيت البترول الخام التى مثلت 80 % من نفقات هذه المجموعة ، فقد بلغت 1.050 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 17،1 % بالقياس للسنة الماضية.

المواد الاولية

لم تسجل المشتريات من المواد الاولية التى ما فتئت تكون 9 % من مجموع المشتريات من الخارج ، تغييرات تذكر حيث بلغت 1.034 مليون درهم أى بتصاعد معدله 3،8 %.

أصناف المنتجات

يعكس مبلغ الاستيرادات من أصناف المنتجات نشاطا مضطردا فى ميدان قطاعات الصناعة والبناء . فقد زاد بنسبة 19،3 %

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبلغ 2.471 مليون درهم أي ما يمثل 21 % من مجموع النفقات في نظير 20 % في العام الماضي.

أمتعة التجهيز

تحتل المشتريات من أمتعة التجهيز مكانا ذا أهمية متزايدة ضمن المبلغ الاجمالي للاستيرادات . حيث مثلت منه حوالي 30 % سنة 1976 مقابل 24 % سنة 1975 . وقد بلغت 3.444 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 38،2 % من سنة لاخرى ، وهذا الارتفاع الذي أعقب زيادة أقوى خلال السنتين السابقتين ، يبين بشكل واضح جدا فعالية سياسة الاستثمار التي أتبعت في نطاق المخطط الخماسي.

أمتعة الاستهلاك

بعد الزيادة التي لوحظت سنة 1975 والتي بلغت أكثر من 40 % في المشتريات من أمتعة الاستهلاك فان هذه الاخيرة تزايدت مرة أخرى بأكثر من 18 % سنة 1976 فبلغت بذلك 1.327 مليون درهم ، وانتقل نصيبها ضمن مجموع الاستيرادات من 11 % الى 12 % . ولقد تعلق هذا التوسع الملحوظ على الخصوص ومن جديد بقطاع السيارات الخصوصية ، وقطع الغيار والقطع الخاصة بسلاسل التركيب ثم بقطاع أجهزة الراديو والتيليفزيون . وبالمقابل ، فان نمو الصناعة المحلية قد أتاح التخفيض من بعض المشتريات ومن ضمنها مشتريات المنتجات الصيدلية والملابس والقطنيات.

الصادرات

ان انخفاض حجم الصادرات الذي ابتدأ سنة 1975 قد تفاقم سنة 1976 حيث نزل المبلغ الكلي للمداخيل المتأتية عنها من 6.238 الى 5.579 مليون درهم . وهذا التقلص بنسبة 10،6 % الذي سجل بالرغم من ارتفاع حجم الصادرات بمعدل 12،9 % يرجع السبب فيه بصفة رئيسية الى التطور غير الملائم لسوق الفوسفاط . فباستثناء هذا المنتوج عرفت مجمل المبيعات بالفعل زيادة نسبتها 20،7 % . ومع أن حصة مبيعات المواد الاولية ضمن مجموع الصادرات قد عرفت بعض النقص الطفيف حيث نزلت في ظرف سنة من 63 % الى 50 % فانها لا تزال مع ذلك مهيمنة . أما مبيعات المواد الغذائية التي كانت قد مثلت ما يقل عن ربع المبيعات الى الخارج فقد مثلت 32 % منها سنة 1976 . كما أن حصة صادرات المنتوجات المخدومة قد انتقلت من 12،8 % الى 16،8 %.

المنتجات الغذائية

لقد سمحت النتائج المرضية التي سجلت سنة 1976 في مختلف فروع القطاع الفلاحي بزيادة حجم الصادرات من المواد الغذائية بنسبة 21 % . وبما أن أسعار هذه المواد لم تعرف سوى ارتفاعات جد محدودة خلال نفس المدة فان المداخيل قد بلغت 1.801 مليون درهم أي بتصاعد معدله 23،7 % بالقياس للسنة السابقة . وباستثناء الطماطم ، فان المنتوجات الرئيسية لهذه المجموعة قد سجلت زيادات ملموسة وخصوصا منها الحوامض والخضر الجافة ومصبرات الاسماك.

المواد الاولية

ان المداخيل المتأتية عن صادرات المواد الخام قد تضررت جدا من جراء الانهيار البالغ في أسعار الفوسفاط الناتج خصوصا عن العرض الدولي الفائض ، فبلغت 2.763 مليون درهم مسجلة بذلك في ظرف سنة انخفاضا ملموسا جدا نسبته 29،7 % .

فمبيعات الفوسفاط وحدها التي كانت قد بلغت 3.430 مليون درهم سنة 1975 فمثلت بذلك 55 % من مجموع المداخيل ، لم تبلغ سنة 1976 سوى 2.191 مليون درهم أي ما يمثل 39 % من تلك المداخيل . وبذلك تكون قد انخفضت بمعدل 36 % من حيث القيمة بالرغم من كون حجمها قد انتقل من 13،1 الى 14،7 مليون طن . أما مدخول مبيعات المعادن الاخرى فقد بلغ 293 مليون درهم أي بارتفاع نسبته 14 % مع أن الكميات المبيعة قد بقيت قارة.

كما أن المبيعات المتعلقة بالمنتوجات من أصل حيواني ونباتي بلغت 279 مليون درهم مسجلة بذلك تصاعدا بمعدل 15 % بالرغم من تقلص صادرات منتوجات مختلفة كزيت الزيتون والفلين الخام والسبيب النباتي والحلفاء.

المنتجات شبه المنتهية والمنتهية

بلغت صادرات المنتجات المخدومة 937 مليون درهم ، فاتسعت بذلك بمعدل 18 % . كما أن حصتها النسبية انتقلت في بحر سنة من 13 % الى 17 % . وبلغت مبيعات المنتجات شبه المنتهية التي تدعمت بتوريد منتجات جديدة من الصناعة الوطنية 297 مليون درهم مسجلة بذلك صعودا بمعدل 17،9 % مما يرجع خصوصا لصادرات الحوامض الفوسفورى ، والرصاص الخام وخيوط الفبران والخيوط المركبة بالتحاليل أو الاصطناعية ، والزيوت ، وخلاصات العطور.

وعرفت مبيعات أمتعة الاستهلاك كذلك ، توسعا ملحوظا بنسبة 24،5 % فبلغت 619 مليون درهم مما يرجع السبب فيه خصوصا للارساليات المتزايدة من الزرابى ، والملابس ، وأصناف القلانس والجوارب وسواها . وبالعكس من ذلك ، فان مبيعات أمتعة التجهيز التي انخفضت بأكثر من النصف لم تتجاوز 21 مليون درهم.

التوزيع الجغرافي

ان التوزيع الجغرافي للعملاء التجاريين الذين كان الاختلال في المبادلات الخارجية الملاحظ بازائهم سنة 1976 عاما تقريبا ، لم تطرأ عليه تغييرات ملموسة خلال السنة . فقد ظلت المعاملات متجهة بما يزيد على ثلاثة أرباعها نحو اوربا التي استنفدت 85 % من المبيعات مقابل 87 % سنة 1975 ، وأمدت بـ 72 % من المشتريات مقابل 69 % سنة من قبل.

وقد أسفرت المبادلات مع بلدان السوق الاوربية المشتركة التي تميزت بنقص في المبيعات يزيد على 5 % وبصعود في المشتريات بمعدل 11 % ، عن عجز استقر عند 2.800 مليون درهم سنة 1976 بعد أن كان قد بلغ أكثر من مليارى درهم سنة 1975 . ويفسر في الايرادات المتحصلة من الفوسفاط هذا التقهقر في جانب كبير منه ، في حين أن المعاملات المتعلقة بالمنتجات الاخرى ظلت سائرة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

في طريق النمو الحسن . الا أنه بالنسبة للمواد الفلاحية يظهر أن المبيعات اذا كانت قد نمت بشدة من سنة لاخرى فانها مع ذلك تضررت من البرنامج الزمني المحدد لها في الاتفاق الموقع مع السوق الاوربية في 27 أبريل 1976.

أسفرت التجارة مع فرنسا التي ما زالت العميل الرئيسي للمغرب سواء فيما يخص الواردات أم الصادرات عن عجز بلغ 2.044 مليون درهم في نظير 1.783 مليونا سنة 1975 وقد بلغت الواردات من هذه البلاد 3.368 مليون درهم ممثلة بذلك 29 % من المشتريات الاجمالية في حين أن المبيعات المقدرة بـ 1.324 مليون درهم مثلت 24 % من مجموع مداخيل الصادرات.

وكان للنمو الشديد جدا في المبادلات مع الجمهورية الاتحادية الالمانية أثره سنة 1976 في انتقال مجموع الارساليات الى هذه البلاد من 406 الى 537 مليون درهم . وبلغت المشتريات من جهتها 937 مليون درهم مقابل 826 مليون درهم سنة 1975 . وبهذا انخفض الرصيد السلبي في ظرف سنة من 420 الى 400 مليون درهم.

أما التجارة المغربية الايطالية التي تأثرت في وقت واحد من الارتفاع البالغ جدا في الاستيراد ومن التراجع الملحوظ في المبيعات ، فقد أسفرت على النقيض مما ذكر ، عن نتيجة سلبية بمبلغ 237 مليون درهم مع أنها كانت تسفر عن فائض خلال السنوات الماضية.

كما أن الرصيد الفائض الذي بلغ 78 مليون درهم سنة 1975 مع بريطانيا العظمى ، قد حل محله سنة 1976 عجز قدره 148 مليون درهم . كما أن الوضع الدائني بازاء اتحاد بلجيكا واللوكسمبورغ قد انخفض من 195 مليون درهم الى 36 مليون درهم.

وبالمقابل فان التجارة مع هولندا قد توازنت تقريبا مع أنها كانت قد أدت الى نتيجة سلبية بمبلغ 166 مليون درهم سنة 1975.

أما العلاقات التجارية مع أوربا خارج دائرة السوق المشتركة فقد تميزت بنوع خاص بدعم بارز جدا في التموينات الواردة من اسبانيا حيث انتقلت من 457 مليون درهم الى 733 مليون درهم ، في حين انحصرت المبيعات عند 300 مليون درهم . وبهذا أدت هذه العلاقات الى اثقال شديد للعجز الذي انتقل في ظرف سنة من من 125 الى 433 مليون درهم.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية التي تعد المورد الثاني للمغرب بمبلغ 990 مليون درهم ، فانها لم تشتر منه سنة 1976 الا ما قدره 62 مليون درهم من البضائع . وهكذا ارتفع العجز القوى جدا الذي نتج عن هذا ، الى 928 مليون درهم مقابل 749 مليون درهم في العام السابق.

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي هو العميل الاخير الذي ما زالت تجرى المبادلات معه عمليا في نطاق واتفاق ثنائي ، فقد حافظ على مبيعاته البالغة 297 مليون درهم عند المستوى الذي أدرك سنة 1975 في حين أن مشترياته انتقلت من 186 الى 238 مليون درهم فاتاحت بذلك للمغرب أن ينزل بعجزه من 112 مليون درهم الى 59 مليون درهم.

وأخيرا ، فان التجارة مع البلدان العربية شهدت في الجملة نموا ملحوظا نتج على الخصوص عن توسع بمعدل 28 % في المشتريات من جانب المغرب والتي بلغت 802 مليون درهم . أما المبيعات فقد نزلت من 215 مليون درهم الى 149 مليون درهم . وبذلك استقر العجز عند 653 مليون مقابل 411 مليونا سنة 1975.

ويبين توزيع المشتريات بين مختلف لوائح البرنامج العام للاستيرادات أن 59،3 % من المشتريات قد تعلقت بالمواد التي لا يخضع استيرادها لاي تحديد (لائحة أ) مقابل 54،8 % سنة 1975 بينما انخفضت حصة البضائع التي يخضع استيرادها الى رخصة (لائحة ب) من 44،6 % الى 40،5 %.

على الرغم من الاتساع الذي لم يسبق له مثيل في الاختلال التجاري الذي لوحظ سنة 1976 فان القوانين المنظمة للتبادل التجاري لم يدخل عليها أي تحديد خلال السنة.

واذا كانت السلطات العمومية لم تر من الضروري تحديد الاستيرادات عن طريق التقنينات الادارية ، فقد انكبت بالمقابل على تدعيم حركة الصادرات باتخاذ تدابير تشجيعية جديدة . وهكذا ففي ميدان السلف ، استكملت التدابير المتخذة سنة 1975 لتسهيل تعبئة الديون المترتبة على الخارج بوضع تمويل امتيازي لبعض النفقات الضرورية للانشطة المصدرة وذلك في نهاية السنة . وهكذا أيضا أحدث بمقتضى ظهير 17 دجنبر 1976 المركز المغربي لتنمية الصادرات الذي سيساهم نشاطه في تنمية وتقوية المبيعات الى الخارج وخصوصا بتنظيم نظام الاعلام التجاري ودراسة الاسواق

الا أنه على الرغم من المجهودات المبذولة فان نتائج المبادلات التجارية لا زالت تبعث على عدم الارتياح . فدراسة معاملات سنة 1976 تؤكد على انه بالرغم من غزارة المحاصيل فان مشتريات المواد الغذائية لا زالت تحتل أهمية جد بالغة ضمن هيكل الاستيرادات . كما تؤكد كذلك التوسع البالغ في مشتريات أمتعة التجهيز التي تستلزمها متابعة سياسة الاستثمارات الجريئة المعمول بها منذ سنوات . وبموازاة ذلك ، اذا كان المجهود المتعلق بتصنيع البلاد قد أخذ يستشعر بعض الشيء بأثر ملائم على مستوى المبادلات ، فان الصادرات لا زالت تهيمن عليها مبيعات المواد الاولية المتوقعة على الوضع الاقتصادي الدولي بدرجة كبيرة كما أظهر ذلك بوضوح تطور سوق الفوسفاط خلال السنة المنصرمة.

العلاقات المالية مع الخارج

دفعت الضغوط المزدوجة لطلب متزايد بسبب ضروريات التنمية الاقتصادية ، ونقص في مداخيل صادرات الفوسفاط الناتج عن وفرة العرض العالمي من هذا المنتوج الى جعل العجز التجاري الشديد الارتفاع في سنة 1976 ، يثقل بشدة كاهل التوازن العام للحسابات الخارجية الذي أمكن مع ذلك انقاذه تقريبا بفضل المجلوب المدعم دائما من المداخيل السياحية ، والتقوية الجديدة لتمويلات عمالنا بالخارج ، ثم خاصة بفضل توسع لم يسبق تسجيله في دخول رؤوس الاموال غير النقدية.

ولئن كان الرصيد الاجمالي لميزان الاداءات الذي أسفر عن عجز للسنة الثانية على التوالي ، قد أمكن أن ينحصر عند حوالي 51 مليون درهم ، في نظير 68 مليونا سنة من قبل ، فان الالتجاءات المكثفة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

للتمويلات الخارجية ، قد أدت الى تثقيل بارز للاستدانة بارز الخارج.

أما المبلغ الصافي لاحتياطيات الصرف الناتج عن الحركة الملخصة أعلاه على نحو ما يبدو عليه في الاحصائيات النقدية ، فانه نزل الى 1.838 ميلون درهم في 31 دجنبر 1976 مسفرا بذلك عن نقص بمبلغ 70 مليون درهم ، أي نسبته 3،7 % بالقياس للسنة الماضية . وقد تجلى هذا النقص في صورة تقلص بمبلغ 52 مليون درهم في الموجودات من العملات الاجنبية القابلة للتحويل ، وبانخفاض بمبلغ 18 مليون درهم في الرصيد الدائن للاوفاق الثنائية.

لذلك ، فان المبلغ الاجمالي لاحتياطيات الصرف الذي انتقل من 2.079 الى 2.808 ملايين درهم بفضل اتساع دائرة المساعدات الخارجية ، قد مثل عند نهاية السنة ما يعادل نحو ثلاثة أشهر من الاستيرادات في مقابل ما يكاد يبلغ شهرين ونصف فقط سنة من قبل . غير أن الموجودات الخارجية الصافية لم تعد تمثل من جهتها سوى أقل من شهرين من المشتريات بدلا من 2،2 شهرا في ختام سنة 1975.

ميزان الاداءات

أكد رصيد ميزان الاداءات لسنة 1976 الحركة الملاحظة خلال السنة الماضية والتي انطبعت بعد فترة طويلة من الفوائض ، بانعكاس الحسابات الخارجية . وهكذا فقد أعقب العجز البالغ 68 مليون درهم المسجل سنة 1975 ، رصيد سلبي جديد يقدر بـ 51 مليون درهم . ولئن كان هذا الرقم المعتدل نسبيا يقارب رقم السنة الماضية ، فانه يبدو مع ذلك كحاصل لحركات اكثر بروزا جدا حسبما يدل عليه تفاقم اختلال العمليات الجارية والذي انتقل في مدى سنة من 2.213 مليون درهم الى 5.992 مليون درهم . ذلك ان الاختلال الملموس الذي طرأ على المبادلات التاجرية قد صاحبه ارتفاع هام في المعاملات الحكومية الشيء الذي لم تستطع تخفيفه بالكامل المداخيل المتأتية عن السياحة والتقوية الجديدة في التحويلات الخصوصية . ومع ذلك ، فان الاختلال العميق في ميزان العمليات الجارية امكن تعويضه بأكمله تقريبا بالتدفق المرموق للرساميل غير النقدية التي سبق أن استقر رصيدها الايجابي عند 2.145 مليون درهم في 31 دجنبر 1975 ، ثم بلغ 5.941 مليونا في نهاية السنة التي نحن بصددها.

ويعطي الجدول التالي بيانا موجزا عن الحركة العامة لميزان الاداءات خلال السنوات الاخيرة :

الارصدة بملايين الدراهم	1973	1974	1975	1976
الامتعة والخدمات	602 –	435 –	4.229 –	8.405 –
أدات التحويل	1.033 +	1.470 +	2.016 +	2.413 +
العمليات الجارية	431 +	1.035 +	2.213 –	5.992 –
رؤوس الاموال غير النقدية	288 –	498 –	2.145 +	5.941 +
ميزان الاداءات	143 +	537 +	68 –	51 –

الامتعة والخدمات

ان ميزان الامتعة والخدمات الذي عادة ما يكون مختلا والذي سبق أن عرف سنة 1975 تدهورا قويا ، قد عاد سنة 1976 فشهد مرة أخرى اختلالا ملحوظا جدا ، اذ ارتفع الرصيد السلبي لهذه العمليات الى 8.406 ملايين درهم فتضاعف بذلك من سنة لاخرى ، مما يرجع السبب فيه على الخصوص الى كل من العجز التجاري ، واختلال توازن المعاملات الحكومية.

ان الرصيد السلبي للميزان التجاري الذي تفاقم من جراء تضخم الاستيرادات ، وتقهقر الصادرات ، فقد انتقل في مدة سنة بحساب التسليم بميناء الشحن (فوب) من 2.982 مليون درهم الى 4.686 مليونا ، مسجلا بذلك تفاقما بمعدل 57 % . وقد شملت الزيادة في المشتريات التي بلغت في المجموع 11 % ، مجمل طوائف المنتجات باستثناء المواد الغذائية التي عرفت انخفاضا بنسبة 24 %. كما أن هذه الزيادة كانت ملموسة بصفة خاصة في أمتعة التجهيز التي نمت بمعدل 38 % . وبموازاة تصاعد الاستيرادات ، فان الصادرات تناقصت بنسبة 11 % أيضا مما يعزى في جزء كبير جدا ، الى الانهيار بمعدل 36 % ، الذي طرأ على المداخيل المتحصلة من مبيعات الفوسفاط رغم ارتفاع الطنيات المصدرة.

وقد أسفرت التسديدات المتعلقة بنفقات النقل والتأمين ، عن عجز بمبلغ 1.107 ملايين درهم أي بزيادة 12 % بالقياس للاختلال البالغ 986 مليون درهم والذي سجل سنة من قبل ذلك أن الايرادات بانتقالها من 266 مليون درهم الى 284 مليونا لم تغط الا نحو خمس النفقات التي انتقلت خلال السنة من 1.252 الى 1.391 مليون درهم بسبب تصاعد الاستيرادات.

أما باب الاسفار الذي لا زال يكون العنصر الاكثر ملائمة في ميزان الامتعة والخدمات ، فقد أسفر عن رصيد ايجابي بمبلغ 860 مليون درهم ، في نظير 900 مليونا سنة 1975 . وقد ظلت الايرادات المقدرة بـ 1.210 مليون درهم عند مستوى يعادل مستوى السنة السابقة على الرغم من النقص بنسبة 8،7 % في عدد السياح الوافدين ، في حين أن النفقات بالخارج للمقيمين المغاربة ، ارتفعت من 300 الى 350 مليون درهم . وقد بلغت العملات الاجنبية التي مرت فعلا على يد الجهاز البنكي ما معادل قيمته 944 مليون درهم بالنسبة للمدخولات مقابل 920 مليون درهم سنة 1975 . واستقرت كالسنة السابقة عند 226 مليون درهم فيما يرجع للمدفوعات.

وبالمقابل فان العجز المسجل في مداخيل الاستثمارات الذي كان يتراوح خلال السنوات الماضية بين 200 و 300 مليون درهم ، قد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تفاقم هذه السنة ليبلغ 437 مليون درهم اى بزيادة 61 % بالمقياس لسنة 1975 . وبينما انحصرت المداخيل المحصلة بهذا الرسم في 105 ملايين درهم ، مقابل 112 مليون درهم سنة من قبل ، فان النفقات قد اتسعت بصفة ملموسة فبلغت 542 مليون درهم مسجلة بذلك صعودا سنويا بحوالى 42 % . وفى الوقت الذى نجد أن المدفوعات المتعلقة بفوائد الرسمال الخصوصى والتى تتكون الى حدود 92 % منها ، من تحويلات أرباح المؤسسات الصناعية والتجارية التى يملكها غير المقيمين ، لا تمثل سوى 166 مليون درهم ، اى ما يقارب رقم السنة الماضية ، فان ارتفاع استدانة القطاعين العمومى وشبه العمومى قد نتج عنها توسع بمعدل 69 % فى التسديدات الجارية برسم فوائد الدين التى شملت بذلك 376 مليون درهم.

أما الرصيد السلبى للمعاملات الحكومية على الامتعة والخدمات غير المدرجة في النقاط السابقة والتى سبق أن عرفت زيادة قوية فى سنة 1975 ، فقد عادت للاتساع من جديد بصورة ملموسة سنة 1976 حيث انتقلت من 847 الى 3.014 مليون درهم . فبينما انتقلت النفقات فى ظرف سنة من 1.059 الى 3.205 ملايين درهم ، فان الايرادات المكونة من التحويلات اللازمة لتمويل المنظمات الدولية والسفارات الاجنبية المستقرة بالمغرب ، قد انخفضت بموازاة ذلك قليلا اذ نزلت من 212 الى 191 مليون درهم.

وقد شهد ركن « خدمات أخرى » رصيده السلبى ينخفض من 76 الى 61 مليون درهم بفضل تحسن المداخيل بما تفوق الزيادة فى النفقات.

أداءات التحويل

جلبت التحويلات بدون معادل قيمة التى لا تكف عن التزايد المستمر منذ سنة 1966 مداخيل صافية بلغت 2.413 مليون درهم سنة 1976 ، متجاوزة بذلك بنسبة 20 % المداخيل التى سجلت عند نهاية السنة الماضية.

وما زالت العمليات الخاصة بالقطاع الخاص ، تتكون فى جزئها الاكبر من تحويلات توفير الشغالين المغاربة بالخارج والتى لا زالت تساعد بنسبة متزايدة على تغطية العجز الاجمالى للعمليات الجارية . فقد بلغ معادل قيمة المدخولات من العملات الاجنبية المسجلة بهذا الرسم 2.418 مليون درهم أى بزيادة معدلها 12 % بالقياس لسنة 1975 . ومرد هذا الى زيادة عقود التشغيل المبرمة فى الخارج ولاسيما فى فرنسا ، وبعض البلدان العربية.

وفى الاتجاه المعاكس ، فان التحويلات من الاجور نحو الخارج على يد الاجانب المقيمين بالمغرب ، قد اسفرت عن مدفوعات من العملة الصعبة تعادل 213 مليون درهم ، مقابل 176 مليونا سنة من قبل ، فى حين أن التحويلات الجارية برسم الرحيل النهائى لم تتجاوز قط 42 مليون درهم.

وبصدد التحويلات العمومية ، فبعد أن شهدت عجزا سنة 1975 ، فقد أسفرت عن نتيجة ايجابية مبلغها 82 مليون درهم عند ختام سنة 1976 . ذلك أن التحصيلات انتقلت من 116 الى 351 مليون درهم نتيجة لما اشتملت عليه من فوارق الصرف بمقدار 218 مليونا ومن مساعدة عمومية بمبلغ 133 مليونا . أما النفقات المدرجة فى باب التحويلات العمومية والتى تضم نفقات مساهمة المغرب فى تسيير المنظمات العالمية ، والهبات الممنوحة فى نطاق التعاون والمعاشات المدفوعة فى الخارج ، فقد بلغت 269 مليون درهم بدلا من 175 مليونا سنة من قبل.

ولئن كان النمو الملحوظ فى فائض أداءات التحويل ، قد مكن من تمويل 29 % من عجز العمليات الجارية على الامتعة والخدمات ، فان الباقى أى 5.992 مليون درهم ، قد تمت تغطيته بأكمله تقريبا من المداخيل الصافية لرؤوس الاموال غير النقدية . أما الرصيد وهو 51 مليون درهم فقد تمت تغطيته بنقص فى الاحتياطات الصافية للصرف.

رؤوس الاموال غير النقدية

ان الفارق الايجابى البالغ 2.145 مليون درهم ، الذى ظهر سنة 1975 بين المدخولات والمدفوعات من رؤوس الاموال غير النقدية ، والذى كان قد جاء فى اعقاب العجز الملحوظ لسنة 1974 ، قد فسح المجال فى نهاية السنة لفائض جديد يقدر بـ 5.941 مليون درهم . ويرجع هذا التوسع الاستثنائى الى الارتفاع المحسوس جدا فى المداخيل التى وصلت الى 7.273 مليون درهم اثر التوسع الهام فى القروض بالعملات الاجنبية الممنوحة للقطاع العمومى ، فى حين أن المدفوعات بلغت 1.332 مليون درهم فقط مما يرجع على الخصوص للتصاعد الملموس فى القروض التجارية والخصوصية (1).

ذلك أن فائض حركات رؤوس الاموال الخصوصية قد انخفض فى ظرف سنة بمبلغ 193 مليون درهم ، أى ما نسبته 38 % ، فنزل من جراء ذلك الى 316 مليون درهم . على ان الاستثمارات المنجزة بموارد خارجية ، باستعمال عملات صعبة ، وكذا بلدماج احتياطيات ، أو استخدام ودائع حسابات « الرسمال » قد تضاعفت اذ مثلت المداخيل التى تعادلها 296 مليون درهم فى نظير 147 مليونا سنة 1975 . وهكذا بلغ الرصيد الايجابى بركن القروض والاستثمارات 169 مليون درهم بعد أن كان شبه منعدم فى نهاية السنة الماضية.

وبعكس الانخفاض الذى سجله الرصيد الايجابى لحركات رؤوس الاموال غير النقدية الخصوصية ، فان المدخولات الصافية من رؤوس الاموال العمومية قد عرفت تزايدا مرموقا مما نتج فى آن واحد عن تقلص فى النفقات التى نزلت فى بحر سنة من 546 الى 340 مليون درهم ، ثم خصوصا عن توسع قوى جدا فى المداخيل التى انتقلت من 2.182 الى 5.965 مليون درهم لدرجة أن الرصيد الايجابى الذى سبق أن انتقل فى سنة 1975 من 288 الى 1.636 مليون درهم ، بلغ عند نهاية سنة 1976 ما قدره 5.625 مليون درهم ، أى ما يمثل 94 % من عجز العمليات الجارية.

أما فيما يخص المدفوعات من رؤوس الاموال العمومية غير النقدية ، فبعد أن كانت قد زادت بوضوح سنة 1975 بسبب القروض المتعددة التى منحها المغرب للخارج ، وبسبب أداءات المساهمة فى رسمال بعض المنظمات المالية الاقليمية ، فقد تمثلت

(1) ان ما يدرج فى باب « القروض التجارية »وباب « القروض الاخرى » لميزان رؤوس الاموال غير النقدية الخصوصية هى الارصدة ، وليس الحركات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سنة 1976 بصفة رئيسية فى تسديدات التسليفات التجارية بما قدره 156 مليون درهم ، وفى استهلاكات للقروض الجارية بعملات صعبة أو بالدرهم بما قدره 179 مليون درهم . ونتيجة للتسديدات بالرسمال المكونة من هاتين النقطتين ومبلغها 335 مليون درهم ، وما اضيف اليها من فوائد بمقدار 376 مليون درهم المدرجة تحت عنوان « مستفادات الاستثمار » ، فان الحجم الاجمالى للدين العمومى الخارجى انتقل الى 711 مليون درهم أى بزيادة تفوق نسبة 37 % بالقياس الى 31 دجنبر 1975 وهكذا فان نفقات ادارة الدين التى امكنها حقا وبفضل التأجيل المعهود لاستهلاك أقساط الديون ألا تتحمل بعد الا جزءا من الاثقال الحديث لكاهل الاستدانة بازاء الخارج ، قد مثلت عن السنة حوالى 94 % من مداخيل الامتعة والخدمات المتعلقة بغير العمل ورأس المال ، مقابل 6،3 % سنة 1975.

والى جانب التسليفات التجارية التى سجلت بمبلغ 903 ملايين درهم مقابل 394 مليونا سنة من قبل ، فان القطاع العام قد حظى زيادة على الهبات ، بتوسع قوى جدا فى المساعدات الخارجية التى انتقلت من 1.788 مليون درهم الى 5.062 مليونا . ويرجع مصدر هذه الاموال ، التى دفعت بعملات أجنبية الى حدود 5.096 ملايين منها ، ليس فقط الى الالتجاءات للمنظمات العالمية ، وللتعاون الثنائى مع البلدان الاوربية المصنعة ، ومع الدول المصدرة للنفط ، بل وكذلك لالتجاءات للسوق الدولية لرؤوس الاموال والتى طرحت فيها قروض بمبلغ 540 مليون دولار منها 450 مليون دولار قدمت مباشرة للخزينة العمومية.

التعاون الدولى

ان الترددات فى استئناف الانعاش الاقتصادى لدى الدول الغربية واستمرار الاختلالات المقلقة بين البلدان المتصنعة وبين الامم الآخذة بأسباب النمو قد أوضحت من جديد سنة 1976 ضرورة تقوية التعاون الدولى . وقد بذلت جهود فى هذا الشأن بداخل المحافل ذات الطابع الدولى ، من جهة ، وداخل المنظمات الاقليمية من جهة أخرى . وتوبعت وتدعمت بازاء هذا سياسات المساندة الثنائية فى متعدد أشكالها.

أما الجهاز العالمى للاداءات الذى أصبح يتسم باختلال عميق منذ سنتين ، فقد كان موضع مشروع برز للوجود فى بداية السنة فى جمايكا عقب اجتماع اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولى ، كما تبناه فيما بعد مجلس محافظى البنوك المركزية التابع لهذه المنظمة . الا أن المقررات التى اتخذت ما تزال بعيدة عن أن تكون مخططا عاما كفيلا بأن يسير العلاقات النقدية العالمية بصفة منظمة . فقد اكتفت هذه المقررات فى الواقع بتأكيد الطرق المتبعة منذ بضع سنوات حيث لا زالت ترتكز على اسعار الصرف العائمة ، وتبرز الدور الرئيسى لحق السحب الخاص ، عن طريق استبعاد كل مرجع لسعر رسمى للذهب على الخصوص.

وفى انتظار ان تصادق الدول الاعضاء على هذا النظام الذى يصاحبه ارتفاع عام بنسبة 32،5 % فى الحصص ، فان امكانات السحب من الصندوق قد اتسعت بمعدل 45 % قصد وضع امكانات أكثر للتمويل تحت تصرف البلدان ذات العجز . وقد انشىء لنفس هذا الغرض فى 30 أبريل الصندوق الائتمانى من أجل امداد البلدان ذات الموارد الضعيفة بمساعدات تمول ببيع جانب من الاحتياطى الذهبى لصندوق النقد ، بسعر السوق.

كما أن العون المقدم للبلدان النامية قد كان الموضوع الذى من أجله استئنفت المفاوضات الجارية فى نطاق حوار الشمال والجنوب وفى نطاق مؤتمر الامم المتحدة والتنمية المنعقد فى نايروبى فى شهر مايو 1976 . الا أنه لم يتم الوصول الى نتائج فعلية فى هذا الشأن سواء فيما يتعلق بمستوى الدين الخارجى للبلدان الشديدة الحرمان والذى يبعث على المزيد من القلق ، أم فيما يتعلق بدعم اسعار المواد الاولية.

وعلى الصعيد الاقليمى فان اجتماع وزراء الاقتصاد للبلدان الاعضاء فى الجامعة العربية المنعقد بالرباط فى شهر أبريل 1976 قد انتهى الى توقيع اتفاق يقضى بتكوين صندوق النقد العربى . وهو منظمة ستعمل على تنمية التعاون الاقتصادى والمالى بين بلدان المجموعة . وسيتوافر لهذا الغرض ، على رأس مال قدره 250 مليون دينار عربى أى ما يعادل 750 مليون من حقوق السحب الخاصة.

ان الضغوط التى جرى مفعولها أثناء السنة على ميزان الاداءات بالمغرب ، قد اقتضت اللجوء الى القروض الخارجية بكيفية أظهر وأبرز من السنة الماضية.

وهكذا ، ولاول مرة منذ سنة 1972 لجأت البلاد لمساعدات صندوق النقد الدولى . وبتقديمها لهذه المؤسسة برنامجا للتسيير المالى الصارم ، فقد استطاعت الحصول على قروض ارتفعت اجماليا الى حوالى 144 مليون من حقوق السحب المخاصة موزعة بين الحصة الذهبية بمبلغ 28،2 مليونا ، والحصة الاولى من القرض بمقدار 41 مليونا ، والتمويل الخاص بتعويض تغييرات ايرادات الصادرات بمبلغ 56،5 مليونا ، والسلف البترولى بمبلغ 18 مليونا.

وقد استمر البنك الدولى من جهته فى تقديم مساهمة هامة لانجاز برامج الاستثمار ذات الجدوى الوطنية ، وقد بلغت خطوط السلف المفتوحة سنة 1976 ما مجموعه 210 ملايين دولار مخصصة أساسا للتجهيز الفلاحى بدكالة ، ولبناء سد المسيرة ، واستصلاح المواقع السياحية ، كما خصصت لتنمية طاقة الالانتاج الكهربائى . كما حظى المغرب أيضا سنة 1976 بتسليفات من طرف الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن طرف الشركة العربية للاستثمار . كما ابرم من جهة أخرى اتفاق واسع للتعاون فى 27 أبريل 1976 بين المغرب والجامعة الاقتصادية الاوربية يشمل فى آن واحد المبادلات التجارية ، وقضايا اليد العاملة والمساعدة المالية . وينص هذا الاتفاق بالنسبة للنقطة الاخيرة على أنه بمجرد انتهاء مسطرة المصادقة عليه ، تقوم الجامعة فى مدى خمس سنوات بتقديم مساعدة بمقدار 130 مليونا من الوحدات الحسابية أى نحو 700 مليون درهم فى صورة قروض للبنك الاوربى للاستثمار الى حدود 56 مليونا من الوحدات الحسابية ، وفق شروط السوق ، وفى صورة تسليفات بسعر فائدة منخفض الى حدود 58 مليونا ، ثم فى صورة هبات الى حدود 16 مليونا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبموازاة تدعيم التعاون المتعدد الاطراف ، فان تقوية الروابط التقليدية القائمة في نطاق ثنائي ، قد اتاحت الحصول على موارد هامة مما تتطلبه متابعة النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

تنظيم العلاقات المالية مع الخارج

على الرغم من الضغوط التي أثرت على ميزان الاداءات سنة 1976 فان كلا من نظام الصرف والقوانين المطبقة في ميدان التجارة مع الخارج ، لم يتعرض لاي تحديد.

وتظهر دراسته المعاملات التجارية التي جرت طيلة السنة ، أن من بين القوائم الثلاث للبرنامج العام الاستيرادات ، هناك مجموعة المنتجات الحرة التي اتسعت الى ما يتجاوز 59 % من المشتريات في نظير 55 % في العام السابق . كما ان هناك بعض التخفيفات الجزئية قد ادخلت على التنظيم المطبق على التحويلات الى الخارج للمقتصدات من الاجور ، والمرتبات ، والاتعاب ، في نفس الوقت الذي رخص فيه بتحويل ودائع حسابات « الرسمال » التي تساوى أو تقل عن 10.000 درهم.

ومن جهة أخرى ، فان الحذف التدريجي لحسابات التقلص الثنائي قد تواصل خلال السنة . فقد قام المغرب في شهر يونيه بتوقيع اتفاق يرمي الى تسوية الحساب مع مصر . وبذلك تصبح منطقة الاداءات الثنائية التي لا يتجاوز الدين الاجمالي المترتب عليها 76 مليون درهم ، منحصرة في الاتحاد السوفييتي وغينيا ومالي ، ولو أن حسابات هذين البلدين الاخيرين لم تعد تسجل أية حركة.

وأخيرا تجدر الاشارة الى أنه في اطار سياسة السلف المطبقة في سنة 1976 والتي كانت تستهدف على الخصوص تخفيف اللجوء للتمويلات النقدية فان الدولة التي عمدت الى تعبئة الموارد الخارجية قد حفزت المؤسسات العمومية والخصوصية الهامة على اللجوء أيضا للمساعدات الاجنبية . كما اتخذت في نفس الوقت اجراءات خاصة لتشجيع النشاطات العاملة من أجل التصدير.

المالية العمومية

لقد انطبعت الوضعية المالية للدولة الى حد كبير ، خلال السنوات الاخيرة ، بتوجيهات سياسة التجهيز المكثف ، التي شرع العمل بها في نطاق التخطيط الخماسي 1973 – 1977 . وعلى الرغم من كون البرنامج الانمائي الطموح ، الذي روجع بالرفع منه سنة 1975 لمسايرة التغييرات الحادة في الاسعار بصفة خاصة ، والتي ظهرت في الاسواق الخارجية والداخلية ، على الرغم من كونه يترك مجالا واسعا للمبادرة الحرة ، فهو يخول للدولة – فيما يتعلق بكل من التنشيط وتمويل المشاريع التي وقع عليها الاختيار – دورا راجحا ، مما تبلور خلال السنوات الاخيرة ، في تحضير ميزانيات واسعة.

وقد أبرزت سنة 1976 ، وهي السنة ما قبل الاخيرة من التخطيط سواء فيما يتعلق بتقديم الميزانية ، أو فيما يرجع الى انجازها ، تفاقما في المميزات التي لوحظت خلال الفترات السابقة.

وهكذا أظهرت ميزانية التجهيز بالقياس لميزانية السنة الفارطة ، زيادة بنسبة 57 % في مجموع التكاليف . وبذلك تكون القروض المفتوحة لهذه الغاية قد تجاوزت ، ولاول مرة ، المبلغ المقرر للنفقات العادية للدولة . والواقع أنه بفضل التخفيض من نفقات المقاصة ، أمكن تحديد التكاليف الجارية المتوقعة ، في مستوى يقل عن المستوى الذي خصص لها في ميزانية سنة 1975.

ولقد أدى التباين الحاد الذي لوحظ بين برنامج الاستثمارات الواسع ، وبين الحدود الضيقة للتوفير العمومي عند تنفيذ قانون المالية ، الى ثقل مهم في المكشوف المالي الذي بلغ أكثر من ضعفه في بحر سنة واحدة ، ووصل بذلك الى 7.407 مليون درهم سنة 1976.

ولتمويل هذا العجز ، اضطرت الخزينة الى تصعيد لجوئها الى الموارد الخارجية ، في نفس الوقت الذي عبأت فيه حصة متزايدة من التوفير الداخلي ، بواسطة طرح قرض وطني بمبلغ مليار درهم . وقد ساعد النجاح الذي حصلت عليه المجهودات المبذولة في هاذين الاتجاهين ، على بقاء التمويل من أصل نقدي ، داخل حدود ضيقة نسبيا.

قانون المالية

تميز قانون المالية لسنة 1976 ، كما هو الشأن بالنسبة للسنوات الفارطة باهتمام السلطات العمومية بتشجيع النمو الاقتصادي ، وخاصة تنمية الاستثمارات . وقد أمكن الوصول الى هذا الهدف مع الحفاظ في نفس الوقت على توازن العمليات الجارية.

انصبت تقديرات قانون المالية لسنة 1976 من جديد على مبالغ في ارتفاع محسوس ولكن بدون ان تصل الى نسب التوسع التي تقارب 60 % ، والتي تميزت بها ميزانيتي 1974 و 1975 ، ذلك أن الحد الاقصى للتكاليف العمومية الاجمالية وصل الى 23.558 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 27 % ، في حين بلغت تقديرات الموارد في المجموع 20.098 مليون درهم ، فارتفعت بمعدل قدره 26 % .

أما العجز التقديري الاجمالي الناتج عن التقديرات السابق ذكرها والذي ما فتىء يتضاخم ثقله كل سنة منذ الشروع في تطبيق المخطط 1973 – 1977 ، فقد تفاقم كثيرا بالنظر لسنة 1975 ، حيث انتقل من 2.606 مليون الى 3.460 مليونا ، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 33 % .

ويرجع الاصل في جزء كبير من هذا التطور الى ميزانية التجهيز ، التي ينسب اليها 42 % من النفقات المدرجة في قانون المالية ، مقابل 34 % سنة 1975 ، و 29 % سنة 1974 ، اذ أن النفقات المقررة في هذا الباب تصاعدت بنسبة 75 % من سنة لاخرى.

أما نفقات الميزانية العادية ، التي برزت على النقيض من ذلك ، في تراجع بالنظر للسنة الفارطة ، على الرغم من تقلص حاد في المداخيل الجارية ، فقد اسفرت عن فائض ضئيل في الموارد.

وأخيرا ، فقد اظهرت الحركات المنتظرة للحسابات الخاصة للخزينة تفهقرا مهما نسبيا.

ويوضح الجدول الآتي بعده مدى التطور الذي عرفته المجموعات الكبرى في الميزانية في ظرف سنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1975 التحملات	1975 الموارد	1975 الارصدة	1976 التحملات	1976 الموارد	1976 الارصدة
الميزانية العامة	15.751	* 13.533	– 2.218	18.945	* 16.133	– 2.812
. الميزانية العادية	9.463			9.081		
. ميزانية التجهيز	6.288			9.864		
الميزانيات الملحقة	706	706	–	1.069	1.069	–
الحسابات الخاصة للخزينة	2.108	1.720	– 388	3.544	2.896	– 648
قانون المالية	18.565	15.959	– 2.606	23.558	20.098	– 3.460

(*) منها 10.283 مليون درهم برسم سنة 1975 و 9.384 مليونا برسم سنة 1976 مما يمثل تقديرات المداخيل العادية . أما الباقي فيتكون من القروض الداخلية والخارجية ، التي وقع الترخيص بها بمبلغ 3.000 مليون درهم لسنة 1975 و 5.890 مليونا لسنة 1976.

نفقات الميزانية العامة

أسفرت تحملات الميزانية العامة التي تقدر بـ 18.945 مليون درهم عن ارتفاع بلغت نسبته 20 % ، وهو يقل شيئا ما عن الزيادة التي بلغت 58 % والتي لوحظت في قانون المالية السابق . وهكذا انخفضت الزيادة السنوية من 5.768 مليون الى 3.194 مليون درهم . وقد ساعد التراجع الملحوظ الذي عرفته النفقات العادية على التخفيف من وطأة دفوعات الصندوق التي تقررت برسم ميزانية التجهيز ، والتي انتقلت حصتها ضمن التكاليف العامة من 33 % سنة 1974 الى 40 % سنة 1975 والى 52 % سنة 1976.

ونتيجة للتخفيض من المبالغ المرصودة للتدخلات العمومية على مستوى الاسعار عند استهلاك المنتجات الضرورية ، أمكن الحصول على التقلص الذي لوحظ في النفقات العادية التي تحددت في مبلغ 9.081 مليون درهم . ذلك ان انخفاض اسعار السكر والقمح في الاسواق العالمية ، وكذلك ارتفاع أثمان بيع المنتجات البترولية في الداخل ، قد مكن الدولة ، التي لم تتجاوز نفقاتها بهذا الصدد سنة 1975 ، نصف الاعتمادات المخصصة لذلك في قانون المالية ، من التخفيض من المبلغ المقرر لهذه المساعدة ، حيث نزل من 3.000 مليون الى 1.480 مليون درهم.

أما التكاليف الخاصة بالتسيير ، التي ارتفعت الى 6.733 مليون درهم ، فقد إدرجت في الميزانية بمبلغ يفوق نظيره في السنة الفارطة بنسبة 15 % . ذلك أن المصاريف المخصصة للموظفين ارتفعت بنسبة 24 % بحيث بلغت 3.815 مليون درهم ، منها 40 % خصصت لرجال التعليم ، في حين قدر المبلغ المرصود لشراء المعدات بـ 1.765 مليون درهم حيث بلغت نسبة ارتفاعه 31 % .

وقد أدرج مبلغ استهلاك الدين العمومي الداخلي والخارجي بالرسمال وبالفوائد ، والذي حدد في 868 مليون درهم ، بارتفاع معدله 41 % مقابل 18 % سنة من قبل وهو يمثل ما يربو على 9 % من المداخيل العادية ، في نظير 6 % سنة 1975.

وكان من نتيجة مجهود انعاش الاستثمارات الذي طبق من جديد في سنة 1976 ، والمرتبط بتطبيق مخطط التنمية ، ان ادى بالسلطات العمومية الى أن تحدد لهذه الغاية جزءا من الميزانية ، انتقل مبلغه من 6.288 مليون الى 9.864 مليون درهم ، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 57 % .

وقد خصص معظم هذه الاعتمادات أي ما قدره 7.297 مليون درهم للقطاع الاقتصادي بصفة خاصة ، وذلك عن طريق تدخلات وزارة المالية في مختلف المشاريع الصناعية الواسعة المدى ، مثل توسيع معمل التكرير بالمحمدية ، وبناء معامل للسكر والاسمنت ، وتمويل الصندوق الخاص للتنمية الجهوية ، ودفع مكافآت للتجهيز المحدثة بموجب قانون الاستثمارات . كما خصص ما يزيد عن مليارين من الدراهم لوزارة الاشغال العمومية ، وذلك لاجل متابعة مخطط بناء السدود ، والموانيء والطرق ، وكذلك قصد انجاز برنامج واسع للمؤسسات المدرسية والذي عهد بتطبيقه في اطار المخطط الى هذه الوزارة . وأخيرا فتحت اعتمادات تقدر بـ : 1.060 مليون درهم ، لفائدة وزارة الفلاحة وذلك في نطاق برنامج الري الذي اتسعت أهدافه بكيفية محسوسة.

وقد استفادت المصالح الادارية بدورها من مخصصات بلغت 1.717 مليون درهم ، أي ضعف ما رخص به من الاعتمادات التي سبق أن وجهت لها في الميزانية السابقة . ويرجع هذا التغيير القوي الى المستوى البسيط للمبالغ التي كانت تخصص سابقا لوزارة الدفاع الوطني والداخلية.

وقد شهد القطاع الاجتماعي ، الذي بلغت اعتماداته 850 مليون درهم ، تدعيما بنسبة 48 % في المبالغ التي خصصت له ، والتي تعلقت بصفة خاصة ببناء كلية جديدة للعلوم بالرباط ، وتشييد حي جامعي بالدار البيضاء.

مداخيل الميزانية العامة

ان ارتفاع النفقات المتوقعة ، اثر مراجعة المشاريع المحددة في اطار المخطط الخماسي ، أدى بالسلطات العمومية الى الرفع من حجم الموارد المتوقعة في الميزانية العامة . وقد حددت بالفعل في 16.133 مليون درهم في قانون المالية للسنة المنصرمة.

ونظرا لما تحمل عليه وضعية السوق العالمية من التخوف من بعض التراجع في المداخيل المرتقبة للمكتب الشريف للفوسفاط ، فقد ظهر بوضوح أن الموارد الجارية للدولة ، قد لا تغطي أكثر من التكاليف العادية وحدها . ولاجل ذلك ، تقرر أن يمول عجز الميزانية بواسطة اللجوء المكثف الى موارد القروض ، وبصفة خاصة ، اللجوء الى المساعدات الخارجية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وهن تم ، فان تقديرات القروض بلغت 6.749 مليون درهم ، أى ضعفى ما ورد فى الميزانية السابقة ، وقد حصر مقابل قيمة المساعدات الخارجية المرتقبة فى 5.890 مليون درهم ، ممثلا بذلك ما نسبته 37 % من موارد الميزانية العامة وما يقرب من 60 % من نفقات التجهيز.

وقد أدرجت الموارد العادية التى قدرت بمبلغ 9.384 مليون درهم ، بانخفاض نسبته 9 % تقريبا بالقياس لتقديرات قانون المالية السابق ، اعتبارا للتقلص المنتظر فى مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط برسم الضريبة على الارباح المهنية ، والرسوم المفروضة على الاستيراد والرسوم المفروضة على منتجات الاحتكار . فلم يبلغ مجموع هذه المداخيل سوى 3.184 مليون درهم مقابل 4.900 مليونا سنة 1975 . وعلى النقيض من ذلك ، بلغت التقديرات المتعلقة بالموارد العادية الاخرى والتى تحتفظ بنفس البنية مثل ما سبق ، ما يقرب من 6.200 مليون درهم ، مبرزة بذلك نموا سنويا بنسبة 15 % . أما المداخيل الجبائية التى لا زالت ثلاثة ارباعها تقريبا تتكون من الضرائب الغير المباشرة – وهى حقوق الجمرك ، والرسوم المفروضة على رقم الاعمال ، والرسوم الداخلية على الاستهلاك – فقد أدرجت بمبلغ 5.622 مليون درهم ، أى بارتفاع معدله : 14 % . وتجدر الاشارة الى أن هذا الارتفاع قد تم تحديده على الخصوص اعتبار اللنمو الاقتصادى المرتقب ، ولم يكن أبدا مرتبطا باثقال الجباية . بل على العكس من ذلك ، هناك عدة اجراءات مختلفة قد تقررت قصد التخفيف من العبء الجبائى ، وذلك استجابة لبعض الاهتمامات ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى . وقد انصبت المقتضيات الرئيسية التى اتخذت فى هذا الصدد سنة 1976 ، وبصفة خاصة ، على التخفيض من حساب الضريبة الحضرية ، وعلى حذف الضريبة برسم كل شخص مستخدم ، والتى كانت تدخل ضمن طريقة تحديد ضريبة الارباح التجارية ، كما انصبت أخيرا على التخفيض من بعض حقوق الجمرك المفروضة على الاستيراد.

تنفيذ قانون المالية

على الرغم من عدم تحقيق المبالغ التقديرية التى حددت فى بداية السنة المالية ، فقد تم تنفيذ قانون المالية ، بالنسبة للتقديرات بنسب تفوق شيئا ما المعدلات التى سبق أن سجلت سنة من قبل.

وهكذا ، ففيما يرجع للعمليات العادية للميزانية العامة ، فان التحصيلات مثلت ما يزيد عن 89 % من التقديرات عوضا عن 87 % سنة 1975 ، بالرغم من كونها تأثرت بالتقلص الذى حصل فى مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط ، والتى لم تتجاوز ثلث المبالغ المقدرة . كما ان الاصدارات الخاصة بالنفقات ، التى تضاءلت بالنسبة للتقديرات نتيجة لانخفاض المساعدات التى تقدم عند الاستهلاك بشكل أكبر مما كان منتظرا ، وبدرجة أقل ، لانخفاض فى مصاريف تسيير الادارات وفتور فى استهلاك الدين العمومى ، قد مثلت 87 % من المخصصات الاولية ، مقابل 84 % خلال السنة السابقة . غير أنه لوحظ فى نهاية الامر أن الفائض البسيط الذى نتج عن العمليات الجارية فى آخر السنة كان مطابقا تقريبا للتقديرات (1).

واذا كانت نفقات الاستثمارات ، التى صدر الامر بدفعها برسم الميزانية العامة لسنة 1976 ، قد مثلت بدورها ، كما كان الشأن فى السنة الماضية ، ما يقرب من 79 % من التقديرات ، فان فخامة المشاريع المنجزة ، قد أدت الى رفع مبلغها ، ولاول مرة الى مستوى يفوق مقدار نفقات التسيير.

وهكذا فان مجموع التكاليف الفعلية للميزانية والتى قدرت بـ 16.093 مليون درهم ارتفع بنسبة 34 % ، فى حين أن مبلغ الموارد العادية الذى انحصر فى 8.322 مليون درهم ، عرف بعض الانخفاض . واعتبارا للعمليات الخارجة عن الميزانية وللاموال المخصصة للنفقات التى صدر الامر بصرفها ، فقد تضاعفت حاجيات الخزينة للتمويل من سنة لاخرى ، فوصلت بالتالى الى 7.407 مليون درهم.

وفى هذا الاطار ، لم يتأت ضمان تغطية العجز الا بواسطة اللجوء المضطرد الى الرساميل الاجنبية . وهكذا مولت المساعدات التى وردت من الخارج 63 % من حاجيات الخزينة ، مقابل 46 % فى السنة الماضية . وبالمقابل ، فان تعبئة التوفير الداخلى خصوصا بواسطة القرض الوطنى البالغ مليار درهم والمخصص لتنمية الاقاليم الصحراوية ، قد أتاحت تحديد اللجوء الى التمويل النقدى . ذلك أن تسبيقات معهد الاصدار لم تعرف سوى زيادة تقل بنسبة 18،5 % عن تلك التى سجلت سنة 1975.

ويلخص الجدول الآتى تطور وضعية الخزينة خلال السنتين الاخيرتين :

بملايين الدراهم	1975	1976 *
المداخيل العادية	8.490	8.322
النفقات العادية	7.567	8.038
الرصيد العادى	+ 923	+ 284
نفقات التجهيز	4.454	8.055
الاموال المخصصة لمساعدات الميزانيات الملحقة	121	176
رصيد الميزانيات الملحقة	–	– 81
رصيد الحسابات الخاصة	– 274	+ 196
الاموال المخصصة للنفقات الماسور بدفعها	+ 386	+ 73
عجز الخزينة	– 3.298	– 7.407
التمويل	3.298	7.407
مساعدات خارجية	+ 1.509	+ 4.644
الاقتراضات الداخلية	+ 669	+ 1.535
(منها السندات المكتتب بها من طرف البنوك)	(+ 504)	(+ 362)
الودائع لدى الخزينة ولدى الحساب الجارى البريدى	– 144	+ 408
(منها الودائع ذات الصبغة النقدية) ..	(– 141)	(+ 273)
تسبيقات بنك المغرب	+ 868	+ 708
العمليات المعدة للحفظ والتسوية	+ 396	+ 112

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 34 الى 37.

(*) ارقام مؤقتة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المداخيل

بلغت المداخيل العادية للخزينة 8.322 مليون درهم ، أى ما يقل شيئا ما عن المبلغ المحصل عليه سنة 1975 ، اذ أن التقديرات التى حددت فى 9.384 مليون درهم ، تعذر بلوغها ، نتيجة للنقص الحاد فى المساهمات التى يدفعها المكتب الشريف للفوسفاط ، حيث لم تتجاوز هذه المساهمات 950 مليون درهم برسم الضريبة على الارباح المهنية ورسوم الاحتكارات ، بينما كانت قد ارتفعت الى 2.466 مليون فى سنة 1975 ، كما بلغت تقديراتها لسنة 1976 : 3.000 مليون درهم.

وباستثناء الدفوعات التى قدمها المكتب الشريف للفوسفاط ، برسم الضرائب المباشرة ورسوم الاحتكارات ، بلغت مداخيل الخزينة : 7.372 مليون درهم أى ما يفوق بنسبة 22 % المداخيل المسجلة سنة 1975 ، وما يتجاوز كذلك تقديرات قانون المالية بمعدل 16 % . أما تحصيلات الضرائب فقد زادت فى ظرف سنة بنسبة 19 % فبلغت 6.719 مليون درهم وبذلك أصبحت تمثل كما كان الشأن فيما مضى ، ما يربو على 92 % من الموارد العادية .

ان الضغط الجبائى وهو النسبة الموجودة بين الاقتطاعات الجبائية ، والناتج الداخلى الاجمالى ، والذى كان قد تصاعد بعض الشىء خلال السنة الماضية ، قد استقر خلال سنة 1976 فى حوالى 19 % على الرغم من الصعود البسيط فى المساهمات المباشرة والتى انتقلت فى ظرف سنة واحدة من 21 % الى 23 % . فقد ظل الوضع الجبائى يتميز بتفوق يقدر بنسبة 70 % عن الضرائب غير المباشرة . وتمثل الرسوم الداخلية المفروضة على الاستهلاك والرسوم على المواد والخدمات ، ما يزيد عن الثلثين من هذه الجبايات غير المباشرة.

ويدل تطور حجم التحصيلات حسب كل صنف من الضرائب على مدى ارتفاع مردودية الضرائب المباشرة ، مما نتج عن التحسن الذى طرأ على الطرق الاحصائية ، وكذا عن توسيع مجال القاعدة الضريبية المترتب عن تنمية النشاط الاقتصادى . وهكذا بلغت الضرائب المباشرة : 1.563 مليون درهم مسجلة نموا يفوق نسبه 30 % ، جاء بدوره فى اعقاب زيادة تقدر بـ : 14 % فى سنة 1975 . أما التحصيلات المتعلقة بالضرائب على الارباح المهنية ، فقد أدرجت بارتفاع يناهز 38 % لتصل الى 781 مليون درهم . فى حين ارتفعت الاقتطاعات من الرواتب والاجور الى 502 مليون درهم أى بنسبة 32 % . ومن جهة أخرى شملت الضريبة التجارية ما قدره 106 ملايين من الدراهم ، ووصل دخل الضريبة التكميلية على موارد الاشخاص الطبيعيين الى 49 مليون درهم . بينما لم تمثل الضريبة الفلاحية، رغم أهمية القطاع القروى فى الاقتصاد الوطنى سوى 55 مليون درهم.

أما حقوق الجمرك التى كانت قد تصاعدت بنسبة 65 % سنة 1974 و 25 % سنة 1975 فقد وصلت سنة 1976 الى 1.648 مليون درهم أى بزيادة لم تتعد 9 % بسبب التطور غير الملائم للمبادلات التجارية مع الخارج.

أما الضرائب غير المباشرة المحضة ، فقد استفادت على النقيض من ذلك من حيوية النشاط الاقتصادى الداخلى خلال سنة 1976 ، حيث سجلت ارتفاعا نسبته 20 % بلغت معه : 3.016 مليون درهم ، تتوزع بين الرسوم على المواد والخدمات بمبلغ 2.041 مليونا ، والرسوم الداخلية على الاستهلاك بمبلغ 975 مليونا.

كما أن حقوق التسجيل والتنبر التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطور العام للاقتصاد ، قد نمت هى الاخرى بنسبة 24 % ، وبلغت بذلك 492 مليون درهم . وعلى العكس من ذلك فان باقى المداخيل الاخرى للدولة لم تطرأ عليها تغييرات تذكر سنة 1976.

النفقات

تصاعدت النفقات الفعلية للخزينة باستثناء عمليات الميزانيات الملحقة وعمليات الحسابات الخاصة بمعدل 34 % بالقياس للسنة الفارطة فبلغت 16.093 مليون درهم ، أى ما نسبته 85 % من ترخيصات الميزانية العامة . أما النفقات العادية ، التى وصلت الى 8.038 مليون درهم فلم تزد الا بمعدل 6 % فحسب ، فى حين ان نفقات الاستثمارات التى يزيد مبلغها شيئا ما عن النفقات العادية – 8.055 مليون درهم – فقد سجلت نموا ملحوظا تقدر نسبته بـ : 81 %.

وقد نتج الاعتدال الحاد فى تطور النفقات العادية ، بصفة خاصة ، عن النقص فى المساعدات التى خصصت للحد من ارتفاع الاثمان عند الاستهلاك لبعض المواد الضرورية . وهكذا وبسبب استيرادات القمح والسكر التى شملت كميات تقل عن نظيراتها فى السابق ، وبأسعار أكثر ملائمة ، ونتيجة أيضا لارتفاع أثمان بيع المنتجات البترولية فى الداخل فى نهاية سنة 1975 ، أمكن التخفيض من الدفوعات الصافية التى تمت بهذا الصدد ، حيث نزلت فى ظرف سنة من 1.655 مليون الى 940 مليون درهم ، منها 740 مليونا ، خصصت لصندوق المقاصة . وباضافتها الى المداخيل الخاصة بهذه المؤسسة ، تكون هذه الدفوعات قد ساعدت تدخلات الصندوق من الاقتراب من مبلغ 1.316 مليون درهم ، منها 549 مليونا خصصت للسكر ، و 448 مليونا للمنتجات البترولية ، و 137 مليونا للاسمنت ، و 86 مليونا للزيوت الغذائية . وقد توصل المكتب الوطنى المهنى للحبوب والقطانى بدوره بمقدار 200 مليونا درهم لمساعدته على متابعة نشاطه الرامى الى الحصول على استقرار فى أسعار الحبوب المستوردة وتدعيم أثمان المنتجات المحلية.

وعلى النقيض من ذلك ، سجلت نفقات التسيير التى بلغت 6.360 مليون درهم ، نموا بنسبة 19 % ، يفوق بعض الشىء النسبة التى لوحظت فى السنة السابقة . ونتيجة للزيادة التى طرأت على عدد الموظفين المدنيين والعسكريين ، وبسبب التغيير العادى الذى حدث اثر تحرك مقاييس الرواتب والزيادة فى مرتبات رجال التعليم ، فقد ارتفعت التكاليف المتعلقة بالموظفين بصورة واضحة . كما أن المصاريف المخصصة لشراء المعدات ، وانجاز الاشغال الكبرى قد أدرجت هى الاخرى بارتفاع محسوس.

بلغ ما استوعبه الاستهلاك الاجمالى للدين العمومى 738 مليون درهم سنة 1976 ، مقابل 566 مليونا فى السنة الماضية . وبعد أن كان عبء الدين العمومى قد انثقل بنسبة 10 % سنة 1974 ، و 15 % سنة 1975 ، فقد عرف سنة 1976 تضخما بنسبة 30 %

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مما يعكس بكيفية جزئية ، تقوية اللجوء الى المساعدات الخارجية . ذلك أن حجم اللجوء انتقل خلال السنة من 8.938 مليون الى 13.015 مليون درهم ، منها 7.881 مليونا برسم الاقتراض الخارجي . وقد مكنت دراسة محتويات التكاليف المتحملة برسم سنة 1976 من الملاحظة بأن مبلغ الفوائد ، وهو 493 مليون درهم ، يمثل 67 % من هذه التكاليف . واستقرت الحصة الخاصة بالدين الداخلي في مبلغ قدره 286 مليون درهم ، منها 210 ملايين خصصت للفوائد ، بينما تتوزع حصة الدين الخارجي التي تبلغ 452 مليون درهم ، بين 283 مليون للفوائد و 169 مليون للرسمال . ويتضح من جهة أخرى ، أن مصلحة الدين مثلت سنة 1976 ما نسبته 9 % من مداخيل الميزانية ، مقابل 6,7 % خلال السنة الماضية.

ويقابل النمو المسجل في التكاليف العادية للخزينة ، البالغة نسبته 6 % ، توسع بمعدل 81 % في النفقات التي جرت خلال سنة 1976 في نطاق ميزانية التجهيز ، التي انجزت تقديراتها بنسبة 80 % مقابل 69 % سنة 1975 . وبتخصيصها لمقدار 8.055 مليون درهم للاستثمارات الجديدة ، تكون حصة الدولة في التكوين الاجمالي للرسمال الثابت ، التي بلغت 58 % سنة 1975 ، قد تجاوزت في هذه السنة نسبة 60 % التي وضعت كهدف في هذا الصدد ، غداة مراجعة التخطيط الخماسي.

وان مثل هذا الحجم الضخم من النفقات ، لم يمكنه ان يحقق دون ان يخلف اختلالا محسوسا في ميزانية الدولة . وهذا الاختلال الذي كان قد انتقل سنة 1975 من 1.563 الى 3.298 مليون درهم ، بلغ أكثر من ضعفه سنة 1976 ، حيث وصل بالتالي الى 7.407 مليون درهم ، بالرغم من فائض طفيف في العمليات الجارية ، وبالرغم كذلك من الارصدة الايجابية للحسابات الخاصة ، والاموال المخصصة للنفقات المأمور بدفعها.

تمويل عجز الخزينة

رغبة في حصر التمويل النقدي لعجز الميزانية ، في حدود معتدلة نسبيا ، وحرصا على المحافظة على توازن ميزان الاداءات ، قامت السلطات العمومية ، من جهة ، بطلب التوفير الداخلي ، عن طريق قرض وطني هام ، ومن جهة اخرى وبتدعيم قوي ، لسياسة اللجوء الى المساعدات الخارجية التي سبق الشروع فيها ، بمبالغ مرتفعة خلال السنة الماضية . ونظرا لهذه التوجيهات المختلفة ، فان هيكل وسائل التمويل المستعملة سنة 1976 لتغطية اختلال حسابات الدولة ، قد خلف تغييرات ملموسة جدا بالنسبة للسنة الفارطة : وهكذا وعلى الخصوص فان حصة التمويل الخارجي ارتفعت من 46 % الى 63 % ، في حين انخفضت حصة الموارد الداخلية من أصل نقدي من 37 % الى 18 %.

المساعدات الخارجية

بلغت المساعدات الخارجية التي توصلت بها الدولة سنة 1976 مقابل قيمة 4.644 مليون درهم ، أي ما يربو عن ثلاث مرات الموارد من نفس النوع التي توصلت بها سنة 1975 . وقد قدمت هذه التسهيلات ضمن نطاق التعاون الثنائي ، وبواسطة اللجوء الى المنظمات الدولية ، واستعمال القروض المباشرة في أسواق الرساميل.

القروض الداخلية

بلغت اصدارات القروض الداخلية ، خلال السنة المنصرمة ما قدره 1.535 مليون درهم ، بينما لم تكن قد وصلت سنة 1975 الا لمقدار 669 مليون درهم ، وقد تم الحصول على هذه الموارد في الثلثين منها عن طريق القرض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية ، والذي بلغ 1.037 مليون درهم . ومن ضمن العمليات الاخرى ، فان اكتتابات البنوك في سندات الخزينة تلبية لقاعدة محفظة الحد الادنى للسندات العمومية ، لم تمثل سنة 1976 سوى 362 مليون درهم مقابل 504 مليونا سنة من قبل . وقد كان الشأن كذلك بالنسبة لقروض الدولة الطويلة الامد ، المكتتب فيها بصفة خاصة ، من طرف صندوق الايداع والتدبير ، وشركات التأمين ، بحيث لم يبلغ مجموعها سوى 87 مليون درهم مقابل 150 مليونا سنة 1975.

الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية

فبينما كانت الودائع المعهود بها الى المحاسبين العموميين قد انخفضت بمبلغ 144 مليون درهم سنة 1975 ، فانها ارتفعت بما قدره 408 مليون درهم خلال سنة 1976 . وقد شملت هذه الحركة موجودات المنشآت والخواص التي وصلت في ظرف سنة الى 273 مليون درهم.

الاتجاهات لمعهد الاصدار

أظهرت التجاءات الخزينة الى التسهيلات التي يمنحها بنك المغرب والتي بلغت 3.727 مليون درهم في 31 دجنبر 1976 ، توسعا بمبلغ 708 مليون درهم بالقياس لنهاية السنة المنصرمة ، بينما كانت قد زادت بمقدار 868 مليونا سنة 1975 . وخلال هذه الفترة ، تطورت الالتجاءات لمعهد الاصدار في اتجاه عكسي للتحصيلات الجبائية ، وخاصة لاستعمال التسليفات المفتوحة بالخارج . وهكذا ظلت ديون البنك المركزي على الخزينة ، خلال الارباع الثلاثة الاولى من السنة ، وفي غالب الاحيان ، أدنى من المستوى الذي بلغته في نهاية سنة 1975 ، في حين تجلى ضيق الخزينة العمومية ، ابتداء من شهر أكتوبر ، في الزيادة من استعمال مساعدات البنك المركزي وخاصة خلال الايام الاخيرة من السنة.

وبينما ظل حجم التسبيقات الاتفاقية قارا في مبلغ 2.000 مليون درهم ، فان التجاءات الخزينة الى التسبيق النظامي الذي يعادل عشر مداخيل الميزانية العادية للسنة الفارطة ، لم تبلغ حدها الاقصى ، أي 893 مليون درهم ، الا في شهور أبريل ، ويونيو ، ونونبر ، ودجنبر ، حيث زادت بما قدره 145 مليونا بالنسبة لنهاية سنة 1975. أما التسبيقات التي يضمنها سند الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ، والذي تحمله الخزينة ، فقد شملت في 31 دجنبر 1976 مقدار 136 مليون درهم ، بينما لم تكن قد التجيء الى هذا التسهيل في دجنبر 1975 . كما أن تعبئة الدولة للسندات الالزامية للقرض العقاري والفندقي ، والبنك الوطني للانماء الاقتصادي ، قد مكنها

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من الحصول على موارد جديدة تبلغ 250 مليون درهم ، بينما سمحت لها السندات الجمركية ، وسندات الالتزام المكفولة بالحصول على مبلغ 206 ملايين درهم مقابل 71 مليونا سنة من قبل . وأخيرا فان ما قدمه بنك المغرب مباشرة للخزينة ، والذى يتكون من الرصيد الدائن للحساب الجارى البريدى لمعهد الاصدار فقد انتقل فى ظرف سنة من 61 الى 103 ملايين درهم.

وعلى الرغم من أهمية التسهيلات التى تم احصاؤها أعلاه ، والتى لم تمثل سوى 53 % من التمويل النقدى للعجز العمومى مقابل 70 % سنة 1975 ، لم تستطع التجاءات الخزينة الى البنك المركزى ، أن تغطى اختلال الميزانية العمومية ، الا فى حدود تقل عن 10 % ، بينما كانت قد ساهمت فيها بنسبة 26 % فى السنة السابقة.

حركة تطور النقد

ظل توسع المجموعة النقدية ملموسا حيث بلغ 18،4 % فى خضم وضعية داخلية تتميز بنمو اقتصادى سريع مما تبلور فى زيادة حجم الانتاج الداخلى بنسبة 10،4 % وارتفاع فى الاسعار بمعدل 8،6 % بالمتوسط السنوى ، واذا كان هذا المعدل لا زال مرتفعا فانه سجل مع ذلك بعض التباطىء بعد أن كان قد انخفض كذلك بنسبة أقوى فى نهاية السنة السابقة . ذلك أن سنتى 1974 و 1975 عرفتا زيادتين بنسبة 28،9 % و 20،5 % على التوالى . ومما يميز التثاقل المسجل سنة 1976 عن الهبوط الملاحظ فى السنوات السالفة كونه يرجع فى جزء كبير منه الى تدخل السلطات النقدية.

وزيادة على ذلك ، فان الوضع النقدى لسنة 1976 والذى لا يختلف كثيرا عن الاتجاهات الملاحظة خلال الفترة القريبة ، تميز بعدد من الخاصيات فيما يتعلق بالتعاقب الزمنى للاحداث وتطور هيكل المجموعة النقدية وأخيرا فيما يخص التأثيرات المتبادلة لمقابلاتها الثلاث.

وهكذا بعد التصاعد القوى الذى شهده النصف الاول من السنة ، فقد ادى اعتدال نسق النمو فى القروض الذى فرض على البنوك ابتداء من يوليوز قصد الحفاظ على التوازنات الاساسية للاقتصاد المهدد من طرف توسع نقدى مفرط ، الى تقلص غير عادى فى المجموعة النقدية خلال الربع الثالث من السنة وسمح فى النهاية ببقاء التكوين الكلى لوسائل الاداء فى الحدود التى وضعت لها مسبقا.

ومن جهة أخرى ، فقد استطاعت المراقبة على نمو حجم التسليفات أن تكون أكثر فعالية سيما وأنها صادفت تضييقا جد ملموس فى سيولات البنوك نتج هو الآخر ، من أسباب متعددة ، عن طرح القرض الوطنى وخصوصا عن الاتساع الغير العادى فى تداول العملة الوقية.

كما أنه بالنسبة لمقابلات المجموعة النقدية هناك بعض الخاصيات التى امكنت ملاحظتها بالنظر للسنوات الماضية . والحقيقة ان مقارنة الوضعيات المتوالية لمطلع ونهاية السنة تبين كما كان الحال عليه بسنة 1975 بأن القروض للاقتصاد والديون على الخزينة قد كانت الاساس فى نمو المجموعة النقدية بنسب متعادلة تقريبا ، بينما شهدت الموجودات الخارجية الصافية تقلصا خفيفا . الا أن دراسة التطور على مدار السنة يسمح بالعكس من ذلك بملاحظة أن المساعدات المقدمة للاقتصاد قد سجلت بعكس الاتجاه العادى ، انخفاضا خلال الربع الثالث من السنة وأن الخزينة العمومية بالتجاءاتها الضخمة والمتعددة للتمويلات الخارجية قد كانت السبب فى تغييرات الاحتياطيات الرسمية للصرف بأهمية غير اعتيادية تلك التغييرات التى قابلتها بصفة موازية فترات متعاقبة من الانكماش والتوسع فى التزامات الخزينة بازاء معهد الاصدار.

وباعتبار المتوسط السنوى ، فان المجموعة النقدية قد أظهرت نموا بمعدل 21 % وهو معدل منخفض شيئا ما عن نسبة السنة السابقة ولكنه لا زال كالسنة الماضية اقوى من زيادة المنتوج الداخلى الاجمالى التى بلغت بالاسعار الجارية حوالى 19 % . ويفسر الفرق الناتج عن هذا والمسجل للسنة الثانية على التوالى بين نمو وسائل الاداء ونمو العرض المحلى بضخامة العجز فى المواد بازاء الخارج والذى يبرز هو الآخر مجلوبا صافيا هاما فى الامتعة والخدمات الخارجية.

الا أن نسق التوسع فى الطلب الاجمالى والذى كان يقرب كثيرا سنة 1975 من معدل نمو المتوسط السنوى للمجموعة النقدية ، قد ظهر أكثر ارتفاعا منه سنة 1976 . وقد يكون الفارق الملاحظ ناتجا فى جزء منه عن زيادة الطلب نفسها والمرتبطة بالانتعاش الملحوظ للاستثمارات وبارتفاع الاستهلاك . الا أنه يمكن التفكير بان هذا الفارق يعكس كذلك تأثير السياسة النقدية التقييدية والتى حث تطبيقها العملاء الاقتصاديين على تعويض التمويلات البنكية بأنواع أخرى من المساعدات مع اللجوء الى التوفير الداخلى ورؤوس الاموال الخارجية.

الموجودات النقدية وشبه النقدية

بلغ حجم الموجودات النقدية وشبه النقدية فى نهاية سنة 1976 ما قدره : 16.902 مليون درهم مسجلا بذلك فى ظرف سنة زيادة ب : 2.627 مليون أو 18،4 % بينما كان قد تصاعد بمبلغ 2.428 مليونا أو 20،5 % سنة 1975 و 2.653 مليون أو 28،9 % سنة 1974.

وقد كان التطور حسب التسلسل الزمنى مختلفا عما كان عليه فى السنوات السالفة . ذلك أن الاستقرار العادى للاشهر الاولى من السنة قد انقطع قبل الوقت المحدد لذلك عادة وحل محله منذ آخر الربع الاول ارتفاع قوى فى التوسع النقدى والذى تواصل بدون انقطاع حتى شهر يوليوز حيث وصل فى نهاية هذا الشهر 11،3 % بالقياس لدجنبر 1975 فى حين أنه لم يكن قد بلغ فى ختام شهر مارس سوى 1،5 % . وقد حدا هذا التطور الذى يعزى الى الارتفاع الهام فى التسهيلات المقدمة للبنوك ، بالسلطات النقدية الى اتخاذ تدابير تقييدية ابتداء من مطلع النصف الثانى من السنة ، تلك التدابير التى استشعر أثرها مباشرة . وهكذا فان حجم القروض البنكية وحجم وسائل الاداء قد تقلصت بشكل ملموس منذ شهر غشت . وبعد ذلك ابتدأت حركة نمو سريعة استمرت طيلة الاشهر الاربعة الاخيرة من السنة.

وحسب دراسة مكوناتها ، تظهر المجموعة النقدية كذلك بعض الخاصيات فى تطورها الجديد ، كما يوضح الجدول المقارن التالى (1).

– المبالغ فى نهاية السنة (بملايين الدراهم)
– التغييرات بالقياس للسنة السالفة (بالنسبة المائوية)

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 38 الى 47.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	1973	1974		1975		1976	
	المبالغ	المبالغ	التغييرات	المبالغ	التغييرات	المبالغ	التغييرات
أ) الموجودات النقدية	8.574	10.830	+ 26،3	12.838	+ 18،5	15.150	+ 18،0
العملة الورقية	3.412	4.064	+ 19،1	4.651	+ 14،4	5.733	+ 23،3
العملة الكتابية	5.162	6.766	+ 31،1	8.187	+ 21،0	9.417	+ 15،0
ب) شبه العملة	620	1.017	+ 64،0	1.437	+ 41،3	1.752	+ 21،9
المجموعة النقدية الكلية (أ + ب)	9.194	11.847	+ 28،9	14.275	+ 20،5	16.902	+ 18،4

ويبدو هكذا انه لاول مرة منذ سنوات عديدة استرجعت العملة الورقية معدل نمو سنوى يفوق معدلات المكونات الاخرى للمجموعة النقدية بعد أن ظلت حصتها ضمن الموجودات تتجه نحو الانخفاض الى حد الآن . فبينما ارتفعت الودائع تحت الطلب ولاجل سنة 1976 على التوالى ب : 15 % و 21،9 % أى بسرعة أقل من سنة 1975 ، ازداد الحجم الصافى للاوراق المالية والنقود المتداولة بالفعل بنسبة 23،3 % مقابل 14،4 % فقط خلال السنة السابقة.

وقد نتج عن مختلف هذه التطورات تغيير بسيط فى هيكل المجموعة النقدية : فالعملة الورقية عادت الى مستوى يناهز 34 % والذى كانت قد بلغته سنتين من قبل بعد أن عرفت انخفاضا فى سنة 1975 . ما العملة الكتابية فقد نقصت حصتها النسبية على العكس من ذلك من 57،4 % الى 55،7 % بينما ظلت شبه العملة تمثل 10 % تقريبا من المجموع.

العملة الورقية

بلغت قيمة الاوراق النقدية والنقود المتداولة عند 31 دجنبر الاخير بعد طرح الاموال الموجودة بصناديق البنوك والمحاسبين العموميين : 5.733 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة سنوية مقدارها 1.082 مليون أو 23،3 %.

وقد نتجت هذه الزيادة التى فاقت نمو السنة الفارطة عن الحركة التى ظهرت فى آخر الربع الثانى من السنة والتى استمرت بدون انقطاع تقريبا حتى نهاية السنة مع تسجيلها لمعدلات عالية فى شهرى يوليوز ونونبر . ويفسر هذا التطور بتوسع المغارفات الموسمية تحت تأثير عوامل استثنائية . فالاعلان فى شهر يوليوز عن تدابير التحديد من القروض وما صاحبها من طرح القرض العمومى الهام قد سمحت على ما يبدو باعادة تكوين أموال الاحتياط . وكعلامة لذلك فقد ظهرت زيادة قوية بشكل ملموس جدا فى طلب الاوراق المالية من فئة 50 و 100 درهم.

العملة الكتابية

بلغ مجموع الودائع تحت الطلب المحصاة فى نهاية السنة سواء لدى البنوك أم لدى المحاسبين أم الخزينة أو بمركز الشيكات البريدية 9.417 مليون درهم بعد ان كانت قد ارتفعت فى السنة السابقة بما قدره 1.230 مليونا أو 15 % . ان تطور العملة الكتابية الذى يعبر بصفة رئيسية عن تغييرات الموجودات لدى البنوك التى تكون الجانب الاكبر من هذه العملة قد كان أيضا مخالفا جدا لتطور السنوات السالفة . ذلك أن الاتجاهات الموسمية المعتادة التى أمكن تسجيلها سواء فى النصف الاول والنصف الاخير من السنة قد كانت أكثر بروزا وهى : استقرار اوضح لحد شهر مارس ونمو قوى جدا من شهر أبريل ليونيو تحت تأثير التوسع السريع للتسليفات ثم من شهر كتوبر لدجنبر خصوصا بسبب أهمية النفقات العمومية . اما التضييق الذى لوحظ خلال الربع الثالث من السنة ، فيكتسى طابقا استثنائيا محضا.

الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكى

بينما كانت الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكى قد زادت بنسبة 28 % سنة 1975 ، فانها لم ترتفع الا بمعدل 13،1 % أو 926 مليون درهم سنة 1976 بحيث أنها لم تعد تكون بمقدارها البالغ 7.999 مليون درهم فى نهاية شهر دجنبر سوى 84،9 % من العملة الكتابية بدلا من 86،4 % سنة من قبل اما الايداعات لدى بنك المغرب ، وقد بلغت عند نهاية السنة 207 ملايين درهم فانها لا زالت لا تمثل سوى جزء ضعيف من المجموع . فالاموال التى تديرها البنوك التجارية هى التى تحدد اذن على الخصوص حركة العملة الكتابية.

وهكذا فان الودائع بعد أن تقوت بأكثر من 11 % عند نهاية النصف الاول من السنة ، سجلت بعد ذلك تراجعا أمتد الى شهر شتنبر حيث بلغت زيادتها عند نهايته وبالنسبة لـ 31 دجنبر 6 % فقط ان 410 ملايين درهم . ويظهر ان هذا التقهقر الذى يرجع الى العدد الوفير من الاوراق الخارجية ، كما يرجع الى التحويلات لصالح الخزينة العامة برسم الاستحقاقات الجبائية والاكتتابات فى القرض الوطنى ناتج ايضا عن التدابير التقييدية التى فرضت على السلف . أما الربع الاخير من السنة ، فقد انتهى رغم انخفاض جديد حدث فى شهر نونبر ، بصعود مثل أكثر من نصف التغيير الكلى للسنة.

وفى المجموع فان هذا التطور لم يكن نفسه بالنسبة لجميع طوائف الحسابات . فقد نتج انخفاض نسق النمو فى الودائع فقط عن البطء الملموس جدا الذى مس بمعدل نمو الودائع فى الحسابات الجارية التى تتناقص أهميتها النسبية أكثر فأكثر كل سنة حيث ارتفعت هذه الموجودات بـ 4،9 % فقط مقابل 25،7 سنة 1975 ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبلغ مقدارها 3.667 مليون درهم ، أى 47 % من العملة الكتابية التى تديرها البنوك ، فى حين أنها كانت تكون منها أزيد من 56 % قبل خمس سنين . أما رجحان حسابات الشيكات فيميل على العكس من ذلك الى التدعم وخاصة بفضل التوسع المستمر فى ودائع الشغالين المغاربة فى الخارج وهى الودائع التى علت بـ 39 % أو 369 مليون درهم ، الشىء الذى يمثل حوالى 55 % من الارتفاع الكلى فى باب حسابات الشيكات الذى بلغ 680 مليون درهم ، أو 21،3 %.

أما الحسابات الدائنة المختلفة التى فاتى مستواها ضعيفا (255 مليون درهم) ، فهى تواصل مع ذلك نمو سريع النسق : + 45،2 % سنة 1975 و + 30،1 % سنة 1976.

الودائع تحت الطلب التى يديرها المحاسبون العموميون

بعد الارتفاع السنوى الذى بلغ 304 ملايين درهم أو 27،3 % ، والذى أعقب الانخفاض البالغ 141 مليون درهم أو 11،2 % سنة 1975 بلغت الودائع المعهودة من المؤسسات والخواص للمحاسبين بالخزينة وبمركز الشيكات البريدية ، ما قدره 1.418 مليون درهم ممثلة بذلك أزيد من 15 % من العملة الكتابية بدلا من 13،6 % سنة من قبل . ويرجع هذا التطور بنوع خاص لتوسع الاموال التى تديرها الخزينة ، كما يرجع بصفة أخص لايداعات بعض المنظمات ذات الطابع الحكومى والتى تسجل فى غالب الاحيان تقلبات كبيرة . وهكذا نمت ودائع الخزينة بـ 253 مليون درهم أى بحوالى 53 % فى حين أنها كانت قد انحدرت بـ 32،5 % فى السنة السابقة.

أما أموال الحسابات الجارية البريدية البالغة 687 مليون درهم فى نهاية سنة 1976 فسجلت فى نظير ذلك زيادة لم تتجاوز 51 مليون درهم أو 8 %.

شبه العملة

ان التوسع المضطرد فى الحسابات والسندات ذات الاجل المحدد ، الذى لوحظ خلال السنتين الماضيتين كنتيجة للرفع من المعدلات الدائنة للبنوك ابتداء من شهر يوليوز 1974 ، قد حل محله سنة 1976 نمو اقل سرعة ولو أنه ما زال ملموسا جدا حيث بلغ 315 مليون درهم أو 21،9 % وهو معدل يتجاوز بوضوح نسبة 18 % التى سجلت عن مجموع الموجودات النقدية . ويوضح البطء الملحوظ بدون ريب انخفاض الاثر الترغيبى للتدابير التى سبق تطبيقها.

***

سيولات الاقتصاد

يشتمل الحجم الاجمالى للسيولات الموضوعة تحت تصرف الاقتصاد ، بالاضافة الى الموجودات النقدية وشبه النقدية ، كافة الاموال الاصول (الما له) التى توجد فى حوزة المؤسسات والخواص والتى تقبل التحويل السريع لوسائل أداء بدون خطر خسارة فى الرسمال . وتندرج فى هذا الباب الارصدة الدائنة للحسابات المفتوحة لدى الصندوق الوطنى للقرض الفلاحى ، وصندوق التوفير الوطنى ، وكذا السندات القصيرة الاجل الصادرة لدى القطاع الخاص غير البنكى من جانب الخزينة العامة والبنك الوطنى للانماء الاقتصادى.

وعلى هذا الشكل ، تكون سيولات الاقتصاد قد ارتفعت فى المتوسط السنوى (1) الى مبلغ 16.007 ملايين درهم ، مسجلة بذلك توسعا بـ 21،2 % أى بما يقل عن معدل السنة الفارطة المقدر بـ 23،2 % ، الا أنه ما زال متجاوزا لنسبة زيادة الناتج الوطنى المجمل بالاسعار الجارية والذى قدر بـ 17،8 % . وبذلك فان العلاقة بين المجموعتين التى تدل عادة على مستوى سيولة الاقتصاد ، قد تدعمت قليلا بانتقالها من بحر سنة من 41،6 % الى 42،6 %.

	1973 %	1974 %	1975 %	1976 (*) %
معدل نمو				
– المجموعة النقدية :				
. فى نهاية السنة	16،6	28،9	20،5	18،4
. بالمتوسط السنوى	15،5	23،2	23،6	21،0
– السيولات :				
. بالمتوسط السنوى	15،1	22،5	23،2	21،2
– الناتج الوطنى المجمل	7،1	27،3	13،2	17،8
معدل سيولة الاقتصاد	39،8	38،2	41،6	42،6

(*) أرقام مؤقتة.

(1) يتعلق الامر بمتوسط المبالغ المحصورة فى نهاية الاشهر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يدل الفارق بين معدل نمو السيولات ومعدل النمو الاقتصادي على عدم كفاية العرض الداخلي بازاء الطلب الاجمالي على الامتعة والخدمات . ولهذا ، فان المقارنة بين متوسط حجم السيولات ، ومقدار النفقة الوطنية الاجمالية تبين في هذا الاطار عن علاقة أكثر دلالة على السيولة الحقيقية للاقتصاد . والعلاقة التي يمكن تقريرها بهذه الطريقة بين مستوى وسائل التمويل ومستوى المعاملات تظهر عندئذ تقلصا يدل على اثر السياسة النقدية التقييدية.

معادلات الكتلة النقدية

ان حركة المعدلات الثلاثة الكبرى للمجموعة النقدية التي تنطبع في آن واحد بانعكاسات الوضع الاقتصادي المتميز بنمو سريع وبانعكاسات سياسة السلف الاعتدالية ، ، قد ابتعدت بصورة ملموسة في سنة 1976 عن تطورها الموسمي المعتاد . وهكذا ، فان نمو التسليفات للاقتصاد ، وصعود الديون على الخزينة الذي تزايد بصورة غير عادية خلال النصف الاول من السنة قد صاحبه في هذه الفترة من السنة ، نقصان غير معهود أيضا في الموجودات الخارجية . كما ان تطبيق عملية الحد من المساعدات البنكية في شهر يوليوز ، وتوسيع دائرة التجاء الخزينة لرؤوس الاموال الخارجية قد اديا في الربع الثالث من السنة خلافا للاتجاهات المعتادة ، الى انكماش التسليفات ، واعادة تكوين هامة لاحتياطيات الصرف الشيء الذي اتاح هو الآخر تحرر الخزينة تحررا ملحوظا بازاء الجهاز البنكي.

الا أن التسليفات الداخلية بعد ارتفاعها من جديد خلال الربع الاخير من السنة في الوقت الذي تناقصت فيه الموجودات الخارجية مرة أخرى قد سجلت في النهاية ، الزيادة القصوى أي 2.652 مليون درهم او 21 % فظهرت بذلك الاصل الوحيد في الزيادة الاخيرة في وسائل الاداء كما أن حصتها المهيمنة دائما ضمن مجموع المعادلات ، قد اتسعت مرة أخرى في ظرف سنة من 87،1 % الى 89،4 % في حين أن الموجودات الخارجية التي انخفضت قليلا ، شهدت نسبتها تنزل من جراء ذلك الى 10،6 %.

	1973	1974		1975		1976	
	المبالغ	المبالغ	التغييرات بـ %	المبالغ	التغييرات بـ %	المبالغ	التغييرات بـ %
الموجودات الخارجية الصافية	1.446	1.984	+ 37،2	1.908	– 3،8	1.838	– 3،7
الديون على الخزينة	3.998	5.330	+ 33،3	6.558	+ 23،0	7.935	+ 21،0
منها :							
بنك المغرب	(1.872)	(2.089)	(+ 11،6)	(2.948)	(+ 41،1)	(3.660)	(+ 24،2)
محفظة السندات العمومية للبنوك	(1.400)	(1.969)	(+ 40،6)	(2.473)	(+ 25،6)	(2.835)	(+ 14،6)
القروض للاقتصاد	4.079	5.110	+ 25،3	6.331	+ 23،9	7.606	+ 20،1
مجموع المقابلات	9.523	12.424	–	14.797	–	17.379	–
عناصر مختلفة (تسوية العناصر غير المحسوبة) ...	– 329	– 577	–	– 522	–	477	–
المجموعة النقدية	9.194	11.847	–	14.275	–	16.902	–

الموجودات الخارجية

تميز المبلغ الاجمالي للموجودات الخارجية في نهاية السنة ، بعدما سجل تغييرات حادة بلغت اوجها في شهر غشت بمبلغ 3.816 مليون درهم ، بتفوق كبير على المستوى الذي عرفته سنة 1975 ، ذلك أنه بلغ 2.808 مليون درهم بدلا من 2.079 مليون درهم سنة من قبل.

على أنه اعتبارا لاهمية نقل الالتزامات ، وخاصة ازاء صندوق النقد الدولي ، في مقابل السحوبات التي بلغت قيمتها في شهر دجنبر : 713،4 مليون درهم ، فان المبلغ الصافي لاحتياطيات الصرف لم يتجاوز في نهاية السنة 1.838 مليون درهم ، مسجلا بذلك تراجعا جديدا بلغ 70 مليون درهم أو ما نسبته : 3،7 % ، أي ما يماثل التراجع الذي لوحظ في سنة 1975 . وهذا الاتجاه الذي ميز على الخصوص الموجودات بالعملات القابلة للتحويل قد شمل أيضا ولكن بدرجة أقل الوضعية بازاء بلدان المنطقة الثنائية ، التي وصل رصيدها الدائن في النهاية الى 76 مليون درهم ، بعدما عرف ارتفاعا كبيرا خلال السنة.

فبدلا من تقوية الاحتياطيات التي تحدث في غالب الاحيان في مستهل الفترة ، بفضل التيار الموسمي الذي تشاهده الصادرات ، فان الموجودات قد عرفت على العكس من ذلك في هذه السنة ، تقهقرا كبيرا ، وخاصة في شهر أبريل . ثم أنه على الرغم من الانتفاضة التي طرأت في شهر ماي ، يلاحظ أن الشهور الستة الاولى من السنة ، قد انتهت بتقلص بلغ 434 مليون درهم ، الشيء الذي نتج عن عجز مهم جدا في ميزان العمليات الجارية مع الخارج ، الذي يعوض بكامله بواسطة التسليفات التي حصل عليها من الخارج . وعلى النقيض من ذلك ، فقد اتاح اللجوء الى موارد التمويل الاجنبية ، خلال النصف الثاني من السنة ، اعادة تكوين الموجودات تقريبا الى المستوى الذي كانت عليه في بداية السنة ، على الرغم من كون الاداءات الموسمية للشهور الاخيرة كانت مهمة بصفة خاصة.

الديون على الخزينة

بلغت الديون على الخزينة في نهاية دجنبر 7.935 مليون درهم ، حيث سجلت زيادة سنوية تقدر بـ : 1.377 مليون درهم ، أو 21 %

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أي بنسق بطيء شيئا ما عن ما كان عليه في سنة 1975 ، فاحتفظت بذلك الرتبة الاولى ضمن مقابلات المجموعة النقدية . ويتضح بالاضافة الى ذلك من خلال تطورها الزمني ، تطابق يكاد يكون تاما مع تطورات الموجودات الخارجية . ذلك أن النمو في نفقات الدولة خلال النصف الاول من السنة عمل في آن واحد ، على انخفاض حجم الموجودات الخارجية ، وارتفاع التزامات الخزينة . كما أن التراجع في احتياطيات الصرف الذي لوحظ في شهر أبريل ، ثم في شهر يونيو ، قد قابلته على الخصوص ، زيادة بنفس الحجم في الديون على الخزينة ، التي سجلت في نهاية يونيو تصاعدا بمبلغ 899 مليون درهم أو ما نسبته 13،7 % ، بالنظر لشهر دجنبر 1975.

غير أن تدفق التسليفات الخارجية طيلة الربع الثالث من السنة قد ساعد على تقوية الاحتياطيات من الصرف في ذات الوقت الذي ساهم في انفراج الخزينة العمومية ، التي كانت تستفيد أيضا في نفس المدة من المداخيل الجبائية المهمة ، وخاصة من دخل القرض الوطني . وهكذا على الرغم من النتائج المحصل عليها سابقا ، عادت الديون على الخزينة في نهاية شتنبر الى مستوى يقل بـ 421 مليون درهم أو بنسبة 6،4 % عن المستوى المسجل في شهر دجنبر 1975 ، وفي النهاية عرف الربع الاخير من السنة وهي المرحلة التي تتميز بالنمو القوي من جهة ، تقلصا مهما في الموجودات الخارجية ومن جهة أخرى زيادة في التزامات الخزينة ، تفوق بمفردها مجموع الزيادة التي شهدتها السنة.

ويرجع الاصل في نمو الديون على الخزينة ، كما هو الشأن كل سنة ، ولكن بنسب تختلف عن نسب السنة الماضية ، الى كل من مقابل قيمة الودائع ذات الصبغة الخصوصية ، التي عهد بها الى المحاسبين العموميين ، والى التمويلات التي ترد من الجهاز البنكي. ففي الوقت الذي نمت فيه ديون المؤسسات والخواص بصفة اجمالية بـ : 304 مليون درهم ، أي بنسق نسبته 27،3 % ، فان محفظة السندات العمومية ، المكتتب بها من طرف البنوك في اطار مستوى التزاماتها ، لم تزد الا بـ : 362 مليون درهم ، أي بنسبة 14،6 % ، عوضا عن 25،6 % في سنة 1975 ، وذلك نتيجة للنمو المعتدل نسبيا الذي شهدته الودائع . وهكذا التجأت الخزينة لمعهد الاصدار لاستكمال الموارد النقدية اللازمة لها . الا ان هذه التسهيلات التي انتقلت في بحر سنة من 2.948 الى 3.660 مليون درهم لم تزد سوى بنسق أقل بالقياس للسنة السابقة سواء فيما يرجع للحجم أم فيما يخص القيمة النسبية . ونظرا لعدم الحصول على أي تسبيق اتفاقي جديد ، فقد قدمت هذه المساعدات للخزينة عن طريق استعمال الاحتياطيات المتوفرة ، وخاصة برسم التسبيق القانون للصندوق ، الذي انتقل مبلغه من 748 الى 893 مليون درهم ، وبتعبئة السندات الجمركية ، وسندات الالتزام المكفولة ، أو السندات التي تصدرها المؤسسات المالية والتي بلغت في مجموعها 592 مليون درهم . ومن جهة أخرى فان رصيد الحساب الجاري البريدي لبنك المغرب ، الذي بلغ في نهاية دجنبر : 103 مليون درهم ، قد ادرج بارتفاع ملموس.

القروض المقدمة للاقتصاد

بلغت القروض للاقتصاد الممولة من الموارد النقدية ، في نهاية السنة : 7.606 مليون درهم ، وهو مبلغ يقل شيئا ما عن مبلغ الديون على الخزينة ، وذلك بعد ما نمت بنسق سريع . الا أن ارتفاعها الذي يقدر بـ 1.275 مليون درهم أو 20،1 % ، كان أقل حدة من التصاعد الذي عرفته السنة الفارطة ، ونسبته 24 %.

واذا كان هذا النمو قد هم من حيث القيمة المطلقة ، التمويلات القصيرة الامد بصفة خاصة ، فقد هم من حيث القيمة النسبية مرة أخرى ، وأكثر من ذي قبل القروض المتوسطة والطويلة الاجل ، التي تقدمها البنوك ، والتي زادت بـ : 137 مليون درهم أو بنسبة 31،2 % ، بدلا من 130 مليون درهم أو 42،1 % في سنة 1975.

وقد تجلى هذا الميل التوسعي للمساعدات البنكية ، منذ مستهل السنة ، واستمر في التصاعد الى غاية شهر يوليوز ، وهو التاريخ الذي سجلت فيه القروض نموا بنسبة 22،6 % بالنظر لمستواها عند شهر دجنبر 1975 . وان نموا سريعا جدا مثل هذا ، والذي لم تستطع توصيات السلطات النقدية الموجهة بتكرار للبنوك ، أن تحول دونه ، لم يكن من امكانه أن يستمر مهما كان معززا بنمو مضطرد في النشاط ، دون أن يؤدي الى توترات حادة في التوازنات الاساسية للاقتصاد . لذا اضطرت السلطات النقدية أن تفرض على البنوك منذ شهر يوليوز ، وضع حد اجباري لقروضها . وقد خلف هذا الاجراء الذي تعززت فعاليته بتضييق في الخزينات البنكية ، آثار مباشرة ، اذ تقلصت القروض للاقتصاد تقلصا كبيرا ، في شهر غشت وشتنبر ، ولم تعرف خلال الربع الاخير من السنة سوى نمو معتدل ، بحيث لم يزد مجموع المساعدات التي توزعها البنوك الا بمعدل 18،1 % . كما أن القروض الممولة من الموارد النقدية لم ترتفع هي الاخرى الا بنسبة 20،1 % فقط.

وانعكاسا لتضييق الخزينات البنكية ، فقد وقع عبء اعادة التمويل على البنك المركزي ، الذي اثقلت مساعداته في ظرف سنة بمبلغ 516 مليون درهم ، أو ما نسبته : 46،7 % . في حين لم تتغير الحصة التي تمولها البنوك الا بـ : 759 مليون درهم ، او بنسبة 14،5 % . ومن جهة أخرى فقد استفادت البنوك بنسبة ثلاثة أخماس ، من مجموع التمويلات التي قدمها معهد الاصدار في 31 دجنبر 1976 ، وقد نمت التجاءات هذه البنوك في ظرف سنة بمعدل 76،7 % . في حين لم تزد تمويلات المؤسسات المالية المتخصصة الا بنسبة 19،8 %.

عناصر مختلفة

ما فتئت المقارنة بين المجموعة النقدية ، ومجموع مقابلاتها الثلاث تظهر فائضا في الاصول مما يقابل ميزان العناصر المختلفة لوضعية الجهاز البنكي التي لا تدخل ضمن الاحصائيات النقدية.

ويعبر تقلص رصيد ضبط الحساب الذي انتقل في ظرف سنة من 522 الى 477 مليون درهم ، عن نمو في وسائل الاداءات ، اسرع من نمو المقابلات مما يترتب عنه ارتفاع في الاستخدامات غير النقدية ، وخصوصا في شكل تعبيئات جديدة أهم من نمو الموارد التي تقابلها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الائـتمـان

نما مجمل التسليفات المقدمة للاقتصاد بواسطة البنوك والمنظمات المالية خلال سنـة 1976 بـ 1.871 مليون درهـم أو 21 % ، أى بنسق أقل ارتفاعا من نمو السنة السابقة الذى بلغ نسبته 27،3 % عن زيادة بمقدار 1.900 مليون درهم . وقد تعلق هذا التباطؤ بصفة خاصة بالتسهيلات الممنوحـة مـن جانب البنـوك ، والتـى علت بمقدار 1.037 مليون درهم او 17،4 % بدلا من 1.207 ملايين درهم أو 25،4 % سنة من قبل . وبهذا تقوت الحصة النسبية للمنظمات المالية المختصة بصورة خفيفة لان المساعدات المقدمة على يدها شهدت توسعا بمبلغ 757 مليون درهم أو 28 % عوضا عن 681 مليون درهم أو 33،5 % سنة 1975 . أما تسليفات بنك المغرب ، فقـد اتسعت بما قدره 77 مليون درهم أو 41،6 % بعد أن لم تكن قد سجلت سوى زيادة محددة فى 12 مليون درهم أى 7 % خلال السنة السالفة.

وكانت السياسة التى طبقتها السلطات النقدية هى الاصل فى هذا التباطؤ الملحوظ . ذلك أنه ظهر ضروريا فى غضون السنة اتخاذ بعض الاجراءات لحصر السلف البنكى فى حدود تتفق مع المحافظة على التوازنات الاساسية للاقتصاد ولئن كان عمل السلطات تضييقيا بعض الشىء ، فانه قد مكن من تمويل النشاطات المنتجة بالفعل ، كما أنه شجع بصفة خاصة الاستثمارات والصادرات . هذا تضييقا بعض الشىء ، فانه قد مكن من تمويل النشاطات المنتجة من الدوافع المختلفة أثرت ليس فقط على التطور الاجمالى للمساعدات الجديدة ، بل وكذلك على توجيه هذه المساعدات . واذن ، فقبل التصدى لدراسة عمليات الوسطاء الماليين دراسة مفصلة ، ينبغى قبل ذلك أن توصف سياسة السلف المطبقة عبر السنة . وبعد ذلك تحلل انعكاسات مختلف العناصر التى أثرت فى الخزينات ، وسيولة المؤسسات الموزعة للسلف.

سياسة السلف

اذا كانت سياسة السلف قد تميزت سنة 1974 وسنة 1975 خصوصا بتطبيق اصلاح أسعار الفائدة ، فان الرجوع الى الحد الحتمى من نمو المساعدات المقدمة مـن طرف البنوك ، هـو الحدث الـذى انطبعت به أساسا سنة 1976 . ذلك أن الوضع الاقتصادى قـد تميز بطابع النمو والحيوية بحيث أصبح ضبط السيولة البنكية غير كاف وحده لتحقيق الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية بسرعة . لذا ظهر من اللازم ان تدعم هذه المراقبة غيـر المباشـرة التى ترتكز على ضبط سيولة البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة بمراقبة مباشرة ترمى الى تحديد نمو التمويل النقدى حسب ضابط معين مسبقا ، وذلك لتخفيف حدة التهديد الذى ترزح تحت عبئه كل من الاسعار واحتياطيات الصرف وبدون أن يؤدى ذلك الـى توقيف الانتعاشة الملحوظة فى ميدان الانتاج والاستثمـار اللذيـن يتجه اليهما قبل كل شىء مجموع عمل السلطات العمومية . وقد صاحب هذا العمل الشمولى الذى كان يهدف الى حث عملاء عـلى اللجوء المتزايـد لموارد التوفيـر والى المساعدات الخارجية مـع تثبيط المواقف التضاربية المحضة ، قـد صاحبه استمرار بـل اتساع فى التدابير الانتقائية الكفيلة بتشجيع الاستثمارات المنتجة والانشطة المتجة نحو التصدير.

المراقبة الكميـة

حرصا مـن السلطات النقدية عـلى تسهيل التوسـع الضرورى للسلف بدون افساح المجال فى الوقت نفسه للاخلال بالتوازنات الاساسية ، فقد عملت بحزم على مراقبة الاتساع غير المعهود ، وغير المتوقع الذى عرفته تسليفات البنوك للاقتصاد فـى بدايـة سنة 1976 . فبينما جرت العادة بـأن لا تعرف الاشهر الاولى مـن السنة سوى نمو معتدل فى حجم التسليفات البنكية ، وبالاضافة الى كـون لجنـة السلف والسـوق المالية المنعقـدة بتاريـخ 12 يبراير 1976 قد قررت توسعا فى هذه المساعدات بمعدل 5،5 % عن النصف الاول من السنة وفقا لتقديرات البنوك نفسها ، فـان مجموع التسليفات المقدمة للاقتصاد والموزعة من طرف بنـوك الايداع ، قد ازد فى الواقع بأكثر من 15 % فيما بين 31 دجنبر 1975 و 30 يونيو 1976 . وان هذا التوسع البارز لم يحدث دون اثارة انتباه البنوك عدة مرات ، فى نطاق التشاور الدقيـق والمتصـل ، الى الاخطار الناجمة عن مثل هذه الحركـة وبدون أن توجـه اليها النصائح باتخاذ جانب الاعتدال . وهكذا ابتداء مـن شهر مايـو ارتفعت بصورة ملموسة كلفة الموارد التى كان على البنوك أن تحصل عليها من لدن معهد الاصدار بعد استنفاد تسهيلاتها العادية . ففى حين ان معدل 6 % العادى المطبق على التسبيقات الخاصة على سندات حرة لم يصل من قبل الى 12،75 % الا فى حالة تجاوز ثلاثة ايام متوالية من الاستخدام ، فان هذا المعدل الجزائى أصبـح عقوبـة منذئذ تطبق على كل سحب بلغ مدة ثلاثة أيام فى الشهر متواليـة كانت أم غير متتالية.

وقد ظهر بوضوح ، وقبل ان تعرف الارقام النهائية لآخر شهـر يونيو ، انه على الرغم من ارتفاع كلفة موارد البنوك ، والتنبيهات التى وجهت اليها ، فقد استمرت فـى توزيع مساعداتها بتساهـل كبير ، كما ان الطلب الذى يستجاب له بهذه الصورة من السعة المبالغة كان خليقا بأن يشتد عبؤه على كل من الاسعار بظهوره فى السوق الداخلية ، وعلى الاحتياط من العملات الاجنبية بانصابه على المنتجات المشتراة من الخارج . ولذلك ، فنظرا للعجز المرتقب فـى ميزان الاداءات ولخطر التعرض لتوسـع موسمى جديـد فـى التسليفات فى بداية النصف الثانى من السنة ، فقد اتخذ القرار الذى أعلن عنـه أثناء اجتمـاع لجنـة السلف والسـوق الماليـة بتاريخ 16 يوليوز والذى يقضى بالوقوف اجباريا عند 20 % طلية السنة بالنسبة للمساعدات من أى نوع كانت مما توزعه كل واحدة من المؤسسات . ولم يكن فى مثل هذا القرار شىء مـن المغـالاة ، لان النمو الطبيعى للتسهيلات البنكية سنة 1975 والذى بلغ 25 % لم يكن أكثر من ذلك قط ، الا أنه تطلب بطبيعة الحال بطئا فـى نسق سير نمو التسليفات بالقياس للنصف الاول من السنة . ولضمان تطبيق هذا الاجراء فقد اعلن فى ذات الوقت بـأن عـدم احترام هذا الضابط ، سيؤدى الى تطبيق غرامة تقضى بتخفيض الحد الاعلى لاعادة الخصم المتعلق بالمؤسسة البنكية التى ارتكبت

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المخالفة يعادل القدر المتجاوز به . وفعلا هناك عقوبات طبقت على بعض البنوك ابتداء من النصف الثاني من السنة.

والى جانب هذه العملية المباشرة القاضية بوضع حد أعلى لنمو المساعدات ، استمرت السلطات النقدية في استخدام مراقبة كمية غير مباشرة . وذلك عن طريق ضبط سيولة المؤسسات الموزعة للسلف . واعتبارا لما حدث في بداية السنة من الضغط على الخزائن البنكية ، والنمو المحتمل في المساعدات مما يرتبط بالتوسع الاقتصادي المتوقع والمرتجى ، فان المستويات العليا لاعادة الخصم لصالح البنوك قد رفعت اجماليا بنسبة 20 % في شهر يبراير ، في حين أن « البطاقة الخاصة بالحبوب » البالغة 100 مليون درهم ، التي كان عليها أن تصل لأجل الاستحقاق في نهاية شهر دجنبر 1975 ، قد أجل استحقاقها الى 30 يونيو لكي تتيح تنفيذ برنامج استيرادات القمح ، كما زيد فيها بتاريخ 20 يوليوز حيث وصلت الى 150 مليون درهم نظرا لسعة المحصول . وهذه السياسة الاستكمالية التي طبقت في بداية السنة ، ما لبثت أن تركت مكانها لسياسة أشد تقييدا . ذلك أنه في الوقت الذي وجدت فيه سيولة البنوك نفسها مضغوطة بشدة كبيرة تحت تأثير الاقتطاعات الجبائية ، والاكتتابات في القرض الوطني ، واصدارات الأوراق النقدية بسعة غير معهودة ، امتنع معهد الاصدار في أن يوسع بأكثر من هذا امكانية اللجوء الى تسهيلاته العادية واكتفى بأن يقدم بصفة غير مباشرة مساهمة جزئية في خزينة سوق النقد عن طريق منح مساعدات مؤقتة ومحدودة لبعض المؤسسات البنكية المتعودة على تقديم القروض داخل هذه السوق . فتعين على البنوك منذئذ ان تبحث لنفسها ، وبمبالغ لم يسبق الوصول اليها من قبل ، عن موارد بمعدل مرتفع سواء في السوق أم لدى البنك المركزي . وعليه وبما أنها كانت لا تستطيع أن تحمل هذه التكاليف الاضافية لمدينيها لان شروطها كانت قد وصلت بعد الى الحدود القصوى القانونية ، فقد اجتهدت بطبيعة الحال في أن تحد من التزاماتها لدرجة أن المساعدات التي قدمتها لم تزد اجماليا فيما بين نهاية سنة وأخرى ، الا بنسبة 18،1 % . وهي زيادة تقل عن الحد الاقصى المرخص به.

اما عن المؤسسات المالية المتخصصة ، فقد امكنها أن تستفيد من زيادة في المساعدات التي تحصل عليها لدى بنك المغرب مثل السنوات السابقة ، وبنسبة مساوية لسنة 1975 بالقياس لمجمل مواردها . وهكذا شهد كل من صندوق الايداع والتدبير ، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي ، والسلف العقاري والفندقي وبصفة غير مباشرة البنك الوطني للانماء الاقتصادي ، اتساعا في قابلياتهم لاعادة التمويل ، وبالتالي زادت امكانيات عملهم في نطاق مخطط التنمية.

الاعمال الانتقائية

شفعت المراقبة الاجمالية على السلف ، المباشرة وغير المباشرة ، وعلى غرار ما حدث في السنوات الماضية ، بتوجيهات وتدابير ذات طابع انتقائي.

وهكذا اعربت السلطات النقدية عدة مرات عن توصيات موجهة للبنوك لكي تناسب بين التزاماتها وبين الاحتياجات الفعلية ، والجهود الشخصية لعملائها ، ولكي تحض المقترضين على القيام بتمويل ذاتي أوسع ، وعلى الالتجاء للمساعدات الخارجية ، ولكي تولي هذه البنوك أيضا ، الاسبقية لتسليفات التجهيز ، وللقطاعات المتجهة نحو التصدير مع العمل في الوقت نفسه على تثبيط النشاطات التضاربية المحضة.

وقد استكملت هذه النصائح المختلفة باتخاذ عدد من التدابير . وهكذا فان بنك المغرب سعيا منه لتوسيع نطاق مساندته للمؤسسات المصدرة ، قد قرر في نهاية السنة ، تبسيط اعادة تمويل الاحتياجات العادية لخزينات هذه المؤسسات كما وضع تحت تصرفها مساعدات نوعية مرتبطة بالتكاليف التي تقع عليها فيما يتعلق بنفس طبيعة عملياتها . وتمتد التسهيلات من هذا النوع الى اعادة التمويل العام للمخدومات الموجهة نحو التصدير ، كما تمتد لتمويل الصفقات الخصوصية ، ولتمويل المخزونات المحتفظ بها في الخارج ، ثم اخيرا لتمويل التسليفات التخصصية لتغطية النفقات المصروفة من أجل البحث عن اسواق جديدة ، والمساهمة في المعارض التجارية ، والتعويضات المتعين تحصيلها في حالة كارثة ما في نطاق السلف التأميني . وتعطى هذه التسليفات بمقتضى قرار من وزير المالية ، في صورة مكشوفات حسابية على يد البنوك بأسعار فائدة مبسطة تتراوح بين 5،5 % و 7 % ويعاد تمويلها لدى معهد الاصدار بسعر فائدة امتيازي أيضا قدره 4 %.

وللتخفيف عن المقاولات الصغيرة والمتوسطة ، من آثار السياسة التقييدية ، والسماح للقرض الشعبي بالاستمرار في تقديم رساميل للمؤسسات المالية المتخصصة ، فقد رخص لهذه المؤسسة بصفة استثنائية بتنمية مساعداتها في نطاق حد أقصاه 24 %.

وسعيا وراء تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات البنكية ، وتجنب التضخم القوي في التسليفات الممنوحة لمستفيد واحد ، فقد تقرر من جهة أخرى ادخال معامل لتقسيم المخاطر . لذلك وفيما عدا بعض المخالفات المسموح بها من طرف بنك المغرب وباستثناء القروض الممنوحة للمنظمات التعاونية الفلاحية فانه أصبح لازما على كل بنك منذ ذاك الا يخصص أكثر من 10 % من امواله الذاتية للتسليفات القصيرة الاجل والمتوسطة الاجل الغير قابلة لاعادة الخصم والتي يستخدمها عميل واحد أو التي تفتح باسم واحد ، على أن يستثنى من ذلك فقط الضمانات والكفالات.

وأعلن في الاخير عن اعادة استصلاح محفظة الحد الادنى للسندات المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم ، وهدف هذا الاستصلاح هو اشتراك البنوك في تمويل الاستثمار . وتحقيقها دونما خطر على سيولتها ، استخداما مفيدا للموارد الهامة والمستقرة التي تتوافر عليها انطلاقا من مراجعة أسعار الفائدة الدائنة . وبمجرد دخول هذا الاجراء في طور التطبيق ، سيرخص للبنوك من باب التوصل للمعامل المطلوب أن تضم محفظة الحد الادنى لديها ، التسندات الالزامية الصادرة عن البنك الوطني للانماء الاقتصادي ، والقرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي . وهذا الاصلاح المشفوع من جهة أخرى بتهديد بعقوبة تلقائية ، سيكون عليه أن يوفر بهذه الطريقة موارد اضافية للمؤسسات المالية المتخصصة التي تمنح الجانب الاوسع من تسليفات التجهيز.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المؤسسات الموزعة للسلف

البنوك

النطاق القانوني للنشاط البنكي

بلغ عدد البنوك التي تزاول أنشطتها فوق التراب الوطني خمسة عشر بنكا ، وقد أصبحت كلها منذ سنة 1975 مستجيبة لمقتضيات المغربة المحددة في الظهير الشريف الصادر بتاريخ 2 مارس 1973.

الا ان الانشطة بداخل القطاع ما زالت مركزة بشدة حيث ان ثلث البنوك فقط يتولى دائما حوالى 73 % من العمليات ، بل زاد هذا التمركز بعض الشيء سنة 1976 اذ أن المؤسستان الرئيسيتان اللتان يتجاوز كشف حسابهما الختامي مليارى درهم ، قد مثلتا بمفردهما 40،8 % من مجموع الوضعية الحسابية للجهاز البنكي . مقابل 39،6 % في نهاية 1975 . أما حصة البنوك الخمسة الاخيرة التي يقل كشف حسابها الختامي عن 200 مليون درهم ، فقد ظلت بعكس ذلك ضعيفة جدا ولم تتجاوز 3،8 %.

مبلغ الوضعيات الحسابية

(في نهاية السنة وبملايين الدراهم)

حجم الوضعية	عدد البنوك		مجموع الوضعيات بملايين الدراهم		النسبة المائوية للمجموع	
	1975	1976	1975	1976	1975	1976
ما يتجاوز 2.000	1	2	2.191	5.121	21	41
من 1.000 الى 2.000	3	3	4.402	3.971	42	31
من 500 الى 1.000	3	3	2.486	2.395	24	19
من 200 الى 500	3	2	982	584	9	5
ما يقل عن 200	5	5	374	482	4	4
المجموع	15	15	10.435	12.553	100	100

وتتجلى كذلك حيوية القطاع البنكي الذي يدل عليه نمو مبادراته ، من خلال توسعه التدريجي في انتشاره . فعدد الوكالات والفروع المحصاة حتى الآن يبلغ 425 بعدما احدثت سنة 1976 ، 45 نقطة جديدة للاتصال بالجمهور . ولم يشهد التوزيع الجغرافي للشبكة البنكية مع ذلك ، تغييرات محسوسة وان كانت الجمعية المصغرة للجنة السلف والسوق المالية تعطي الاولوية للدوائر الاقل توفرا على هذه الفروع عندما تمنح ترخيصات فتح الشبابيك . وهكذا ما زال الساحل الاطلسي الى حد بعيد الناحية المتوفرة على أكبر عدد من الشبابيك حيث يضم دائما اكثر من نصفها . وما زالت الدار البيضاء خاصة تسجل اكثر معدلات النمو سرعة ، وما فتئت تكون المركز المالي الاول في البلاد لاستحواذها على 25 % من الشبابيك ، و 46 % من الودائع.

ومن جهة أخرى ومنذ ان تقررت سياسة الانفتاح على الخارج سنة 1972 وهي السياسة التي ترمي الى امداد النشاط البنكي بطفرة جديدة ، سمحت السلطات العمومية باقامة شبكة دولية تضم اليوم ثلاث عشرة مكاتب ممثلة بعد ان انشئت سنة 1976 اربعة شبابيك جديدة في فرنسا ، والمانيا.

حركة تطور الموارد والاستخدامات البنكية

سجل بيان الحساب الختامي المدعم للبنوك في سنتي 1974 و 1975 توسعا سنويا بمعدل 31،7 % و 25،5 % . واستقر في سنة 1976 عند 11.554 مليون درهم ، اذ ان معدل تزايده وان كان قد تباطأ بعض الشيء فقد ظل مرتفعا ، حيث بلغ 19،5 % . وقد نتج هذا التباطؤ الملحوظ فيما يتعلق بالاموال الخصوم (الما عليه) عن عن نمو ابطأ في الايداعات ، وفيما يتعلق بالاموال الاصول (الما له) عن زيادة اميل للاعتدال هي ايضا في الآستخدامات الرئيسية . ولذا ، فان اتساع هذه الاخيرة قد انخفض اختياريا كنتيجة للحد الالزامي من نمو التسليفات الذي زاد في دعم أثره ، التضييق الذي طرأ على مدار السنة كلها ، في السيولة البنكية . ويتضح زيادة على ذلك من المعطيات الاحصائية الرئيسية ، نمو غير متكافيء في الاستخدامات : فالتسليفات للقطاع الخاص والديون على الدولة التي بقيت تحتل المكانة الاولى الى حد كبير لم تنم من مجموعها الا بنسبة 17 % مقابل 25،5 % سنة 1975 في حين أن التعقيرات والاصول المختلفة علت اجماليا بمعدل 33 %.

وبموازاة ذلك فان الموارد باستثناء وسائل اعادة التمويل ، زادت بنسبة 14،7 % فقط لان ارتفاع الايداعات لم يتجاوز نفس هذا المعدل مقابل 30،7 % سنة 1975 في حين ان التسهيلات الممنوحة من معهد الاصدار والمؤسسات المالية قد تضاعفت تقريبا.

ويوضح بيان الحساب الختامي المفصل فيما يلي ، تطور حركة الجهاز البنكي فيما بين سنة واخرى :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	نهاية 1975	نهاية 1976
الاستخدامات :		
الاموال بالخزينة والاحتياطي النقدي	434	510
منها : الاحتياطي النقدي	(304)	(370)
الديون على الخزينة العامة	2.496	2.857
منها : محفظة السندات العمومية	(2.473)	(2.835)
التسليفات للاقتصاد	5.957	6.994
المساعدات للمؤسسات المالية المتخصصة	71	124
السندات بالمحفظة	216	423
الموجودات الخارجية (1)	150	182
التعقيرات والاستخدامات المختلفة الاخرى الصافية	348	464
المجموع	9.672	11.554

بملايين الدراهم	نهاية 1975	نهاية 1976
الموارد :		
الاموال الخاصة الصافية	426	500
المخصصات للمخاطر	95	109
الودائع تحت الطلب	6.882	7.792
منها : العمليات ذات الاجل القصيرة جدا (2)	(47)	(77)
الودائع لاجل	1.437	1.752
الالتزامات الخارجية	96	121
مساعدات معهد الاصدار (3)	592	1.153
مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة (السندات المودعة كضمانة)	144	127
المجموع	9.672	11.554

(1) باستثناء الديون على الخارج المدرجة فى التسليفات للاقتصاد.

(2) يتضمن أيضا مبلغ الودائع تحت الطلب للبنوك المأخوذ من الاحصائيات النقدية ، كما يتضمن أيضا ودائع المؤسسات المالية المتخصصة ، وكذا التسبيقات لاجل قصير جدا التى تتلقاها من السوق النقدية.

(3) بما فى ذلك السندات المتوسطة الاجل عن طريق البنك الوطنى للانماء الاقتصادى.

الاستخدامات

توجهت موارد الجهاز البنكى بصفة رئيسية نحو التسليفات للاقتصاد بما فى ذلك القروض المقدمة للمؤسسات المالية المختصة حيث بلغت فى 31 دجنبر 1976 ما قدره 7.118 مليون درهم فزادت بمبلغ 1.090 مليون درهم أو 17،4 % . اما عن التمويلات الجارية على يد البنوك لصالح الخزينة بواسطة محفظة السندات العمومية التى تكتتب فيها بصفة نظامية او باستخدام حر ، فان حجمها ، بعد ان زاد بمقدار 362 مليون درهم او 14،6 % بدلا من 504 ملايين درهم او 25،6 % سنة 1975 ، قد استقر فى نهاية السنة ، عند 2.835 مليون درهم اى عند ما يقل عن الحد الادنى الالزامى . ذلك ان حاصل العلاقة بين محفظة السندات ومجموع استحقاقات الديون لم يصل سوى الى 28 % بدلا من 30 % كما يتطلب ذلك النظام الضابط . وقد نتجت هذه الحالة عن الصعوبة التى اعترضت البنوك فى الاكتتاب فى سندات الخزينة بالنسبة المفروضة ، وعن الحاجة التى وجدت اكثرية هذه البنوك نفسها فيها لتقديم جانب كبير من محفظة الحد الادنى كتغطية للتسبيقات الخاصة التى تعين عليها التماسا من بنك المغرب بعد استنفادها لامكانيات الالتجاء العادية ، التى تتوفر عليها.

وفيما يتعلق بالاستخدامات الاخرى الالزامية ، فقد تمت مراعاة معامل الاحتياطى النقدى . اما محفظة السندات الممثلة للتسليفات المتوسطة الاجل والقابلة لاعادة الخصم ، والتى يتعين أن تكون دائما مساوية على الاقل لـ 4،5 % من التزامات البنوك ، فلم تصل بعكس ذلك الى الحد الادنى المطلوب الا لدى ثلث المؤسسات البنكية بحيث ان معدل الاستخدام المتوسط للجهاز البنكى عن مجموع السنة لم يتجاوز 3،5 % لذا ، لعل الاعلان عن اصلاح النظام بهدف ادخال السندات الالتزامية الطويلة الاجل الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة ضمن محفظة الحد الادنى ، يرمى الى حث البنوك على مراعاة صرامة اكثر فى احترام هذا المعامل وخصوصا الى تعبئة الموارد القارة للبنوك لفائدة القطاعات الاقتصادية الاكثر حيوية.

واخيرا فان معدل السيولة المستخلص من المقارنة بين الاصول السائلة والقابلة للتعبئة وبين مجموع الاستحقاقات ، قد استقر اجماليا فى متوسطه عند حوالى 63 % . ولئن كان هذا المعدل اعلى بوضوح بالنسبة للمعدل الادنى المحدد فى 50 % ، فانه يبدو مع ذلك فى نقص ملموس بالقياس لمستواه فى دجنبر 1975 حيث بلغ 70 %.

اما فيما يرجع للاستخدامات المختلفة ، فان التعقيرات قد ارتفعت بنسبة 42 % ، كما ان محفظة السندات كادت ان تتضاعف مما نتج على الخصوص عن مساهمة البنوك فى الاكتتابات فى القرض الوطنى.

الموارد

باستثناء مجموع وسائل الاداء التى لجأت اليها البنوك لموازنة حسابها الختامى والتى ادرجت فى نطاق تحليل الخزائن البنكية ، فان ودائع العملاء ، وبنسبة أقل ، الزيادة فى الاموال الذاتية ، هما اللذان دبرا اساسا لمؤسسات التسليف موارد تكميلية.

الا ان الودائع تحت الطلب التى كانت قد نمت بحوالى 29 % سنة 1975 ، قد زادت بمعدل 13،2 % فقط سنة 1976 . فبعد أن بلغت 7.792 مليون درهم بدلا من 6.882 مليون درهم فى نهاية 1975 لم تعد تمثل سوى 67 % فقط من مجموع الاموال الخصوم للبنوك. فى نظير 71 % سنة من قبل.

اما توسع الحسابات لاجل الذى تميز بسرعة أكبر حيث بلغت نسبتة 21،9 % فقد كان هو أيضا أقل زيادة منه فى سنة 1975 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

على أن نصيب هذه الحسابات ضمن مجمل الودائع قد سجل سبقا جديدا بانتقاله في مدة سنة من 17 % الى 18 % .

وما زال المبلغ الاجمالي للاموال الذاتية الذى وصل الى 500 مليون درهم عقب زيادات في الرسمال من جانب اربعة بنوك ، لا يمثل مع هذا سوى 4 % تقريبا من مجمل الموارد . غير أن قاعدة معامل الملاءة أو القدرة على الوفاء بالدين التى تحدد علاقة دنيا بين مقدار الاموال الذاتية الصافية ، وبين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب ، والاستحقاقات لاجل ، بازاء الغير ، قد احترمت تماما ، بل انها تجاوزت قليلا في المتوسط المعدل القانوني البالغة نسبته 5 % .

المؤسسات المالية المتخصصة

انساقت المؤسسات المالية المتخصصة الرئيسية تبعا في ذلك لما تتطلبه الاحتياجات وسعيا لمصاحبة سياسة الاقلمة المطبقة من طرف السلطات العمومية في نطاق مخطط التنمية ، وتنسيق اطارها القانوني مع تنوع انشطتها الخاصة ، الى تقوية هياكلها الاساسية مع قيامها في ذات الوقت بمجهود خاص باللامركزية. وهكذا نجد على الخصوص ، ان الصندوق الوطني للقرض الفلاحي قد نقل ، بعد ان دخلت في طور العمل 16 وحدة جديدة خلال موسم 1975 – 1976 عدد الصناديق الاقليمية الى 24 والمحلية الى 86 ، كما انه احدث ادارة اقليمية ثامنة في دائرة تادلة. وقد أمكنه في سنة 1976 من جهة أخرى ، ان يكمل تجميع القرض الفلاحي الذى بدأه قبل خمس سنوات. وذلك بأن ادمج في دوائره الشركات التعاونية الفلاحية والاحتياطية (سوكاب). واخيرا فقد حفزت رغبة هذه المؤسسة في تسهيل جمع توفير القطاع القروى الى جانب تزويده بمصالح جديدة تساير احتياجاته ، الى احداث شبابيك مهيأة لتلقي الودائع بحيث اصبح بذلك عدد هذه الاخيرة 28 شباكا.

الموارد والاستخدامات

بلغ مجموع كافة بيانات الحسابات الختامية الخاصة بالمؤسسات المالية المتخصصة (1) في 31 دجنبر 1976 : 4.804 مليون درهم فأصبحت تمثل بذلك اكثر من 41 % من الوضعيات الحسابية الاجمالية للجهاز البنكي ، بدلا من 40 % سنة 1975 ، وبدلا من أقل من 38 % سنة 1974. وعلى الرغم من ان نسق ارتفاع تدخلات المؤسسات المالية قد انخفض من 32,6 % الى 24,3 % ، فقد تجاوز مع ذلك بصورة ملموسة معدل توسع النشاط البنكي.

(1) وهي البنك الوطني للانماء الاقتصادي ، وصندوق الايداع والتدبير ، والقرض العقاري والفندقي ، والصندوق المغربي للصفقات ، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

بملايين الدراهم	نهاية 1975	نهاية 1976	التغيير بالنسبة المائوية
الاستخدامات			
الديون على الخزينة	322	385	19.6
الديون على البنوك	299	255	– 14.7
القروض للاقتصاد	2714	3.471	27.9
التسليفات للجماعات العمومية	215	243	13.0
محفظه السندات	252	344	36.5
استخدامات متنوعة	62	106	71.0
	3.864	4.804	24,3

بملايين الدراهم	نهاية 1975	نهاية 1976	التغيير بالنسبة المائوية
الموارد :			
الاموال الذاتية	439	502	14,4
مساعدات الدولة	270	390	44,4
القروض الخارجيه	696	1.180	69,5
القروض الداخلية	509	546	7,3
منها :			
– اللاتزامات والسندات	(438)	(422)	(3,7 –)
– القروض والتسبيقات من البنوك	(71)	(124)	(74,7)
الودائع لاجل قصير	1.448	1.587	9,6
مساعدات معهد الاصدار	469	563	20,0
الموارد المتنوعة الصافية	33	36	9,1
المجموع	3.864	4.804	24,3

الموارد

يوضح الجدول السابق التكوين الاجمالي لمجموع الحساب الختامي للمؤسسات المالية ، وحركة تطور هذا التكوين ، كما أنه يبرز بصفة خاصة من ناحية الموارد ، الجانب الذى ظل غالبا للودائع والنمو القوى في المساعدات الخارجية ذلك ان الاولى مثلت حوالى ثلث موارد التمويل في نهاية سنة 1976 في نظير 37 % سنة من قبل في حين ان نصيب القروض من الخارج انتقل عن نفس هذه المدة من 18 % الى نحو الربع . اما الاهمية النسبية للموارد الاخرى ، فقد كانت اقل تغييرا ، فقد نقصت بعض الشيء الحصص الخاصة بكل من مساعدات معهد الاصدار ، والقروض الداخلية ، والاموال الخاصة ، مع اقترابها في المجموع من نسبة 11 %

على ان هذا الجدول الاجمالي لا يفسر الوضعية الفردية الخاصة بكل واحدة من المؤسسات المعنية لان الفوارق بين هذه المؤسسة وتلك بارزة جدا بحسب الطبيعة النوعية لنشاطات كل منها.

وسجلت الالتجاءات للتمويل الخارجي التي سبق ان اتسعت بحوالى 80 % سنة 1975 ، أسرع نمو حيث ارتفعت من جديد بما قدره 484 مليون درهم أو 70 % ، وبذلك بلغت نحو 1.200 مليون درهم. وقد خصص الجانب الاكبر هذه التسليفات للبنك الوطني للانماء

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاقتصادى الذى اصدر على الخصوص قرضين داتين السوق الدولية للرساميل بما يعادل قيمة 315 مليون درهم . ونظرا للسحوبات التى جرت على خطوط سلف اخرى مقبولة بنوع خاص من البنك الدولى للانشاء والتعمير ، فان البنك الوطنى للانماء الاقتصادى ، قد ضاعف فى المجموع مقدار التزاماته بازاء الخارج حيث بلغت فى نهاية سنة 1976 : 855 مليون درهم فمثلت ما نسبته 68 % من موارده.

اما القرض العقارى والفندقى الذى تدخل لاول مرة فى السوق المالية الدولية ، فقد حظى فى المجموع بعدة معونات يقرب معادل قيمتها من 300 مليون درهم منها 65 مليونا سحبت فعلا . وتلقى الصندوق الوطنى للقرض الفلاحى من جهته 36 مليون درهم برسم معونات من البنك الدولى.

ظلت الودائع لاجل قصير ، ولو مع الزيادة المعتدلة التى طرات عليها بمبلغ 139 مليون درهم او 9،6 % ، تحتل عند نهاية شهر دجنبر 1976 المكان الاول من بين الموارد الاجمالية للمؤسسات المالية المتخصصة حيث بلغت 1.587 مليون درهم . وقد تلقى هذه الاموال فى مجموعها تقريبا صندوق الايداع والتدبير الذى زادت موارده من هذا القبيل بمعدل 14،1 % وبالمقابل ، فان الحجم الضعيف نسبيا للودائع لدى الصندوق الوطنى للقرض الفلاحى قد انخفضت قليلا ، مع انها كانت قد تضعفت سنة 1975 مما كان نتج حقا ، عن التضخم الموقت والاستثنائى فى بعض الحسابات.

وقد تأتى ارتفاع الموجودات المعهود بها الى صندوق الايداع والتدبير بصورة اساسية ، من اتساع ودائع الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى ، اذ ان ودائع صندوق التوفير الوطنى لم تعرف من جهتها سوى نمو بسيط ، فى حين ان اموال المعاشات قد خفضت مقدار ودائعها الى مستوى لا يذكر بسبب علو نفقاتها.

وعن الاموال المقترضة من السوق الداخلية التى ارتفعت بمعدل 7،3 % ، فقد بلغت 546 مليون درهم . وقد انخفض حجم الاصدارات الصافية من السندات ، والسندات الالزامية للمؤسسات المالية المختصة – باستثناء مساعدتها المتبادلة – بمبلغ 16 مليون درهم ، الا ان التسهيلات التى تقدمها لها البنوك وبصفة رئيسية القرض الشعبى فى صورة قروض وتسبيقات قصيرة الاجل على الخصوص قد انتقلت من 71 مليون درهم ، الى 124 مليون درهم اى بارتفاع قدره 75 % (1).

وقد بلغ مجموع اعادة التمويل لدى معهد الاصدار فى سنة 1976 : 563 مليون درهم ، أى ما نسبته 12 % من مجمل موارد المؤسسات المالية فسجل بذلك فى مدى سنة ارتفاعا بمعدل 94 مليون درهم أو 20 % ، مما يرجع على الخصوص للالتجاءات المتزايدة من جانب صندوق الايداع والتدبير ، ثم لاعادة رفع المستويات العليا لاعادة الخصم بالنسبة للصندوق الوطنى للقرض الفلاحى ، والقرض العقارى والفندقى الى حد 20 مليون درهم عن الاول ، و 25 مليون درهم عن الثانى . على ان هذه المؤسسة الاخيرة لم تزد فى آخر الامر بصورة بارزة فى سحوباتها الفعلية.

(1) باستثناء المساعدات المتنوعة التى تقدمها للبنوك المؤسسات المالية المتخصصة فى اتجاه عكسى.

وأخيرا هناك مؤسستان هما الصندوق الوطنى للقرض الفلاحى ، وبدرجة أقل القرض العقارى والفندقى ، التجأ الى معونة الدولة : فنال الاول تسبيقين مجموع مبلغهما 90 مليون درهم ، وحصل القرض العقارى والفندقى على قرض قدره 21 مليون درهم على عشر سنوات.

ومن جهة أخرى ، فان المؤسسات المالية ، سجلت زيادة فى اموالها الذاتية بمبلغ 63 مليون درهم أو 14،3 % عقب الزيادة فى الاحتياطيات بتخصيص جانب من الارباح.

الاستخدامات

هناك ما يربو على 72 % من الموارد المجتمعة للمؤسسات المالية ، قد خصصت للقروض التى تقدمها للاقتصاد . والباقى من مساعداتها ينقسم بنسب متشابهة تقريبا ، بين الديون التى لها على الخزينة العمومية ، والبنوك والجماعات العمومية ، وبين محفظتها الخاصة بالسندات والاسهامات.

اما التسليفات للاقتصادية التى ارتفعت بمعدل 28 % فقد بلغت 3.471 مليون درهم ، اى نحو ثلث مجمل التسهيلات الممنوحة للقطاع الحر . وقد نتجت هذه الحركة عن التوسع المرموق فى التسليفات الطويلة الاجل وهى التى نمت بمبلغ 665 مليون درهم ، أى 29،4 % كنتيجة لتدخلات البنك الوطنى للانماء الاقتصادى التى زادت بأكثر من 48 % . وبذلك بلغت خصوم هذه المؤسسة فى نهاية شهر دجنبر 1976 : 1.321 مليون درهم ، اذ ان القروض المخصصة اساسا لقطاعات النقل البحرى والجوى ولمعامل الاسمنت ، ومصانع النسيج ، والصيد البحرى ، تجاوزت وحدها 500 مليون درهم.

ونمت تسليفات القرض العقارى والفندقى اجماليا بأكثر من 27 % بحيث بلغت 988 مليون درهم ، منها 850 مليون درهم برسم قروض طويلة الاجل والتى سجلت بذلك ارتفاعا سنويا بمعدل الربع مما يرجع خصوصا لارتفاع قروض السكنى الاقتصادية ، ولانتعاش الديون المقدمة للبناء وهى التى بلغ حجمها 160 مليون درهم تقريبا بحيث تضاعفت بذلك تقريبا . وبالمقابل فان المنجزات المحققة فى مضمار السياحة والفنادق ظلت ضعيفة بالنظر لاهمية نمو الاوفاق المعطاة ، وذلك من جراء الآجال الطويلة التى تفصل غالبا بين أجل المصادقة على القروض ، والشروع الفعلى فى تنفيذ المشاريع . ومن جهة أخرى فان العمليات المتعلقة بالقرض العقارى والتى تشمل خصوصا تمويلات البنايات ذات الاستعمال الصناعى ، ظلت منخفظة جدا.

اما القروض المقدمة من طرف الصندوق الوطنى للقرض الفلاحى والتى بلغ حجمها عند نهاية دجنبر 1976 ، 895 مليون درهم ، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 22،8 %.

اما القروض الممنوحة للقطاع الخاص على يد صندوق الايداع والتدابير ، فقد سجلت ، على العكس من ذلك نقصا . ذلك انها نزلت من 265 مليون درهم الى 217 مليونا نتيجة لتسديد التسبيقات الممنوحة لتمويل برامج السكنى الاقتصادية . وقام الصندوق بموازاة ذلك ، باستخدام موارده الجديدة فى تنمية قليلة للقروض الممنوحة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

للجماعات المحلية بواسطة صندوق التجهيز الجهوي ، وخاصة لتعزيز محفظتها الخاصة بالسندات والمساهمات بصورة ملموسة بحيث اصبحت هذه المحفظة تمثل 60 % من الموجودات المالية من هذا القبيل لدى سائر المؤسسات المالية.

اما ديون المؤسسات المالية على الخزينة ، التي علت بنحو 20 % فقد ظلت تتألف في مجموعها تقريبا من السندات والسندات الالزامية للدولة التي يعتبر صندوق الايداع والتدبير من جهة اخرى هو المكتب الوحيد فيها ، بحيث انه كان مازال يسير 94 % منها عند نهاية سنة 1976.

وعلى نقيض الاستخدامات الاخرى ، فان حجم المواد الموضوعة تحت تصرف البنوك من جانب المؤسسات المالية في صورة تسبيقات او ضمانات ، قد سجل نقصا بمقدار 44 مليون درهم اى بحوالى 15 % كنتيجة لنقص وصل الى النصف في الودائع بالحساب ، في حين ان حجم القروض داخل السوق النقدية سمحت على العكس ، بظهور زيادة معتدلة.

توزيع السلف

بلغ الحجم الاجمالي للتسليفات للاقتصاد المقدمة على يد البنوك والمؤسسات المالية عند نهاية سنة 1976 ما قدره 10.727 مليون درهم اثر زيادة بلغت في مدى سنة 1.871 مليون درهم او 21 % ، وبجمع هذه الديون التي يلخصها الجدول التالي حسب مصدرها وطريقة تمويلها ، ومدتها ، فانها تظهر عند الدراسة طائفة معينة من المميزات مما انطبعت به سنة 1976.

توزيع التسليفات المقدمة للاقتصاد

بملايين الدراهم	نهاية 1973	نهاية 1974	نهاية 1975	نهاية 1976
بحسب مصدر توزيعها :				
معهد الاصدار	206	173	185	262
بنوك الودائع	3.649	4.750	5.957	6.994
المؤسسات المالية المتخصصة	1.635	2.033	2.714	3.471
	5.490	6.956	8.856	10.727
بحسب تمويلها :				
معهد الاصدار	994	1.173	1.180	1.707
بنوك الايداع	3.264	4.130	5.358	6.108
المؤسسات المالية المتخصصة	1.232	1.653	2.318	2.912
	5.490	6.956	8.856	10.727
بحسب مدتها :				
لاجل قصير	3.887	4.976	6.136	7.187
معهد الاصدار	206	173	185	262
بنوك الايداع	3.375	4.431	5.499	6.381
المؤسسات المالية المتخصصة	306	372	452	544
المتوسطة والطويلة الاجل :	1.603	1.980	2.720	3.540
بنوك الايداع	274	319	458	613
المؤسسات المالية المتخصصة	1.329	1.661	2.262	2.927
	5.490	6.956	8.856	10.727

وهكذا يظهر بنوع خاص :

– النقص الخفيف في حصة البنوك في توزيع القروض ؛

– التوسع القوي جدا في مجمل المساعدات المعاد تمويلها من طرف البنك المركزي ؛

– البطء الواضح في علو القروض القصيرة الامد ، المقابل للنمو المحسوس جدا في القروض المتوسطة والطويلة الاجل.

حسب مصدر توزيعها

بلغت القروض الموزعة من طرف البنوك (1) بجميع انواع طرق تمويلها 6.994 مليون درهم ، مسجلة بذلك سبقا سنويا بمبلغ 1.037 مليون درهم او 17،4 % . وهي نسبة اقل سرعة من النسبة التي لوحظت سنة 1975 وهي 25 % ، كما انها ايضا دون نمو مجمل التسليفات للاقتصاد الذي يعادل 21 % . وهذا التطور المرتبط في جانب كبير منه باثر التدابير التقييدية التي طبقت في شهر يوليوز قد اسفر عن انخفاض سنوي لحصة الجهاز البنكي في توزيع السلف من 67 % الى 65 % .

وبلغت القروض المقدمة من طرف المؤسسات المالية بعد ان علت من جهتها بمعدل 28 % بدلا من 33،5 % سنة 1975 ، 3.471 مليون درهم في 31 دجنبر 1976 بحيث مثلت بذلك حوالى ثلث مجموع المساعدات بدلا من 31 % فقط عاما من قبل.

وشهدت التسهيلات المقدمة مباشرة من جانب بنك المغرب نموا قويا يعادل 42 % الا انها مثلت كالعادة عند نهاية السنة ، اقل من 3 % من مجموع التسليفات.

حسب تمويلها

اما توزيع القروض بحسب المؤسسات التي قالت بتمويلها فيبدو وعلى صورة اخرى . ذلك ان المساعدات المقدمة من معهد الاصدار

(1) باستثناء التسليفات الممنوحة للمؤسسات المالية ، فهذه تشبه في الواقع لنوع من اعادة تمويل للمؤسسات المالية المتخصصة التي امكنها ان تزيد بما يعادل ذلك في القروض المباشرة للاقتصاد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قد ازدادت بمبلغ 527 مليون او 45 % فوصلت بذلك الى 1.707 ملايين درهم اى 16 % من وسائل التمويل الموضوعة تحت تصرف الاقتصاد

وكانت البنوك بنوع خاص هى التى حظيت بهذه الزيادة فى الموارد . فقد بلغت محفظتها المخصومة فى نهاية السنة 883 مليون درهم عوضا عن 526 مليونا سنة 1975 ، اى بتوسع سنوى معدله 68 % تقريبا ، فى حين ان التجاءات المؤسسات المالية التى زادت بما يقل عن 20 % بلغت فى نهاية السنة 563 مليون درهم ، أى 39 % من اعادات التمويل على سندات حزة من طرف معهد الاصدار.

اما المساعدات التى مولتها المؤسسات المالية المتخصصة والتى بلغت 2.912 مليون درهم عند 31 دجنبر ، فانها أصبحت تمثل بعد ارتفاعها بنسبة 26 % فى بحر سنة ، 84 % من القروض الموزعة على يد هذه المؤسسات ، أى ما يقل بعض الشيء عن سنة 1975 . الا ان حظ المؤسسات المالية فى تمويل النشاط الاقتصادى قد تدعم قليلا بانتقاله من 26 % الى 27 % . ولم تحقق البنوك بعكس ذلك من هذه التمويلات سوى 57 % بدلا من 61 % تقريبا سنة من قبل . ذلك أن العناصر المتعددة التى ساهمت فى التضييق الشديد على خزانتها ، لم تسمح لها قط ، بأن تمول من مواردها أكثر من ثلاثة ارباع للتسهيلات التى سبق لها ان أعدتها . لذلك فالتسليفات التى سجلت فى اموالها الاصول ، والتى ارتفعت فقط ب 14 % لم تمثل اكثر من 87 % من المساعدات.

حسب مدتها

يتضح من دراسة القروض من زاوية مدتها انها قد اسفرت فى آن واحد ، عن نمو مرموق فى المساعدات الطويلة والمتوسطة الاجل ، كما اسفرت على النقيض من ذلك عن انكماش محسوس فى معدل توسع القروض لاجل قصير ، ومن جهة أخرى فان اختصاص المؤسسات ظل ملحوظا جدا : ففى الوقت الذى كانت فيه التسليفات لاجل قصير بنكية المصدر بنسبة 89 % منها ، فان 83 % من القروض الطويلة الاجل منحتها المؤسسات المالية.

اما القروض القصيرة الاجل التى زادت بنسبة 17 % فقط بدلا من 23 % سنة 1975 ، والتى بلغ حجمها عند نهاية شهر دجنبر 1976 ما قدره 7.187 مليون درهم ، فلم تعد تكون عند هذا التاريخ سوى 67 % من مجمل الالتزامات فى مقابل 69 % فى العام السالف.

اما بالنسبة للبنوك فقد تزايد البطء قليلا بحيث لم يتجاوز الصعود 16 % ولاسيما بسبب الزيادة الضعيفة جدا فى الحسابات المكشوفة التى ظلت تكون مع ذلك 30 % من التسليفات البنكية عند نهاية سنة 1976 ، ذلك ان الزيادة فى التسبيقات بدون ضمان عينى ، لم تتجاوز قط 3 % فى حين ان التسبيقات على بضائع وخصم السند التجارى المسحوب على المغرب على التوالى ارتفاعا بمعدل 17 % و 18 % ، فى حين ان القروض الاخرى المشفوعة بضمانات عينية ، وكذلك التسليفات للاقتصاد ، نمتا بنسبة 29 %

وعن القروض القصيرة الامد للمؤسسات المالية ، وان كانت قد ارتفعت بنسبة 20 % فانها لم تبلغ فى نهاية سنة 1976 سوى 544 مليون درهم ، اى ما يقل ب 16 % عن القروض الممنوحة من طرف هذه المؤسسات.

وقد عرفت القروض الطويلة والقصيرة الاجل ، توسعا قويا نسبته 30 % بحيث بلغت 3.540 مليون درهم فى نهاية السنة فمثلت بذلك ثلث مجمل التسليفات المقدمة للاقتصاد . وهذه الحركة التى تشهد بالجهود التى تبذلها المؤسسات الموزعة للقروض لدعم الاستثمار ، تبدو اكثر أهمية لتعلقها ليس فقط بالمؤسسات المتخصصة ، بل وكذلك بالبنوك بحيث دخلت عليها ارتفاعات بنسبة 29 % و 34 % تواليا.

توزيع القروض بحسب قطاعات النشاط

لم يغط مبلغ التصريحات التى تمت عند نهاية دجنبر 1976 لدى المصلحة الخاصة بمركزة المخاطر فى بنك المغرب ، سوى ثلاثة ارباع الالتجاء للتسليفات الموزعة على وجه التقريب بدلا من 84 % سنة من قبل . ولئن كان مثل هذا الضغط يمكنه ان يعزى فى جانب منه الى توسع التسليفات بمبلغ يقل عن الحد الادنى للتصريح ، فهو فيما يظهر يرجع بنوع خاص لاغفالات لوحظت فى التصريحات المقدمة من بعض المؤسسات ولاسيما فيما يتعلق بالتسليفات القصيرة الاجل (1).

على أن توزيع القروض بحسب قطاعات النشاط فى الصورة التى يبدو عليها ، لا يظهر انه تعرض لتغييرات بارزة جدا : فهو يتميز دائما فى مجمله بغلبة واضحة للقطاعين الصناعى والمعدنى الذين ما زالا يحظيان بما يقرب من 45 % من التسليفات الممنوحة بالنظر للمكانة الهامة نسبيا التى تحتلها التجارة أى ما يزيد على 20 % من مجموع التسليفات ، ولبساطة المساعدات المخصصة للفلاحة وكذا النشاطات التابعة لها.

توزيع القروض القصيرة الاجل بحسب قطاعات النشاط

يلخص الجدول التالى الحركة القطاعية للقروض القصيرة الاجل :

قطاعات النشاط	نهاية 1975	نهاية 1976	التغييرات بالنسبة المائوية
الفلاحة والصيد البحرى	770	767	– 0,4
منها : المزروعات	159	174	+ 9,4
النشاطات التابعة للفلاحة	367	326	– 11,2
المعادن والصناعات	2.390	2.481	+ 3,8
منها : الطاقة والمعادن	304	259	– 14,8
مواد البناء والاشغال العمومية	353	425	+ 20,4
الصناعات الميكانيكية ..	289	371	+ 28,4
الصناعات الغذائية	615	569	– 7,5
صناعات النسيج	418	437	+ 4,5
الصناعات الكيماوية ...	231	240	+ 3,9
التجارة	1.327	1.416	+ 6,7
منها : تجارة الجملة فى المنتجات الفلاحية والغذائية ..	516	451	– 12,6
تجارة الجملة فى المواد الاولية	414	502	+ 21,2
تجارة النسيج	103	111	+ 7,8
قطاعات أخرى	661	717	+ 8,5
منها : النقل	210	224	+ 6,7
التسليفات للاستهلاك ...	193	234	+ 25,9
المجموع	5.148	5.381	+ 4,5

(1) وانطلاقا من ذلك ، فان الاحصائيات الاجمالية التى تصعب مقارنتها بتلك الخاصة بالسنة الماضية ، لا يمكن اعتبارها والحالة هذه سوى احصائيات استدلالية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

على الرغم من ان معدل النمو السنوى للمخاطر المصرح بها يبدو ادنى بكثير من معدل زيادة التسليفات المقدمة للاقتصاد ، فان الاتجاهات المستخلصة عن القطاعات الاساسية تتفق فى الجملة مع حركة النشاط خلال السنة.

وهكذا فان الاستقرار شبه التام ، فى التسليفات لقطاع الفلاحة والصيد البحرى يضم فى الواقع نموا ملموسا الى حد ما ـ أكثر من 9 % ـ فى تسليفات الوسمم . مما يرتبط على ما يبدو بأهمية المحاصيل ، وبزيادة الاحتياجات للسيولات فى الاشهر الثلاثة الاخيرة التى تبتدىء فيها السنة الفلاحية الجديدة.

اما النمو الواضح فى التسهيلات المقدمة لفرعى البناء والاشغال العمومية فيبرره التوسع الملحوظ فى هذه النشاطات فى سنة 1976. الا أن الصعود المسجل والذى تجاوز 20 % يرجع مصدره ايضا الى الآجال الطويلة نسبيا التى تتطلبها التسديدات الادارية . كما ان الصناعات الميكانيكية ، وخاصة منها صناعة السيارات ، قد حظيت بمساعدات ملموسة الاتساع مما اقتضاه نمو الانتاج.

اما فيما يرجع للصعود الطفيف فى القطاع الثالث ، فهو ناتج اساسا عن انتعاشة قوية فى تجارة الجملة الخاصة بالمواد الاولية والتى فاقت ما يعوض الانحدار الذى لوحظ فى مضمار تجارة الجملة فى المنتوجات الفلاحية والغذائية.

وأخيرا فمن بين طوائف القروض الاخرى سجلت قروض الاستهلاك اقوى ارتفاع وان كان اقل من تصاعد السنة السابقة.

توزيع القروض المتوسطة والطويلة الاجل بحسب قطاعات النشاط

يوضح الجدول التالى توزيع التسليفات المتوسطة والطويلة الاجل بحسب قطاعات النشاط وفق ما صرح به لمركز المخاطر :

(بملايين الدراهم)

قطاعات النشاط	نهاية 1975	نهاية 1976	التغييرات بالنسبة المائوية
الفلاحة والصيد البحرى	146	274	87،7 +
منها : المزروعات	70	111	58،6 +
المعادن والصناعات	722	1.053	45،8 +
منها : البترول والمحروقات ..	45	36	20،0 −
الصناعات الغذائية والمواد الدهنية	177	192	8،5 +
المعادن	75	154	105،3 +
صناعات النسيج	127	186	46،4 +
البناء والاشغال العمومية.	95	182	91،6 +
الصناعات الميكانيكية ..	50	92	84،0 +
الصناعات الكيماوية ...	103	100	2،9 −
الخدمات	1.037	1.229	18،5 +
منها : التجارة	84	91	8،3 +
وسطاء التجارة والصناعة	103	95	7،8 −
النقل	376	539	43،3 +
الفنادق	171	168	1،7 −
الشؤون العقارية	90	90	−
قطاعات أخرى	213	246	15،5 +
المجموع	1.905	2.556	34،2 +

لقد زاد الحجم الاجمالى للقروض المتوسطة والطويلة الاجل الموزعة بنسق قوى بلغ 34 % وذلك بموازاة الزيادة الهامة التى عرفتها الاستثمارات خلال سنة 1976.

وهكذا حصلت الفلاحة ، وقطاعات المعادن ، والبناء ، والاشغال العمومية ، والصناعات الميكانيكية على حجم سلف يكاد يكون ضعف حجم السنة الماضية ، فى حين ان المساعدات المقدمة لفرع صناعات النسيج اتسعت بحوالى النصف . وعلى النقيض من هذا ، فان القروض المقدمة للقطاع النفطى ، وللصناعات الكيماوية ، قد اتجهت نحو الانخفاض . واخيرا ، فان القروض الممنوحة للنشاطات الثالثة الاهمية قد زادت بسرعة دون سرعة السنة السابقة ولو ان القروض الممنوحة للنقلين الجوى والبحرى عرفت توسعا قويا.

وعليه ، يتضح بجلاء ، فى النهاية ، أنه على الرغم من التحديد الاجمالى لحجم السلف ، فقد امكن للقطاعات ذات الاسبقية ، ان تحظى فى الجملة ، بتسهيلات بلغت درجة كبيرة من التوسع ، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات الطويلة الامد والمخصصة لتمويل الاستثمارات.

السيولات البنكية

ان سيولة البنوك ، كانت ضيقة جدا على مدار السنة كلها وخاصة فى النصف الثانى منها كما يظهر ذلك بوضوح ضعف التسهيلات غير المستخدمة بالنسبة للامكانيات الاجمالية الخاصة بالالتجاء لمعهد الاصدار ، والمقدمة بمعدل عادى فى نطاق مستويات اعادة الخصم ، وتسهيلات اعادة التمويل خارج المستوى ، والبطاقة الخاصة بخصم ديون الحبوب ، ذلك انه نظرا للآثار المشتركة لعدة عناصر تقييدية ، فان التوسع فى الايداعات كان أقل بكثير من نمو التسليفات . ولهذا لم يتأت توازن الخزائن الا بزيادة فى التجاءات البنوك للمؤسسات التى تعيد الخصم اى للمؤسسات المالية فى اطار السوق النقدية وخاصة للبنك المركزى ، وذلك سواء باستخدام اقوى للمستويات العليا لاعادة الخصم ، أم بالالتجاء ، خارج هذه المستويات العليا ، لتسبيقات خاصة . وهكذا انتقل مجمل اعادة التمويل الخاص بالبنوك فيما بين نهاية سنة واخرى من 736 مليون درهم الى 1.280 مليونا . وباعتبار المتوسط عند نهاية كل شهر ، ذلك المتوسط الذى يصور بامانة الحركة المتبعة خلال الفترة فقد انتقل من 760 مليون درهم الى 1.374 مليونا أى ما يمثل 12،8 % من الموارد البنكية فى نظير 9 % سنة 1975.

وما ان ظهر التلويح بنمو قوى جدا فى التسليفات حتى اخذت السلطات النقدية تسعى ليس فى التخفيف من حدة الضغوط التى وقعت على السيولات ، بل على العكس ، فى اغلاء الموارد الممنوحة للبنوك من أجل حث هذه الاخيرة على اتباع جانب كبير من الحيطة فى منح مساعداتها . وفى النصف الثانى من السنة ، عمل هذا الموقف على تعزيز قرار التحديد الاجبارى لنمو التسليفات ، الذى صدر فى شهر يوليوز.

التجاءات البنوك لمعهد الاصدار

يوضح الجدول التالى حركة تطور التجاءات المؤسسات البنكية الى بنك المغرب (1).

(1) يرجع للملحق الاحصائى رقم 50.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

عند نهاية كل شهر وبملايين الدارهم

نصف السنة الاول	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه
1975	638	749	605	600	578	562
1976	876	1.102	1.133	1.172	1.238	975
نصف السنة الثاني	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1975	816	786	648	734	748	592
1976	1.483	1.740	1.566	1.192	1.374	1.153

اجتازت وضعية السيولات البنكية فى سنة 1975 ، مرحلتين متتابعتين ومتميزتين تماما احداهما عن الاخرى : فقد وضع ضغط شديد على السيولات فى الاشهر الستة الثانية من السنة ، بعد أن شهدت سعة تكاد تكون متصلة طيلة النصف الاول من السنة . وفى سنة 1976 ، كانت هناك مرحلتان صادقت كل منها احد نصفى السنة . وقد تجلتا ايضا بنفس الصورة حسب التسلسل الزمنى ، الا ان الامر يتعلق هنا بفترتين من السيولات الضيقة بحيث لا تختلفان الا من حيث الدرجة النسبية لكل منهما . اذ ان التضييق بلغ اكثر استشعارا وبروزا ابتداء من شهر يوليوز.

وان التجاءات البنوك لمعهد الاصدار التي دخلت تسهيلات بما تقرر فى شهر فبراير من رفع المستويات العليا لاعادة الخصم بنسبة 20 % ، قد زادت خلال النصف الاول من السنة ، وخاصة تحت تاثير التطورات غير المنتظمة التى يعوض بعضها الى حد كبير ، ولكنها تقييدية مع ذلك فى جملتها بالنسبة للاحتياطيات الرسمية من الصرف وللديون الصافية لبنك المغرب على الخزينة . وقد انضاف الى هذا العامل ابتداء من شهر ابريل ، الانتعاش الموسمى فى روجان العملة الورقية لدرجة ان التجاءات البنوك لبنك المغرب ، التى انتقلت من 592 مليون درهم فى نهاية السنة الى 876 مليونا منذ 31 يناير ، سارت بعد ذلك فى حركة انخفاض منتظمة شيئا ما ، لكى تصل الى حد اقصى بلغ 1.238 مليون درهم فى شهر مايو . وعلى الرغم من الضغط الملموس الذى وقع فى شهر يونيو ، تحت تأثير زيادة النفقات العمومية ، فان السيولة بلغت فى آخر الشهر وفى المتوسط 1.083 مليون درهم فى نصف السنة الاول ، فى نظير 622 مليون درهم خلال نفس الفترة من سنة 1975 . وفى نفس الوقت فان المعدل الاجمالى لاستخدام المستويات العليا لاعادة الخصم ، استقر فى المتوسط عند 87 % فى نهاية كل شهر ، مقابل 66 % فقط طيلة النصف الاول من سنة 1975 بل ان هناك عدة بنوك اضطرت بعد استنفاذها لتسهيل اعادة التمويل ، الى الالتجاء لتسبيقات خاصة . وقد بلغ متوسط هذه المعونات الاضافية التى ارتفعت الى 222 مليون درهم فى 31 مايو ، 109 ملايين درهم فى نهاية كل شهر ، و 75 مليون درهم بالمتوسط اليومى.

وقد استشعر ضيق الخزائن البنكية بقوة اكثر طيلة النصف الثانى غير أنه عرف شيئا من التخفيف فى نهاية اكتوبر وفى الايام الاخيرة من السنة غير انه عرف شيئا من التخفيف فى نهاية اكتوبر وفى الايام الاخيرة من السنة نتيجة لاهمية مصروفات الخزينة العامة . اما الاثر التقييدى الاجمالى الذى استمر حتى شهر شتنبر والخاص بالتغييرات المشتركة للاحتياطيات الرسمية من الصرف والتزامات الخزينة بازاء بنك المغرب ، فقد اضيفت اليه انعكاسات الاكتتابات فى القرض الوطنى وخصوصا انعكاسات التوسع غير العادى لتداول العملة الورقية طيلة المدة وبالاخص خلال شهرى يوليوز ونونبر . وهكذا فان التجاءات البنوك لمعهد الاصدار قد بلغت حدا أقصى قدره 1.740 مليون درهم فى 31 غشت كما بلغت بالمتوسط 1.418 مليونا عند نهاية كل شهر مقابل 721 مليونا فى النصف الثانى من سنة 1975 ، بينما وصل معدل استعمال سقوف اعادة الخصم الى 94 % بدلا من 84 % خلال الفترة المقابلة من السنة السابقة يضاف الى هذا أن معظم البنوك تعين عليها أن تلتجىء الى تسبيقات خاصة بصفة دائمة تقريبا وبمبالغ لم تسجل أبدا من قبل . ذلك أن الحجم الاجمالى للموارد المقدمة على هذا الشكل قد استقرت عند 337 مليون درهم بالمتوسط اليومى وعند 436 مليونا بالمتوسط فى نهاية كل شهر . وقد تحقق الحد الاقصى لهذه الموارد فى آخر شهر غشت بما قدره 712 مليون درهم ، بينما كان الحد الاقصى لسنة 1975 لم يتعد الا قليلا مبلغ 100 مليون درهما.

فى الوقت الذى قررت فيه السلطات النقدية الرفع بنسبة 20 % فى سقوف اعادة الخصم فى شهر فبراير لمسايرة النمو الاقتصادى المرتب فانها احجمت تقريبا فيما بعد عن اتخاذ اى اجراء تقييدى بالرغم من حدة الضغوط ، بل علمت بالعكس من ذلك على تقوية فعالية المراقبة على السلف عن طريق الزيادة من كلفة الموارد المقدمة للبنوك . وهكذا فلم يرخص باى توسيع جديد للحدود العادية لاعادة الخصم باستثناء زيادة مبلغ 50 مليون درهم فى حجم التمويل الخاص بالحبوب الذى دعت اليه ، فى شهر يوليوز ، أهمية المحصول نفسها . وبمقابل ذلك ، عمدت السلطات النقدية ابتداء من شهر مايو الى الرفع من تكلفة السيولات المقدمة للبنوك على شكل تسبيقات خاصة ، وذلك بتوسيع دائرة تطبيق معدل الجزاء بنسبة 12،75 % . وبالتالى وبسبب الالتجاء القوى الى هذه التسبيقات ، فان الكلفة المتوسطة للموارد المقدمة خلال السنة للجهاز البنكى على يد بنك المغرب قد أمكن تقديرها بمعدل يزيد بنقطة واحدة على المعدل الاساسى.

التجاآت البنوك للسوق النقدية

لقد استطاعت البنوك كالسنوات السابقة أن تحقق توازن خزائنها عن طريق استكمال المساعدات التى تحصل عليها لدى معهد الاصدار باللجوء الى السوق النقدية ، التى يمولها فى الجانب الاكبر ، القرض

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الشعبي ، وصندوق الايداع والتدبير ، غير أن التضييق الذي حدث في خزائن البنوك خلال سنة 1976 قد انعكس بالطبع على حجم العمليات وكذا على مستوى معدلات الفائدة.

ذلك أن قروض المؤسسات المالية المتخصصة التي تشكل المورد الفعلي الوحيد للجهاز البنكي في مجمله ، ان لم يكن قد نما بشكل مواز لاحتياجات البنوك ، فانه تصاعد مع ذلك بصفة ملموسة ، اذ ان المساعداتُ المقدمة بضمان سند قد انتقلت بالمتوسط عند نهاية كل شهر من 85 مليون درهم سنة 1975 الى 123 مليونا سنة 1976 . الا ان حصة هذا المورد ضمن مجموع موارد اعادة التمويل انخفضت من 12 % الى 9 % بسبب الزيادة بنسق اسرع في المساعدات المقدمة من طرف بنك المغرب . اما بالنسبة للعمليات التي تدعى « لاجل قصير جدا » والتي تدرج ضمن الودائع فقد انتقل متوسط حجمها من سنة لاخرى من 50 الى 63 مليون درهم.

اما قروض البنوك فيما بينها والتي لا يمكن ان تعتبر حسب تعريفها كموارد صافية ، بل تسمح بتحقيق توازن الخزائن داخل الجهاز البنكي ، بتعويض الاحتياجات المؤقتة بالفوائض المؤقتة المقابلة لها ، فقد تقلصت على العكس من ذلك بشكل ملحوظ جدا . ذلك ان الحجم المتوسط لهذه العمليات عند نهاية كل شهر قد انخفض من 270 مليون درهم سنة 1975 الى 185 مليونا سنة 1976 مما يبرز النذرة العامة للسيولات لدى البنوك.

الا ان المميزات الاساسية للسوق النقدية لم يطرأ عليها أي تغيير جدري . فقد ظل صندوق الايداع والتدبير والقرض الشعبي المقرضين الرئيسيين ، حيث قدما في المجموع 82 % من رؤوس الاموال . غير ان الحصة النسبية لكل منهما قد تغيرت . ذلك ان القرض الشعبي وان كان يمول بموارد هامة بفضل الشبكة الواسعة للشبابيك التي يتوافر عليها وخصوصا بفضل تجميع الاموال المحولة من طرف العمال المغاربة بالخارج ، فقد تأثر مع ذلك من التضييق المعلم في الخزائن . لذا فان التسليفات التي جعلته يحتل الرتبة الاولى كمقرض سنة 1975 بمبلغ 226 مليون درهم بالمتوسط عند نهاية كل شهر ، قد نزلت الى 168 مليونا سنة 1976 اي عند نفس المستوى الذي بلغته تسليفات صندوق الايداع والتدبير ، مما جعله يستفيد من تسهيل اضافي قدره 100 مليون درهم قدمه له بنك المغرب قصد تلافي ظهور توتر اقوى داخل السوق النقدية من جراء الاكتتابات في القرض الوطني ، بينما لم يحصل صندوق الايداع والتدبير بهذا الرسم الاعلى 37 مليون درهم.

اما فيما يرجع للمقترضين ، فان التقلص ظل مشابها جدا للانخفاضات التي كانت قد لوحظت خلال السنوات السابقة وان كان اقل حدة منها . ذلك ان المقترضين الرئيسيين الاربعة حصلوا على 68 % من رؤوس الاموال المقدمة مقابل 70 % سنة 1975.

اما معدل العمليات ، فقد تأثر في المقابل من القلة العامة للخزائن على الرغم من التوسيع المباشر او غير المباشر في الموارد الذي اصبح ممكنا على الخصوص بالرفع الذي فاق 75 مليون درهم في المجموع والذي مس امكانيات التجاء بعض المؤسسات المالية لبنك المغرب . فقد بلغ هذا المعدل في المتوسط بالنسبة للستة كلها 7،3 % بدلا من 5،4 % سنة 1975 بعد ان ظل يرتفع بصورة دائمة ، حيث انتقل من 5،3 % في شهر يناير الى 7،4 % في شهر يونيه ثم تجاوز حد 8 % في شهر غشت ليصل الى 8،5 % في نهاية السنة.

التوفير والاستثمارات

يتضح من معطيات المحاسبة الوطنية ان التوفير الوطني الاجمالي قد ارتفع ، في سنة 1976 ، الى 5.460 مليون درهم ، متجاوزا بعض الشيء المبلغ الذي حققه في بحر السنة السالفة (1) . وعليه ، فان النسبة الموجودة بين هذه المجموعة وبين الناتج الوطني الاجمالي والتي انحدرت من 19،9 % الى 17،5 % سنة 1975 قد انخفضت من جديد لتستقر ، بانتهاء السنة المنصرمة عند 14،5 % . وقد نتج هذا التقلص عن الفارق الملحوظ بين معدل نمو الناتج الوطني الاجمالي ومعدل الطلب . ذلك انه في الوقت الذي ارتفع فيه الناتج الوطني الاجمالي بنسبة 18 % من سنة الى اخرى ، سجل الطلب الاجمالي ارتفاعا اكثر ، بلغ تقديره 28،5 % ، وهي اعلى نسبة تم تسجيلها منذ بداية التصميم الخماسي.

وهكذا ، وبالنظر الى ان التوفير الوطني لا يتعدى 5.460 مليون درهم ، فان التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت قد بلغ 10.650 مليون درهم سنة 1976 ، محققا بذلك توسعا معدله 38 % خلال سنة واحدة.

واعتبارا لتصاعد المخزونات بمبلغ 600 مليون درهم ، تظهر المقارنة بين التوفير الوطني وبين الاستثمارات ان حاجة التمويل بلغت 5.790 مليون درهم بدلا من 2.040 مليون سنة 1975.

ولقد تمت تغطية هذا العجز بواسطة المساعدات الاجنبية في حدود 5.740 مليون درهم وكذا باستعمال ما يعادل 50 مليون درهم تقريبا من احتياطيات الصرف للبلاد.

ونظرا لما هو عليه الامر منذ عدة سنين عدم كفاية المعطيات الاحصائية التي لا تتيح احصاء مفصلا لمختلف العناصر المكونة للتوفير ، فان هذا التحليل سوف لا ينتصب الا على التوفير السائل او لاجل قصير وعلى القروض الطويلة والمتوسطة الامد والتعديلات التي مست رأسمال الشركات ونشاط البورصة.

التوفير السائل والسوق المالية

رغم الفتور الملحوظ في التوسع الاستثنائي الناتج سنتي 1974 و 1975 عن اصلاح سعر الفوائد الدائنة فان نسق النمو في التوفير السائل او القصير قد بلغ مرة اخرى سنة 1976 معدلا يتجاوز 20 % وهو اعلى نسبيا من ارتفاع الموجودات النقدية الذي بلغ 18،4 % عن نفس الفترة.

وفي ذات الوقت ، فان تعبئة رؤوس الاموال في السوق المالية قد احرزت تقدما ملحوظا بفضل عملية القرض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية.

التوفير السائل او القصير الاجل

ان التوفير السائل او القصير الاجل الذي مثل 13،3 % من سيولات الاقتصاد بدلا من 13،1 % سنة 1975 والذي يضم مجموع الارصدة القابلة للتعبئة دون التعرض لمخاطر الخسارة في رأس المال

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ما عدا الموجودات تحت الطلب للمؤسسات والخواص ، قد بلغ فى 31 دجنبر 2.317 مليون درهم ، مبرزا بذلك نسبة للنمو فى هذه السنة تمثل 20،1 % مقابل 37،6 % سنة 1975 و 38،9 % سنة 1974.

والجدول الوارد اسفله يمكن من مقارنة التطور الحاصل خلال السنوات الاخيرة فى مختلف مكونات التوفير السائل او القصير الاجل كما يبين هيمنة الودائع البنكية لاجل.

المجموع فى نهاية دجنبر بملايين الدراهم	1972	1973	1974	1975	1976
الودائع البنكية لاجل	547	620	1.017	1.437	1.752
الودائع بصندوق التوفير الوطنى	224	243	262	294	308
الودائع بالصندوق الوطنى للقرض الفلاحى	30	56	67	141	128
سندات الخزينة :					
لمدة ستة اشهر فى نماذج	31	36	19	30	110
لمدة ستة أشهر وسنة واحدة بالحسابات الجارية (شركات التامين وغيرها)	39	45	32	25	18
سندات الصندوق للبنك الوطنى للانماء الاقتصادى	9	9	5	2	1
المجموع	880	1.009	1.402	1.929	2.317
معدل الزيادة بالنسبة المائوية	+ 9،7	+ 14،7	+ 38،9	+ 37،6	+ 20،1

الودائع شبه النقدية التى تديرها البنوك :

بلغت الارصدة البنكية لاجل فى نهاية السنة المنصرمة 1.752 مليون درهم مقابل 1.437 مليون فى سنة 1975 . وفى حين أن تحسين شروط اداء هذه الودائع الذى ادخله اصلاح معدلات الفائدة ابتداء من يوليوز 1974 والذى استكمل سنة 1975 قد تجسد خلال هاتين السنتين فى زيادتين متتاليتين بمعدل 64 % و 41،3 % ، فان التوسع الملحوظ فى نهاية سنة 1976 يظهر تثاقلا بينا من . خلال معدل الارتفاع الذى لم يبلغ سدى 21،9 % . بيد انه يبدو على يكثير من التغيير الحاصل فى الودائع تحت الطلب والذى وصلت نسبته 13،2 % بحيث أن حجم شبه النقد ضمن مجموع مداخيل البنوك قد ارتفع فى ظروف سنة واحدة من 17،3 % الى 18،4 % ، الا أنه يمثل ، كما كان الشأن سنة 1975 ، ما يزيد قليلا عن 15 % من الموارد البنكية الاجمالية.

كما يتبين من فحص هيكل الموجودات لاجل أنه ، نتيجة تمديد جديد فى أجل الودائع ، فان الاموال التى يقل أمدها عن أربعة أشهر لا تشكل سوى 38 % من مجموع شبه النقد ، بينما جاوزت النصف قبل مراجعة هياكل معدلات الفائدة.

الودائع لدى صندوق التوفير الوطنى

يتضح أن أثر الرفع فى معدلات الاداء الذى طبق سنة 1974 كان اخف وقعا بكثير بالنسبة لصندوق التوفير الوطنى . ذلك أن الاموال التى جمعتها هذه الهيئة لم تزد الا بنسبة 4،8 % فى سنة 1976 مقابل 12،2 % خلال سنة 1975 حيث ارتفعت الودائع النقدية فى 31 دجنبر الاخير الى 308 ملايين درهم موزعة بين 423.531 دفترا ، مقابل 294 مليون درهم و 440.862 دفترا فى العام السابق . وهكذا ، يظهر أن تنعف الاتساع فى الارصدة التى يديرها الصندوق ناتج فى الواقع عن تقلص عدد الزبناء أكثر مما هو ناتج عن انخفاض الودائع التى قدر معدل قيمتها عن كل دفتر بـ 727 درهما ، اى بارتفاع سنوى معدله 9،2 % وهو معدل مرض نسبيا.

الودائع الاخرى والسندات

ان الودائع تحت الطلب الموكولة الى الصندوق الوطنى للقرض الفلاحى لم تبلغ فى 31 دجنبر 1976 سوى 128 مليون درهم ، فعرفت بذلك تقلصا سنويا نسبته 9 % بينما كانت قد تضاعفت سنة 1975 وباعتبار أن النتائج الاستثنائية المسجلة سنة 1975 كانت ناجمة الى حد بعيد ، عن الارتفاع الشديد فى أرصدة بعض الحسابات عند انتهاء الفترة ، فان متوسط المستوى الشهرى للموجودات ، بتسجيله 115 مليون درهم سنة 1976 قد بدأ متفوقا بصورة ملموسة اذا قورن بنظيره فى السنة السابقة الذى لم يتجاوز 102 ملايين.

هذا وقد كان ارتفاع الاكتتابات فى قيم الخزينة لاجل قصير أكثر بروزا ، فان حجم سندات الخزينة لستة أشهر التى يملكها الخواص قد تضاعفت ثلاث مرات من سنة الى اخرى نتيجة توسع استثنائى فى شهر دجنبر واستقر فى حدود 110 ملايين من الدراهم . وعلى النقيض من ذلك يحق القول بان اقتناء شركات التأمين للسندات القصيرة الاجل فى نطاق استعمالها لاحتياطاتها التقنية والذى انخفض بصورة متواصلة منذ سنة 1973 قد هبط من جديد ولم يبلغ الا 18 مليون درهم مقابل 25 مليونا فى السنة السابقة (1).

واخيرا ، فان الاكتتابات فى سندات الصندوق للبنك الوطنى للانماء الاقتصادى والتى سبق ان انحصرت فى مليونين من الدراهم فى نهاية 1975 قد نزلت الى مليون واحد فى 31 دجنبر 1976 بالرغم من ان الحد الاجمالى لهذه الاقتراضات التى تحظى بضمانة الدولة بقى محدودا فى 20 مليون درهم.

(1) ان السندات القصيرة الاجل المكتتب فيها من طرف البنوك والمؤسسات المالية المختصة لم يشملها الاحصاء فى هذا الباب لانها تشكل استعمال موارد سبق الاخذ بها ، اما ضمن المجموعة النقدية (الودائع البنكية تحت الطلب ولاجل) واما داخل عناصر اخرى من التوفير السائل (الودائع بصندوق التوفير الوطنى وبالصندوق الوطنى للقرض الفلاحى).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السوق المالية وبورصة القيم

لقد طبعت عمليات الدولة بشدة خلال سنة 1976 سوق الرساميل الطويلة الاجل . ذلك انه بينما طرأ انخفاض جد بارز على عمليات اصدار سندات القطاع شبه العمومي والشركات الحرة مع ما استتبعه من مساس بنشاط بورصة القيم بالدار البيضاء ، نجد ان التطور الايجابي اجمالا الذي عرفته السوق المالية ناتج بصورة مطلقة عن عملية القرض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية.

الاصدارات الاجمالية المتوسطة والطويلة الاجل (*)

بملايين الدراهم	1972	1973	1974	1975	1976
سندات الدولة لخمس سنوات	84	24	68	40	46
التزامات وسندات الدولة لاجل طويل	123	153	97	227	773
(منها الالتزامات لمدة 15 سنة)	(90)	(107)	(35)	(150)	(1.221)
الاصدارات شبه العمومية المضمونة من طرف الدولة	30	135	218	230	185
اصدار الشركات * *	356	481	974	1.050	1221
المجموع	593	793	1.357	1.547	2.225
معدل الزيادة (بالنسبة المائوية)	+ 27,8	+ 33,7	+ 71,1	+ 14,0	+ 43,8

* نظرا لانعدام المعلومات الاحصائية حول التسديدات المتعلقة ببعض الاصدارات فانه لا يمكن تحديد مجموع مبلغ الاكتتابات الصافية.
* * الزيادات في الرأسمال وتكوين الشركات ، ومن ضمنها تلك التي لم تفض الى احداث قيم منقولة.

يتجلى من الجدول المثبت أعلاه ان التوفير الطويل الاجل الذي ازداد بمعدل 43,8 % بالقياس للسنة السابقة قد بلغ مبلغا اجماليا قدره 2.225 مليون درهم ، تلقت الخزينة 57 % منه مقابل 17 % سنة 1975 (1).

الاصدارات العمومية والاصدارات المضمونة من طرف الدولة

بلغت قيمة توظيفات سندات والتزامات الخزينة وكذا السندات المضمونة من طرف الدولة 1.452 مليون درهم في سنة 1976 مقابل 497 مليون سنة 1975.

وهذا امكن للدولة الحصول على قروض مباشرة بمبلغ 1.267 مليون درهم مثل منها القرض الواسع لمدة 15 سنة الذي طرح في يوليوز للحصول على مليار من الدراهم ما قدره 1.037 مليون . هذا وان السندات الخاصة بهذا القرض والتي يؤدي عنها 7 % كل سنة مع الاستفادة من الاعفاء الجبائي تستهلك خلال عشر سنوات ابتداء من 2 غشت 1982 عن طريق اجراء القرعة.

وهناك التزامات أخرى للدولة مدتها 15 سنة قد اصدرت بمبلغ اجمالي قدره 87 مليون درهم ، منها 50 مليون يكتتب فيها صندوق الايداع والتدبير. اما شراء المؤسسات لسندات عشر سنوات ، لاستعمالها في احتياطي الاستثمار فقد بلغ 74 مليون درهم . ومن جهة أخرى فان الاموال التي يملكها اجانب والمسجلة في حسابات « الرأسمال » قد رصدت بما قدره 23 مليون درهم لشراء سندات الخزينة لمدة 7 سنوات . واخيرا فقد اكتتب القرض الشعبي في 46 مليون درهم من سندات الخمس سنوات.

(1) غني عن البيان أن بعض التوظيفات الطويلة والمتوسطة الاجل التي تضمنها من من جديد الجدول أعلاه قد مولت من لدن وسطاء ماليين عن طريق موارد سائلة أو قصيرة الاجل ، احصاؤها في مكان آخر.

وبلغت القروض التي طرحتها الهيئات شبه العمومية والتي تضمنها الدولة 185 مليون درهم ، موزعة بين القرض العقاري والفندقي بمبلغ 80 مليون ، والبنك الوطني للانماء الاقتصادي بـ 40 مليون ، والمكتب الوطني للكهرباء بـ 35 مليون والشركة العامة العقارية بـ 30 مليون . ويبقى صندوق التدبير والايداع المكتب الرئيسي الذي قدم 142 مليون درهم ، تليه شركات التأمين التي بلغت اكتتاباتها 32 مليونا.

تكوين الشركات والزيادات في الرأسمال

بعد ان خلفت تدابير المغربة في سنة 1974 و 1975 حركة هامة الشركات والزيادة في الرأسمال ، فان العمليات من هذا النوع لم من التحويلات المالية ونموا ملحوظا في المبالغ المخصصة لتكوين تبلغ سنة 1976 سوى 773 مليون درهم ، مسجلة انخفاضا معدله 26 % بالقياس للسنة السالفة . وقد تطلب انشاء 722 مؤسسة ما قدره 198 مليون درهم ، بينما استفادت 852 شركة جديدة سنة 1975 من 248 مليون.

كما ان الزيادات في الرأسمال ، لغاية 575 مليون درهم ، مست 292 شركة في حين أن 359 مؤسسة استفادت في السنة المنصرمة من 802 ملايين كاسهامات مالية جديدة . وقد ادرجت انخفاضات الراسمال وحل الشركات وتحويلها خلال السنة المالية الماضية بـ 85 مليون درهم ، بصورة نزل معها الارتفاع الصافي للراسمال في سنة 1976 الى 688 مليون مقابل اكثر من مليار درهم سنة 1975 . والجدول التالي يوضح التطور الملحوظ في هذا المجال خلال السنوات الاخيرة :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1972	1973	1974	1975	1976
الزيادات في الرسمال	277	332	725	802	575
تكوين الشركات	79	149	249	248	198
الارتفاع الاجمالي للراسمال	356	481	974	1.050	773
انخفاضات الراسمال	– 59	– 64	– 86	– 45	– 85
الارتفاع الصافي للراسمال	297	417	888	1.005	688

ان توزيع الرساميل حسب فروع النشاط يبرز المكانة الراجحة للقطاع الصناعي ، وخاصة معامل السكر اذ انشئت وحدة لعلاج الشمندر بسهل لوكوس وتمت زيادات في راسمال معامل الغرب وذكالة وشرق البلاد . كما ان المؤسسات المعدنية والشركات المالية وكذا قطاع النقل الجوي والبحري سجلت اسهامات راسمالية هامة .

. بورصة القيم الدار البيضاء

لاول مرة منذ 10 سنين ، انخفض رقم الاعمال لبورصة القيم في سنة 1976 . ذلك أن المعاملات بلغت 182 مليون درهم فحسب مقابل 212 مليون سنة 1975 . واذا كان الانخفاض الملحوظ ونسبته 14 % ناتجا دون شك جزئيا ، عن الحد من الاعتمادات والاقتطاع الهام من التوفير نتيجة طرح القرض الوطني فان السبب الرئيسي كامن في قلة عرض الاوراق . وهكذا فلم يتجاوز عدد السندات المتداولة 673.400 سند ، مسجلا انخفاضا معدله 32 % من سنة لاخرى . كما ان العمليات المتعلقة بادخال قيم جديدة أو ارتفاعات في راس المال لم تتناول الا اعدادا محدودة من السندات بينما كان انخفاض اسعار بعض الاسهم يحفز اصحابها على الاحتفاظ بها .

ويتضح من خلال التوزيع حسب نوع المعاملة تفوق سوق المزاد التي مثلت 68 % من رقم الاعمال بالرغم مما عرفته التحويلات المباشرة من دعم طفيف .

ان الرسملة البورصية التي تقاس بحاصل ضرب عدد السندات المقبولة في التسعير ، في متوسط قيمتها البورصية السنوية قد بلغت 1.806 ملايين من الدراهم ، محققة بذلك ارتفاعا معدله 11،6 % بالنسبة للسنة الماضية التي سجلت خلالها ايضا ارتفاعا بمعدل 56 % . ويرجع النمو الملحوظ في سنة 1976 على الخصوص الى ادخال اربع قيم جديدة والى ارتفاعات رأسمالية قامت بها تسع شركات .

وتبرز المقارنة بين الرسملة البورصية والقيمة الاسمية للسندات فائضا اجماليا في القيمة قدره 609 ملايين من الدراهم مقابل 602 ملايين في نهاية 1975 . اما العلاقة بين الرسملة البورصية ورقم الاعمال التي تحدد سرعة حركة السندات والتي نزلت في ظرف سنة واحدة من 13 % الى 10 % فانها تعكس التقلص الذي مس بالنشاط العام للبورصة خلال السنة المالية المنصرمة .

ان الربيحات الموزعة التي شهدت اتساعا معدله 20 % تقريبا ، خلافا للتطور المبين اعلاه قد بلغت 119 مليون درهم كما ارتفع متوسط مردود القيم المسعرة من 6،12 % الى 6،59 % .

الاستثمارات

في حين ان المراجعة التصاعدية لاهداف التصميم التي تمت في سنة 1975 قد رفعت تقديرات الاستثمارات لسنة 1976 الى 9.365 مليون درهم ، فان منجزات السنة المالية المنصرمة بلغت بصرف النظر عن دعم المخزونات بـ 600 مليون – ما قدره 10.650 مليون درهم فابرزت تجاوزا معدله 13،7 % بالقياس الى المعطيات التقديرية ، وارتفاعا معدله 38،1 % بالنسبة للنتائج المحصل عليها في سنة 1975 . وعلى اثر هذا التطور البارز ، ارتفع معدل الاستثمار ، الناتج عن المقابلة بين التكوين الاجمالي للراسمال الثابت والانتاج الداخلي الاجمالي والذي لم ينقطع عن النمو خلال السنوات الاخيرة ، الى 34،1 % سنة 1976 مقابل 29،6 % سنة 1975 .

ورغما عن أن التقدم الملحوظ ناجم ، جزئيا ، عن ارتفاع الاسعار ، فانه يعزى بصورة اساسية ، الى جهود التجهيز المكثفة التي بذلتها البلاد بمبادرة حاسمة من الدولة .

ويبين الجدول اسفله تطور المكونات الرئيسية للتكوين الاجمالي للراسمال الثابت خلال الخمس سنوات الاخيرة .

بملايين الدراهم الجارية	1972	1973	1974	1975	1976 *
المعدات والادوات	1.060	1.250	2.040	3.470	4.650
البناء	750	880	1.090	1.850	2.900
الاشغال العمومية	860	800	1.100	2.390	3.100
التكوين الاجمالي للراسمال الثابت	2.670	2.930	4.230	7.710	10.650
الانتاج الداخلي الاجمالي	17.850	18.830	23.570	26.040	31.220
معدل الاستثمار (بالنسبة المائوية)	14،9	15،6	17،9	29،6	34،1

(*) ارقام مؤقتة .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الى مقتضيات المعدات والادوات التي بلغت قيمتها 3.470 مليون درهم سنة 1975 قد ارتفعت الى 4.650 مليون درهم سنة 1976 ، ممثلة بفضل هذا التصاعد الذي حقق معدل 34 % ما يقارب 44 % من التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت . وقد بلغت الاستثمارات المتعلقة بالبناء 2.900 مليون درهم اى بارتفاع قوى نسبته 57 % تقريبا . اما الاستثمارات بقطاع الاشغال العمومية فوصلت الى 3.100 مليون درهم مسجلة توسعا معدله 30 %.

استفادت البرامج البالغ عددها 782 سنة 1976 من اجراءات التشجيع المنصوص عليها في مختلف قوانين الاستثمارات ووصلت قيمتها الى 4.642 مليون درهم مسفرة عن ارتفاع كبير معدله 72 % بالقياس للسنة المنصرمة.

يلاحظ في هذا المجموع ان القطاع الحر لم يتدخل الا في الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة او المتوسطة ذات الراسمال المحدود ، بينما كان نصيب الدولة في نفقات تجهيز البلاد موفورا جدا في المشاريع الضخمة ، سواء تولته بصورة انفرادية او باشتراك مع الهيئات شبه العمومية . فقد قاربت الاستثمارات العمومية معدل 62 % من مجموع المشاريع المقبولة . كما ان التزام الدولة والهيئات شبه العمومية يظهر جليا في القطاعين الصناعي والمعدني حيث قارب معدل المشاركة 69 % . وعلى العكس فان المبادرة الحرة ، المحددة اجمالا في 38 % مسيطرة في ميدان الصيد البحري والنقل البحري وكذا في الصناعة التقليدية والسياحة.

وعلى العموم ، فان المعطيات الاحصائية تبرز ان الاستثمارات قد وجهت اساسا الى الصناعة التي تلقت 3.793 مليون درهم اى 82 % من المجموع مقابل 1.428 مليون أو 53 % سنة 1975 . فاحتلت التجهيزات الكيماوية وشبه الكيماوية الدرجة الاولى وتلقت 1.103 ملايين من الدراهم . يليها قطاع مواد البناء والاشغال العمومية الذي استفاد من 1.029 مليون درهم. ومن جهة أخرى ، وجه مبلغ 544 مليون لقطاع الصناعة الغذائية ، بينما تلقت شعبة المنسوجات وشعبة الخشب والتلفيف على التوالي 407 و 368 مليون درهم . وقد وجهت نفقات التجهيز الاخرى الى ميدان المعادن والكهرباء . ومن اهم المشاريع التي تفوق 30 مليون درهم والتي يجب ان تشملها اتفاقيات بين الدولة وذوي المبادرات والتي قارب مجموعها 2.912 مليون درهم ، منها 2.795 مليون للقطاع الصناعي ، كانت لها صلة بتوسيع منشآت شركة « سامير » وبناء معمل الاسمنت بوجدة وتشييد معمل معجون الورق في سيدي يحي وانشاء معمل السكر بالقصر الكبير.

اما القطاع البحري فتلقى 638 مليون درهم ، خصص منها مبلغ 397 مليون للصيد البحري و 241 مليون للنقل.

وعلى نقيض من ذلك لم يوجه للانشطة المتصلة بالسياحة سوى 148 مليون درهم مقابل 550 مليون سنة 1975.

أما لسهام الرأسمال الاجنبي في الاستثمارات المقبولة المخصصة لمختلف قطاعات الاقتصاد ، فقد بقي محدودا اذ لم يبلغ سوى 510 ملايين ، اى اقل من 11 % من المجموع في حين انه شكل 16 % خلال السنة الماضية . وعن الاموال الواردة من الخارج ، وهي قادمة اساسا من فرنسا واسبانيا ، فقد وزعت بصفة رئيسية بين الصناعة والقطاع البحري.

لقد بقي التوزيع الجغرافي للمشاريع الجديدة متمركزا في ناحية الدار البيضاء التي اجتذبت 44 % من الرساميل المستثمرة . بيد ان سياسة اللامركزية اعطت ثمارها مما تجسم على الخصوص في برنامج انشاء معامل السكر في الشمال واحداث معمل للاسمنت بالمنطقة الشرقية.

وفي الاخير ، اذا كان حجم الاستثمارات المقبولة قد تدعم بصورة محسوسة جدا خلال سنة 1976 فان عدد الوظائف المحدثة في اطار هذه المشاريع – 41.700 وظيفة مقابل 23.000 فقط سنة 1975 – يبدو مع ذلك محدودا . اما متوسط الاستثمار عن كل وظيفة جديدة فرغم انخفاضه النسبي ، يبقى مقدرا في مبلغ مرتفع جدا سنة 1976 وهو 111.300 درهم.

مولاي صاحب الجلالة ،

شهد الانتاج الداخلي سنة 1976 معدل نمو ملحوظ لم يسبق تسجيله منذ سنة 1968 . وقد ترتب هذا التحسن الملموس الذي جاء في اعقاب الزيادة البطيئة لسنة 1975 ، في جزء منه ، عن المحصول الزراعي الجيد ، الناتج بدوره عن الظروف المناخية الملائمة ، كما ترتب ايضا عن سياسة التجهيز الطموحة التي تطبق في اطار مخطط التنمية ، وهي السياسة التي ادت بصفة مباشرة او غير مباشرة الى تقوية الطلب والطاقات الانتاجية . وهكذا وبفضل ما ترتب عن ذلك كله من انعكاسات عديدة ، فقد انطبع الوضع الاقتصادي للسنوات الماضية بصفة خاصة ، بالعزم الوطيد على تطوير الهياكل الاساسية ، وارساء تجهيز صناعي يهدف الى اتاحة تحويل وتقييم المنتجات الاساسية . ذلك ان الاتجاهات التي ظهرت خلال السنة السابقة ، قد تواصلت في كل الميادين سنة 1976 بل ازدادت بروزا وامتدادا ، اذ ان حجم الاستثمارات العمومية والخصوصية والذي كان قد ارتفع خلال السنتين المنصرمتين بمعدلات لم يسبق تسجيلها من قبل ، قد تصاعد من جديد بشكل ملحوظ . ومن جهة اخرى ، فان الطلب قد عرف انتعاشا متزايدا نتيجة لتدعيم نفقات التجهيز ونفقات الاستهلاك . اما العجز في الميزانية العمومية التي تتحمل جزءا كبيرا من مجهود التجهيز فقد ازداد حدة . وهكذا ايضا فان الميزان التجاري سجل مرة اخرى عجزا كبيرا ، وذلك تحت التأثير المزدوج لزيادة الطلب وتقلص مداخيل الصادرات . وفي الاخير ، فقد اتسع مجال اللجوء الى المساعدات الخارجية ، كما ارتفعت حدة الضغوط على الاسعار.

ومع ذلك كله ، فانه قد تم الحفاظ على التوازنات الاساسية اذ أمكن الحصول على تمويلات خارجية لتغطية عجز العمليات الجارية لميزان الاداءات ، بفضل الثقة التي تحظى بها بلادنا وقدرتها على الاستدانة التي كانت لا تزال كاملة تقريبا في مطلع السنة . وقد اكتست هذه الموارد صبغة تسليفات ثنائية ، واموال مستقاة من السوق الدولية ، مقدمة من طرف المنظمات العالمية . وباسهامها في تلبية حاجيات الخزينة العامة ، فقد اتاحت هذه الاموال تحقيق توازن شبه كامل في ميزان الاداءات . وقد ساعدت التدابير المتخذة في ميدان النقد على الوصول الى هذه النتيجة ، حيث انها سعت الى تدارك ارتفاع قوي في الاسعار كما سمحت التحديدات التي فرضت على نمو التسليفات البنكية المدعمة بواسطة المراقبة على سيولة البنوك ، بتوسع في وسائل الاداء بتلائم وحاجيات الاقتصاد ، كما عملت على

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تجنب ظهور ضغوط بالغة فى الطلب ، التى كان من الممكن ان تؤدى الى زيادة فى ارتفاع الاسعار وحجم الاستيرادات.

وقد ظهرت مرة اخرى فى مستهل سنة 1977 نفس الاتجاهات وهى تكتسى اكثر وضوحا ومن الماضى وتبعث على كثير من القلق . ونظرا لانه لا يمكن بأى حال ، خلال السنة الاخيرة من تطبيق المخطط ، ان يتخلى عن سياسة الاستثمارات المتبعة منذ مراجعة الاهداف التى تمت سنة 1975 ، بل يتعين على العكس من ذلك دعم مجهود التنمية وخصوصا فيما يتعلق بالقطاعات ذات المردودية العاجلة ، فان الميزانية الجديدة للتجهيز قد ازداد اتساع دائراتها بالقياس لما كانت عليه سنة 1976 . وبالتالى فان العجز فى الميزانية العامة الناتج عن ذلك قد تفاقم بصورة ملموسة . كما ان العجز التجارى المتوقع سيزداد ثقلا اذا تم تنفيذ ميزانية الاستثمارات بنفس المعدلات العالمية للسنوات السالفة ، لكون الاستيرادات سيتعين عليها هذه السنة ايضا ان تزيد باسرع من الصادرات ، حيث سترتفع نفقاتها من جزاء التضخم الذى ما زال يهيمن على اقتصاديات الدول الصناعية وكذا القرارات المتخذة فى نهاية السنة من طرف البلدان المنتجة للبترول . وفى نفس الوقت سيتصاعد حجم المشتريات وخصوصا فيما يتعلق بأمتعة الانتاج بل وكذلك بالنسبة للمواد الغذائية حيث اصبح من المؤكد ان المحصول الزراعى سيكون متوسطا فقط . وبموازاة ذلك ، فان المداخيل سوف لا يمكنها أن تنمو بنفس النسق ، ذلك ان الاستهلاك المحلى ، تحت تأثير التوسع الديموغرافى وارتفاع القوة الشرائية ، يعمل على تخفيض الطاقة التصديرية بالنسبة لطائفة من المنتجات الفلاحية . ومع انه يبدو ان عدة مواد اولية ستستطيع ان تحظى فعلا بأسعار اكثر تدعما منها فى سنة 1976 ، فانه فى المدى القريب على الاقل ، لا يمكن لتحسن المدخولات المستقاة من الفوسفاط ان يتأتى الا عن طريق الزيادة فى حجم الكميات المصدرة . ومن جهة اخرى ، نظرا للبطالة التى تسود داخل اروبا الغربية فان تشغيل العمال المغاربة بالخارج يواجه صعوبات متزايدة . وفى الاخير ، فان الآثار الحميدة للتصنيع المتمثل فى التقييم المحلى للمنتجات المصدرة وتعويض الامتعة المستوردة بالانتاج الوطنى قد اخذت تستشعر منذ حين فقط.

وعليه ، فان ضرورة مواصلة برنامج التجهيز ، سيتطلب حتما لجوءا متزايدا للقروض الخارجية . وهذا التمويل فى حد ذاته سوف لا يسبب صعوبات كبيرة نظرا للثقة الممتازة التى ما زال المغرب يتمتع بها ، فى الوقت الذى أصبح فيه اتساع دائرة استدانة الدول النامية موضوعا يشغل بال بعض المحافل الدولية . غير ان هذا التمويل وان كان جزء منه يتلقى بشروط مبسطة ، فسينتج عنه عبء على الدين المثقل بشكل ملموس ، ولو مع بقائه مدرجا ضمن الحدود التى وقع الاجتماع على قبولها.

كما يخشى من جهة اخرى ظهور ضغوط جديدة على الاسعار تحت تأثير تزايد سعة الطلب ، وتوسيع دائرة نفقات الاستثمارات وكذا الزيادات فى الاجور التى لها ما يبررها بحق والتى تقررت فى بداية السنة ، فى حين ان الانتاج الداخلى فى الصورة التى يقدر عليها سيكون عليه ان ينمو بسرعة أقل من السنة الماضية.

ولذا فان تدبيرا حازما يبدو ضروريا كما كان الشأن سنة 1976 . اذ انه من اللازم ان توجه النفقات العمومية حسب ترتيب للاسبقيات ترتيبا واضحا ومجديا . كما يتعين من جهة اخرى الزيادة فى حث الخواص والمؤسسات على اسبقية استعمال المنتجات المحلية والعمل فى نفس الوقت على تقوية الدعم المقدم للانشطة المتجهة نحو التصدير . واخيرا يتضح اكثر من اى وقت انه من الضرورى والمؤكد تشجيع التوفير الداخلى سواء منه العمومى ام الخصوصى . وفى هذا المجال فقد اظهر نجاح القرض الوطنى لتنمية الاقاليم الصحراوية وكذا النتائج المحصل عليها من وراء مراجعة شروط الجزاء على الودائع لاجل ان من الممكن تعبئة المواد الداخلية . الا انه من المتعين ايضا تجاوز ذلك كله بزيادة المداخيل الجبائية وتخفيف بعض تحملات صندوق المقاصة.

وستواصل السلطات النقدية من جهتها ، السهر بعناية واهتمام على ان تستجيب السيولات المقدمة للاقتصاد لمتطلبات التنمية دون ان يؤدى ذلك الى مضاربة او ظهور توترات مفرطة . وفى هذا الصدد فان التحديد الذى فرض سنة 1976 على نمو حجم القروض سيواصل العمل به ، فى نفس الوقت الذى ستوطد فيه التدابير الرامية الى تخصيص الاولوية لتمويل الاستثمارات وتمويل الانشطة المتجهة نحو التصدير.

وهكذا ، فانه مع المحافظة فى جميع الميادين ، على الصرامة المالية الدقيقة مما يتلاءم وسياسة التنمية السريعة ، وفى هذه الحالة وحدها يمكن للجهود المبذولة حاليا ان تؤدى بشكل منتظم الى تقدم والى التحسن المنشود فى مستوى معيشة السكان.

الرباط ، يونيه 1977.

مولاى الحسن بن المهدى.

***

تغييرات بيان الحساب الختامى لبنك المغرب

بلغ مجموع بيان الحساب الختامى لبنك المغرب فى 31 دجنبر 1976 8.226،9 مليون درهم بدلا من 6.072،2 مليونا سنة من قبل ، فسجل بذلك زيادة بنسبة 35،5 % مقابل 13،2 % سنة 1975.

أما أهم التغييرات التى سجلت فى ركنى الما له (الاصول) والما عليه (الخصوم) فقد كانت كالآتى :

الما لـه (الاصول)

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل

بلغ مجموع هذا الباب فى 31 دجنبر 1976 ما قدره : 2.342،2 مليون درهم فى نظير 1.616،8 مليونا سنة من قبل . ويتوزع هذا المبلغ على الشكل التالى :

- الموجودات من الذهب ..... 107،6 مليون درهم
  (مبلغ مخصص لتغطية تداول الاوراق النقدية)
- حصة الذهب المعبأة لدى صندوق النقد الدولى ..... 143،0 مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة .. 52،6 مليون درهم
  لتحويل .....
- الموجودات من العملات القابلة 2.039،0 مليون درهم
  (منها 534،9 مليون درهم مخصصة لاستكمال تغطية المتداول من (الاوراق النقدية).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وترجع الزيادة التي أسفر عنها هذا الركن والتي بلغت 725،4 مليون درهم الى الارتفاع بمقدار 747،7 مليون درهم في الموجودات من العملات القابلة للتحويل والتي انتقل حجمها من نهاية سنة لاخرى من 1.291،3 مليون درهم الى 2.039 مليونا . كما ترجع الى الانخفاض بمبلغ 22،3 مليون درهم الذي طرأ على الموجودات من حقوق السحب الخاصة حيث لم تصل الا الى 52،6 بدلا من 74،9 مليونا عند نهاية دجنبر 1975.

أوفاق الاداء

أدرج ركن « اوفاق الاداء » في البيان الختامي بمبلغ 75،6 مليون درهم أي بانخفاض قدره 28،3 مليونا بالقياس لآخر سنة 1975.

المساعدات المالية المقدمة للدولة

وصل ركن « المساعدات المالية المقدمة للدولة » الى 3.238،1 مليون درهم مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 280،3 مليونا بالنسبة للمستوى الذي كان قد بلغه سنة من قبل.

فالتسبيقات الاتفاقية ومبلغها 2.000 مليون درهم المقدمة للدولة بمقتضى الفقرة الرابعة من الفصل 35 من الظهير القاضي بانشاء بنك المغرب ، لم يطرأ عليها أي تغيير من سنة لاخرى حيث استعملت في مجموعها . وهذه التسبيقات وعددها أربعة قدمت على التوالي في 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1967 و 7 مايو 1970 و 13 مارس 1975. وقد شمل كل من التسبيقين الاولين 250 مليون درهم ، وبلغ التسبيق الثالث ما قدره 500 مليونا أما الرابع فوصل الى 1.000 مليون درهم.

وقد استعمل تسهيل الصندوق المفتوح للدولة بمقتضى الظهير المشار اليه أعلاه (فصل 35 فقرة 3) الى حد 893 بدلا من 748 مليونا في نهاية دجنبر 1975.

وتتمثل المساعدات المباشرة الاخرى في سندي الخزينة البالغين 100،5 و 38،4 مليون درهم على التوالي اللذين انقل تاريخ استحقاقهما لغاية 31 دجنبر 1977 بنفس المبالغ . ويمثل السند الاول مقابل التسبيق المقدم للدولة سنة 1958 لسحب البسيطة من التداول بالمنطقة الشمالية سابقا . أما الثاني فيمثل مقابل تكليف معهد الاصدار بالقطع النقدية المتداولة في 30 يونيه 1959 (الفصل 70 من الظهير الشريف القاضي بانشاء بنك المغرب).

وقد ارتفعت التسبيقات غير المباشرة التي تجسدها تعبئة السندات الجمركية والسندات الالزامية لصالح الخزينة ، الى 206،2 مليون درهم أي بتصاعد قدره 135،3 مليونا.

الحسابات الجارية البريدية

ادرجت « الحسابات الجارية البريدية » للبنك ضمن الحساب الختامي بمبلغ 103،1 مليون درهم أي بارتفاع حجمه 41،8 مليونا.

عمليات القرض

تحدد مجموع « عمليات القرض » في 2.362،7 مليون درهم فأسفر بذلك عن نمو بمقدار 1.116 مليونا.

« فمحفظة السندات التجارية المسحوبة على المغرب » التي ادرجت في البيان الختامي لـ 31 دجنبر 1976 بمبلغ 1.303،3 مليون درهم ، سجلت زيادة قدرها 421،6 مليونا بالقياس لنهاية سنة 1975 .

وتقدر « محفظة خصم السندات المسحوبة على المغرب » ضمن هذا الركن بـ 1.206،9 مليون درهم ، ووردت « محفظة خصم سندات الخزينة » بمبلغ 96،4 مليونا.

اما « محفظة السندات المسحوبة على الخارج » فتظهر بما قدره 86،3 مليون درهم أي بارتفاع حجمه 11،1 مليونا بالنظر لمستواها في نهاية دجنبر 1975.

ووصلت « التسبيقات » الى 879،4 مليون درهم فارتفعت في ظرف سنة بما قدره 640،7 مليونا . ذلك أن التسبيقات على سندات عمومية بلغت 174،2 مليون درهم مسجلة بذلك من سنة لاخرى تصاعدا بمقدار 142،9 مليونا كما أن التسبيقات على السندات التجارية المقدمة كضمانة قد زادت بـ 4،8 مليونا بالقياس لما كانت عليه في 31 دجنبر 1975 . أما التسبيقات المقدمة لحساب الخزينة لصالح الصندوق الوطني للقرض الفلاحي على سند الخزينة لاقل من سنة ، وكذا لصالح صندوق الايداع والتدبير على سندات الزامية مختلفة ، فقد استعملت من جهتها عند 31 دجنبر 1976 بمبلغ 135،5 و 250 مليونا على التوالي ، في حين انها لم تستعمل عند نهاية السنة السابقة.

أما « السندات الجارية تحصيلها » فقد ارتفعت الى 93،7 مليون درهم أي بزيادة سنوية قدرها 42،6 مليونا.

استخدام الرسمال والاحتياطيات

بعد طرح الاستهلاكات التي تمت برسم السنة المالية 1976 ، وصل ركن « استعمال الرسمال والاحتياطيات » عند 31 دجنبر 1976 الى 75،1 مليون من الدراهم مقابل 65،3 مليونا سنة من قبل.

عناصر مختلفة

ورد ركن « عناصر مختلفة » بما قدره 30،1 مليون درهم مسفرا بذلك عن ارتفاع قدره 9،8 مليونا.

الخصوم (الما عليه)

الاوراق النقدية المتداولة

بلغ حجم الاوراق النقدية المتداولة في 31 دجنبر 1976 ، 5.783،1 مليون درهما بعد ان كان محددا في 4.711،7 مليونا سنة من قبل . وبهذا تكون الزيادة السنوية هي 1.071،4 مليون درهم اي ما نسبته 22،7 % بدلا من 14،1 % سنة 1975 و 19،9 % سنة 1974.

وكانت الاوراق النقدية المتداولة في نهاية دجنبر 1976 موزعة على النحو التالي (1) :

أ) الاوراق المحررة بالدرهم .

	بالدرهم
22.987.574 ونصف ورقة من فئة 5 درهم ..	114.937.872،50
39.885.848 ونصف ورقة من فئة 10 دراهم ..	398.858.485،00
21.633.298 ورقة من فئة 50 درهما	1.081.664.900،00
41.730.975 ورقة من فئة 100 درهم	4.173.097.500،00

ب) الاوراق المحررة بالفرنك

145.499 ونصف ورقة من فئة 10.000 فرنك .. 14.549.950،00

المجموع ..... 5.783.108.707،50

(1) تجدر الاشارة الى أن الاوراق المبتورة جزئيا الواردة في بيان الحساب الختامي ، لم تدرج فيه بقيمة تداولها بل بقيمة تسديدها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

النقود المعدنية المتداولة

انتقل حجم النقود المعدنية المتداولة في ظرف سنة من 108،7 الى 123،0 مليون درهم وبذلك سجل ارتفاعا جديدا قدره 14،3 مليونا او ما نسبته 13،2 % في نظير 8،2 % سنة 1975 و 11 % سنة 1974.

وكانت النقود المعدنية المتداولة في 31 دجنبر 1976 تتكون مما يأتي :

أ) قطع الذهب :

		بالدرهم
3.857	قطعة تذكارية من فئة 250 درهما ..	964.250،00

ب) قطع الفضة :

		بالدرهم
6.377.796	قطعة من فئة 1 درهم	6.377.796،00
652.207	قطعة من فئة 5 دراهم	3.261.035،00
10.588	قطعة تذكارية من فئة 50 درهما ..	529.400،00
2.520.708	قطعة من فئة 100 فرنك	2.520.708،00
531.553	قطعة من فئة 200 فرنك	1.063.106،00
329.595	قطعة من فئة 500 فرنك	1.647.975،00

ج) قطع النيكل :

		بالدرهم
20.527.362	قطعة من فئة 50 سنتيما	10.263.681،00
60.965.932	قطعة من فئة 1 درهم	60.965.932،00
364.398	قطعة تذكارية من فئة 5 دراهم ...	1.821.990،00

د) قطع برونز الاليمنيوم :

		بالدرهم
19.258.908	قطعة من فئة 5 سنتيمات	962.945،40
26.848.586	قطعة من فئة 10 سنتيمات	2.684.858،60
71.454.316	قطعة من فئة 10 فرنكات	7.145.431،60
24.554.873	قطعة من فئة 20 سنتيما	4.910.974،60
38.824.516	قطعة من فئة 20 فرنكا	7.764.903،20
12.851.639	قطعة من فئة 50 فرنكا	6.425.819،50

هـ) قطع الاليمنيوم

		بالدرهم
4.719.352	قطعة من فئة 1 سنتيم	47.193،52
57.644.962	قطعة من فئة 1 فرنك	576.449،62
23.577.914	قطعة من فئة فرنكين	471.558،28
51.642.694	قطعة من فئة 5 فرنكات	2.582.134،70
	المجموع	122.988.142،02

الالتزامات نحو الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل

انتقل مجموع هذا الركن في ظرف سنة من 66،3 مليون الى 848،7 مليون درهم مسجلا بذلك نموا قدره 782،4 مليونا. وقد نتج هذا التطور عن حركتين :

– الاولى نحو الارتفاع وشملت الالتزامات بازاء المنظمات الدولية بمبلغ 715،3 مليونا والالتزامات بالعملات القابلة للتحويل بمقدار 75،6 مليونا.

– والثانية نحو الانخفاض وهمت ركن الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل بمبلغ 6،4 مليونا.

ويرجع التصاعد الذي سجله رصيد ركن الالتزامات بازاء المنظمات العالمية من جهة الى السحوبات الثلاث لدى صندوق النقد الدولي حيث جرت الاولى بسابع يناير 1976 بمبلغ 139،8 مليون درهم من الحصة الذهبية المتاحة ، والثانية بتاريخ 8 ابريل 1976 بمقابل 40.962.416 من حقوق السحب الخاصة برسم حصة القرض الاولى. أما السحب الثالث فقد كان بمقابل قيمة 56.500.000 من حقوق السحب الخاصة وذلك في اطار التمويل التعويضي ، كما يرجع التصاعد في رصيد الركن المذكور من جهة أخرى الى مقابل قيمة 18 مليونا من حقوق السحب الخاصة بالعملة والتي حصل عليها معهد الاصدار بصفته العميل المالي للدولة وذلك برسم التسهيل البترولي 1975.

أوفاق الاداء

لم يبلغ ركن « أوفاق الاداء » سوى 0،2 مليون درهم مسفرا بذلك عن نقص قدره 10،2 مليونا بالقياس لنهاية دجنبر 1975 . ويرجع ذلك الى تصفية اوفاق الاداء التي كانت قائمة بين المغرب وكوبا وبينه وبين ألمانيا الاتحادية.

الودائع والالتزامات الاخرى

وصلت مجموعة « الودائع والالتزامات الاخرى » الى 611،9 مليون درهم فأظهرت بذلك ارتفاعا قدره 62،3 مليونا بالنسبة لمستواها في آخر السنة الماضية.

فقد تصاعد الحساب الجاري للخزينة وحسابات الاحتياطي النقدي للبنوك والحسابات الاخرى على التوالي بما قدره : 0،1 مليونا و 66،6 مليونا و 15،7 مليون درهم . والمقابل فقد انخفضت الحسابات الجارية للبنوك والالتزامات الاخرى في المجموع بمبلغ 20،1 مليون درهم.

منح حقوق السحب الخاصة

ظل مجموع حقوق السحب الخاصة دون تغيير بالنسبة لما كان عليه في السنة المنصرمة (198،3 مليون درهم).

الرسمال والاحتياطيات

خلف ركن « الرسمال ولاحتياطيات » رصيدا قدره 215،7 مليونا من الدراهم مقابل 157،8 مليونا في 31 دجنبر 1975 أي بزيادة حجمها 57،9 مليونا.

عناصر مختلفة

أدرج ركن « عناصر مختلفة » بمبلغ 446 مليون درهم فخلف بذلك تصاعدا مقداره 176،7 مليون درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان الحساب الختامي في 31 دجنبر 1976

الما لـه « الاصول »	(بالدراهم)	الما عليـه « الخصوم »	(بالدراهم)
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	2.342.191.192,53	الاوراق والنقود المتداولة	5.906.096.849,52
الموجودات من الذهب (1)	107.623.758,18	الاوراق	5.783.108.707,50
الاكتتاب في حصة الذهب لدى صندوق النقد الدولي	142.958.842,50	النقود	122.988.142,02
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	52.610.043,25	الالتزامات ازاء البخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل	848.653.798,93
الموجودات من العملات القابلة للتحويل (2)	2.038.998.548,60	الالتزامات ذهبا	—
اوفاق الاداء	75.642.339,49	الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل	129.023.932,39
المساعدات المالية المقدمة للدولة	3.238.052.992,84	الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	4.329.587,44
سندات الخزينة « التبادل النقدي » (3)	100.439.060,00	المنظمات الدولية	715.300.279,10
سندات الخزينة « النقود المعدنية » (4)	38.419.235,10	اوفاق الاداء	233.985,74
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الاساسي)	2.000.000.000,00	الودائع وغيرها من الالتزامات	611.864.954,15
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الاساسي)	893.000.000,00	الحساب الجاري للخزينة العمومية	1.094.977,39
تعبئة السندات الجمركية والالتزامات المكفولة	206.194.697,74	البنوك « العمليات الجارية »	34.059.927,52
الحسابات الجارية البريدية	103.071.266,96	البنوك « حسابات الاحتياطيات »	370.242.000,00
عمليات القرض	2.362.724.102,07	حسابات أخرى	200.586.211,51
محفظة الاوراق التجارية المسحوبة على المغرب	1.303.274.466,72	التزامات أخرى	5.881.837,73
محفظة الاوراق المسحوبة على الخارج	86.305.814,53	منح حقوق السحب الخاصة	198.315.542,61
التسبيقات	879.433.088,28	الرأسمال والاحتياطيات	215.733.428,60
السندات الجارى تحصيلها	93.710.732,54	الرأسمال	30.000.000,00
استخدام الرأسمال والاحتياطيات (5)	75.058.870,54	الاحتياطيات	185.733 428,60
موجودات أخرى	30.154.130,52	عناصر أخرى	445.996.335,40
المجموع	8.226.894.894,95	المجموع	8.226.894.894,95

(1) مبلغ مرصود لتغطية تداول الاوراق النقدية.
(2) منها : 534.943.875,98 درهم رصدت لتغطية تداول الاوراق النقدية.
(3) الفصل 35 فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذى الحجة 1378 (30 يونيه 1959).
(4) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذى الحجة 1378 (30 يونيه 1959) ، تسبق تقرر بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والبنك المخزنى المغربى سابقا.
(5) بعد طرح الاندثارات.

حساب الارباح والخسائر لسنة 1976

الخصوم (عليه)		بالدراهم	الاصول (له)	بالدراهم
نفقات الادارة		47.581.726,64	ايرادات الخصم	52.498.837,65
تحملات مختلفة		36.307.554,12	الفوائد	126.978.398,43
منها :			العمولات	12.088.826,53
تحملات الفوائد والعمولات	35.475.081,26		ايرادات مختلفة	1.663.332,55
اندثار العقارات		1.657.785,10		
اندثار المعدات والاثاث والسيارات		777.784,14		
مخصصات لمصاريف طبع الاوراق النقدية		7.000.000,00		
مخصصات لمصاريف طبع النقود		5.000.000,00		
		98.324.850,00		
صافي ارباح السنة المالية		94.904.545,16		
		193.229.395,16		193.229.395,16

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 1 – تطور الانتاج الداخلي الاجمالي
(سعر السوق في سنة 1960)

بملايين الدراهم	1972	1973	1974	* 1975	* 1976
الفلاحة	4.090	3.650	4.150	3.660	4.140
الطاقة	430	480	520	560	590
المعادن	760	870	990	730	770
الصناعة الحديثة والتقليدية	1.840	2.020	2.100	2.230	2.360
البناء والاشغال العمومية	740	710	830	1.390	1.800
النقل والخدمات	2.390	2.510	2.660	2.800	2.970
التجارة	2.950	3.150	3.390	3.590	3.860
الانتاج الداخلي الاجمالي	13.200	13.390	14.640	14.960	16.490
المقياس (الاساس 100 في 1960)	161	163	178	182	201

(*) أرقام مؤقتة

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية

م. 2 – الانتاج الداخلي الاجمالي
(سعر السوق في سنة 1960)

التغييرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة

	1972	1973	1974	* 1975	* 1976
الفلاحة	3،5	11،8 –	13،7	11،8 –	13،1
الطاقة	16،2	11،6	8،3	6،8	5،4
المعادن	20،6	14،5	13،8	26،3 –	5،5
الصناعة الحديثة والتقليدية	3،4	9،8	4،0	6،2	5،8
البناء والاشغال العمومية	1،3 –	4،1 –	16،9	67،5	29،5
النقل والخدمات	3،9	5،0	6،0	5،3	6،1
التجارة	3،9	6،8	7،6	5،9	7،5
الانتاج الداخلي الاجمالي	4،6	1،4	9،3	2،2	10،2

(*) أرقام مؤقتة

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 3 – تطور الموارد والاستخدامات للسلع والخدمات المتاحة داخل التراب المغربي
– بالاسعار الجارية –

بملايين الدراهم	1972	1973	1974	* 1975	* * 1976
الموارد :					
الانتاج الداخلي الاجمالي	17.850	18.850	23.570	26.040	31.160
الواردات (1)	3.920	5.090	8.820	11.680	14.830
مجموع الموارد	21.770	23.940	32.390	37.720	45.990
الاستخدامات :					
الاستهلاك الداخلي	14.830	15.990	18.770	21.940	27.050
الخصوصي (2)	14.230	15.330	17.950	20.860	–
العمومي (3)	600	660	820	1.080	–
الخارج	4.340	5.340	9.240	8.180	7.690
الاستهلاك بالمغرب (4)	1.090	1.210	1.240	1.410	1.500
الصادرات (1)	3.250	4.130	8.000	6.770	6.190
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	2.670	2.890	4.230	7.710	10.650
التغييرات في المخزون (5)	– 70	– 320	+ 150	– 110	+ 600
مجموع الاستخدامات	21.770	23.940	32.390	37.720	45.990

(*) أرقام مؤقتة.
(**) أرقام تقديرية (الا فيما يتعلق بالارقام الجزئية للاستهلاك ، نظرا لعدم كفاية المعطيات).
(1) السلع والخدمات.
(2) يحصل على استهلاك الخواص باستخلاص الرصيد.
(3) باستثناء مرتبات الموظفين (نظرا لكونها لا تدخل في حساب « الانتاج الداخلي الاجمالي » وانما في حساب « الناتج الوطني الاجمالي ».
(4) السياح والادارات الاجنبية ، ويشتمل استهلاك هذه الاخيرة نفقات الموظفين ونفقات المعدات.
(5) يتمثل تغيير المخزون بصفة رئيسية في تغيير مخزون الحبوب الذي يقدر بالضرورة على وجه التقريب.

م. 4 – موارد واستخدامات السلع والخدمات المتاحة داخل التراب المغربي
(بالاسعار الجارية)

التغييرات بالنسبة المائوية وبالقياس للسنة السابقة	1972	1973	1974	* 1975	** 1976
الموارد	7.3	9.9	35.3	16.5	21.9
الانتاج الداخلي الاجمالي	8.6	5.6	25.0	10.5	19.7
الواردات	1.8	29.8	73.3	32.4	27.0
الاستخدامات :					
الاستهلاك الداخلي	7.5	7.8	17.3	16.9	23.3
الخصوصي	7.6	7.9	17.1	16.2	–
العمومي	5.3	10.0	24.2	31.7	–
الخارج	16.4	23.0	73.0	– 11.5	– 6.0
الاستهلاك بالمغرب	13.5	11.0	2.5	13.7	6.4
الصادرات	17.3	27.1	93.7	– 15.4	– 8.6
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	– 1.1	9.7	44.4	82.3	31.1

(*) أرقام مؤقتة.
(**) أرقام تقديرية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 5 – تطور الناتج الوطني الاجمالي والدخل الوطني

(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1972	1973	1974	* 1975	** 1976
الانتاج الداخلي الاجمالي	17.850	18.850	23.570	26.040	31.160
مرتبات الموظفين (1)	2.300	2.460	3.170	3.850	4.430
صافي الدخل الخارجي (2)	450	770	1.370	1.930	1.900
= الناتج الوطني الاجمالي	20.600	22.080	28.110	31.820	37.490
= الدخل الوطني (3)	18.270	19.440	24.680	27.940	32.990

(*) أرقام مؤقتة.

(**) أرقام تقديرية.

(1) في اطار المحاسبة الوطنية يضم الحساب العمومي الادارات المركزية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية.

(2) يمثل هذا الركن الفارق الحاصل بين الدخل المتأتي عن الشغل وعن الرسمال الذي يدفعه الخارج من جهة والدخل من نفس النوع الذي يدفعه المغرب للخارج من جهة اخرى.

(3) الدخل الوطني يساوي : الناتج الوطني الاجمالي بعد طرح الاندثار والضرائب غير المباشرة خالصة من المساعدات (وبصفة عامة فان الدخل الوطني يمثل الناتج الوطني الصافي بسعر العوامل).

م. 6 – علاقة التوازن بين الناتج الوطني الاجمالي والنفقات الاجمالية الوطنية

(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1972	1973	1974	* 1975	** 1976
الموارد :					
الناتج الوطني الاجمالي	20.600	22.080	28.110	31.820	37.490
= صافي الدخل الخارجي	450 –	770 –	1.370 –	1.930 –	1.900 –
الناتج الداخلي الاجمالي (1)	20.150	21.310	26.740	29.890	35.590
+ العجز في الموارد	50 +	220 +	80 +	3.960 +	7.860 +
الواردات (السلع والخدمات) (2)	(4.390)	(5.560)	(9.320)	(12.140)	(15.550)
الصادرات (السلع والخدمات) (3)	(4.340 –)	(5.340 –)	(9.240 –)	(8.180 –)	(7.690 –)
مجموع الموارد المتاحة	20.200	21.530	26.820	33.850	43.450
الاستخدامات :					
استهلاك الخواص	14.670	15.770	18.410	21.260	
بالمغرب	(14.230)	(15.330)	(17.950)	(20.860)	
بالخارج (4)	(440)	(440)	(460)	(400)	
الاستهلاك العمومي	2.930	21.310	4.030	4.990	32.200
مرتبات الموظفين	(2.300)	(2.460)	(3.170)	(3.850)	
شراء السلع والخدمات (5)	(630)	(690)	(860)	(1.140)	
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	2.670	2.930	4.230	7.710	10.650
تغيير المخزون	70 –	320 –	150 +	110 –	600 +
مجموع الاستخدامات (النفقات الوطنية الاجمالية)	20.200	21.530	26.820	33.850	43.450

(*) أرقام مؤقتة.

(**) أرقام تقديرية.

(1) يضم الناتج الداخلي الاجمالي الانتاج الداخلي الاجمالي وقيمة الخدمات غير المتجر فيها والتي تمثلها مرتبات الموظفين.

(2) بما في ذلك النفقات في السلع والخدمات التي يؤديها المواطنون والادارات المغربية بالخارج.

(3) بما في ذلك النفقات في السلع والخدمات التي يؤديها السياح والادارات الاجنبية بالمغرب.

(4) نفقات المواطنين بالخارج (السياح والموظفون).

(5) تصحيحات نفقات الادارات المغربية بالخارج (السلع والخدمات).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 7 – الاستثمارات والتوفير

بملايين الدراهم	1972	1973	1974	* 1975	* * 1976
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	2.670	2.930	4.230	7.710	10.650
تغيير المخزون	– 70	+ 320	+ 150	– 110	+ 600
الاستثمارات	2.600	2.610	4.380	7.600	11.250
العجز في الموارد	– 50	– 220	– 80	– 3.960	– 7.860
التوفير الداخلي الاجمالي	2.550	2.390	4.300	3.640	3.390
صافي الدخل الخارجي	+ 450	+ 770	+ 1.370	+ 1.930	+ 1.900
الهبات الصافية	+ 20	+ 50	– 90	– 10	+ 170
التوفير الوطني الاجمالي	3.020	3.210	5.580	5.560	5.460

(*) أرقام مؤقتة.
(**) أرقام تقديرية.

م. 8 – بيان تطور مساحات ومحاصيل الحبوب الرئيسية

بالآلاف الهكتارات وآلاف القناطير	1974 – 1973		1975 – 1974		1976 – 1975	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
القمح الصلب	1.389	13.800	1.238	12.000	1.454	16.000
القمح الطري	529	4.730	453	3.700	468	5.400
الشعير	1.973	23.870	1.819	15.900	2.117	28.600
الذرة	447	3.900	492	3.700	433	4.900
المجموع	4.338	46.300	4.002	35.300	4.472	54.900

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 9 – التسويق الرسمي للحبوب
(الانتاج المحلي)

بالآلاف القناطير	من يونيو 1974 الى مايو 1975	من يونيو 1975 الى مايو 1976	من يونيو 1976 الى دجنبر 1976
القمح الصلب	667	386	339
القمح الطري	2.139	722	960
الشعير	453	260	496
الذرة	274	256	420
المجموع	3.533	1.624	2.215

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

م. 10 – بيان تطور مساحات وانتاج القطاني

بالآلاف الهكتارات وآلاف القناطير	1974 – 1973		1975 – 1974		1976 – 1975	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
الفول	227	3.455	220	2.127	191	2.302
الحمص	158	1.638	99	608	100	510
الجلبان	109	1.243	137	986	133	1.122
العدس	41	275	47	343	63	413
قطاني مختلفة	51	437	60	445	131	615
المجموع	586	7.048	563	4.509	618	4.962

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 11 – تصدير الخضر

بالآلاف الاطنان	من أكتوبر 1973 الى شتنبر 1974		من أكتوبر 1974 الى شتنبر 1975		من أكتوبر 1975 الى شتنبر 1976	
	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع
الطماطم	130.0	148.0	102.0	136.4	82.6	113.4
البطاطس	62.9	69.6	54.9	75.4	49.2	70.2
خضر أخرى	17.7	19.2	16.4	18.0	13.6	16.8
المجموع	210.6	236.8	173.3	229.8	145.4	200.4

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 12 – انتاج وتصدير الحوامض

بالاف الاطنان	من أكتوبر 1973 الى يوليوز 1974			من أكتوبر 1974 الى يوليوز 1975			من أكتوبر 1975 الى يوليوز 1976		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج (*)	الصادرات	
		الرابطه الاقتصاديه الاوروبية	المجموع		الرابطه الاقتصاديه الاوروبية	المجموع		الرابطه الاقتصاديه الاوروبية	المجموع
البرتقال	627	256	451	477	175	394	523	134	374
الفواكه الصغيرة	188	110	133	100	68	86	118	67	86
حوامض أخرى	27	2	2	6	1	2	9	1	2
المجموع	842	368	586	583	244	482	650	202	462

(*) أرقام مصححة.
المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م . 13 – بيان تطور زراعات الشمندر وانتاج السكر

	المساحة المزروعة (بالهكتارات)	المحاصيل (بالاطنان)	المردود (الاطنان الهكتارات)	انتاج السكر (بالاطنان)		
				الخام	الملتهى الصنع	المجموع
1975 – 1974						
الغرب	29.826	531.200	17.8	60.800	22.500	83.300 (1)
تادلة	22.182	886.000	39.9	81.200	36.800	118.000
دكالة	6.051	252.700	41.8	40.800	–	40.800
ملوية	4.119	122.100	29.6	–	17.300	17.300
المجموع	62.178	1.792.000	28.8	182.800	36.600	259.400
1976 – 1975						
الغرب	29.200	804.200	27.5	77.200	32.600	109.800 (2)
تادلة	25.400	1.025.200	40.4	92.000	41.300	133.300
دكالة	7.300	331.200	45.4	43.100	–	43.100
ملوية	5.100	201.000	39.4	–	26.000	26.000
المجموع	67.000	2.361.600	35.2	212.300	99.900	312.200

(1) بما فى ذلك 2.850 طنا ناتجة عن معالجة قصب السكر.
(2) بما فى ذلك 4.000 طنا ناتجة عن معالجة قصب السكر.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 14 – بيان تطور مساحات وانتاج القطن الخام (1)

بالهكتارات وبالقناطر	1974 – 1973		(2) 1975 – 1974		(3) 1976 – 1975	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
تادلة	11 500	105.600	8.100	113.400	8.150	101.800
الغرب	2.500	34.000	2.100	29.000	2.020	27.000
عبدة ودكالة	2.400	21.000	1.400	9.800	1.350	7.700
الحوز	1.000	12.200	–	–	–	–
المجموع	17.400	172.800	11.600	152.200	11.520	136.500

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذى ابتدأ فى نهاية السنة الثانية المذكورة.
(2) أرقام مصححة.
(3) ارقام مؤقتة
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى.

م . 15 – الحبوب الزيتية (1)

بالاطنان	(2) 1974 – 1973	(2) 1975 – 1974	(2) 1976 – 1975
انتاج الزيتون	254.700	200.900	312.200
انتاج الزيوت	30.200	26.500	38.000
المخزونات السابقة	10.000	–	3.000
الاستهلاك الداخلى	16.000	8.000	8.000
تصدير الزيوت	23.400	14.900	22.300

(1) ابتدأ جنى المحاصيل فى نهاية السنة الاولى المذكورة ، اما عملية التسويق فتستمر فى غضون السنة الثانية المذكورة.
(2) ارقام مصححة
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى.

م. 16 – انتاج النبيذ

بالهكتوليتر وحسب كل مقتشية	1974 – 1973	1975 – 1974	1976 – 1975
مكناس	732.100	412.700	451.900
فاس	46.700	28.400	26.800
القنيطرة	199.000	97.800	97.000
الدار البيضاء	111.600	55.400	72.000
وجدة	207.100	104.700	142.700
المجموع	1.296.500	699.000	790.400

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 17 – تربية المواشي : الإحصاء الكلي للقطعان

بالآلاف الرؤوس	1974 (1)	1975	1976 (2)
البقر	3.400	3.600	3.400
الغنم	16.000	14.300	13.500
الماعز	7.000	5.700	5.600
الجمال	110	80	90
الخنازير	10	10	10
المجموع	26.520	23.690	22.600

(1) أرقام مصححة.
(2) أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 18 – بيان تطور الانتاج المعدني

بالآلاف الأطنان	الاستخراج				التصدير			
	1973	1974	1975	1976	1973	1974	1975	1976
الفحم الحجري (الانتراسيت)	565,0	574,0	652,0	702,0	30,7	34,1	* 17,9	30,9
البترول الخام	42,1	25,1	20,3	4,3	–	–	–	–
مقياس الاستخراج (1) (الاساس = 100 في سنة 1969)	139	157	114	120	–	–	–	–
الفوسفاط الجاف	17.076,9	19.721,2	14.119,3	15.656,1	16.103,6	18.690,7	13.011,5	14.651,6
معدن الحديد	374,2	531,3	554,2	342,8	486,3	537,0	300,6	338,4
معدن الرصاص	158,8	141,4	104,3	98,7	150,2	155,8	78,3	66,3
معدن الزنك	32,7	27,3	36,1	29,6	27,8	33,7	26,4	31,4
معدن الكوبالت	10,1	12,5	14,0	7,2	10,5	14,5	11,9	8,5
معدن النحاس	14,6	16,5	18,0	16,4	9,7	16,6	8,4	20,5
المنغنيز الكيماوي	146,1	174,8	130,9	117,3	147,0	164,8	113,5	105,9
الفليورين	–	19,0	47,4	51,4	–	5,6	27,1	25,7

(*) رقم مصحح.
(1) لا يتعلق هذا المقياس الا بالفوسفاط الجاف ، ومعدن الحديد والرصاص والزنك والمانغنيز والكوبالت . أما الفحم الحجري (الانتراسيت) والبترول الخام فمدرجان في مقياس الطاقة.
المصدر : وزارة التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية.

م. 19 – بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

بالآلاف الدراهم	1971	1972	1973	1974	1975	1976	بالنسبة المائوية لمجموع 1976
الفوسفاط	567.515	711.603	789.429	4.233.789	3.782.975	2.348.423	87,0
معدن الرصاص	83.956	94.540	102.381	155.673	76.523	88.858	3,3
الفحم الحجري (الانتراسيت)	33.294	32.041	32.679	52.102	60.319	64.584	2,4
المانغنيز الكيماوي	20.070	16.429	23.968	40.039	36.250	39.284	1,4
معدن الحديد	17.370	7.287	15.156	53.260	58.325	30.580	1,1
معدن النحاس	15.342	14.324	17.915	25.938	20.948	19.471	0,7
معدن الكوبالت	11.674	14.464	9.240	17.600	23.144	21.097	0,8
معدن الزنك	9.874	16.031	13.355	21.580	29.794	19.365	0,7
الغاز الطبيعي	4.757	5.161	6.520	5.894	7.080	4.590	0,2
البترول الخام	2.036	2.556	3.794	7.566	6.090	1.290	0,1
الفليورين	–	–	–	4.762	8.905	16.542	0,6
معادن أخرى	34.833	33.238	35.137	46.903	40.759	* 45.731	1,7
المجموع	800.721	947.674	1.049.574	4.665.106	4.151.103	2.699.815	100,0

(*) رقم مؤقت.
(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان استخراجه الى ميناء شحنه.
المصدر : وزارة التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 20 – بيان تطور مقاييس انتاج الطاقة

(الأساس 100 في 1969)	1974	1975	1976	1976/1975 %
المقياس العام	160	170	181	+ 6,5
– الكهرباء	154	166	182	+ 9,6
– الفحم المستخرج	159	181	194	+ 7,2
– البترول المصفى	168	174	178	+ 2,3

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م . 21 – بيان تطور انتاج الطاقة

	الوحدات	1973	1974	1975	1976	1976/1975 %
انتاج الفحم الحجري (الانتراسيت)	آلاف الاطنان	565,0	574,0	652,0	702,0	+ 7,7
انتاج البترول الخام	»	42,1	25,1	20,3	4,3	– 78,8
انتاج الغاز الطبيعي	ملايين الامتار المكعبة	83,5	77,2	70,8	45,9	– 35,2
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكلواط الساعة	2.790,0	3.068,3	3.269,5	3.616,9	+ 10,6
– من اصل مائي	»	1.233,0	1.382,0	1.029,8	1.015,5	– 1,4
– من اصل حراري	»	1.557,0	1.686,3	2.239,7	2.601,4	+ 16,1

المصدر : وزارة التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية
. المكتب الوطني للكهرباء.

م . 22 – بيان تطور ميزان الطاقة

بالآلاف الاطنان	1972		1973		1974		1975		1976	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك :										
الفحم	453	14	520	12	516	11	646	13	703	13
المنتوجات البترولية المصفاة	2.850	72	3.489	78	3.775	79	3.960	79	4.433	80
الكهرباء ذات الاصل المائي	587	14	444	10	495	10	410	8	406	7
المجموع	3.980	100	4.453	100	4.786	100	5.016	100	5.542	100
الموجود منها محليا :										
الفحم الحجري (الانتراسيت)	485	41	482	45	487	44	618	55	673	59
البترول والغاز الطبيعي	106	9	154	14	124	11	105	9	58	5
الكهرباء ذات الاصل المائي	587	50	444	41	495	45	410	36	406	36
المجموع	1.178	100	1.080	100	1.106	100	1.133	100	1.137	100
العجز في الطاقة	2.802		3.373		3.680		3.883		4.405	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي		70		76		77		77		79

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 23 – بيان تطور استهلاك الطاقة

	1973	1974	1975	1976	1976/1975 %
المنتوجات البترولية :					
المنتوجات البيضاء (بآلاف الامتار المكعبة).					
الوقود العادي	194،3	199،3	189،9	188،5	– 0،7
الوقود الممتاز	310،5	270،4	302،7	318،7	+ 5،3
بترول المصابيح	91،1	92،0	* 90،5	91،3	+ 0،9
زيت الغاز	734،2	798،7	* 930،9	1.076،6	+ 15،6
المنتوجات السوداء (بآلاف الاطنان) :					
زيت الفويل	839 3	988،8	1.006،7	1.164،1	+ 15،6
الغازات السائلة بآلاف الاطنان :					
البوطان	116،9	143،0	157،8	178،1	+ 12،9
البروبان	8،9	9،0	9،9	11،3	+ 14،1
الكهرباء (بملايين الكيلواط الساعة)	2.420،0	* 2.561،1	* 2.677،4	2.995،6	+ 11،9
الفحم (بآلاف الاطنان) :					
الفحم الحجري (الانتراسيت)	582،3	573،2	* 727،5	792،2	+ 8،9
الفحم المستورد	24،5	29،2	27،8	29،8	+ 7،2

(*) أرقام مصححة.
المصدر : وزارة التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية.
المكتب الوطني للكهرباء.

م. 24 – بيان تطور الطاقة التي تزود بها الطائرات والسفن (1)

	1973	1974	1975	1976	1976/1975 %
تزويد الطائرات :					
وقود الطائرات النفاثة (بآلاف الامتار المكعبة)	187،5	180،2	171،2	170،7	– 0،3
وقود الطائرات (بآلاف الامتار المكعبة)	2،1	2،0	1،8	غ.م	
تزويد السفن :					
زيت الفويل (بآلاف الاطنان)	67،9	24،0	19،7	21،0	+ 6،6
زيت الغاز (بآلاف الامتار المكعبة)	25،1	19،6	41،2	14،8	– 64،1
زيت الديزيل (بآلاف الامتار المكعبة)	15،3	1،2	–	–	–

(1) ان هذه المبيعات لا تشمل الكميات المسلمة للقوات المسلحة الملكية.
المصدر : وزارة التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية.

م. 25 – بيان تطور مقياس الانتاج الصناعي

الاساس 100 في سنة 1969	1973	1974	1975	1976	1976/1975 %
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	129	132	140	149	+ 6،4
منتوجات الصناعات الغذائية	143	145	151	157	+ 4،0
منتوجات أخرى للصناعات الغذائية	153	148	142	159	+ 12،0
المشروبات والتبغ	125	134	164	170	+ 3،7
منتوجات النسيج	113	105	109	121	+ 11،0
الجلد والاحذية الجلدية	98	114	118	104	– 11،9
الخشب والمنتوجات الخشبية	142	112	77	87	+ 13،0
الورق والورق المقوى	131	128	110	121	+ 10،0
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	142	166	180	185	+ 2،8
منتوجات صناعة الحديد	107	123	136	170	+ 25،0
منتوجات معدنية	130	149	148	147	– 0،7
معدات النقل	109	107	127	137	+ 7،9
معدات كهربائية والكترونية	133	122	138	175	+ 26،8
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية (باستثناء المنتوجات الصيدلية)	140	137	138	152	+ 10،1
منتوجات من المطاط والبلاستيك	113	109	102	120	+ 17،6

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 26 – بيان تطور مقاييس أثمان الجملة بالدار البيضاء وتكاليف المعيشة (210 مواد)

	دجنبر 1974	المتوسط السنوي 1975	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي 1976	التغييرات بالنسبة المائوية: دجنبر 76 / دجنبر 75	التغييرات بالنسبة المائوية: 1976 * / 1975 *
أثمان الجملة ..... (الاساس 100 = 1939)	7384	7311	7363	7496	8029	7427	7498	7336	7474	7426	7545	7626	7619	8696	7628	+ 17,8	+ 4,3
المنتوجات المحلية ...	7634	7591	7607	7768	8463	7679	7759	7543	7705	7635	7785	7888	7869	9248	7912	+ 21,1	+ 4,2
المنتوجات المستوردة	6639	6462	6639	6674	6674	6674	6720	6728	6782	6813	6829	6829	6862	6934	6763	+ 4,4	+ 4,7
المواد الغذائية	7922	7881	7891	8061	8832	7972	8060	7745	7940	7862	8029	8067	8054	9541	8171	+ 20,4	+ 3,7
المنتوجات الصناعية ..	6128	598	6132	6177	6155	6155	6188	6382	6386	6408	6415	6597	6605	6723	6360	+ 9,7	+ 6,3
تكاليف المعيشة	134,7	131,6	135,8	137,7	141,2	141,4	141,6	140,9	141,4	143,2	145,3	146,2	147,4	152,8	142,9	+ 13,4	+ 8,6
(210 مواد) الاساس 100 = مايو 1972 – ابريل 1973																	
التغذية	141,9	138,5	141,9	144,8	150,7	150,8	150,7	149,0	149,6	152,6	156,4	158,1	159,4	168,9	152,8	+ 19,0	+ 10,3
الملبس	131,0	129,6	131,9	132,3	132,7	132,7	133,0	133,4	134,6	134,8	134,5	135,5	136,9	136,7	134,0	+ 4,4	+ 3,4
المسكن	129,7	118,5	123,5	125,1	125,6	125,7	126,9	127,3	127,7	127,8	128,6	128,7	130,1	131,2	127,4	+ 7,8	+ 7,5
الصيانة والصحه والعلاج	120,5	117,9	120,9	121,8	123,7	123,8	124,5	124,7	124,6	125,3	125,2	125,5	126,4	126,7	124,4	+ 5,1	+ 5,5
النقل والتسلية وغير ذلك	129,3	126,1	133,0	133,7	134,3	134,7	134,6	135,6	135,7	135,9	135,9	135,7	136,0	136,6	135,1	+ 5,6	+ 7,1

(*) المتوسط السنوي.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 27 – ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1974 الوزن	1974 القيمة	1975 الوزن	1975 القيمة	1976 الوزن	1976 القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	6.064	8.292	7.143	10.394	7.753	11.555
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	22.031	7.440	15.643	6.238	17.658	5.579
الرصيد	+ 15.967	– 852	+ 8.500	– 4.156	+ 9.905	5.976 <
التغطية بالنسبة المائوية	–	89,7	–	60,0	–	48,3

المصدر : مكتب الصرف.

م. 28 – الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1975 الوزن	1975 القيمة	1975 %	1976 الوزن	1976 القيمة	1976 %
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1.897	2.594	25	1.422	1.976	17
الطاقة	3.045	1.121	11	3.240	1.303	11
المواد الاولية	637	996	9	843	1.034	9
من أصل حيواني ونباتي	514	891	8	586	865	7
من أصل معدني	123	105	1	257	169	2
انصاف المنتوجات (*)	1.285	2.071	20	1.929	2.471	21
منتوجات منتهية الصنع	270	3.612	35	319	4.771	42
امتعة التجهيز	186	2.492	24	223	3.444	30
الفلاحي	(12)	(117)	(1)	(19)	(110)	(1)
الصناعي	(174)	(2.375)	(23)	(213)	(3.334)	(29)
امتعة الاستهلاك	84	1.120	11	96	1.327	12
المجموع	7.143	10.394	100	7.753	11.555	100

(*) بما في ذلك الذهب الصناعي.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 29 ـ الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1972	1973	1974	1975	1976
ـ المنتوجات الغذائية	624,8	1.078,0	1.833,5	2.593,9	1.975,8
السكر	169,3	245,1	632,4	971,4	610,0
القمح الطري	136,9	483,4	798,3	959,8	725,8
الشاي	86,1	67,0	105,3	104,5	88,0
المنتوجات اللبنية	69,7	72,6	119,0	124,2	140,6
القهوة	35,1	47,0	50,5	63,5	77,7
مواد اخرى	127,7	162,9	218,0	370,5	333,7
ـ الطاقة	255,0	303,3	1.127,6	1.120,6	1.303,1
زيت البترول الخام	171,8	226,4	990,1	897,0	1.050,5
مواد اخرى	83,2	76,9	137,5	223,6	252,6
ـ المواد الخشبية	468,6	617,9	1.134,9	995,8	1.034,2
الخشب الخام	99,5	140,7	190,7	174,9	246,1
الزيوت والحبوب الزيتية	117,8	193,4	454,2	420,7	259,1
مواد اخرى	251,3	283,8	490,0	400,2	529,0
ـ انصاف المنتوجات	957,5	1.182,2	1.971,7	2.071,0	2.470,7
المنتوجات من الحديد والصلب والنحاس	312,0	392,5	721,1	675,1	905,2
المواد الكيماوية	120,4	146,5	247,4	268,4	264,5
المواد البلاستيكية	69,4	91,3	144,8	158,9	199,9
خيوط النسيج	104,6	132,7	160,2	139,1	180,9
الورق والورق المقوى	55,3	69,2	129,5	100,0	129,2
مواد اخرى	295,8	350,0	568,7	729,5	791,0
ـ امتعة التجهيز	710,2	850,1	1.424,2	2.492,7	3.444,3
الجرارات	17,8	28,4	55,2	78,1	59,9
آلات التدفئة والآلات والمعدات والآلات الميكانيكية	401,5	502,6	800,5	1.437,5	1.859,3
الآلات والاجهزة الكهربائية	177,7	187,2	276,2	393,0	501,4
مواد اخرى	113,2	131,9	292,3	584,1	1.023,7
ـ امتعة الاستهلاك	561,2	652,1	799,4	1.119,8	1.326,5
السيارات السياحية	97,3	124,7	166,4	226,2	285,8
الاجهزة وقطع الغيار للسيارات السياحية	75,0	75,3	86,8	185,8	224,3
الادوية	59,6	61,1	59,3	96,1	83,1
مواد اخرى	329,3	391,0	486,9	611,7	733,3
المجموع	3.577,3	4.683,6	8.291,3	10.393,8	11.554,6

المصدر : مكتب الصرف

م. 30 ـ الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1975			1976		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1.129	1.456	23	1.368	1.801	32
الطاقة	127	57	1	145	78	1
المواد الاولية	14.226	3.929	63	15.799	2.763	50
من أصل حيواني ونباتي	131	243	4	132	279	5
من أصل معدني	14.095	3.686	59	15.667	2.484	45
انصاف المنتوجات	136	252	4	325	297	5
المنتوجات المنتهية الصنع	25	544	9	21	640	12
امتعة التجهيز	4	47	1	1	21	1
امتعة الاستهلاك	21	497	8	20	619	11
المجموع	15.643	6.238	100	17.658	5.579	100

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 31 ـ الصادرات حسب اهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1972	1973	1974	1975	1976
المنتوجات الغذائية	1.383،9	1.826،7	1.646،8	1.456،3	1.800،7
الحوامض	428،5	494،1	388،4	406،4	593،6
البواكير	273،3	338،9	315،1	289،2	259،4
الاسماك المصبرة	134،4	189،5	243،6	171،3	235،8
مصبرات الفواكه والخضر	112،5	131،5	164،6	147،9	146،8
الانبسنة	35،3	96،1	60،0	43،6	45،6
عصير الفواكه والخضر	30،9	31،7	25،6	18،4	27،4
منتوجات أخرى	369،0	544،9	449،5	379،5	492،1
منتوجات الطاقة	6،1	20،2	51،8	57،3	78،4
المنتوجات الخام ذات الاصل النباتي	259،3	296،1	375،7	242،2	279،0
زيت الزيتون	110،8	101،4	147،0	93،8	65،8
القطن	40،0	42،5	24،4	3،6	53،6
منتوجات أخرى	108،5	152،2	204،3	144،8	159،6
المعادن	877،1	1.040،5	4.512،7	3.686،0	2.484،0
الفوسفاط	673،2	788،1	4.075،0	3.430،4	2.190،9
الرصاص	90،3	102،1	164،5	65،2	65،5
المانغنيز	26،7	33،6	45،2	36،5	40،4
منتوجات أخرى	86،9	116،6	228،0	153،9	187،2
أنصاف المنتوجات	188،3	238،1	374،4	252،1	297،1
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	63،9	83،9	138،9	105،6	73،2
الجلود والبطانة	26،7	18،0	15،2	8،8	0،2
منتوجات اخرى	92،7	136،2	220،3	137،7	223،7
المنتوجات المنتهية الصنع	238،1	324،5	478،5	543،7	640،1
الزرابى	58،7	80،9	89،4	114،3	154،3
الملابس الجاهزة	46،4	53،8	85،9	99،5	159،1
منتوجات اخرى	133،0	189،8	303،2	329،9	326،7
المجموع	2.952،8	3.746،1	7.439،9	6.237،6	5.579،3

المصدر : مكتب الصرف.

م. 32 ـ المبادلات بحسب المناطق النقدية

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الارصدة	
	1975	1976	1975	1976	1975	1976
منطقة الفرنك	3.242	3.496	1.402	1.383	1.840 −	2.113 −
فرنسا	3.140	3.368	1.357	1.324	1.783 −	2.044 −
بلدان أخرى	102	128	45	59	57 −	69 −
منطقة التحويل	6.852	7.757	4.590	3.924	2.262 −	3.833 −
الولايات المتحدة	795	990	46	62	749 −	928 −
المانيا الاتحادية	826	937	* 406	537	* 420 −	400 −
ايطاليا	405	644	465	407	60 +	237 −
بريطانيا العظمى	340	470	418	322	78 +	148 −
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبوغ	225	273	420	309	195 +	36 +
هولندا	390	245	224	243	166 −	2 −
بلدان أخرى	3.871	4.198	* 2.611	2.044	* 1.260 −	2.154 −
منطقة أوفاق الاداء الثنائية	300	302	246	272	54 −	30 −
الاتحاد السوفياتي	295	297	* 186	238	* 112 −	59 −
كوبا	−	3	−	3	−	−
بلدان أخرى	2	2	* 60	31	* 58 +	29 +
المجموع	10.394	11.555	6.238	5.579	4.156 −	5.976 −

(*) أرقام مصححة.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 33 ـ ميزان الاداءات مع الخارج

(بملايين الدراهم)

البنود والاركان	1975			1976		
	المداخيل	النفقات	الارصدة	المداخيل	النفقات	الارصدة
أ) الامتعة والخدمات	8.294,6	12.524,1	— 4.229,5	7.693,3	16.099,0	— 8.405,7
1 ـ البضائع مسلمة بميناء الشحن	6.198,0	9.122,1	— 2.924,1	5.511,5	10.106,1	— 4.594,6
2 ـ الذهب غير النقدي	—	57,9	— 57,9	—	91,9	— 91,9
3 ـ مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	265,8	1.252,1	— 986,3	284,4	1.390,9	— 1.106,5
4 ـ أنواع نقل أخرى	157,7	125,3	+ 32,4	177,7	138,9	+ 38,8
5 ـ الاسفار	1.200,0	300,0	+ 900,0	1.210,0	350,0	+ 860,0
6 ـ المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	112,0	382,5	— 270,5	105,2	541,9	— 436,7
7 ـ معاملات حكومية	211,6	1.058,7	— 847,1	191,2	3.205,0	— 3.013,8
8 ـ خدمات أخرى	149,5	225,5	— 76,0	213,3	274,3	— 61,0
ب) أداءات التحويل	2.459,3	443,3	+ 2.016,0	2.960,3	547,1	+ 2.413,2
9 ـ الخصوصية	2.343,7	268,6	+ 2.075,1	2.609,7	278,4	+ 2.331,3
10 ـ العمومية	115,6	174,7	— 59,1	350,6	268,7	+ 81,9
ج) الرساميل غير النقدية	3.073,2	927,9	+ 2.145,3	7.273,3	1.332,2	+ 5.941,1
11 و 12 ـ الخصوصية	891,6	382,3	+ 509,3	1.308,2	991,8	+ 316,4
رصيد الاعتمادات التجارية	588,6	77,3	+ 511,3	776,2	743,7	+ 32,5
القروض والاستثمارات	147,2	145,2	+ 2,0	296,0	127,5	+ 168,5
عناصر اخرى	155,8	159,8	— 4,0	236,0	120,6	+ 115,4
13 و 14 ـ العمومية	2.181,6	545,6	+ 1.636,0	5.965,1	340,4	+ 5.624,7
الاعتمادات التجارية	394,4	135,9	+ 258,5	903,0	155,7	+ 747,3
قروض بالعملة الصعبة	1.726,1	383,9	+ 1.342,5	5.006,4	153,5	+ 4.852,9
قروض بالدرهم	0,1	20,8	— 20,7	—	25,6	— 25,6
عناصر اخرى	34,6	5,3	+ 29,3	20,0	5,6	+ 14,4
الالتزامات الخارجية	26,4	—	+ 26,4	35,7	—	+ 35,7
د) منح حقوق السحب الخاصة	—	—	—	—	—	—
المجموع	13.827,1	13.895,3	— 68,2	17 926,9	17.978,3	— 51,4

المصدر : مكتب الصرف.

م. 34 ـ تقديرات نفقات الميزانية

بملايين الدراهم	1975	1976
	الاعتمادات المفتوحة (1)	الاعتمادات المفتوحة (1)
الميزانية العادية	9.463	9.081
أ) التسيير	8.848	8.213
السلطات العمومية	20	26
موظفو الوزارات	3.062	3.894
معدات الوزارات	1.669	1.920
التحملات المشتركة	3.745	1.878
أشغال الصيانة الكبرى	68	73
النفقات الطارئة والمخصصات الأحتياطية	284	422
ب) الدين العمومي	615	868
ميزانية التجهيز	6.288	9.864
الميزانية العامة	15.751	18.945

(1) الاعتمادات المفتوحة عن طريق القوانين المالية تضاف اليها المقتطعات من المخصصات الاحتياطية والنفقات الطارئة.
المصدر : وزارة المالية (قسم الميزانية).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 35 ـ تقديرات مداخيل وتحصيلات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	1975		1976	
	قانون المالية	التحصيلات	قانون المالية	التحصيلات (*)
الموارد العادية	10.233	8.853	9.334	8.322
الضرائب المباشرة	3.382	2.736	3.008	1.753
حقوق الجمرك	1.320	1.516	1.500	1.648
الضرائب غير المباشرة	2.391	2.516	2.651	3.016
حقوق التسجيل والتنبر	388	396	448	492
الاملاك المخزنية	93	96	108	103
الاحتكارات والاستغلالات	2.438	1.080	1.342	945
موارد مختلفة	135	150	172	214
مواد ناجمة عن تخفيض النفقات	86	59	105	145
أموال المساعدات	—	304	—	6
موارد أخرى	3.250	1.420	6.749	3.689
المداخيل الاستثنائية	—	27	359	—
مداخيل القرض (1)	3.250	1.393	6.390	3.689
مداخيل أخرى :				
(اعادة دفع الاموال في الودائع الواردة في الميزانية)	50	2.996	50	4.709
المجموع	13.533	13.269	16.133	16.720

(*) أرقام مؤقتة.
(1) يشمل هذا الركن القروض الداخلية الطويلة الاجل ومقابل قيمة القروض الخارجية المتوسطة والطويلة الاجل.
المصدر : وزارة المالية (قسم الميزانية).

م. 36 ـ بيان تطور تحملات ومواد الخزينة

بملايين الدراهم	1975 *	1976 **
1 ـ الموارد	8.611	8.498
المداخيل العادية	8.490	8.322
الضرائب المباشرة	1.200	1.563
حقوق الجمرك	1.516	1.648
الضرائب غير المباشرة	2.516	3.016
حقوق التسجيل والتنبر	396	492
الاحتكارات والاستغلالات	102	185
الأملاك المخزنية	96	103
مداخيل أخرى	198	365
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	2.466	950
أموال المساعدات للميزانيات الملحقة	121	176
2 ـ التحملات	12.021	16.093
النفقات العادية	7.567	8.038
الدين العمومي	566	738
(منها الفوائد)	(361)	(493)
التسيير	5.346	6.360
المساعدات للاستهلاك	1.655	940
نفقات الاستثمار (1)	4.454	8.055
الفائض العادي	+ 923	+ 284
3 ـ رصيد الميزانيات الملحقة	—	— 81
4 ـ رصيد الحسابات الخاصة	— 274	+ 196
5 ـ أموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها	+ 396	+ 73
عجز الصندوق (1 − 2) + 3 + 4 + 5	— 3.298	— 7.407
التمويل	+ 3.298	+ 7.407
ودائع بالخزينة وبمركز الشيكات البريدية	— 144	+ 408
قروض داخلية	+ 669	+ 1.535
لاجل طويل	(+ 227)	(+ 1.227)
لاجل متوسط	(— 30)	(+ 24)
لاجل قصير	(+ 472)	(+ 290)
قروض خارجية	+ 1.509	+ 4.644
لاجل طويل	(+ 1.416)	(+ 4.386)
لاجل متوسط	(+ 96)	(+ 68)
لاجل قصير	(— 3)	(+ 190)
تسبيقات بنك المغرب	+ 868	+ 708
عمليات للحفظ أو للتسوية	+ 396	+ 112

(*) وضعية نهائية.
(**) وضعية مؤقتة.
(1) المتعلقة بالميزانية العامة والميزانيات الملحقة (يرجع للملحق الاحصائي رقم 37)
المصدر : وزارة المالية (قسم الخزينة).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 37 – نفقات التجهيز الخاصة بالخزينة

بملايين الدراهم	1975	1976
اصدارات الخزينة العامة	4.882	7.753
ينقص منها	1.085 –	533 –
نفقات التسوية	4 –	10 –
أموال المساعدة للميزانيات الملحقة	174 –	415 –
أموال المساعدة للصندوق الخاص بالتنمية الجهوية	617 –	–
أموال أخرى للمساعدة	290 –	108 –
يضاف اليها	657 +	835 +
التسبيقات الجديدة ذات الطابع الاستثماري	391 +	185 +
نفقات التجهيز المتعلقة بالصندوق الخاص بالتنمية الجهوية	69 +	234 +
الميزانيات الملحقة	197 +	336 +
تنمية الاقاليم الصحراوية	–	80 +
المجموع	4.454	8.055

المصدر : وزارة المالية (قسم الخزينة)

م. 38 – بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

بملايين الدراهم	31 دجنبر 1974		31 دجنبر 1975			31 دجنبر 1976		
	المبالغ	التغييرات السنوية	المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
العملة الورقية	4.064	652	4.651	587	14،4	5.733	1.082	23،3
العملة الكتابية	6.766	1.604	8.187	1.421	21،0	9.417	1.230	15،0
الودائع لدى بنك المغرب	166	37	191	25	15،1	207	16	8،4
الودائع لدى البنوك	5.345	1.032	6.882	1.537	28،8	7.792	910	13،2
الودائع لدى الشيكات البريدية ولدى الخزينة	1.255	535	1.114	141 –	11،2 –	1.418	304	27،3
أ) الموجودات النقدية	10.830	2.256	12.838	2.008	18،5	15.150	2.312	18،0
ب) العملة شبه النقدية	1.017	397	1.437	420	41،3	1.752	315	21،9
مجموع العملة (أ + ب)	11.847	2.653	14.275	2.428	20،5	16.902	2.627	18،4

بالنسبة المائوية لمجموع العملة	1974	1975	1976
العملة الورقية	34،3	32،6	33،9
العملة الكتابية	57،1	57،4	55،7
العملة شبه النقدية	8،6	10،0	10،4

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 39 ـ بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

بملايين الدراهم	31 دجنبر 1974			31 دجنبر 1975			31 دجنبر 1976		
	المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	٪	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	٪	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	٪
الموجودات الخارجية الصافية	1.984	538	37,2	1.908	76 −	3,8 −	1.838	70 −	3,7 −
بنك المغرب	1.700	491	40,6	1.646	54 −	23,0	1.569	77 −	4,7 −
بنوك الودائع	284	47	19,8	262	22 −	7,7 −	269	7	2,7
الديون على الخزينة	5.330	1.332	33,3	6.558	1.228	23,0	7.935	1.377	21,0
الديون الخاصة ببنك المغرب	2.089	217	11,6	2.948	859	41,1	3.660	712	24,2
البنوك (محفظة السندات العمومية)	1.969	569	40,6	2.473	504	25,6	2.835	362	14,6
الودائع لدى المحاسبين العموميين	1.272	546	75,2	1.137	135 −	10,6 −	1.440	303	26,6
(منها البنوك)	(17)			(23)			(22)		
القروض المقدمة للاقتصاد	5.110	1.031	25,3	6.331	1.221	23,9	7.606	1.275	20,1
بنك المغرب	1.164	171	17,2	1.105	59 −	5,1 −	1.621	516	46,7
بنوك الودائع	3.946	860	27,9	5.226	1.280	32,4	5.985	759	14,5
مجموع المقابلات	12.424	2.901	30,5	14.797	2.373	19,1	17.379	2.582	17,4
العناصر الأخرى (تسوية الحساب)	577 −			522 −			477 −		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1974	1975	1976
الموجودات الخارجية الصافية	16,0	12,9	10,6
الديون على الخزينة	42,9	44,3	45,6
القروض المقدمة للاقتصاد	41,1	42,8	43,8

المصدر : بنك المغرب.

م. 40 ـ بيان تطور الموجودات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1975	1976											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
العملة الورقية	4.651	4.621	4.637	4.637	4.706	4.734	4.842	5.093	5.191	5.304	5.297	5.659	5.733
العملة الكتابية	8.187	8.227	8.372	8.338	8.581	8.854	9.192	9.134	8.761	8.749	9.198	9.127	9.417
مجموع الموجودات النقدية	12.838	12.848	13.009	12.975	13.287	13.588	14.034	14.227	13.952	14.053	14.495	14.786	15.150
العملة شبه النقدية	1.437	1.474	1.497	1.519	1.563	1.615	1.660	1.665	1.663	1.686	1.687	1.720	1.752
منها :													
الودائع لأجل	1.437	1.474	1.497	1.519	1.563	1.615	1.660	1.665	1.663	1.686	1.687	1.720	1.752
مجموع الموجودات النقدية والشبيهة بالنقدية	14.275	14.322	14.506	14.494	14.850	15.203	15.694	15.892	15.615	15.739	16.182	16.506	16.902

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 41 ـ بيان تطور تداول العملة الورقية

بملايين الدراهم	1975	1976										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	4.712	4.672	4.694	4.688	4.749	4.791	4.893	5.209	5.288	5.365	5.359	5.708	5.783
النقد المعدني المتداول	108	111	111	111	111	112	113	115	117	120	120	121	123
المجموع	4.820	4.805	4.805	4.799	4.860	4.903	5.006	5.324	5.405	5.485	5.479	5.829	5.906
يسقط منها :													
الرصيد الباقي لدى البنوك والمحاسبين العموميين ...	169 —	162 —	168 —	162 —	154 —	169 —	164 —	231 —	214 —	181 —	182 —	170 —	173 —
المجموع	4.651	4.621	4.637	4.637	4.706	4.734	4.842	5.093	5.191	5.304	5.297	5.659	5.733

المصدر : بنك المغرب.

م. 42 ـ بيان العملة الكتابية وشبه العملة

بملايين الدراهم	1975	1976										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
العملة الكتابية :													
الودائع تحت الطلب بمعهد الاصدار	191	263	272	191	241	211	252	202	202	223	215	173	207
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	6.882	6.673	6.707	6.829	7.039	7.284	7.666	7.575	7.309	7.292	7.626	7.532	7.792
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	7.073	6.936	6.979	7.020	7.280	7.495	7.918	7.777	7.511	7.515	7.841	7.705	7.999
الودائع بالشيكات البريدية .	635	651	607	567	607	576	595	633	622	627	659	663	687
الودائع لدى الخزينة	478	640	786	751	694	783	679	724	628	607	698	759	731
المجموع	8.187	8.227	8.372	8.338	8.581	8.854	9.192	9.134	8.761	8.749	9.198	9.127	9.417
شبه العملة :													
الودائع لاجل	1.437	1.474	1.497	1.519	1.563	1.615	1.660	1.665	1.663	1.686	1.687	1.720	1.752
المجموع	1.437	1.474	1.497	1.519	1.563	1.615	1.660	1.665	1.663	1.686	1.687	1.720	1.752
المجموع العام	9.624	9.701	10.869	9.857	10.144	10.469	10.852	10.799	10.424	10.435	10.885	10.847	11.169

المصدر : بنك المغرب.

م. 43 ـ بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1975	1976										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الحسابات الجارية العادية ...	3.496	3.276	3.223	3.161	3.236	3.390	3.567	3.456	3.341	3.323	3.585	3.508	3.667
حسابات الشيكات	3.190	3.214	3.305	3.447	3.589	3.692	3.899	3.871	3.729	3.751	3.820	3.812	3.870
الحسابات الدائنة الاخرى ...	196	183	179	221	214	202	200	248	239	218	221	212	255
المجموع	6.882	6.673	6.707	6.829	7.039	7.284	7.666	7.575	7.309	7.292	7.626	7.532	7.792

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 44 – بيان تطور مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1975	1976										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية (1)													
معهد الأصدار	1.646	2.057	2.124	1.708	885	1.475	1.179	1.514	2.494	2.343	1.760	1.379	1.569
بنوك الودائع	262	206	230	246	245	262	295	340	332	318	297	322	269
المجموع	1.908	2.263	2.354	1.954	1.130	1.737	1.474	1.854	2.826	2.661	2.057	1.701	1.838
الديون على الخزينة :													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	2.948	2.366	2.071	2.408	3.173	2.603	3.302	2.813	2.059	2.038	2.953	3.455	3.660
محفظة السندات العمومية													
للجهاز البنكي	2.473	2.550	2.795	2.773	2.804	2.830	2.856	2.904	2.890	2.848	2.800	2.857	2.835
ودائع البنوك لدى الخزينة ...	23	12	13	22	15	18	25	14	32	17	16	18	22
ديون المؤسسات والخواص ..	1.114	1.291	1.393	1.318	1.301	1.359	1.274	1.357	1.250	1.234	1.357	1.422	1.418
المجموع	6.558	6.219	6.272	6.521	7.293	6.810	7.457	7.088	6.222	6.137	7.126	7.752	7.935
القروض المقدمة للاقتصاد (2) :													
معهد الاصدار	1.105	1.217	1.239	1.320	1.410	1.348	1.339	1.540	1.513	1.557	1.591	1.663	1.621
بنوك الودائع	5.226	5.231	5.217	5.367	5.659	5.937	5.965	6.223	5.951	5.799	6.007	6.025	5.985
المجموع	6.331	6.448	6.456	6.687	7.069	7.285	7.304	7.763	7.464	7.356	7.598	7.688	7.606
المجموع	14.797	14.930	15.082	15.162	15.492	15.832	16.235	16.705	15.512	16.154	16.781	17.141	17.379
ميزان العناصر الاخرى	522 –	508 –	576 –	668 –	642 –	629 –	541 –	813 –	897 –	415 –	599 –	635 –	477 –
مجموع مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية ..	14.275	14.322	14.506	14.494	14.850	15.203	15.694	15.892	15.615	15.739	16.182	16.506	16.902

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.
المصدر : بنك المغرب.

م. 45 – بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

بملايين الدراهم	1975	1976										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية :													
الموجودات من الذهب لدى معهد الاصدار	108	108	108	108	108	108	108	108	108	108	108	108	108
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار .	1.291	1.809	1.920	1.582	1.124	1.779	1.478	1.867	2.786	2.816	2.196	1.995	2.039
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	75	75	75	75	72	67	66	66	66	59	59	59	52
رصيد الحصة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي	143	143	143	143	143	143	143	143	143	143	143	143	143
المجموع	1.617	2.135	2.246	1.908	1.447	2.097	1.795	2.184	3.103	3.126	2.506	2.305	2.342
الموجودات الخارجية الاخرى :													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	104	109	110	136	123	167	247	275	265	227	182	140	76
العملات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	358	298	324	342	345	369	406	453	448	447	418	438	390
المجموع	462	398	434	478	468	536	653	729	713	674	600	578	466
مجموع الموجودات الاجمالية ..	2.079	2.533	2.680	2.386	1.915	2.633	2.448	2.913	3 816	3.800	3.106	2.883	2.808

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 45 – بيان تطور الموجودات الخارجية (1) (تابع)

بملايين الدراهم	1975	1976										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الالتزامات الخارجية :													
الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي (2)	–	141	142	142	624	716	716	716	716	716	716	716	716
التزامات أخرى لمعهد الاصدار ..	75	37	90	194	61	73	147	230	158	294	212	350	133
منها :													
(بالعملات الغير القابلة للتحويل)	(10)	(11)	(10)	(10)	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التزامات بنوك الودائع	96	92	94	76	100	107	111	113	116	129	121	116	121
المجموع	171	270	326	432	785	896	974	1.059	990	1.139	1.049	1.182	970
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	1.908	2.263	2.354	1.954	1.130	1.737	1.474	1.854	2.826	2.661	2.057	1.701	1.838

(1) بما في ذلك الديون على الخارج.
(2) الى جانب الالتزامات بالعملات الاجنبية الناتجة عن مختلف السحوبات من صندوق النقد الدولي ، فان هذا البند يشمل مبالغ ضئيلة للالتزامات بالدرهم تجاه المنظمة المذكورة وتجاه البنك الدولي للانشاء والتعمير وفروعه.

المصدر : بنك المغرب.

م. 46 – بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1975	1976										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار :													
تسبيقات للدولة	2.748	2.000	2.000	2.302	2.894	2.000	2.893	2.638	2.000	2.000	2.835	2.893	2.893
سندات الخزينة (التبادل النقدي والعملة المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
الكمبيالات الجمركية والسندات المكفولة	71	137	–	–	123	154	149	–	–	–	–	196	206
تسبيقات على سند الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	–	83	–	–	3	135	91	–	–	–	–	135	136
حسابات الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	61	65	68	35	75	64	90	121	78	73	50	46	103
تسبيقات على سندات صندوق التجهيز القروي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تسبيقات على سندات مختلفة ..	–	–	–	–	–	169	–	–	–	–	–	113	250
المجموع الاجمالي	3.019	2.424	2.207	2.476	3.234	2.661	3.362	2.898	2.217	2.212	3.024	3.522	3.727
يسقط منها :													
الحساب الجاري للخزينة والارصدة لدى المحاسبين العموميين ..	71 –	58 –	136 –	68 –	61 –	58 –	60 –	85 –	167 –	174 –	71 –	67 –	67 –
المجموع الصافي	2.948	2.366	2.071	2.408	3.173	2.603	3.302	2.813	2.050	2.038	2.953	3.455	3.660
سندات عمومية :													
معهد الاصدار	66	249	420	411	388	528	257	760	917	706	400	470	270
بنوك الودائع	2.407	2.301	2.375	2.362	2.416	2.302	2.599	2.144	1.973	2.142	2.400	2.387	2.565
المجموع	2.473	2.550	2.795	2.773	2.804	2.830	2.856	2.904	2.890	2.848	2.800	2.857	2.835
ودائع البنوك لدى الخزينة ...	23	12	13	22	15	18	25	14	32	17	16	18	22
ديون المؤسسات والخواص : مقابل قيمة الودائع بالشيكات البريدية والخزينة	1.114	1.291	1.393	1.318	1.301	1.359	1.274	1.357	1.250	1.234	1.357	1.422	1.418
مجموع الديون الصافية على الخزينة	6.558	6.219	6.272	6.521	7.293	6.810	7.457	7.088	6.222	6.137	7.126	7.752	7.935

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 47 ـ القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من المواد النقدية (1)

بملايين الدراهم	1975	1976										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايـو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الإصدار :													
الخصم	870	1.002	1.062	1.089	1.145	1.091	1.092	1.116	1.136	1.166	1.187	1.297	1.235
التسبيقات	184	162	142	155	193	203	199	226	310	324	318	325	292
السندات الجارى تحصيلها	51	53	35	76	72	54	48	198	67	67	86	41	94
المجموع	1.105	1.217	1.239	1.320	1.410	1.348	1.339	1.540	1.513	1.557	1.591	1.663	1.621
بنوك الودائع :													
قروض لاجل قصير	4.787	4.788	4.771	4.908	5.181	5.438	5.446	5.716	5.428	5.265	5.460	5.466	5.409
قروض لاجل متوسط	426	430	433	444	462	482	500	488	504	514	526	538	556
قروض لاجل طويل	13	13	13	15	16	17	19	19	19	20	21	21	20
المجموع	5.226	6.231	5.217	5.367	5.659	5.937	5.965	6.223	5.951	5.799	6.007	6.025	5.985
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	6.331	6.448	6.456	6.687	7.069	7.285	7.304	7.763	7.464	7.356	7.598	7.688	7.606

(1) باستثناء الديون على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.
المصدر : بنـك المغـرب.

م. 48 ـ استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

بملايين الدراهم	1974/12/31	1975/6/30	1975/12/31	1976/6/30	1976/12/31
الاستعمالات :					
1 ـ الارصدة	334	382	434	498	510
نقد فى الصندوق	104	95	99	105	107
لدى بنك المغرب	67	29	31	39	33
الاحتياطي النقدي والحساب المغلق	163	258	304	354	370
2 ـ الديون على الخزينة	1.986	2.211	2.496	2.881	2.857
الودائع وما يشابهها	17	15	23	25	22
سندات الخزينة	1.969	2.196	2.473	2.856	2.835
3 ـ قروض للاقتصاد	4.750	5.125	5.957	6.706	6.994
قصيرة الاجل (1)	4.431	4.726	5.499	6.168	6.381
متوسطة الاجل	313	390	445	519	593
طويلة الاجل	6	9	13	19	20
4 ـ تسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة	52	157	71	230	124
5 ـ سندات فى المحفظة	174	198	216	223	423
المساهمات	29	41	48	60	64
سندات أخرى	145	157	168	163	359
6 ـ الموجودات الخارجية (2)	187	134	130	190	182
العملة	14	9	10	11	11
البنوك والمراسلون بالخارج	173	125	140	179	171
7 ـ الأموال المعقرة	118	132	145	185	206
8 ـ استعمالات صافية أخرى	103	63	203	202	258
المجموع	7.709	8.402	9.672	11.115	11.554
(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج	196	187	208	219	213

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج الممولة من طرف البنوك أو التى أعيد خصمها من طرف معهد الاصدار والمدرجة فى القروض المقدمة للاقتصاد.
المصدر : بنـك المغـرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 48 مكرر — استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

بملايين الدراهم	1974/12/31	1975/6/30	1975/12/31	1976/6/30	1976/12/31
الموارد					
1 — الاموال الذاتية	342	320	426	465	500
الرأسمال والاحتياطات	305	328	394	454	480
المرحل من جديد والربح المنجز خلال السنة المالية	57	12	53	31	42
باسقاط : الخسائر السابقة ومصاريف التأسيس	20 —	20 —	21 —	20 —	22 —
2 — مخصصات للمخاطر	72	93	95	112	109
3 — ودائع تحت الطلب	5 345	6.057	6.882	7.666	7.792
حسابات الشيكات	2.429	3.028	3.190	3.899	3.870
الحسابات الجارية للمؤسسات غير المالية	2.678	2.728	3.369	3.436	3.539
حسابات المؤسسات المالية	103	123	127	131	128
دائنون مختلفون	135	178	196	200	255
4 — ودائع ذات أجل استحقاق	1.017	1.199	1.437	1.660	1.752
حسابات وسندات ذات أجل استحقاق ثابت	1.017	1.199	1.437	1.660	1.752
5 — الالتزامات الخارجية	96	88	96	111	121
حسابات بالمعاملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل)	19	18	24	23	28
البنوك والمراسلون بالخارج	77	70	72	88	93
6 — مساعدات معهد الاصدار	769	562	592	975	1.153
على سندات عمومية	165	98	66	257	270
على سندات خصوصية	604	459	519	708	847
على سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	—	5	7	10	36
7 — مساعدات المؤسسات المتخصصة	68	83	144	126	127
8 — موارد صافية أخرى	—	—	—	—	—
المجموع	7.709	8.402	9.672	11.115	11.554

المصدر : بنك المغرب.

م . 49 — استعمالات وموارد مجموع المؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	1975/6/30	1975/12/31	1976/6/30	1976/12/31
الاستعمالات :				
1 — الارصدة والقيم المتعين تحصيلها	15	4	7	38
2 — ديون على الخزينة	284	322	300	385
ودائع تحت الطلب وما شابهها	21	27	23	—
سندات والتزامات الدولة	263	295	277	385
3 — ديون على البنوك	243	299	283	255
ودائع تحت الطلب	127	107	87	50
ودائع لاجل وتسليفات	116	192	196	205
4 — قروض للاقتصاد	2.384	2.714	3.118	3.471
قصيرة الاجل	421	452	553	544
متوسطة وطويلة الاجل	1.963	2.262	2.565	2.927
5 — قروض للجماعات العمومية	184	215	221	243
6 — سندات في المحفظة	225	252	289	344
المساهمات	186	212	218	253
سندات أخرى	39	40	71	91
7 — الاموال المعقرة	55	58	63	68
8 — استعمالات صافية مختلفة	—	—	—	—
المجموع	3.390	3.864	4.281	4.804
الموارد				
1 — الاموال الذاتية	393	439	460	502
منها : مخصصات من الدولة	94	94	94	94
مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الاصول	19	15	22	30
2 — مساعدات الدولة	226	270	335	390
3 — الاقتراضات الخارجية (لاكثر من سنة)	514	696	744	1.180
4 — الاقتراضات الداخلية	518	509	682	546
ودائع لاجل وسندات الصندوق	3	2	2	1
التزامات وسندات	358	436	450	421
مساعدات بنكية	157	71	230	124
5 — ودائع لاجل قصير	1.327	1.448	1.510	1.587
6 — مساعدات معهد الاصدار (1)	375	469	528	563
الخصم	322	419	464	499
مساعدات أخرى	53	50	64	64
7 — موارد صافية مختلفة	37	33	22	36
المجموع	3.390	3.864	4.281	4.804

(1) باستثناء اعادة خصم السندات المتوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي المدرجة ضمن المساعدات التي يقدمها معهد الاصدار للبنوك.

Copie téléchargée sur bomaroc.com et non officielle. Le téléchargement par SGG (sgg.gov.ma) est fait pour

م. 50 – بيـان تطـور التجـاء البنـوك لمعهـد الاصـدار

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
1974												
التجاء بواسطة سندات عمومية	53	62	102	120	53	59	78	124	165	160	277	165
التجاء بواسطة سندات خصوصية	382	348	430	482	456	369	336	482	418	437	590	604
التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي..	4	3	7	8	3	1	5	14	5	10	2	–
المجموع (1)	439	413	539	610	512	429	419	620	588	607	869	769
المتوسط اليومي للالتجاءات....	481	428	414	596	561	516	388	531	560	574	752	882
1975												
التجاء بواسطة سندات عمومية	149	237	243	215	175	98	203	103	126	132	104	66
التجاء بواسطة سندات خصوصية	485	511	360	379	399	459	602	675	515	589	636	519
التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي.	4	1	2	6	4	5	11	8	7	13	8	7
المجموع (1)	638	749	605	600	578	562	816	786	648	734	748	592
المتوسط اليومي للالتجاءات	704	701	658	654	608	538	636	869	685	640	811	742
1976												
التجاء بواسطة سندات عمومية	249	420	410	388	527	257	760	917	705	400	470	270
التجاء بواسطة سندات خصوصية	609	661	711	778	707	708	707	507	849	776	871	847
التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي .	18	21	12	6	4	10	16	16	11	16	33	36
المجموع (1)	876	1.102	1.133	1.172	1.238	975	1.483	1.740	1.566	1.192	1.374	1.153
المتوسط اليومي للالتجاءات	674	918	1.035	1.138	1.206	1.102	1.039	1.629	1.679	1.312	1.097	1.180

(1) الالتجاءات في نهاية الشهر – أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.
المصدر : بنك المغرب.

م. 51 – القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع (1)
(الممولة والمعاد خصمها أو المأخوذة كضمانة)

بملايين الدراهم	1975	1976					
	دجنبر	مارس	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	دجنبر
التزامات لامد قصير :							
السندات التجارية المسحوبة على المغرب	948.4	919.6	1.100.3	1.135.9	1.054.6	1.022.9	1.119.1
قروض للاستهلاك	194.5	220.1	239.9	246.3	253.5	246.1	250.1
السندات التجارية المسحوبة على الخارج	207.9	205.7	218.9	257.7	248.1	252.1	213.1
تسبيقات على مصبرات السردين	61.9	55.1	56.2	55.4	64.3	73.2	69.6
المنظمات التعاونية الفلاحية	288.7	281.4	246.9	257.7	292.4	291.9	306.8
قروض أخرى مضمونة من طرف الدولة أو من طرف الصندوق المركزي للضمان	97.1	22.3	69.5	76.0	83.7	113.5	220.7
قروض أخرى حاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات.	104.1	125.8	136.4	126.3	142.6	145.2	170.8
تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	630.0	675.6	722.9	723.0	797.9	754.7	736.4
قروض لاصحاب الحبوب الاحرار	223.6	201.2	170.2	214.7	269.6	249.6	194.9
قروض اخرى بضمانات عينية	520.0	651.6	681.2	711.0	720.4	698.3	672.9
قروض بدون تعيين ولا ضمانات عينية	1.783.8	1.908.3	1.951.4	2.042.6	1.931.8	1.948.3	1.839.6
اعتمادات أخرى	438.5	484.0	574.4	607.8	588.5	545.5	587.3
المجموع	5.498.5	5.750.7	6.168.2	6.514.4	6.447.4	6.341.3	6.381.3
التزامات لامد متوسط :							
بدون ضمانات عينية	38.7	42.0	48.0	56.7	57.2	50.2	71.6
بضمانات عينية	235.7	238.2	246.8	259.9	275.9	276.7	319.4
بضمانات الدولة أو الصندوق المركزي للضمان	169.1	178.8	222.3	191.1	189.9	196.9	200.2
تسليفات للمغربة	1.8	1.6	1.5	1.4	1.4	1.3	1.2
المجموع	445.3	460.6	518.6	509.1	524.4	525.1	592.4

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 51 – القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع (1) (تتمة)
(الممولة والمعاد خصمها والمأخوذة كضمانة)

بملايين الدراهم	1975	1976					
	دجنبر	مارس	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	دجنبر
التزامات لامد طويل :							
الخواص	5,0	6,4	10,0	10,8	11,6	12,8	12,8
تسليفات للمغربة	8,1	8,4	8,9	7,9	7,7	7,5	7,1
المجموع	13,1	14,8	18,9	18,7	19,3	20,3	19,9
مساعدات للمؤسسات المالية المتخصصة	70,9	110,7	230,0	197,6	67,0	63,8	124,4
المجموع العام	6.027,8	6.336,8	6.935,7	7.239,8	7.058,1	6.930,5	7 118,0

(1) بما في ذلك المساعدات البنكية للمؤسسات المالية المتخصصة.
المصدر : بنك المغرب.

م. 52 – هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1976 (معدلات وحيدة) (1)
1 – بنوك الودائع (2)	
أ) الحسابات لاجل :	
الحسابات العادية	(دون مقابل)
الاموال المحولة من طرف الاشخاص الطبيعيين المغاربة العاملين بالخارج	3
ب) الحسابات على الدفاتر	3
ج) الحسابات لاجل وسندات الصندوق :	
من شهر الى أقل من 3 أشهر	2
من 3 أشهر الى أقل من 6 أشهر	3,50
من 6 أشهر الى أقل من 12 شهرا	4,50
من 12 شهرا الى أقل من 18 شهرا	5,50
من 18 شهرا الى 24 شهرا (كاملة)	6,50
ما يفوق 24 شهرا	(معدل حر)
2 – صندوق التوفير الوطني	3,50 (3)
3 – المؤسسات المالية المتخصصة :	
أ) القرض العقاري والفندقي :	
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	5,75
سندات لمدة 15 سنة	7,50
ب) البنك الوطني للانماء الاقتصادي :	
سندات الصندوق لمدة 3 أشهر	4
سندات الصندوق لمدة 6 أشهر	4,25
سندات الصندوق لمدة 12 شهرا	4,75
سندات لمدة 15 سنة	7,50
ج) الصندوق الوطني للقرض الفلاحي :	
ودائع لاجل	1,50

(1) بدوون تغيير بالنسبة لما كانت عليه في 31 دجنبر 1975.
(2) قرار وزير المالية 29 يونيه 1974 ، المطبق ابتداء من فاتح يوليوز 1974 والمعدل بقرار 30 يونيو 1975 المطبق ابتداء من فاتح يوليوز 1975.
(3) يصحب هذا المعدل بمكافأة على استقرار الودائع نسبتها 0,50 % سنويا.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 52 – هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)

	المعدلات الجارى بها العمل في 31 دجنبر 1976 (معدلات وحيدة) (1)
4 – الخزينة :	
سندات لمدة 6 أشهر موجهة للجمهور	4،50
(المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 6 أشهر : 4،548)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد انصرام 3 اشهر : 4،245)	
سندات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التامين)	
لمدة 6 أشهر	4
(المردود الحقيقي بعد 6 أشهر : 4،038)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد ما بين 3 و 6 أشهر : 3،836)	
لمدة سنة واحدة	4
(المردود الحقيقي بعد انتهاء سنة : 4،166)	
لمدة 5 سنوات	6،50
اصدارات مخصصة للبنوك في اطار تمويل التسليفات المقدمة بقصد مغربة بعض النشاطات :	
لمدة سنة	3،50
لمدة 10 سنوات (اصدارات مؤجلة)	3،50
سندات اسمية تمثل الاقتطاع الاجباري من الاجور والرواتب (اصدارات غير مجددة منذ 1972)	4
سندات للحامل خاصة باستعمال حسابات الرأسمال لغير المقيمين :	
لمدة 7 سنوات	5،50
سندات اسمية لمدة 10 سنوات خاصة باستعمال « احتياطي الاستثمار »	5
سندات الدولة أو المضمونة من طرف الدولة :	
لمدة 15 سنة	7،50

(1) بدون تغيير لما كانت عليه في 31 دجنبر 1975.

م. 53 – هيكل معدلات اعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجارى بها العمل في 31 دجنبر 1976
أ) تسهيلات قصيرة الاجل لمؤسسات الائتمان :	
1 – الخصم والتامين العادي للسندات الخصوصية :	
المعدل الاساسي (السند التجاري المسحوب على المغرب) – سندات التخزين – تسهيلات على البضائع – السند المالي – قروض الصندوق المغربي للصفقات (1) – (قروض التجهيز لمدة سنتين على أقصى حد)	4،50
الديون المترتبة على الخارج	3
تسليفات لتمويل الصادرات (2)	4
السند الممثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للمنظمات التعاونية الفلاحية	3،50
2 – تعبئة سندات الخزينة لفائدة البنوك (الخصم أو التسبيق) :	
سندات لمدة 6 أشهر (معدل المردود الحقيقي)	4،038
سندات لمدة سنة واحدة (معدل المردود الحقيقي)	4،166
سندات لمدة 5 سنوات (3)	6،50
3 – التسبيقات الخاصة (على السندات العمومية او الخصوصية) الممنوحة للبنوك :	
بدون تطبيق الغرامة	6
مع تطبيق الغرامة	12،75
4 – اعادة تمويل القروض الممنوحة للمؤسسات المالية (4)	
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	3
صندوق الايداع والتدبير/القرض العقاري والفندقي	3،50
ب) قروض متوسطة الاجل الى الاقتصاد :	
قروض بنكية متوسطة الاجل :	
(بضمانة أو بدون ضمانة الدولة أو – ص. م. ض.) (5)	4
قروض الصندوق الوطني للقرض الفلاحي المتوسطة الاجل (4)	3
قروض القرض العقاري والفندقي المتوسطة الاجل	3،50
قروض صندوق الايداع والتدبير المتوسطة الاجل (سندات صندوق التجهيز القروي)	3،625

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 – هيكل معدلات اعادة التمويل لدى بنك المغرب (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1976
ج) مساعدات للدولة :	
الى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية الممنوحة بصورة مجانية ، يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية :	
تسبيقات على سندات الخزينة (الصندوق الوطني للقرض الفلاحي)	4،50
تعبئة الكمبيالات الجمركية	4،50
تسبيقات على السندات المكفولة	4،50
تسبيقات على سندات (القرض العقاري والفندقي ، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي ، والبنك الوطني للانماء الاقتصادي ، والمكتب الوطني للكهرباء) المكتتب فيها من طرف صندوق الايداع والتدبير المعبأة لحساب الخزينة	6 – 5،50
(6)	7،50 – 6،25

(1) القروض المدعمة بتوقيع الصندوق المغربي للصفقات.
(2) بند أدخل سنة 1976
(3) السندات لمدة 5 سنوات التي أصدرت قبل 3 دجنبر 1974 معدلها : 4،60 %والتي تم اصدارها بعد هذا التاريخ فمعدلها 6،50%.
(4) معدلات تفاضلية ممنوحة في اطار بطاقة انجالية للخصم مفتوحة من طرف بنك المغرب.
(5) الصندوق المركزي للضمان.
(6) حسب معدل الاصدار.

م. 54 – هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدل الجاري به العمل في 31 دجنبر 1976		
	الادنـى	الاقصـى	الوحيـد
1 – بنوك الودائع.			
أ) القروض القصيرة الاجل.			
القابلة للتعبئة :			
الديون على الخارج	4،50	6	
تسليفات لتمويل الصادرات (1)	5،50	7	
	5،50	7،50	
قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	6	8	
غير القابلة للتعبئة :			
قروض المكشوف غير المعينة	* 8	* 10،50	
قروض أخرى قصيرة الاجل غير قابلة للتعبئة	المعدل المطبق على القروض القابلة للتعبئة من نفس النوع مضافة اليه نقطة		
* باستثناء أية عمولة			
الخاصة :			
سندات التخزين « محصول الحبوب »			4،50
سندات التخزين المتعلقة بمصبرات السردين			5،50
سندات التخزين المتعلقة بالارز			5،50
سندات التخزين المتعلقة بالقطن			5،50
قروض الصندوق المغربي للصفقات (2)			6
ب) القروض المتوسطة الاجل.			
القابلة للتعبئة :			
كافة القروض			8
غير القابلة للتعبئة :			
كافة القروض	8،50	11	
ج) القروض الطويلة الاجل.			
كافة القروض	معدل يساوي على الاقل المعدل الاقصى للقروض المتوسطة الاجل غير القابلة للتعبئة		
2 – البنك الوطني للانماء الاقتصادي.			10

(*) باجاع 2 % بالنسبة لبعض الاستثمارات الصناعية والبحرية والمعدنية (قانون الاستثمارات الصادر بتاريخ 13 غشت 1973). وفيما يخص القروض للتجهيز البحري يضاف الى هذا الارجاع معدل 4 % الذي ينص عليه قرار 17 يناير 1954.
(1) بند ادخل سنة 1976 ، يرجع لقرار وزير المالية رقم 76،1080
(2) يتعلق الامر بالقروض الحاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات. وتضاف الى هذا المعدل الوحيد عمولات مقتطعة من طرف الصندوق ومحددة بنسبة 2 % فيما يتعلق بعمليات اعادة التمويل و 1،70 % فيما يخص عمليات قبول المرافقة و 1،40 % بالنسبة لعمليات قبول التعبئة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 54 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)

3 ـ الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

نوع العمليات	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1976 (1)	المعدل
1 ـ القصيرة الاجل.	1 ـ سندات التخزين	% 4،75
	2 ـ تسليفات للانتاج :	
	الحبوب والقطاني	% 6
	عمليات متكاملة. (المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي)	% 8
	قروض أخرى. (تربية الماشية ، الحوامض ، زراعة الخضر)	% 8،50
2 ـ المتوسطة الاجل.	تعاونيات الاصلاح الزراعي	% 7
	قروض أخرى متوسطة الاجل	% 8،50

(1) بدون تغيير بالنسبة لما كانت عليه في 31 دجنبر 1975.

م. 54 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)

4 ـ القرض العقاري والفندقي :

	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1976 (1)		
	القيمة العقارية الكلية	المعدل القانوني	نسبة الفائدة المحسومة
1 ـ النظام العام :			
1 ـ البناء بقصد السكنى الشخصية.			
	ما يقل أو يساوى 200.000 درهم	% 10	% 4
	ما بين 200.000 و 300.000 درهم	% 10	% 1،25
	ما يفوق 300.000 درهم	% 10	لا شيء
2 ـ القطاع الايجاري.	كلفة المتر المربع التي تقل أو تساوى 500 درهم	% 10	لا شيء
	كلفة المتر المربع التي تفوق 500 درهم	% 11	لا شيء
2 ـ النظام العقاري :			
1 ـ بناء المحلات التجارية	ـ	% 11	لا شيء
2 ـ اقامة المنافع العامة في البقع الارضية.			
3 ـ التمويل المسبق للمتعهدين.	ـ	% 10	لا شيء
4 ـ شراء دور السكن.			
	ـ	% 10	لا شيء
	ما يقل أو يساوى 250.000 درهم	% 10	لا شيء

(1) بدون تغيير بالنسبة لما كانت عليه في 31 دجنبر 1975.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 54 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)

	المعدل القانوني	نسبة الفائدة المحسومة
3 ـ القروض الفندقية :		
قروض مضمونة برهن عقاري.	% 8,75	% 4,25
قروض مضمونة برهن حيازي (لشراء الاثاث والمعدات).	% 8,75	% 4,25

5 ـ الخزينة ـ صندوق الايداع والتدبير :

	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1976	
السكني الاقتصادية (*)		
التسليفات الفردية	ما يقل عن 12.000 درهم	% 4,0
التسليفات الجماعية	الدخول المتراوحة ما بين 12.000 و 18.000 درهم	% 6,0
	ما يقل عن 12.000 درهم	% 3,0
	الدخول المتراوحة ما بين 12.000 و 18.000 درهم	% 4,0

(*) هذه القروض تقدمها الدولة في الواقع من موارد الميزانية وتوزع بواسطة القرض الشعبي.

م. 55 ـ اسعار اهم العملات الاجنبية المسعرة بالرباط (1)

أسعار التحويل

	نهاية مارس 1976		نهاية يونيه 1976		نهاية شتنبر 1976		نهاية دجنبر 1976	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	0,93602	0,93884	0,93429	0,93710	0,90918	0,91198	9,90146	0,90416
1 دولار الولايات المتحدة الامريكية .	4,3655	4,3881	4,4240	4,4468	4,4749	4,4974	4,4730	4,4955
1 جنيه استرليني	8,3638	8,4125	7,8830	7,9302	7,5607	7,6100	7,6128	7,6582
1 مارك الماني	1,7206	1,7296	1,7190	1,7280	1,8410	1,8512	1,8942	1,9035
1 فلوران هولندي	1,6265	1,6352	1,6194	1,6281	1,7438	1,7527	1,8186	1,8278
100 فرنكات بلجيكية	11,177	11,235	11,149	11,206	11,917	11,976	21,427	12,487
1 فرنك سويسري	1,7227	1,7317	1,7910	1,8002	1,8301	1,8393	1,8259	1,8350
1000 ليرة ايطالية	5,1972	5,2317	5,2670	5,316	5,1982	5,2390	5,1121	5,1456
100 شيلين نمساوي	23,948	24,072	24,011	24,140	25,957	26,090	26,674	26,808
100 بسيطة اسبانية	6,5240	6,5625	6,5129	6,5513	6,5988	6,6370	6,5491	6,5868

(1) يقوم بنك المغرب كذلك في كل يوم عمل ، بتسعير للعملات التالية : الدولار الكندي ، الكورونا النرويجية ، الكورونا السويدية ، الكورونا الدنماركية ، الايسكيدوس البرتغالي ، وكذا الدينار التونسي ابتداء من فاتح يناير 1976.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير المالية رقم 763.78 بتاريخ 24 من رجب 1398 (فاتح يوليوز 1978) بتحديد القيمة المسترجعة بها سندات الاقتراض الصادر بالمغرب سنة 1952 والمضمون رأس ماله بما قدره 4،50 %.

ان وزير المالية ،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 29 من ذي الحجة 1371 (20 شتنبر 1952) بالاذن للحكومة في اصدار اقتراضات لامد طويل ولاسيما الفصل 4 منه ؛

وبناء على الفصل الخامس من القرار الصادر في 26 شتنبر 1952 بتحديد شروط اصدار اقتراض مضمون رأس ماله بما قدره 4،50 % ومخصص بشركات التأمين وتكوين رؤوس الاموال ؛

ونظرا للاسعار الجارية بخصوص القطعة الذهبية الفرنسية من فئة 20 فرنكا في السوق الحرة للمواد الذهبية ببارير خلال المائة بورصة السابقة لتاريخ 9 رجب 1398 (15 يونيه 1978) ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

ان القيمة المسترجعة بها سندات الاقتراض الصادر سنة 1952 والمضمون رأس ماله بما قدره 4،50 % قصد أداء حقوق نقل الملكية تحدد فيما بين فاتح يوليوز و 31 دجنبر 1978 في اثنين وستين ألفا ومائتين وثلاثة عشر درهما وأربعة وعشرين سنتيما (62.213،24).

الفصل الثاني

ان سندات الاقتراض المسحوبة بطريق الاقتراع يوم 9 جمادى الاولى 1398 (17 أبريل 1978) ترجع بمبلغ 62.213،24 درهما ابتداء بتاريخ 24 من رجب 1398 (فاتح يوليوز 1978).

وحرر بالرباط في 24 رجب 1398 (فاتح يوليوز 1978).

وزير المالية بالنيابة ،

الامضاء : الدكتور محمد بنهيمة.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 807.78 بتاريخ 3 رمضان 1398 (8 غشت 1978) بافتتاح وانتهاء الصيد البري ونظامه الخاص خلال موسم 1978 ـ 1979.

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 6 ذي الحجة 1341 (21 يوليوز 1923) بمراقبة الصيد وكذا الظهائر الشريفة الصادرة بتغييره وتتميمه ؛

وبناء على قرار وزير الفلاحة رقم 582.62 الصادر في 3 نونبر 1962 بسن نظام مستمر للصيد ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ،

يقرر ما يلي :

الفصل 1

يجوز أن يمارس الصيد خلال مدد افتتاحه المبينة بعده وفي المناطق غير المقرر فيها منعه وأن تراعى في ذلك الشروط المحددة في الظهير الشريف المؤرخ في 6 ذي الحجة 1341 (21 يوليوز 1923) وقرار وزير الفلاحة رقم 582.62 الصادر في 3 نونبر 1962 بسن نظام مستمر للصيد وكذا الشروط المبينة في هذا القرار.

أ) مدد افتتاح الصيد وأيامه وكيفياته

الفصل 2

ان تواريخ افتتاح الصيد وانتهائه وكذا أيامه وكيفياته تحدد وفقا لما يلي بتراب المملكة المغربية فيما يخص أنواع المصيد المختلفة :

أنواع المصيد	تواريخ افتتاح الصيد (1)	تواريخ انتهاء الصيد (2)	الايام التي يباح فيها الصيد خلال مدد افتتاحه	كيفيات الصيد
الحجل والارنب والبط البري.	فاتح اكتوبر 1978	فاتح يناير 1979	أيام الاحد وكذا أيام الآتية : يوم 6 نونبر ويوم 18 نونبر واليوم الثاني للاحتفال بعيد الاضحى ويوم فاتح محرم 1399 ويوم فاتح يناير 1979.	
الارنب ومصيدة الماء والقواطع (3) (ماعدا السلوى والبط) والحيوانات المؤنسة المبينة في الفصل 5 من القرار المشار اليه اعلاه المؤرخ في 3 نونبر 1962 وكذا جميع الحيوانات الضارية التي لم ترتب في الاصناف المحمية المبينة في الفصل 12 من القرار بتاريخ 3 نونبر 1962 المذكور والفصل 8 من هذا القرار.	كذلك	4 مارس 1979	أيام الاحد وكذا الايام التالية : يوم 6 نونبر ويوم 18 نونبر واليوم الثاني للاحتفال بعيد الاضحى ويوم فاتح محرم 1399 ويوم فاتح يناير 1979 ثم ابتداء من فاتح يناير 1979 بادخال أيام السبت والاحد وكذا أيام الاعياد التالية : اليوم الثاني للاحتفال بعيد المولد النبوي ويوم 3 مارس 1979.	خلافا لاحكام الفصل 4 من القرار المشار اليه أعلاه المؤرخ في 3 نونبر 1962 يسمح ان يصطاد بالمطاردة الشنقب في منطقة الصيد السياحي وفي المنطقة التكميلية.
السلوى.	كذلك	25 مارس 1979	كذلك غير أنه يمنع صيد السلوى داخل جميع الغابات ابتداء من 5 مارس 1979 بادخال الغابة.	
الخنزير.	كذلك	11 يناير 1979	أيام الخميس والاحد وكذا الايام التالية : يوم 6 نونبر ويوم 18 نونبر واليوم الثاني للاحتفال بعيد الاضحى وفاتح محرم 1399 ويوم فاتح يناير 1979 ـ	لا يجوز ان يصطاد الخنزير الا بالمطاردة.

(1) عند طلوع الشمس.

(2) عند غروب الشمس.

(3) ينحصر مصيد الماء والقواطع المسموح بصيدها فيما يلي : دجاجة الارض والشنقب ودجاجة الارض الصغيرة ونوع من طوال الساق المسمى « كلاريول » وكذا « الفاروبه » و « الكورفيت » و « ايزابيل » والطير الذي يشبه دجاجة الارض و « الكورليس » والغراء والقطا والطائر الغواص والشحرور والبط القطبي والبط والحذف والعفاس والوز وزمح الماء و « الكرافلو » و « والزقزاق » و « الويتريبي » ودجاجة الأرض البحرية والطير الذي يشبه الزقزاق ودجاجة الماء وطيور مائية مختلفة وبط الماء ابوطيط والسماني

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ب) نظام خاص

الفصل 3

الصيد بالمطاردة

ان الرخص الخصوصية المتعلقة بصيد الخنزير البرى بالمطاردة والمقررة فى الفصل 6 من القرار المذكور المؤرخ فى 3 نونبر 1962 (1) يسلمها العامل أو من يفوض اليه فى الامر.

ويساوى مبلغ الوجيبة المنصوص عليها فى نفس الفصل محصول ضرب مبلغ 50 درهما بعدد الصيادين الواجبة مساهمتهم فى الصيد بالمطاردة ، حسبما يبين هذا العدد فى طلب رخصة الصيد بالمطاردة واذا كان هذا العدد يقل عن خمسة حدد مبلغ الوجيبة فى 200 درهم.

ان طلبات رخص الصيد بالمطاردة المحررة فى ورقة مطبوعة خصوصية تؤخذ من الدائرة الفرعية الغابوية المحلية والمصحوبة بحوالة بريدية محتوية على مبلغ الوجيبة المقدر او المحدد فى المقطع السابق فى اسم قابض المنطقة الموجودة فيها الدائرة الفرعية المذكورة ، يجب أن تصل الى الدائرة الفرعية الغابوية المعنية بالامر فى ظرف خمسة عشر يوما على الاقل وثلاثين يوما على الاكثر قبل التاريخ المراد فيه الصيد بالمطاردة.

ولن تكون الاولوية لصياد منحت له رخصة الصيد بالمطاردة عند توزيع الاماكن تصطاد فيها الحيوانات بالمطاردة بل تكون للصيادين الذين لم ينالوا رخصة مماثلة والذين قدموا طلبهم فى الآجال القانونية المبينة أعلاه ، ويكون تخصيص أماكن الصيد بالمطاردة فى اليوم العاشر الذى يسبق التاريخ المحدد لذلك الصيد.

وفى حالة ما اذا قدمت عدة لوائح للصيادين فان الاسبقية تعطى للائحة التى لا تضم أى صياد سبق له أن ساهم منذ افتتاح الصيد فى أربع مطاردات للحيوانات أو أكثر بتراب الاقليم المعنى بالامر ، أو الى اللائحة التى تشتمل على أقل عدد من الصيادين وذلك بالرغم من المقتضى المنصوص عليه فى المقطع السابق — وأن الخنازير المقتولة عن غير قصد فى المطاردة زيادة على العدد المحدد بموجب الرخص المطابقة يمكن ان يتخلى عنها للصيادين المساهمين مقابل أداء واجب قدره 200 درهم فيما يخص الحيوان الاول الزائد و 500 درهم عن كل خنزير آخر . وتستخلص هذه الاداءات فورا من طرف العون المكلف بمراقبة المطاردة مقابل تسليم وصول يقتطع من دفتر ذى اروماث ويحرر فى اسم المستفيد من رخصة الصيد بالمطاردة او عند عدم ذلك فى اسم الصياد او الصيادين الآخرين المساهمين فى الصيد المشترين الحيوانات.

ويسلم وصول عن كل خنزير وتدفع المبالغ المستخلصة بهذه الكيفية مقابل وصول الى صناديق أعوان الخزينة فى الدائرة التى وقعت فيها المطاردات ويتكفل هؤلاء الاعوان بهذه المبالغ برسم أموال الصيد.

(1) يمنع صيد الاراوى بالمطاردة خلال موسم 1978 — 1979.

الفصل 4

ابادة الحيوانات المؤذية

ان ابادة الحيوانات المصرح بأنها مؤذية لا تقع خلال مدة انتهاء الصيد الا على يد أرباب او حائزى الاراضى الموجودة او على يد الاشخاص الذين تلقوا منهم تفويضا كتابيا.

وتمنع ابادة الحيوانات المؤذية ابان الثلج.

وخلافا لاحكام الفصل 5 من القرار المذكور المؤرخ فى 3 نونبر 1962 تمنع ابادة القنبرة الكبيرة والصغيرة وكذا الحمام واليمامات من 15 يونيه عند غروب الشمس الى تاريخ افتتاح الصيد لموسم 1979 — 1980.

ويمكن لملاك الاراضى او حائزيها أن يبيدوا الارانب فى المدة المتراوحة بين فاتح اكتوبر 1978 و 4 مارس 1979 أو أن يعملوا على ابادتها فى أراضيهم بجميع الوسائل ماعدا التى هى مبينة فى المقطع السادس من الفصل السابع المذكور المؤرخ فى 3 نونبر 1962

ويمنع حمل الارانب البرية المقتولة والاتجار فيها ، غير أنه فى حالات الابادات الكثيرة يمكن لرئيس ادارة المياه والغابات أو من يفوض له فى الامر أن يسلم بصفة استثنائية رخصا لحمل الحيوانات يبين فيها تخصيص المصيد بدون أن تعد الرخص المذكورة رخصا فى المتاجرة.

ولا تمنح بعد 4 مارس 1979 أية رخصة لابادة الارانب البرية وحملها.

الفصل 5

عدد الحيوانات المصطادة

ان العدد الاقصى من الحجل والارانب والبط وكذا الشنقب والسلوى الذى يمكن للصياد ان يصطاده خلال يوم واحد يحدد فى ست حجلات وأرنب واحدة وفى 8 بطات (1) منها أربع ذات العنق الاخضر على الاكثر و 20 شنقبا من أى نوع كانت و 20 سلوى.

اما عدد الخنازير المأذون فى اصطياده لمجموعة من الصيادين يشاركون فى المطاردة فيحدد فى خنزير واحد لكل أربعة صيادين باضافة خنزير واحد للصياد أو الصيادين الزائدين على احد أضعاف أربعة.

الفصل 6

منع بيع المصيد

يمنع عرض الاصناف الآتية للبيع وكذا بيعها وشراؤها بأى شكل كان : الحجل والارنب والارنب الداجنة والسلوى واليمامة وكذا أنواع الحيوانات الممنوع صيدها والمبينة فى المقطع الاول من الفصل 8 من هذا القرار.

(1) يضم هذا العدد :
(أ) البط بمعناه الحقيقى : (7 أنواع) ذو العنق الاخضر والبلابل والسعد والسمارى والعماسى (مع الشاردون المحمى).
(ب) الحذف : (3 أنواع) حذف شتوى وحذف صيفى وحذف جميل
(ج) الفليجنى : المريون والزوكوس والملوين والكارو وزمع الماء وغيره.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويتوقف الاتجار في جميع الانواع الاخرى على اذن من المدير رئيس ادارة المياه والغابات والمحافظة على التربة؛

ويشمل هذا المنع امساك أنواع الصيد المذكورة بالاماكن المنصوص عليها في الفصل العاشر المكرر من الظهير الشريف المذكور المؤرخ في 6 ذي الحجة 1341 (21 يوليوز 1923) وكذا عند حاشي الحيوانات والفرائين والدباغين ماعدا في حالة ترخيص خاص من رئيس ادارة المياه والغابات.

الفصل 7

رخص الصيد بغابة الدولة

يحدد في 20 درهما ثمن الرخصة التي تمكن من الصيد في غابات الدولة باجزائها غير المكراة أو غير المحتفظ بحق الصيد فيها.

ويجب أن يكون طلب الرخصة مصحوبا بحوالة قدرها 20 درهما توجه في اسم القابض وعند الاقتضاء بمبلغ صوائر الارسال (2).

الفصل 8

أنواع الحيوانات المحمية

يمنع صيد النمر الارقط والفهد وجميع أنواع الايائل وأنواع الغزلان والاراوى والطيور الجارحة النهارية والليلية وثعلب الماء والنمس والأوس الضارى والضبع وثعلب الصحراء والقط الوحشي وآكل العسل والظريل والرباح والشيهم والقنفذ والسنجاب جيتولي وجميع أنواع الحبارى والتدرج وجميع أنواع الدجاج البرى والطير الذى يعرف بكولان كاليفورني والنوع المدعو « ايرسماتور » وجميع أنواع التادورن.

غير أنه يجوز لكل مكتر ولكل من له رخصة للصيد أن يصطاد في التجزءات التي يكترى فيها حق الصيد ثلاثة تدارج على الاكثر ودجاجة السينغال في نفس اليوم وخلال المدة المتراوحة بين فاتح اكتوبر 1978 وفاتح يناير 1979 بادخال الغابة والتي يمكن أن تزاد على العدد الاقصى من أنواع المصيد المستقر المرخص باصطياده كما هو محدد في الفصل 5 أعلاه ، ويمنع صيد الخنزير في منطقة الصيد السياحي والمنطقة التكميلية.

ولا يتعرض بالمنع المقرر في هذا الفصل والخاص بالفهد والنمر والارقط على ابادة هذا النوع من الحيوانات اذا كانت تشكل خطرا على الارواح البشرية أو على الحيوانات الداجنة غير أن رئيس الدائرة الغابوية المعنية بالامر أو مفوضه الذى يؤهل وحده للترخيص في حالة الخطر او الضرر الحاصل او الوشيك الوقوع في الابادة المذكورة بعد موافقة السلطة الادارية المحلية.

ويلزم كل من أباد فهدا او نمرا ارقط طبقا للاحكام المقررة في المقطع السابق وأراد أن يحتفظ بجثته بأن يدفع للصندوق المالي للصيد وجيبة قدرها 5.000 درهم.

(2) ان مبلغ صوائر الارسال المحدد في 0,5 درهم يجب دفعه عند الاقتضاء مباشرة الى قسم او مقاطعة المياه والغابات المعنية بالامر.

ويدفع هذا المبلغ الى صندوق القابض الذى توجد في منطقة نفوذه الدائرة الفرعية أو المقاطعة الغابوية بناء على أمر باستخلاص تحرره هذه الدائرة الفرعية أو هذه المقاطعة.

واذا رفض من يهمه الامر دفع المبلغ في الاجل المعين في الامر بالاستخلاص فان جثة الفهد أو النمر الارقط المقتول تصبح ملكا للدولة ، وتباع لفائدة الصندوق المالي للصيد حسب قواعد بيع المحصولات المعتبرة بمثابة أملاك الدولة.

ويكون نقل جلود الفهد أو النمر الارقط المصطاد أو عرضها للبيع متوقفا على تقديم رخصة لحملها يسلمها ممثل ادارة المياه والغابات الاقرب من موضع الصيد ويبين فيها أنه وقع تسديد مبلغ الوجيبة المقررة أعلاه ، اما جلود الفهد أو النمر الارقط المنقولة أو المعروضة للبيع بدون رخصة فتحجز وتباع حسب الشروط المبينة أعلاه.

الفصل 9

ممارسة الصيد من طرف الاجانب

داخل المناطق المرتبة تحت عنوان « الصيد السياحي »

لا يمكن أن يمارس الصيد داخل المناطق المرتبة تحت عنوان « الصيد السياحي » الا الصيادون الاجانب باستثناء كل شخص يكون له بالمغرب محل سكنى أو مؤسسة رئيسية وبشرط ان يتوفروا على رخصة حمل السلاح ورخصة الصيد ووصول التأمين المشار اليه في الفصل 5 من الظهير الشريف المذكور المؤرخ في 6 ذي الحجة 1341 (21 يوليوز 1923) وعند الاقتضاء رخصة الصيد في غابات الدولة ورخصة اسمية خصوصية يسلمها وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي أو المدير ، رئيس ادارة الغابات والمياه او مفوضه

وتسلم الرخصة الاسمية الخصوصية الصالحة لمدة اسبوع مقابل أداء اجمالي مبلغه 500 درهم يدفع لصندوق الصيد.

ويجب ان يخضع الصيادون السياح لاحكام الفصل الثاني من هذا القرار وذلك بخصوص اصطياد الارنب والحجل والبط ذى العنق الاخضر.

كما يمكنهم أن يصطادوا من فاتح اكتوبر 1978 الى 4 مارس 1979 مصيد الماء (ماعدا البط ذا العنق الاخضر) والقواطع المبينة لائحتها في الفصل الثاني اعلاه في جميع أيام الاسبوع باستثناء يوم الاربعاء بالمناطق المرتبة تحت عنوان الصيد السياحي وكذا بالمنطقة التكميلية المحددة :

شمالا بالدائرة البلدية الجنوبية لمدينة العرائش من المحيط الاطلسي الى النقطة التي تقطع فيها هذه الدائرة الطريق الرئيسية رقم 2 (الذاهبة من الرباط الى طنجة) ثم بالطريق المذكور من هذه النقطة ملتقى المسلك الثلاثي رقم 8202 الذاهب من ثلاثاء ريصانة الى سوق السبت بني زرفت ثم بهذا المسلك من الملتقى المذكور الى ملتقاه بثلاثاء ريصانة مع المسلك الثلاثي رقم 8201 المدعو « سوق اثنين سيدى اليمني » بالقصر الكبير ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وشرقا بالمسلك المذكور بثلاثاء ريصانة الى النقطة التى يقطع فيها وادى المخازن ثم بهذا الوادى (الضفة اليمنى) من أعلاه الى أسفله من النقطة المذكورة الى ملتقاه مع وادى اللكوس ، ثم بالضفة اليسرى لهذا النهر من أسفله الى أعلاه من الملتقى المذكور الى الجسر الذى تخترقه الطريق الرئيسية رقم 2 (الذاهبة من الرباط الى طنجة) وأخيرا بهذه الطريق من الجسر المذكور الى نقطة الذهاب بعرباوة من الحد الشمالى للقطاع المدعو « الصيد السياحى بعرباوة » ؛

وجنوبا بهذا الحد من عرباوة الى المحيط الاطلسى ؛

وغربا بساحل هذا المحيط الى الدائرة البلدية الجنوبية لمدينة العرائش.

ويتعين على الصيادين المذكورين للاصطياد فى هذه المنطقة الاخيرة خلال الفترة المذكورة أن يحملوا معهم أيام الاثنين والثلاثاء والخميس والجمعة والسبت الرخصة الاسمية الخصوصية المشار اليها فى المقطع السابق وكذا رخصة الصيد.

ج) الاماكن المحتفظ فيها بحق الصيد والمناطق المرتبة تحت عنوان « الصيد السياحى »

الفصل 10

يواصل العمل خلال موسم الصيد 1978 – 1979 بأحكام القرار رقم 898.77 المؤرخ فى 12 من شعبان 1397 (30 يوليوز 1977) مع الابقاء بناء على ذلك الاماكن المحتفظ فيها بحق الصيد والمناطق المرتبة تحت عنوان « الصيد السياحى » المبينة فى القرار المذكور

د) العقوبات

الفصل 11

تثبت المخالفات لهذا القرار ويتابع ويعاقب عنها طبقا لاحكام الفصل 10 المكرر مرتين والفصل 15 وما يليه من فصول الظهير الشريف المشار اليه أعلاه المؤرخ فى 6 ذى الحجة 1341 (21 يوليوز 1923).

وحرر بالرباط فى 3 رمضان 1398 (8 غشت 1978).

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

الامضاء : مصطفى فارس.

التنبيه الاول – يجوز للصيادين أن يطلعوا بمقر الاقليم أو الدائرة الغابوية أو المقاطعة الغابوية أو الفرعية الغابوية المحلية على قائمة الاراضى القروية الممنوع فيها الصيد بصفة قانونية او المكراة عملا بالقرار الصادر فى 14 مارس 1955 بتحديد كيفيات منع الصيد واستئجار حق الصيد فى الاراضى القروية ويمكنهم الاستطلاع ضمن نفس الشروط عن حدود قطاع غابات الدولة المكرى فيها حق الصيد.

التنبيه الثانى – يطلب من الصيادين الذين يقتنصون طيورا حاملة للخواتم أن يعملوا خدمة للعلم والصيد على ارسال الخاتم وكذا الحيوان ان أمكن الى المحطة الفرعية للخواتم بمركز الابحاث عن هجرة الثدييات والطيور بالمعهد العلمى الشريف الكائن بشارع مولاى الشريف بالرباط مع بيان تاريخ وظروف صيد الطير ونوعه.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

مرسوم رقم 2.78.179 بتاريخ 19 من جمادى الآخرة 1398 (27 مايو 1978) بالاعلان انه من المنفعة العامة القيام بأشغال لفتح محطة راس الماء بالنقطة الكيلومترية 299 + 386 من خط السكة الحديدية الذاهب من طنجة الى فاس وبنزع ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض (اقليم فاس).

آن الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 26 من جمادى الآخرة 1370 (3 أبريل 1951) بنزع الملكية لاجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على ملف البحث الذي أجري فيما بين 25 من ربيع الاول 1397 (16 مارس 1977) و 27 من جمادى الاولى 1397 (16 مايو 1977) بمكاتب قيادة آيت عياش (اقليم فاس) ؛

وباقتراح من وزير التجهيز والانعاش الوطني بعد استشارة وزير النقل ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول — يعلن انه من المنفعة العامة القيام بأشغال لفتح محطة راس الماء بالنقطة الكيلومترية 299 + 386 من خط السكة الحديدية الذاهب من طنجة الى فاس (اقليم فاس).

الفصل الثاني — تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطع الارضية المبينة في الجدول بعده والمرسومة بلون احمر في التصميم التجزيئي ذي المقياس 1/1000 المضاف الى أصل هذا المرسوم :

ارقام القطع الارضية في التصميم	ارقام الرسوم العقارية وبيان الاملاك	اسماء وعناوين الملاك او المظنون انهم الملاك	المساحة آ	المساحة س	ملاحظات
		السادة والسيدات :			
1	الملك المدعو « السعيدية » الرسم العقاري رقم F/22795 (جزء)	محمد بن الطاهر العربية ، رقم 90 ، حي زازا ، طريق عين الشقف ، فاس المدينة الجديدة.	2	26	ارض زراعية
2	الملك المدعو « الغازية » الرسم العقاري رقم F/12276 (جزء)	الغازي بن علي بن جلون ، دوار الزليليك ، راس الماء ، عبر فاس.	3		كذلك
3	الملك المدعو « بلاد ازوكي » الرسم العقاري رقم F/11555 (جزء)	محمد (فتحا) بن ادريس بنسودة ، درب الزيات ، حي صرناص ، باب الحديد فاس — المدينة.	2	56	كذلك
4	الملك المدعو « بلاد ازوكي » الرسم العقاري رقم F/11555 (جزء)	نفس مالك القطعة رقم 3.	7		كذلك
5	الملك المدعو « عيون اقلال » الرسم العقاري رقم F/5612 (جزء)	عبد الهادي بن الشيخ محمد (فتحا) اللبار ، زقاق القوات المسلحة الملكية ، رقم 28 ، فاس ، المدينة الجديدة.	1	99	كذلك
6	المدعو « هيرطادو I » الرسم العقاري رقم F/4402 (جزء)	فاطنة بنت الطاهر بن المليح ؛ رجاء بنت عبد الكامل بن الحاج السولمي ؛ نايلة بنت عبد الكامل بن الحاج السولمي ؛ محمد بن عبد الكامل بن الحاج السولمي ؛ جعفر بن عبد الكامل بن الحاج السولمي ، الساكنون جميعا عند فاطنة بنت الطاهر بن المليح ، رقم 12 ، حي الدوح ، زقاق صقلية ، درب الادريسي ، فاس المدينة.	10	70	كذلك
7	الملك المدعو « لابوريوز » الرسم العقاري رقم F/5143 (جزء)	محمد بن علي بلكبير (السرغيني) ، محطة راس الماء عبر فاس ؛ عبد الهادي بن الشيخ محمد اللبار ، رقم 28 ، زقاق القوات المسلحة الملكية بفاس ، المدينة الجديدة ؛ الحاج محمد الغازي ، محطة راس الماء عبر فاس ؛ أحمد بن محمد بن احمد ، محطة راس الماء عبر فاس ؛ حميد بن الحاج العربي الدفاع محطة راس الماء عبر فاس ؛ الحاج عبد الكريم بن الحاج التهامي مراد ، رقم 43 ، ممر الورود ، طريق عين الشقف ، فاس المدينة الجديدة.	55	56	كذلك
8	الملك المدعو « الرمانة » الرسم العقاري رقم F/4334 (جزء)	الحاجة فاطنة بنت عبد القادر بن حمو ؛ محمد بن محمد بن عباس المسفر ؛ ادريس بن محمد بن عيسى المسفر ؛ حورية بنت محمد بن عباس المسفر ؛ عبد العلي بن محمد بن عباس المسفر ؛ احمد بن محمد بن عباس المسفر ؛ نجية بنت محمد بن عباس المسفر ؛ فوزية بنت محمد بن عباس المسفر ؛ آمنة بنت محمد بن عباس المسفر ؛ رجاء بنت محمد بن عباس المسفر ؛ وفاء بنت محمد بن عباس المسفر ، شارع علال بن عبد الله ، رقم 145 ، فاس.	42	78	كذلك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثالث – يسند تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير التجهيز والانعاش الوطنى ووزير النقل كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط فى 19 من جمادى الآخرة 1398 (27 مايو 1978).

الوزير الاول ،

الامضاء : احمد عصمان.

وقعه بالعطف :

وزير التجهيز والانعاش الوطنى ،

الامضاء : محمد الدويرى.

وزير النقل ،

الامضاء : محمد ناصر.

قرار لوزير الدولة المكلف بالداخلية رقم 461.78 بتاريخ 22 من محرم 1398 (2 يناير 1978) بتعيين لجنة خاصة لمركز سيدى بنور المستقل.

ان وزير الدولة المكلف بالداخلية ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر فى 5 شوال 1396 (30 شتنبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعى ولاسيما الفصل 13 منه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.75.701 الصادر فى 19 من ذى القعدة 1396 (12 نونبر 1976) بتحديد الدائرة الحضرية لمركز سيدى بنور (اقليم الجديدة) وتعيين المنطقة المحيطة به وتخويل المركز المحدد بهذه الكيفية صفة مركز متمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى ،

يقرر ما يلى :

الفصل الاول

تعين بالجماعة الحضرية الجديدة لسيدى بنور المحدثة بالمرسوم رقم 2.75.241 المشار اليه أعلاه المؤرخ فى 19 من ذى القعدة 1396 (12 نونبر 1976) لجنة خاصة ترأسها السلطة المحلية وتتالف من الاعضاء الآتى ذكرهم :

السادة : أحمد بن محمد شكير ، محمد بن أحمد الصديق ، بوشعيب بن ابراهيم السعد والطاهر بن محمد الغرباوى.

الفصل الثانى

يسند الى عامل اقليم الجديدة تنفيذ هذا القرار الذى ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 22 من محرم 1398 (2 يناير 1978)

وزير الدولة المكلف بالداخلية ،

الامضاء : الدكتور محمد بنهيمة.

قرار لوزير النقل رقم 531.78 بتاريخ 30 من جمادى الاولى 1398 (8 مايو 1978) بالزام اصحاب النقل العمومى للمسافرين الذين يقومون بالمواصلات فى مدينة القصر الكبير باستعمال محطة الطريق الخاصة بالمسافرين فى هذه المدينة.

ان وزير النقل ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر فى 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نونبر 1963) بشأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.63.363 الصادر فى 17 من رجب 1383 (4 دجنبر 1963) بتنسيق النقل عبر السكك الحديدية والطرق ولاسيما الفصل 3 منه ،

يقرر ما يلى :

الفصل الاول

ان أصحاب النقل العمومى للمسافرين المأذون لهم فى القيام بالمواصلات فى الخطوط التى تقع نقطة الانطلاق منها أو الوصول اليها أو العبور بها فى مدينة القصر الكبير يلزمون باستعمال منشآت محطة الطريق الخاصة بالمسافرين فى هذه المدينة.

الفصل الثانى

يمنع على أصحاب النقل العمومى للمسافرين نقل أو انزال المسافرين أو الامتعة أو البضائع فى أماكن غير أماكن المحطة المشار اليها أعلاه.

اما التذاكر وأوراق الامتعة والبضائع فتسلم وجوبا فى شبابيك المحطة.

الفصل الثالث

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويدخل فى حيز التنفيذ ابتداء من اليوم الاول من الشهر الموالى لنشره.

وحرر بالرباط فى 30 من جمادى الاولى 1398 (8 مايو 1978).

وزير النقل ،

الامضاء : محمد ناصر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الدولة المكلف بالداخلية رقم 812.78 بتاريخ 6 شعبان 1398 (13 يوليوز 1978) بتغيير القرار رقم 283.77 الصادر في 27 من صفر 1397 (17 يبراير 1977) بتعيين آمرين مساعدين بالدفع وآمرين مساعدين نواب.

ان وزير الدولة المكلف بالداخلية ،

بناء على قرار وزير الداخلية رقم 283.77 الصادر في 27 من صفر 1397 (17 يبراير 1977) بتعيين آمرين مساعدين بالدفع وآمرين مساعدين نواب ، حسبما وقع تغييره بالقرار رقم 1434.77 الصادر في 24 من ذي الحجة 1397 (6 دجنبر 1977) ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يغير كما يلي الفصل الاول من القرار رقم 283.77 المشار اليه أعلاه المؤرخ في 27 من صفر 1397 (17 يبراير 1977) :

« الفصل الاول – يعين الاشخاص الآتية أسماؤهم آمرين مساعدين بالدفع وآمرين مساعدين نوابا عن أبواب ميزانية وزارة الدولة المكلفة بالداخلية :

الحدود الترابية	بيان الآمرين المساعدين بالدفع	القباضة المالية الموجهة اليها أوراق الاصدار
.....	.....	.....
اقليم مراكش.	السيد المحجوب الوردي ، القائد الاقليمي للقوات المساعدة بالكتابة العامة لاقليم مراكش ، آمر مساعد بالدفع.	مراكش
.....	.....	.....
اقليم وارزازات.	السيد عبد القوى باعدي ، القائد الاقليمي للقوات المساعدة بالكتابة العامة لاقليم وارزازات ، آمر مساعد نائب.	وارزازات
.....	.....	.....

(الباقي بدون تغيير)

الفصل الثاني – ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 شعبان 1398 (13 يوليوز 1978).

وزير الدولة المكلف بالداخلية ،
الامضاء : الدكتور محمد بنهيمة.

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 820.78 بتاريخ 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978) بتعيين آمر مساعد بالدفع ونائبه.

ان وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيدان الآتي ذكرهما آمرا مساعدا وآمرا مساعدا نائبا بدفع الاعتمادات المفوض لهما فيها من طرف الوزير برسم الميزانية الملحقة الخاصة بوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (الجزآن الاول والثاني) :

الآمر المساعد بالدفع	النائب	الاختصاص الترابي	المؤدى الصادرة الحوالات من صندوقه
السيد محمد الجبالي ، النائب الجهوي بالعيون.	السيد ادريس زيد الخير ، المساعد التقني المختص.	أقاليم العيون والسمارة وبوجدور.	القباضة المالية بالعيون.

الفصل الثاني – يعمل ابتداء من 11 من شعبان 1398 (18 يوليوز 1978) بهذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 404.78 المؤرخ في 19 من ربيع الآخر 1398 (29 مارس 1978).

وحرر بالرباط في 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978).

وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،
الامضاء : المحجوبي أحرضان.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 821.78 بتاريخ 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978) بتعيين آمر مساعد بالدفع ونائبه.

ان وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيدان الآتي ذكرهما آمرا مساعدا وآمرا مساعدا نائبا بدفع الاعتمادات المفوض لهما فيها من طرف الوزير برسم الميزانية الملحقة الخاصة بوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (الجزآن : الاول والثاني) :

الآمر المساعد بالدفع	النائب	الاختصاص الترابي	المؤدى الصادرة الحوالات من صندوقه
السيد بوشعيب الدولي ، النائب الجهوي بفاس.	السيد حامد هلال ، المفتش	أقاليم فاس والحسيمة وتازة وبولمان وتاونات.	القباضة العالية بفاس.

الفصل الثاني – يعمل ابتداء من 18 من شعبان 1398 (25 يوليوز 1978) بهذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 403.78 المؤرخ في 19 من ربيع الآخر 1398 (29 مارس 1978).

وحرر بالرباط في 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978).

وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،
الامضاء : المحجوبي أحرضان.

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 822.78 بتاريخ 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978) بتعيين آمر مساعد بالدفع ونائبه.

ان وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيدان الآتي ذكرهما آمرا مساعدا وآمرا مساعدا نائبا بدفع الاعتمادات المفوض لهما فيها من طرف الوزير برسم الميزانية الملحقة الخاصة بوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (الجزآن : الاول والثاني) :

الآمر المساعد بالدفع	النائب	الاختصاص الترابي	المؤدى الصادرة الحوالات من صندوقه
السيد محمد حلي ، النائب الجهوي بمكناس.	السيد أحمد بركات ، المفتش.	أقاليم مكناس وخنيفرة والرشيدية.	القباضة العالية بمكناس.

الفصل الثاني – يعمل ابتداء من 3 شعبان 1398 (10 يوليوز 1978) بهذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 407.78 المؤرخ في 19 من ربيع الآخر 1398 (29 مارس 1978).

وحرر بالرباط في 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978).

وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،
الامضاء : المحجوبي أحرضان.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 823.78 بتاريخ 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978) بتعيين آمر مساعد بالدفع ونائبه.

ان وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين السيدان الآتي ذكرهما آمرا مساعدا وآمرا مساعدا نائبا بدفع الاعتمادات المفوض لهما فيها من طرف الوزير برسم الميزانية الملحقة الخاصة بوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (الجزآن : الاول والثاني)

الآمر المساعد بالدفع	النائب	الاختصاص الترابي	المؤدى الصادرة الحوالات من صندوقه
السيد المعطي السليماني ، النائب الجهوي بسطات.	السيد الجيلالي مسلم ، مفتش.	أقاليم سطات والجديدة وبنسليمان.	القباضة المالية بسطات.

الفصل الثاني – يعمل ابتداء من 6 شعبان 1398 (12 يوليوز 1978) بهذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية

الفصل الثاني – يعمل ابتداء من 5 شعبان 1398 (29 مارس 1978).

وحرر بالرباط في 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978).

وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات
السلكية واللاسلكية ،
الامضاء : المحجوبي أحرضان.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص خاصة

وزارة الدولة المكلفة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 867.78 بتاريخ 29 من شعبان 1398 (5 غشت 1978) باجراء امتحان الكفاءة المهنية قصد تعيين أعوان ممتازين للاستغلال

ان وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 1193.66 الصادر في 27 من ذي القعدة 1386 (9 مارس 1967) بمثابة النظام الاساسي الخاص بموظفي وزارة الدولة المكلفة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ؛

وبناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وبناء على القرار رقم 220.68 الصادر في فاتح مارس 1968 بتنظيم امتحان الكفاءة المهنية لتعيين اعوان ممتازين للاستغلال ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يجرى يوم 15 أكتوبر 1978 بالرباط وعند الاقتضاء في مدن أخرى بالمملكة امتحان الكفاءة المهنية قصد تعيين مائة وخمسون (150) عونا ممتازا للاستغلال.

الفصل الثاني

يمكن ان تودع الترشيحات الى غاية زوال يوم 25 شتنبر 1978 وهو آخر أجل.

وحرر بالرباط في 29 من شعبان 1398 (5 غشت 1978).

وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

الامضاء : المحجوبي احرضان.

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 866.78 بتاريخ 5 رمضان 1398 (10 غشت 1978) باجراء مباراة لتعيين أعوان عموميين من الصنف الرابع.

ان وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وبناء على المرسوم الملكي رقم 682.67 الصادر في 9 رجب 1387 (13 أكتوبر 1967) بمثابة النظام الاساسي الخاص بسلك الاعوان العموميين ؛

وبناء على قرار وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 216.68 الصادر في 21 أبريل 1968 بترتيب المناصب المشتركة لسلك الاعوان العموميين ؛

وبناء على قرار وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 127.70 الصادر في 21 يبراير 1970 بتنظيم المباريات والامتحانات الخاصة بولوج مختلف اصناف سلك الاعوان العموميين ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تجرى يومي 28 و 29 أكتوبر 1978 بالرباط مباراة لتعيين مائة (100) عونا عموميا من الصنف الرابع (عامل مساعد في الخطوط).

الفصل الثاني

يحتفظ بخمسة وعشرين (25) منصبا للمرشحين من قدماء المقاومين.

الفصل الثالث

يمكن ايداع طلبات الترشيح الى غاية زوال يوم 7 أكتوبر 1978.

وحرر بالرباط في 5 رمضان 1398 (10 غشت 1978).

وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

الامضاء : المحجوبي أحرضان.

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 859.78 بتاريخ 8 شعبان 1398 (15 يوليوز 1978) باجراء مباراة لتعيين عونين (2) للاشراف بمديرية المحافظة على الاملاك العقارية وأشغال مسح الاراضي (معامل الطبع والاخراج).

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وبناء على المرسوم رقم 2477.734 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) بمثابة النظام الاساسي الخاص بموظفي المطبعة الرسمية ؛

وبناء على قرار الامين العام للحكومة رقم 1169.77 الصادر في 16 من ذي الحجة 1397 (28 نونبر 1977) بتنظيم المباراة الخاصة بولوج سلك أعوان الاشراف ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تجرى يوم 18 أكتوبر 1978 بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ، مديرية المحافظة على الاملاك العقارية ومسح الاراضي (معامل الطبع والاخراج) بالرباط مباراة لتعيين عونين (2) للاشراف في أحد الاختصاصات المذكورة بعده :-

الاختصاصات :

مجلد ؛
آلاتي ؛
مسير آلة.

الفصل الثاني

يجب أن تصل طلبات التسجيل الى مديرية المحافظة على الاملاك العقارية ومسح الاراضي (مكتب الموظفين) يوم 18 شتنبر 1978 وهو آخر أجل.

وحرر بالرباط في 8 شعبان 1398 (15 يوليوز 1978).

عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي
الكاتب العام ،
الامضاء : عطار الحاج.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 858.78 بتاريخ 8 شعبان 1398 (15 يوليوز 1978) باجراء مباراة لتعيين أعوان مختصين.

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.77.734 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) بمثابة النظام الاساسي الخاص بموظفي المطبعة الرسمية ؛

وبناء على قرار الامين العام للحكومة رقم 1172.77 الصادر في 16 من ذي الحجة 1397 (28 نونبر 1977) بتنظيم المباراة الخاصة بولوج سلك الاعوان المختصين ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تجرى يوم 25 أكتوبر 1978 بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ، مديرية المحافظة على الاملاك العقارية وأشغال مسح الاراضي (معامل الطبع والاخراج) بالرباط مباراة لتعيين خمسة (5) أعوان مختصين في أحد الاختصاصات المذكورة بعده :

الاختصاصات :

مجلد – طوبوغرافي ؛
منضد – مسير الآلة ؛
آلاتي – مختبري (التصوير) ؛
مسير آلة الاوفسيت.

ويحتفظ بمنصب واحد (1) للمرشحين من قدماء المقاومين.

الفصل الثاني

يجب أن تصل طلبات المشاركة في المباراة الى مديرية المحافظة على الاملاك العقارية وأشغال مسح الاراضي (مكتب الموظفين) يوم 25 شتنبر 1978 وهو آخر أجل.

وحرر بالرباط في 8 شعبان 1398 (15 يوليوز 1978).

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : مصطفى فارس.

وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية

قرار لوزير الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم 779.78 بتاريخ 12 من رجب 1398 (19 يونيه 1978) باجراء مباراة لتعيين أربعة (4) محررين بالادارة المركزية.

ان وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك وهرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وبناء على قرار الوزير الاول رقم 3.336.76 الصادر في 4 رمضان 1396 (30 غشت 1976) بتحديد نظام المباراة الخاصة بولوج سلك المحررين بالادارة المركزية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تجرى يوم 20 أكتوبر 1978 في الرباط مباراة لتعيين أربعة (4) محررين.

ويحتفظ بمنصب واحد (1) للمرشحين من قدماء المقاومين.

الفصل الثاني

يجب أن تصل طلبات التسجيل الى وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية (مصلحة الشؤون الادارية) وذلك قبل يوم 23 شتنبر 1978.

وحرر بالرباط في 12 من رجب 1398 (19 يونيه 1978).

وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية ،
الامضاء : الدكتور أحمد رمزي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم 778.78 بتاريخ 12 من رجب 1398 (19 يونيه 1978) باجراء مباراة لتعيين ثلاثة (3) أعوان عموميين من الطبقة الثالثة.

ان وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج اسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وبناء على قرار وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 127.70 الصادر في 21 يناير 1970 بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج مختلف درجات الاعوان العموميين ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تجرى يوم 20 أكتوبر 1978 في الرباط مباراة لتعيين ثلاثة (3) أعوان عموميين من الصنف الثالث ، السلم رقم 4.

الفصل الثاني

يجب أن تصل طلبات التسجيل الى وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية (مصلحة الشؤون الادارية) وذلك قبل يوم 23 شتنبر 1978.

وحرر بالرباط في 12 من رجب 1398 (19 يونيه 1978).

وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية ،

الامضاء : الدكتور أحمد رمزي.

وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر

قرار لوزير التربية الوطنية وتكوين الاطر رقم 850.78 بتاريخ 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978) باجراء مباراة لتوظيف مساعدين.

ان وزير التربية الوطنية وتكوين الاطر ،

بناء على المرسوم رقم 2.75.665 بتاريخ 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بمثابة النظام الاساسي الخاص برجال التعليم الباحثين في التعليم العالي ولاسيما الفصل 33 منه ؛

وبناء على قرار وزير التعليم العالي رقم 1308.75 بتاريخ 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بتحديد كيفيات اجراء المباريات الخاصة بتعيين المساعدين بالمؤسسات الجامعية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تجرى يوم 20 أكتوبر 1978 بالمعهد العلمي بالرباط مباراة لتوظيف مساعد واحد (1) في اختصاص علم الحيوان والبيئة الحيوانية : شعبة هدربيلوجية البحيرات.

الفصل الثاني

يجب أن تصل طلبات التسجيل الى المعهد العلمي بالرباط قبل 5 أكتوبر 1978.

الفصل الثالث

يؤذن بالمشاركة في هذه المباراة للمرشحين المتوفرة فيهم الشروط المقررة في المرسوم والقرار المشار اليهما أعلاه.

وحرر بالرباط في 17 من شعبان 1398 (24 يوليوز 1978).

عن وزير التربية الوطنية وتكوين الاطر
وبتفويض منه ،
الكاتب العام ،
الامضاء : عبد الكريم حليم.

قرار لوزير التربية الوطنية وتكوين الاطر رقم 862.78 بتاريخ 29 من شعبان 1398 (5 غشت 1978) باجراء مباراة لتعيين مساعدين بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس.

ان وزير التربية الوطنية وتكوين الاطر ،

بناء على المرسوم رقم 2.75.665 بتاريخ 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بمثابة النظام الاساسي الخاص برجال التعليم الباحثين في التعليم العالي ولاسيما الفصل 33 منه ؛

وبناء على قرار وزير التعليم العالي رقم 1308.75 بتاريخ 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بتحديد كيفيات اجراء المباريات الخاصة بتعيين المساعدين بالمؤسسات الجامعية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تجرى يوم 4 نونبر 1978 بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس مباراة لتعيين مساعدين.

ويحدد عدد المناصب المتبارى في شأنها في ثلاثة وعشرين (23) منصبا توزع كما يلي :

- العلوم القانونية (اللغة الفرنسية) 2
- العلوم القانونية (اللغة العربية) 7
- العلوم السياسية (اللغة الفرنسية) 1
- العلوم السياسية (اللغة العربية) 5
- العلوم الاقتصادية 8

الفصل الثاني

يجب أن تصل طلبات التسجيل الى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس قبل 4 أكتوبر 1978.

الفصل الثالث

يؤذن بالمشاركة في هذه المباراة للمرشحين المتوفرة فيهم الشروط المقررة في المرسوم والقرار المشار اليهما أعلاه.

وحرر بالرباط في 29 من شعبان 1398 (5 غشت 1978).

عن وزير التربية الوطنية وتكوين الاطر
وبتفويض منه ،
الكاتب العام ،
الامضاء : عبد الكريم حليم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حركات الموظفين وتدابير التسيير

نتائج المباريات والامتحانات

وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر

كتابة الدولة في تكوين الاطر

مباراة 30 يوليوز 1978 لتوظيف محررين

قائمة أسماء الناجحين حسب ترتيبهم في الاستحقاق

اللائحة : (أ) :

السيد ماهر البسطاوي.

اللائحة (ب) : لا شيء.

اللائحة (ج) : لا شيء.

مباراة 23 يوليوز 1978 لتوظيف كتاب الادارات العمومية (فرع الادارة)

قائمة أسماء الناجحين حسب ترتيبهم في الإستحقاق

اللائحة (أ) :

السادة : العبار رشيدة ، مفمج عزوز ، خرباش فاطمة ومبروك عبد العزيز.

اللائحة (ب) :

جبال فاتحة.

اللائحة (ج) : لا شيء.

مباراة 23 يوليوز 1978 لتوظيف اعوان الخدمة

قائمة أسماء الناجحين حسب ترتيبهم في الاستحقاق

اللائحة (أ) :

السادة : ودينى المصطفى ، اليوسفى أحمد ، العمودى محمد والبوشتاوى عبد الرحيم.

اللائحة (ب) : لا شيء.

اللائحة (ج) : لا شيء.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اعلانات وبلاغات

نزع ملكية

بحث

اعلان عن وضع ملف

ليكن فى علم العموم أنه قد وضع فى مكاتب دائرة الزمامرة (اقليم الجديدة) ، ومكاتب المحافظة على الاملاك العقارية بالجديدة ، ملف للبحث يتعلق بنزع ملكية الاراضى الضرورية لتنفيذ قناة (أ) لمجرى المياه بالدائرة السقوية (ز 3) منطقة الزمامرة.

وملف البحث هذا يحتوى على دفتر لتسجيل ملاحظات وتصريحات من يهمهم الامر ، والذى يوجد رهن اشارة العموم بمكاتب الادارتين المشار اليهما أعلاه.

ونذكر هنا كل المالكين المعنيين بالامر ، أنه يجب أن يصرحوا فى أقرب وقت بواسطة رسالة موجهة الى المحافظة على الاملاك العقارية ، أو الى السلطة المحلية أو بالتوقيع فى دفتر التسجيلات بأسماء كل المستغلين ، والمستأجرين وكل من له حقوق فى هذه البقعة المنزوعة الملكية ، واذا خالف اماالك ذلك فانه يعتبر المسؤول الوحيد عن تأدية التعويضات اللازمة لهؤلاء الاشخاص.

وعلى كل من يهمهم أمر نزع ملكية هذه البقع ، أن يعرفوا بأنفسهم والا ، فانهم سيحرمون من كل الحقوق المتعلقة بهذه الارض.

مرسوم بالاعلان أنه من المصلحة العمومية تنفيذ قناة (أ) لمجرى المياه بالدائرة السقوية (ز 3) منطقة الزمامرة (اقليم الجديدة).

ان الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف المؤرخ فى 26 من جمادى الآخرة 1370 (3 أبريل 1951) الخاص بنزع الملكية حسب المصلحة العمومية والاحتلال المؤقت ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على المرسوم الملكى رقم 827.66 المؤرخ فى 7 رجب 1386 (22 أكتوبر 1966) المتعلق بانشاء المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى لدكالة وبالاخص الفصل السادس منه ؛

وبناء على ملف البحث المفتوح باقليم الجديدة ؛

وباقتراح من مدير المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى لدكالة ،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول – يعلن أنه من المصلحة العمومية تنفيذ قناة (أ) بالدائرة السقوية (ز 3) منطقة الزمامرة فى نطاق المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى لدكالة (اقليم الجديدة).

الفصل الثانى – تنزع بناء على ما ذكر ، القطع الارضية المبينة فى الجدول بعده ، والمرسومة بلون أحمر فى التصميم ذى المقياس 1/500 المضاف الى أصل هذا المرسوم :

رقم البقعة فى المقياس	كمية الملكية مساحتها ونوعها	اسم المالك أو المعروف بذلك وعنوانه
		السادة والسيدات :
1	غير مسجلة ، 80 س ، أرض عارية.	حبيبة بنت على بن الهاولة ، دوار المناكرة ، جماعة الزمامرة ، دائرة الزمامرة.
2	غير مسجلة ، 6 آ – 20 س ، أرض عارية.	زهر بنت الطاهر ، دوار المناكرة ، جماعة الزمامرة ، دائرة الزمامرة.
3	غير مسجلة ، 4 آ – 30 س ، أرض عارية.	محمد بن عباس ، دوار المناكرة ، جماعة الزمامرة ، دائرة الزمامرة.
4	أرض غير مسجلة ، 13 آ – 10 س ، أرض عارية.	الجماعة القروية للزمامرة.
5	غير مسجلة ، 6 آ ، أرض عارية.	الجماعة القروية للزمامرة.

الفصل الثالث – ان مدير المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى لدكالة مكلف بتنفيذ ما جاء فى هذا المرسوم الذى سيعلن عنه فى الجريدة الرسمية. 6

وزارة النقل

اعلان عن وضع ونشر مشروع مرسوم يعلن أنه من المصلحة العمومية القيام بأشغال تثنية السكة الحديدية بين محطتى عين السبع والرباط اكدال (الحصة الرابعة أ) ما بين النقطتين الكيلومتريتين 26 + 130 و 36 + 866 من خط السكة الحديدية الذاهب من الدار البيضاء الى سيدى قاسم وتنزع بموجبه ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض.

يوجد الملف وكذلك الدفتر المعد لتدوين ملاحظات وتصريحات من يهمهم الامر رهن اشارة العموم بمكاتب قيادة اللويزية التابعة لدائرة بوزنيقة (اقليم ابن سليمان) فى أوقات العمل بها وذلك لمدة شهرين ابتداء من تاريخ نشر مشروع مرسوم الآتى نصه ، فى الجريدة الرسمية.

مشروع مرسوم يعلن أنه من المصلحة العمومية القيام بأشغال تثنية السكة الحديدية بين محطتى عين السبع والرباط اكدال (الحصة الرابعة أ) ما بين النقطتين الكيلومتريتين 26 + 130 و 36 + 866 من خط السكة الحديدية الذاهب من الدار البيضاء الى سيدى قاسم وتنزع بموجبه ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض.

الفصل الاول – يعلن أنه من المصلحة العمومية القيام بأشغال تثنية السكة الحديدية بين محطتى عين السبع والرباط اكدال (الحصة الرابعة أ) ما بين النقطتين الكيلومتريتين 26 + 130 و 36 + 866 من خط السكة الحديدية الذاهب من الدار البيضاء الى سيدى قاسم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثانى – تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطع الارضية المبنية فى الجدول الآتى والمعلم عليها بلون وردى فى التصميم ذى قياس 1/1000 المضاف الى أصل هذا المرسوم :

رقم القطع الارضية في التصميم	أسماء الاملاك ، رقم الرسم العقارى والمساحة	أسماء الملاك أو المفروض أنهم الملاك وعناوينهم	ملاحظات
1	غير محفظه ، 1 آ – 4 س.	السادة والسيدات : ملك عمومى للدولة.	طريق
2	ملك مدعو : « المنظر الجميل شمس » الرسم العقارى رقم 22011 د (قطعة 2) 82 – 30 س.	العلام احمد ؛ العلام محمد ، قاطنين بزنقة أنطول فرانس بوركون ، الدار البيضاء	أرض زراعية
3	غير محفظه ، 27 آ – 15 س.	ورثة النخالى الحاج الشرقى : النخالى الشرقى بن الحاج الشرقى ؛ النخالى يوشعيب بن الحاج الشرقى ؛ النخالى احمد بن الحاج الشرقى ؛ النخالى فاطمة زوجة الحاج محمد بن العياشى ؛ النخالى يامنة بنت الحاج الشرقى ، قاطنون بدوار اولاد لحسن زناتة ، عين حرودة ، عن طريق المحمدية.	كذلك
4	غير محفظة ، 2 آ – 56 س.	ورثة النخالى محمد المدعو « مولركوبة » ؛ النخالى الحاج بن محمد ؛ النخالى يوشعيب ؛ النخالى فاطنة ، زوجة اسماعيل ؛ النخالى محمد بن محمد ، قاطنون بدوار أولاد لحسن زناتة ، عين حرودة ، عبر المحمدية.	كذلك
5	مطلب رقم 41768 د 12 آ – 50 س.	الحمص احمد ؛ الحمص عبد الرحمان ، دوار اولاد لحسن ، زناتة ، عين حرودة ، عن طريق المحمدية.	كذلك
6	غير محفظه ، 8 آ – 48 س.	حدوم بنت احميدة ، دوار اولاد لحسن ، بنى يخلف ، زناتة ، عين حرودة ، عن طريق المحمدية.	كذلك
7	غير محفظه ، 1 آ – 16 س.	عائشة بنت امحمد زوجة العربى العمرى ، دوار اولاد لحسن ، زناتة ، عين حرودة ، عن طريق المحمدية	كذلك
8	غير محفظة ، 7 آ – 13 س.	العربى بن محمد بن لمليح العمرى ، دوار اولاد لحسن ، زناتة ، عين حرودة ، عبر المحمدية.	كذلك
9	غير محفظة ، 8 آ – 60 س.	مخلوف محمد بن الشيخ ؛ الحاجة اخديجة بنت الشيخ ، دوار اولاد لحسن ، زناتة ، عين حرودة ، عن طريق المحمدية.	كذلك
10	غير محفظه ، 9 آ – 88 س.	زميتى بوزكارن بن بوزكارن بن قدور ، دوار أولاد لحسن ، زناتة ، عيسن حرودة عن طريق المحمدية.	كذلك
11	غير محفظة ، 11 آ – 32 س.	النهامى بن بوشعيب النخالى ، دوار اولاد لحسن ، زناتة ، عين حرودة ، عن طريق المحمدية.	كذلك
12 ب	غير محفظة ، 12 آ – 60 س.	ملك عمومى للدولة	نهر
12 ج	غير محفظة ، 13 آ – 11 س.	ملك عمومى يديره المكتب الوطنى للسكك الحديدية.	سكة
12 د	غير محفظة ، 2 آ – 17 س.	ملك عمومى للدولة	نهر
26	غير محفظة ، 49 آ – 36 س.	الغازى عابد بن عبد القادر بن الحاج ، رقم 496 ، زنقة 5 ، دوار لبرادعة ، المحمدية.	أرض زراعية
		الغازى لكبير بن عبد القادر بن الحاج ، رقم 498 ، زنقة 5 ، دوار لبرادعة ، المحمدية ؛ ورثة الغازى احمد بن عبد القادر بن الحاج : 1 – الغازى عبد القادر بن احمد ؛ 2 – الغازى محمد بن احمد ؛ 3 – الغازى المهدى بن احمد ؛ 4 – الغازى اشعيبية بنت أحمد ؛ 5 – الغازى حسنة بنت أحمد ؛ 6 – الغازى التهامية بنت احمد ؛ 7 – الغازى مليكة بنت احمد ؛ 8 – الغازى نجاة بنت احمد ؛ 9 – الحاجة اخديجة بنت الطيبى ، زوجة الغازى احمد بن عبد القادر ؛ 10 – الداودية بنت عبد القادر بن الحاج ؛ 11 – الغازى الحاجة اخديجة بنت عبد القادر بن الحاج ، رقم 496 ، زنقة رقم 5 ، دوار لبرادعة ، المحمدية.	
27	الملك المدعو : « رقيل مريطى » الرسم العقارى رقم 17978 د (قطعة 2) 19 آ – 86 س.	فكرى محمد بن ادريس ، دوار بنى مكرز ، زناتة ، عين جرودة ، عن طريق المحمدية	
28	الملك المدعو : « لبرفنصال » الرسم العقارى رقم 28999 د (قطعة 1) 25 آ – 84 س.	احمد بن عبد القادر ؛ ميلودى بن العربى ، دوار بنى راشد ، زناتة ، عين حرودة ، عن طريق المحمدية.	كذلك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم المقطع الارضية في التصميم	أسماء الاملاك ، رقم الرسم العقاري والمساحة	أسماء الملاك أو المفروض أنهم الملاك وعناوينهم	ملاحظات
32	غير محفظة ، 18 آ – 70 س.	السادة والسيدات : فاطنة بنت حجاج بن المامون ؛ روان فاطمة بنت حسن بن روان ؛ قاطنة عند روان ، بوزكارن ، محطة القطار ، الدار البيضاء	أرض زراعية
33	الملك المدعو : « طاحونة II » الرسم العقاري رقم 17249 د (قطعة 1) 28 آ – 71 س	الطالب الحاج احمد بن محمد بن امحمد ، قاطن بالمحمدية	كذلك
34	غير محفظة ، 2 آ	هروال العربي بن لفقيه ؛ الطيب محمد بن لفقيه ، دوار بني رشاد ، زناتة ، عين حرودة ، عن طريق المحمدية	كذلك
34 مكرر	غير محفظة ، 2 آ – 10 س.	ملك عمومي للدولة.	طريق
36	الملك المدعو : « فدان زعرا » الرسم العقاري 29202 د (قطعة 1) 4 آ – 62 س	بوعزة بن حجاج بن العربي ؛ حدوم بنت حجاج بن العربي ؛ آمينة بنت حجاج بن العربي ؛ فضيلة بنت بوشعيب ؛ عبد الكبير بن بوزكرن ؛ ابن العربي بن بوزكرن ؛ رداد بن بوزكرن ؛ حجاج بن بوزكرن ؛ فاطنة بنت بوزكرن ، فاطنة بنت عبو بن بوزكرن ؛ حليمة بنت بوزكرن ، قاطنون بدوار بني رشاد ، زناتة ، عين حرودة عن طريق المحمدية	أرض زراعية
37	الملك المدعو : « بلادات الزياني بن العربي » مطلب رقم 19308 د (قطعة 6) 4 آ – 86 س	ابن الهاشمي بن الزياني ؛ ادريس بن الزياني ؛ رحالية بنت محمد ؛ موسى بن بوشعيب ؛ رداد بن بوشعيب ؛ فاطمة بنت محمد بن كبير ؛ فاطمة بنت موسى ، قاطنون بدوار بني رشاد ، زناتة ، عين حرودة ، المحمدية **المعارضون :** ورثة حجاج بن العربي : حدوم بنت حجاج ؛ يامنة بنت حجاج ؛ بوزكارن بن حجاج ، قاطنون بدوار بني رشاد ، زناتة ، عين حرودة ، عن طريق المحمدية.	كذلك
38	غير محفظة ، 11 آ – 5 س.	سكينى الحاج بن علال بن عبد الله ، دوار بني رشاد ، زناتة ، عين حرودة عن طريق المحمدية.	كذلك
39	الملك المدعو : « تكوك والسدرة I » الرسم العقاري رقم 18956 د (قطعة 2) 38 آ – 25 س	السعدية بنت العربي بن حجام ؛ عائشة بنت العربي بن حجام ؛ حمصي الحاج بوشعيب بن عيسى ؛ حمصي عبد الله ؛ حمصي العربي بن عيسى ؛ ايت العود الكبير بن ادريس ، قاطنون بدوار بني رشاد ، زناتة عن طريق المحمدية.	كذلك
40	الملك المدعو : « البير أليفيي » الرسم العقاري رقم 47194 د 9 آ – 38 س.	فاطنة بنت بوعبيد ؛ فاطمة بنت لحبيب بن عبو ؛ عبد الله بن لحبيب بن عبو ؛ آمينة بنت لحبيب بن عبو ؛ محمد بن لحبيب بن عبو ، قاطنون بدوار بني رشاد ، عين حرودة ، عن طريق المحمدية.	كذلك
41	غير محفظة ، 2 آ – 64 س	ورثة بوعزى بن حجاج الزياني : عبد القادر بن بوعزى ؛ محمد بن بوعزى ؛ لكبير بن بوعزى ؛ اشعيبية زوجة الجيلالي بن محمد ؛ اصفية زوجة رداد بن بوشعيب ؛ امينة زوجة عبد السلام بن الزاهي ؛ فنة بنت محمد زوجة بوعزى بن الجيلالي ؛ قاطنون بدوار بني رشاد ، زناتة ، عين حرودة ، عن طريق الدار البيضاء.	كذلك
42	غير محفظة ، 2 آ – 25 س.	ورثة بوزكارن بن حجاج : لكبير بن بوزكارن بن حجاج ؛ العربي بن بوزكارن بن حجاج ؛ حجاج بن بوزكارن بن حجاج ؛ رداد بن بوزكارن بن حجاج ؛ فاطنة زوجة الجيلالي بن زروال ؛ بنت عبو زوجة محمد بن عبد السلام ؛	كذلك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم القطع الارضية فى التصميم	أسماء الاملاك ، رقم الرسم العقارى والمساحة	أسماء الملاك أو المفروض أنهم الملاك وعناوينهم	ملاحظات
42 (تابع)	غير محفظة ، 2 آ – 25 س.	السادة والسيدات : حليمة زوجة بوشعيب بن لكبير ؛ فيلا زوجة بوزكارن بن حجاج ، قاطنون بدوار بني رشاد ، زناتة ، عين حرودة ، عن طريق المحمدية.	أرض زراعية
43	الملك المدعو : « ضيعة الزيتون » الرسم العقارى رقم 60851 د (قطعة 4) 15 آ – 18 س	الغازى الحسين بن الطيبى ، دوار لبرادعة ، المحمدية	كذلك
44	الملك المدعو « بلادات الزيانى بن العربى » مطلب رقم 19308 د 16 آ – 11 س.	الهاشمى بن الزيانى ؛ ادريس بن الزيانى ؛ الرحالية بنت الزيانى ؛ موسى بن الزيانى ؛ رداد بن الزيانى ؛ فاطمة بنت محمد بن كبير ؛ فاطمة بنت موسى. المعـارضـون : ناسك الحاج عبد السلام بن لحسن ؛ اشعيبية بنت التهامى بن الزيانى بن العربى زوجة بوشعيب بن قدور ؛ رحمة بنت الهاشمى بن الزيانى بن العربى ، زوجة العياشى بن عبد السلام ؛ الزيانى بن الهاشمى بن الزيانى ؛ بوشعيب بن الهاشمى بن الزيانى ؛ محمد بن الهاشمى بن الزيانى ؛ ادريس بن الهاشمى بن الزيانى ؛ كلثوم بنت الهاشمى بن الزيانى ؛ فاطمة بنت الهاشمى بن الزيانى ؛ نور الدين بن الهاشمى بن الزيانى ؛ عبد الاله بن الهاشمى بن الزيانى ؛ سعيد بن الهاشمى بن الزيانى ؛ ميلودية بنت محمد زوجة الهاشمى بن الزيانى ، دوار بنى رشاد ، زناتة ، عين حرودة ، المحمدية	كذلك
45	غير محفظة ، 24 آ – 92 س	ورثة حمصى عيسى بن العربى ؛ حمصى الحاج بوشعيب بن عيسى ؛ حمصى عبد الله بن عيسى ؛ حمصى العربى بن عيسى ، قاطنون بدوار بنى رشاد ، بنى اخلف ، زناتة ، عن طريق المحمدية.	كذلك

الفصل الثالث – تضم نتيجة الاعمال المذكورة أعلاه الى الملك العمومى للدولة قطع أرضية فى الملك الخاص للدولة قطع أرضية فى الملك الخاص للدولة التابعة للمياه والغابات المعلم عليها بلون وردى فى التصميم المضاف الى أصل هذا المرسوم والمبينة فى الجدول الآتى :

رقم القطع الارضية فى التصميم	أسماء الاملاك ، رقم الرسم العقارى والمساحة	أسماء الملاك أو المفروض أنهم الملاك وعناوينهم	ملاحظات
12	غير محفظة 2 هـ – 14 آ – 52 س	ملك خاص للدولة تابع للمياه والغابات	أرض زراعية
12 أ	غير محفظة 49 آ – 84 س	كـذلـك	كذلك
12 هـ	الملك المدعو : « قطعة رقم 4 لواد انفيفيخ » (قطعة 2) الرسم العقارى رقم 7444 د 6 آ – 56 س	كـذلـك	كذلك
13	الملك المدعو : « قطعة رقم 4 لواد انفيفيخ » الرسم العقارى رقم 7444 د (قطعة 1) 98 آ – 04 س.	كـذلـك	كذلك

الفصل الرابع – وتضم كذلك نتيجة الاعمال المذكورة أعلاه الى الملك العمومى للدولة قطعة أرضية فى الملك الخاص للدولة المبينة فى الجدول الآتى والمعلم عليها بلون وردى فى التصميم المضاف الى أصل هذا المرسوم :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم القطع الارضية فى التصميم	أسماء الاملاك ، رقم الرسم العقارى والمساحة	أسماء الملاك أو المفروض أنهم الملاك وعناوينهم	ملاحظات
22	الملك المدعو : « درب بوغال »	ملك خاص للدولة	أرض زراعية
/	الرسم العقارى رقم 3080 د 21 آ – 10 س.		

الفصل الرابع – يفوض فى حق نزع الملكية الى المكتب الوطنى للسكك الحديدية.

الفصل الخامس – يعهد بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية الى وزير النقل ووزير المالية ومدير المكتب الوطنى للسكك الحديدية كل واحد منهم فيما يخصه.

– 43 –

وزارة النقل

اعلان عن وضع ونشر مشروع مرسوم يعلن أنه من المصلحة العمومية القيام بأشغال تثنية السكة الحديدية بين محطتى عين السبع والرباط – أكدال (الحصة الثالثة) ما بين النقط الكيلومترية 20 + 067 الى 22 + 790 و 24 + 845 الى 26 + 130 من خط السكة الحديدية الذاهب من الدار البيضاء الى سيدى قاسم وتنزع بموجبه ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض ، وكما تضم نتيجة هذه الأعمال الى الملك العمومى للدولة قطع أرضية هى فى الملك الخاص للدولة.

يوجد الملف وكذلك الدفتر المعد لتدوين ملاحظات وتصريحات من يهمهم الامر رهن اشارة العموم بمكاتب بلدية المحمدية (عمالة الدار البيضاء) فى أوقات العمل بها وذلك لمدة شهرين ابتداء من تاريخ نشر مشروع المرسوم الآتى نصه فى الجريدة الرسمية.

مشروع مرسوم يعلن أنه من المصلحة العمومية القيام بأشغال تثنية السكة الحديدية بين محطتى عين السبع والرباط – أكدال (الحصة الثالثة) ما بين النقط الكيلومترية 20 + 067 الى 22 + 790 و 24 + 845 الى 26 + 130 من خط السكة الحديدية الذاهب من الدار البيضاء الى سيدى قاسم وتنزع بموجبه ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض.

الفصل الاول – يعلن أنه من المصلحة العمومية القيام بأشغال تثنية السكة الحديدية بين محطتى عين السبع والرباط – أكدال (الحصة الثالثة) مابين النقط الكيلومترية 20 + 067 الى 22 + 790 و 24 + 845 الى 26 + 130 من خط السكة الحديدية الذاهب من الدار البيضاء الى سيدى قاسم.

الفصل الثانى – تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطع الارضية المبينة فى الجدول الآتى والمعلم عليها بلون وردى فى التصميم ذى قياس 1/1000 المضاف الى أصل هذا المرسوم :

رقم القطع الارضية فى التصميم	أسماء الاملاك ، رقم الرسم العقارى والمساحة	أسماء الملاك أو المظنون أنهم الملاك وعناوينهم	ملاحظات
		السادة والسيدات :	
6	غير محفظة ، 2 آ – 40 س.	ملك عمومى للدولة.	طريق
8	الملك المدعو « جبو بلاد 1 »	الشركة الفلاحية وتربية المواشى لفضالة ، المحمدية.	أرض حضرية
	الرسم العقارى رقم 17581 د 27 آ – 28 س.		
10	غير محفظة ، 2 آ – 23 س	ملك عمومى للدولة.	طريق
11	الملك المدعو « مدينة فضالة رقم 4 »	بلدية مدينة المحمدية (ملك خاص للبلدية).	أرض حضرية
	الرسم العقارى رقم 45911 د 4 آ – 43 س		
12	الملك المدعو « بلاد الرملية » الرسم العقارى رقم 36346 د 2 آ – 92 س	مصنع مغربى للالومنيوم ، زنقة فاطمة الزهراء ، المحمدية.	كذلك
13	الملك المدعو : « الرملية » الرسم العقارى رقم 42100 د 2 آ – 80 س.	كذلك	كذلك
14	الملك المدعو : « ارمل 50 » الرسم العقارى رقم 43623 د 1 آ – 9 س.	كذلك	كذلك
15	الملك المدعو « ارمل 1 » الرسم العقارى رقم 48049 د 1 آ – 12 س.	أمينة بنت محمد الزناتية ، دوار لبرادعة ، المحمدية.	كذلك
16	الملك المدعو « أرض ليمان حمو » الرسم العقارى رقم 55221 د 1 آ – 70 س.	العربى بن حمو بن بوعزة ؛ بنعيسى بن حمو بن بوعزة ؛ أحمد بن حمو بن بوعزة ؛ فاطنة بنت حمو بن بوعزة ؛ عطار بن بوشعيب بن محمد ، دوار لبرادعة ، المحمدية.	كذلك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم القطع الارضية في التصميم	أسماء الاملاك ، رقم الرسم العقاري والمساحة	أسماء الملاك أو المفروض أنهم الملاك وعناوينهم	ملاحظات
		السادة والسيدات :	
17	الملك المدعو : « نقل آزرق 4 » الرسم العقاري رقم 39493 د 8 آ – 31 س.	مكتب مغربي عام للكهرباء ، 52 ، شارع المقاومة ، الدار البيضاء.	أرض حضرية
18	الملك المدعو « هيلد فور 18 » الرسم العقاري رقم 6690 د (قطعة 3) 1 آ – 9 س.	الشركة العقارية – للمحمدية ، المحمدية.	كذلك
19	الملك المدعو « سوديما » الرسم العقاري رقم 31389 د 24 آ – 38 س.	الشركة المغربية لتربية المواشي ، المحمدية.	كذلك
20	الملك المدعو « كاليا » الرسم العقاري رقم 31534 د 24 آ – 96 س.	شركة مجهولة الاسم « زيوت كاليا » ، المحمدية.	كذلك
21	الملك المدعو « مابي » الرسم العقاري رقم 37619 د 4 آ – 19 س.	شركة المطاحن الكبيرة بالمحمدية ، المحمدية.	كذلك
22	غير محفظة ، 20 آ – 20 س.	عمري رحالي بن ميلودي ؛ عمري الطاهر بن ميلودي ؛ عمري شنابا بن ميلودي ؛ عمري فاطنة بنت ميلودي ؛ عمري زايدة بنت ميلودي ؛ عمري قاسم بن عزوز ؛ عمري لكبيرة بنت علي ، شركة مجهولة الاسم « زيوت كاليا » ، المحمدية.	كذلك
23	الملك المدعو : « سانية أولاد الغازي » الرسم العقاري رقم 19910 د (قطعة 2) 60 آ – 99 س.	الغازي بن بوعزي بن الغازي ؛ ميلودي بن الغازي ؛ عبد الصمد بن بوشعيب ؛ فايدة بنت بوشعيب ؛ الزهرة بنت اعمارة ؛ زهرة بنت الحاج الحسين ؛ التهامي كنوني بن محمد ؛ الحسين بن محمد ؛ لحسن بن محمد ؛ أحمد التجاني بن محمد ؛ رحمة بنت محمد ؛ الحاجة فطومة بنت محمد ؛ خديجة بنت محمد ؛ معاطيه بنت محمد ؛ رقية بنت محمد ؛ آسية بنت بناصر بن بوشعيب ؛ أمينة بنت عزوز ؛ بوشعيب رداد بن عبد الصمد ؛ نجمة بنت بلقاسم ؛ الغازي امبارك ؛ الداودية بنت عبد القادر ؛ زهرة بنت ابراهيم ؛ الغازي محمد المدعو بالفقيه بن عباد ؛ الغازي ادريس بن عباد ؛ الغازي مصطفى بن عباد ؛ الغازي حسنة بنت عباد ؛ الغازي خدوج بنت عباد ؛ الغازي محمد بن عباد ؛ الغازي حمو بن عباد ؛ الغازي حدوم بنت عباد ؛ الغازي فاطنة بنت عباد ؛ الغازي البرقاوية بنت عباد ؛ الغازي عائشة 2 بنت عباد ؛ عائشة بنت محمد ، دوار لبرادعة ، رقم 418 ، المحمدية.	كذلك
24	الملك المدعو « الصخور » الرسم العقاري رقم 10530 د (قطعة 2) 6 آ – 64 س.	شركة مغربية مجهولة الاسم « تيفهالك » المحمدية.	كذلك
25	الملك المدعو « جنين 3 » الرسم العقاري رقم 28572 د 18 آ – 46 س.	نفيسة بنت محمد مليين ؛ وفاء بنت بناصر المعيزي ؛ جمال بن بناصر بن المعيزي ؛ ملاق بن بناصر بن المعيزي ؛ بوقرون ، زنقة بيارة ، رقم 12 ، الرباط.	كذلك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم القطع الارضية في التصميم	أسماء الاملاك ، رقم الرسم العقاري والمساحة	أسماء الملاك أو المفروض أنهم الملاك وعناوينهم	ملاحظات
		السادة والسيدات :	
26	غير محفظة ، 3 آ – 60 س.	الغازي فاطنة بنت العربي ، زوجة المعطى بن امحمد ؛	أرض حضرية
		يمنة بنت بوعزى بن الغازي ؛	
		ورثة الحاج بن محمد بن الغازي ؛	
		المهدي بن الحاج بن محمد ؛	
		اشعيبية بنت الحاج بن محمد ؛	
		رحمة بنت الحاج بن محمد ،	
		دوار لبرادعة ، المحمدية	
27	الملك المدعو « مطيشا 2» الرسم العقاري رقم 14498 د 2 (قطعة 2) 3 آ – 11 س.	ابن حميد لحسن بن بوعزة ، ديور دكالة ، زنقة رقم 17 ، المحمدية.	كذلك
28	الملك المدعو « سانية أولاد الغازي » الرسم العقاري رقم 19910 د (قطعة 4) (جزء) 4 آ – 47 س.	نفس الملاكين للقطعة رقم 23.	كذلك
29	الملك المدعو « أرض وردية فضالة» الرسم العقاري رقم 3719 د (جزء) 1 آ – 89 س.	ابران ريموند بوليزي جان ، المحمدية.	كذلك
30	غير محفظة ، 3 آ – 70 س.	بنوار بوشعيب بن الحاج ؛	كذلك
		بنوار بوعزة بن الحاج ؛	
		بنوار اخوادرية بنت الحاج بن بوعزة ؛	
		بنوار عائشة بنت الحاج بن بوعزة ؛	
		شامة بنت أحمد بن أحمد ،	
		دوار لبرادعة ، رقم 574 ، المحمدية.	
31	غير محفظة ، 3 آ – 10 س.	زيمر بن محمد بن محمد بن ابريك ، دوار لبرادعة ، رقم 568 ، المحمدية.	كذلك
32	غير محفظة ، 2 آ – 64 س.	ببوش محمد بن حسن ، دوار لبرادعة ، رقم 567.	كذلك
33	الملك المدعو : « مرتفعات فضالة » الرسم العقاري رقم 19410 د 10 آ – 11 س.	الغازي التهامي كنون بن الطيبي ، دوار لبرادعة ، المحمدية.	كذلك
		نردون جان ؛	كذلك
34	الملك المدعو « سيدي بودروة 2 » الرسم العقاري رقم 21990 د (قطعة 1) 6 آ – 30 س.	نردون ماري زوجة فليزو ،	
		دوار لبرادعة ، المحمدية	
35	غير محفظة ، 1 آ – 94 س.	ابن الشرقي بن عزوز بن أحمد ، دوار لبرادعة ، المحمدية.	كذلك
36	الملك المدعو « بير حجارة الويزات » الرسم العقاري رقم 8251 د 2 (جزء) 20 آ – 59 س.	بناني محمد ؛	كذلك
		التازي لطيفة ،	
		شارع القوة المسلحة الملكية ، المحمدية.	
37	غير محفظة ، 18 آ – 81 س.	ورثة الغازي بن الغازي :	كذلك
		امباراك بن الغازي عباد بن الغازي ؛	
		بولفقيه بن الغازي عباد بن الغازي ؛	
		محمد بن الغازي عباد بن الغازي ؛	
		حمو بن الغازي عباد بن الغازي ؛	
		مصطفى بن الغازي عباد بن الغازي ؛	
		ادريس بن الغازي عباد بن الغازي ،	
		ورثة زرمقا بن الغازي بن الغازي :	
		محمد بن لشهب ؛	
		أحمد بن لشهب ؛	
		عبد الله بن لشهب ؛	
		بيدا بنت لشهب زوجة الحاج بن الحرش ؛	
		خديجة بنت لشهب ، زوجة بوعمود محمد ؛	
		مريم بنت لشهب ؛	
		عائشة بنت الغازي عباد ؛	
		حسنة بنت الغازي عباد ؛	
		خدوج بنت الغازي عباد ، زوجة عبد المومن الجيلالي ؛	
		حدوم بنت الغازي عباد ، زوجة الغازي عبد القادر ؛	
		فاطنة بنت الغازي عباد ، زوجة محمد ؛	
		برقاوية بنت الغازي عباد ، زوجة بنقاسم بن عزوز ؛	
		عائشة بنت الغازي عباد ، زوجة علال بن عباد ؛	
		خلودية بنت محمد ، زوجة عباد الغازي بن الغازي ؛	
		زهرة بنت العربي ، زوجة عباد بن الغازي ؛	
		داودية بنت عبد القادر ، زوجة عباد الغازي بن الغازي ،	
		فاطنون عبد امباراك بن الغازي عباد بن الغازي ، دوار لبرادعة ، المحمدية.	
		الغازي كنون بن الطيبي ؛	
		الغازي الحسين بن الطيبي ؛	
		الغازي لحسن بن الطيبي ؛	
		الغازي التجاني بن الطيبي ،	
		دوار لبرادعة ، فيلا المرتفعات ، المحمدية.	
		الغازي ميلودي بن الغازي ، دوار لبرادعة ، المحمدية.	

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثالث ـ تضم نتيجة الاعمال المذكورة أعلاه الى الملك العمومي للدولة قطع أرضية في الملك الخاص للدولة التابعة للمياه والغابات المعلم عليها بلون وردي في التصميم المضاف الـى أصل هذا المرسوم والمبينة في الجدول الآتي :

رقم القطع الارضية في التصميم	أسماء الاملاك ، رقم الرسم العقاري والمساحة	أسماء الملاك أو المفروض أنهم الملاك وعناوينهم	ملاحظات
4	ملكية تابعة للمياه والغابات بوادي الملاح ، 305 د ف 33 آ ـ 13 س.	ملك خاص للدولة تابع للمياه والغابات.	غابة
5	ملكية تابعة للمياه والغابات بوادي الملاح ، 305 د ف 25 آ ـ 24 س.	كذلك	كذلك

الفصل الرابع ـ وتضم كذلك نتيجة الاعمال المذكورة أعلاه الى الملك العمومي للدولة قطعةً أرضية في الملك الخاص للدولة المبينة في الجدول الآتي والمعلم عليها بلون وردي في التصميم المضاف الى أصل هذا المرسوم :

رقم القطع الارضية في التصميم	أسماء الاملاك ، رقم الرسم العقاري والمساحة	أسماء الملاك أو المفروض أنهم الملاك وعناوينهم	ملاحظات
1	الملك المدعو « فورتينا » الرسم العقاري رقم 28778 د (قطعة 1) 18 آ ـ 15 س.	ملك خاص للدولة.	أرض زراعية
2	الملك المدعو « دندونا 3 دولة » الرسم العقاري رقم 14673 د (قطعة 1) 42 آ ـ 10 س.	كذلك	كذلك
3	الملك المدعو « دندونا 3 دولة » الرسم العقاري رقم 14673 د (قطعة 2) 2 آ ـ 81 س.	كذلك	كذلك
7	الملك المدعو « جبو بلاد 2 » الرسم العقاري رقم 17582 د 84 آ ـ 69 س.	كذلك	كذلك
9	الملك المدعو « جبو بلاد 2 » الرسم العقاري رقم 17582 د 68 آ ـ 40 س.	كذلك	كذلك

الفصل الخامس ـ يفوض في حق نزع الملكية الـى المكتـب الوطني للسكك الحديدية.

الفصل السادس ـ يعهد بتنفيذ هذا المرسوم الـذي ينشر بالجريدة الرسمية الـى وزير النقل ووزيـر الماليـة ومـدير المكتـب الوطني للسكك الحديدية كل واحد منهم فيما يخصه. 64

وزارة النقل

اعلان عن وضع ونشر مشروع مرسوم يعلن انه من المصلحة العمومية القيام بأشغـال انحراف الخط الحديدي الرابط بيـن الـدار البيضاء ومراكش بيـن النقطتين الكيلومتـريتين 124 + 000 و 126 + 000 وتنزع بموجبـه ملكية القطـع الارضيـة اللازمـة لهـذا الغـرض.

يوجد للملف وكذلك الدفتر المعد لتدوين ملاحظات من يهمهـم الامر رهن اشارة العموم بمكاتب قيادة الصخـور التابعـة لدائـرة الرحامنة اقليم قلعة السراغنة في أوقـات العمل بهـا وذلك لمـدة شهرين ابتداء مـن تاريـخ نشر مشروع المرسـوم الآتـي نصـه في الجريدة الرسمية.

مشروع مرسوم يعلن أنه من المصلحة العمومية القيام بأشغال انحراف الخط الحديدي الرابط بين الدار البيضاء ومراكش بين النقطتين الكيلومتريتين 124 + 000 و 126 + 000 وتنزع بموجبه ملكيـة القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض.

الفصل الاول ـ يعلن أنـه من المصلحة العمومية القيـام بأشغـال انحراف الخط الحديدي الرابط بين الدار البيضاء ومـراكش بيـن النقطتين الكيلومتريتين 124 + 000 و 126 + 000.

الفصل الثاني ـ تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطع الارضية المبينة في الجدول الآتي والمعلم عليها بلون وردي في التصميم ذي قيـاس 1/1000 المضاف الى أصل هذا المرسوم :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم القطع الارضية في التصميم	أسماء الاملاك ، رقم الرسم العقاري والمساحة	أسماء الملاك أو المفروض أنهم الملاك وعناوينهم	ملاحظات
1	« أرض جماعية الغابة رقم 14 » (قطعة 2) 31 آ – 12 س.	جماعة أولاد خليفة ، ممثلين من طرف وزارة الدولة المكلفة بالداخلية ، المكلفة بالاشراف على مصالح الجماعات.	أرض زراعية
2	« أرض جماعية ، الغابة رقم 14 » (قطعة 3) 1 هـ – 27 آ – 63 س.	كذلك	كذلك
3	« أرض جماعية الغابة رقم 14 » (قطعة 2) 66 آ – 93 س.	كذلك	كذلك

الفصل الرابع – يفوض فى نزع الملكية الى المكتب الوطنى للسكك الحديدية.

الفصل الخامس – يعهد بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير النقل ووزير المالية ومدير المكتب الوطنى للسكك الحديدية كل واحد منهم فيما يخصه. 63

وزارة العدل
المحكمة الابتدائية بخريبكة

اعلان

بموجب الفصل 507 من قانون المسطرة المدنية يبلغ للعموم ان اجراءات التوزيع بالمحاصة للمبالغ الناتجة عن بيع عقار ميمون كابى بوادى زم قد افتتحت بهذه المحكمة ، ويجب على كل دائن أن يقدم وثائقه خلال ثلاثين يوما بعد هذا الاعلان ، والا سقط حقه. 39

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى
المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى بالغرب بالقنيطرة

اعلان عن عرض أثمان

رقم 78/24

يتقبل رئيس الجماعة القروية بابن منصور بأحواز القنيطرة الى غاية فاتح ذى القعدة 1398 (3 أكتوبر 1978) على الساعة الثانية عشرة (12) زوالا عروض أثمان لبناء محشرين ومخبأ جمعى بالجماعة القروية بابن منصور.

ويمكن الحصول على الملف بمصلحة التجهيز التابعة للمكتب الجهوى ، ساحة موريتانيا بالقنيطرة مقابل أداء 100 درهم 38

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى
المديرية الاقليمية للفلاحة
مصلحة التجهيز القروى
بخريبكة

اعلان عن عرض أثمان

(جلسة غير عمومية)

يقبل رئيس مصلحة التجهيز القروى ، المديرية الاقليمية للفلاحة بخريبكة لغاية 11 أكتوبر 1978 على الساعة الرابعة (4) بعد الزوال العروض حول أشغال تزويد مركز بنى بتاو بالماء الصالح للشرب ، دائرة أبى الجعد ، اقليم خريبكة.

الضمانة المؤقتة : 2.000 د

تفحص الملفات بالمديرية وتسحب من مصلحة التجهيز القروى بالمديرية الاقليمية للفلاحة بخريبكة. 53

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى
المديرية الاقليمية للفلاحة
مصلحة التجهيز القروى
بخريبكة

اعلان عن عرض أثمان

(جلسة غير عمومية)

يقبل رئيس مصلحة التجهيز القروى ، المديرية الاقليمية للفلاحة بخريبكة لغاية 11 أكتوبر 1978 على الساعة الرابعة (4) بعد الزوال العروض حول أشغال تجهيز شبكة الرى بعين الحجبات وسيدى اعيش بجماعة بنى سمير ، دائرة وادى زم ، اقليم خريبكة.

الضمانة المؤقتة : 3.000 د

تفحص الملفات بالمديرية وتسحب من مصلحة التجهيز القروى بالمديرية الاقليمية للفلاحة بخريبكة. 54

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى
المديرية الاقليمية للفلاحة
مصلحة التجهيز القروى
بخريبكة

اعلان عن عرض أثمان

(جلسة غير عمومية)

يقبل رئيس مصلحة التجهيز القروى ، المديرية الاقليمية للفلاحة بخريبكة لغاية 11 أكتوبر 1978 على الساعة الرابعة (4) بعد الزوال العروض حول أشغال تزويد المركز بالماء الصالح للشرب بجماعة اولاد بوغدى ، دائرة وادى زم ، اقليم خريبكة.

الضمانة المؤقتة : 1.500 د

تفحص الملفات بالمديرية وتسحب من مصلحة التجهيز القروى بالمديرية الاقليمية للفلاحة بخريبكة. 55

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى
المديرية الاقليمية للفلاحة
مصلحة التجهيز القروى
بخريبكة

اعلان عن عرض أثمان

(جلسة غير عمومية)

يقبل رئيس مصلحة التجهيز القروى ، المديرية الاقليمية للفلاحة بخريبكة لغاية 11 أكتوبر 1978 على الساعة الرابعة (4) بعد الزوال العروض حول أشغال تجهيز شبكة الرى بوكروم ، جماعة تاشرانت ، دائرة أبى الجعد ، اقليم خريبكة.

الضمانة المؤقتة : 3.000 د

تفحص الملفات بالمديرية وتسحب من مصلحة التجهيز القروى بالمديرية الاقليمية للفلاحة بخريبكة. 56

وزارة الاعلام
الاذاعة والتلفزة المغربية

اعلان عن عرض أثمان

(جلسة عمومية)

يتقبل السيد المدير التقنى بالاذاعة والتلفزة المغربية الى غاية 17 أكتوبر 1978 على الساعة الرابعة (4) بعد الزوال عروض الاثمان المتعلقة بطلب العرض المفتوح جلسة فتح الظروف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

العمومية لاشغال ، تزويد مركز بوخوالى بالماء الصالح للشرب (قطعة وحيدة).

وتبعث الظروف عن طريق البريد الى السيد المدير التقنى بالاذاعة والتلفزة المغربية ، 1 زنقة البريهى ، الرباط ، او ايداعها مقابل وصل بمكتبه طبقا لمقتضيات الفصل 30 الفقرة 2 من المرسوم رقم 2.76.479 بتاريخ 19 شوال 1396 (14 أكتوبر 1976).

الاوراق المثبتة الواجب الادلاء بها والمقررة فى الفصل 11 من المرسوم المشار اليه اعلاه هى :

أ) الملف الادارى :

التصريح بالشرف المنصوص عليه بالفقرة 5 من الفصل 6 فى نظيرين ؛

شهادة يكون قد سلمها القابض منذ أقل من سنة تثبت ان المتعهد فى وضعيته جبائية قانونية ، يجب ان تنص هذه الشهادة على النشاط الذى فرضت الضريبة من أجله.

ب) الملف التقنى :

مذكرة تتضمن الوسائل البشرية والتقنية للمرشح ومكان وتاريخ ونوع وأهمية الاعمال التى انجزها أو ساهم فى انجازها والمنصب الذى شغله فى كل مقاولة من المقاولات التى شارك فيها ؛

الشهادات التى يسلمها رجال الفن والذين انجزت هذه الاعمال تحت اشرافهم او الشهادات التى تسلمها الادارات المستفيدة من الاعمال المذكورة.

للحصول على جميع المعلومات والاطلاع على كناش التحصيلات ينبغى الاتصال بمكتب السيد كلود فيرديكو ، مهندس معمارى 12 ، زنقة اليمامة بالرباط.

22

وزارة التربية الوطنية
وتكوين الاطر
الكتابة العامة
مديرية التخطيط
قسم التجهيز
مصلحة التجهيز

اعلان عن عرض أثمان مفتوح

(جلسة غير عمومية)

رقم 78/36

ان رئيس قسم التجهيز بوزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر يستقبل الى غاية 30 أكتوبر 1978 حتى الساعة السادسة (6) مساء آخر أجل ، العروض المتعلقة بتزويد المدارس الثانوية بكتب مدرسية.

يجب على المرشحين ان يقدموا عروضهم طبقا للمرسوم رقم 2.76.479 المؤرخ فى 19 شوال 1396 (14 أكتوبر سنة 1976) وذلك على الشكل الآتى :

غلاف كبير يحمل اسم وطابع المقاول مع التاريخ الذى سيجرى فيه عرض الاثمان ويجب أن يضم هذا الغلاف :

1 ـ الغلاف الاول : يحتوى على تفاصيل التقدير ودفتر التسجيل الخاص الموقع من طرف المقاول ؛

2 ـ الغلاف الثانى : يحتوى على :

التصريح بالشرف المنصوص عليه بالفقرة 5 من الفصل 6 فى نظيرين ؛

شهادة يكون قد سلمها القابض منذ أقل من سنة تثبت ان المتعهد فى وضعية جبائية قانونية ، يجب أن تنص هذه الشهادة على النشاط الذى فرضت الضريبة على المتعهد من أجله.

الضمانة المؤقتة او الشهادة البنكية التى تقوم مقامها عند الاقتضاء ؛

الشواهد التقنية والمالية ؛

مذكرة تتضمن الوسائل البشرية والتقنية للمرشح ومكان وتاريخ ونوع وأهمية الاعمال التى انجزها أو ساهم فى انجازها.

ويمكن لمن يهمهم الامر الحصول على دفتر التحملات من مصلحة التجهيز بهذه الوزارة ، مكتب 101 ، الرباط.

21

وزارة التربية الوطنية
وتكوين الاطر
نيابة عمالة الدار البيضاء

اعلان عن طلب عرض اثمان مفتوح

(جلسة غير عمومية)

ان نائب وزير التربية الوطنية وتكوين الاطر بعمالة الدار البيضاء سيقبل الى غاية 9 أكتوبر 1978 على الساعة الثانية عشرة (12) زوالا عروض الاثمان المتعلقة بتزويد هذه النيابة بكتب مدرسية ودفاتر خاصة بتلاميذ المدارس الابتدائية التابعة لعمالة الدار البيضاء.

يجب على كل متنافس أن يقدم ملفا اداريا وملفا تقنيا ، وذلك طبقا للمرسوم رقم 2.76.479 بتاريخ 19 شوال 1396 (14 أكتوبر سنة 1976) الفصل 11.

1 ـ الملف الادارى :

يجب ان يتضمن هذا الملف :

التصريح بالشرف المنصوص عليه بالفقرة 5 من الفصل 6 من المرسوم المذكور أعلاه فى نظيرين ؛

شهادة يكون قد سلمها القابض منذ أقل من سنة تثبت ان المتعهد فى وضعية جبائية قانونية ، يجب أن تنص هذه الشهادة على النشاط الذى فرضت الضريبة على المتعهد من أجله.

2 ـ الملف التقنى :

يجب ان يتضمن هذا الملف :

أ) مذكرة تتضمن الامكانيات البشرية والتقنية للمرشح ومكان وتاريخ ونوع واهمية الاعمال التى أنجزها او ساهم فى انجازها والمنصب الذى شغله فى كل شركة من الشركات التى شارك فيها ؛

ب) عند الاقتضاء ، المعلومات التقنية أو التكميلية المتعلقة بالشركة.

وترسل التعهدات الى مصلحة الميزانية بنيابة وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر لعمالة الدار البيضاء ، 33 ، شارع الزرقطونى بالدار البيضاء بالبريد المضمون.

ويمكن للمرشحين أن يتسلموا الملف بمصلحة الميزانية بنيابة وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر بعمالة الدار البيضاء ، 33 ، شارع الزرقطونى.

31

وزارة التربية الوطنية
وتكوين الاطر
نيابة عمالة الدار البيضاء

اعلان عن طلب عرض أثمان مفتوح

(جلسة غير عمومية)

ان نائب وزير التربية الوطنية وتكوين الاطر بعمالة الدار البيضاء سيقبل الى غاية 9 أكتوبر 1978 على الساعة الثانية عشرة (12) زوالا عروض الاثمان المتعلقة بتزويد المدارس الابتدائية لعمالة الدار البيضاء بمواد التنظيف وانابيب السقى من المطاط 20 ملم.

يجب على كل متنافس ان يقدم ملفا اداريا وملفا تقنيا ، وذلك طبقا للمرسوم رقم 2.76.479 بتاريخ

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

19 شوال 1396 (14 أكتوبر سنة 1976) الفصل 11.

1 – الملف الادارى :

يجب ان يتضمن هذا الملف :

التصريح بالشرف المنصوص عليه بالفقرة 5 من الفصل 6 فى نظيرين ؛

شهادة يكون قد سلمها القابض منذ أقل من سنة تثبت ان المتعهد فى وضعية جبائية قانونية ، يجب أن تنص هذه الشهادة على النشاط الذى فرضت الضريبة على المتعهد من أجله.

2 – الملف التقنى :

يجب ان يتضمن هذا الملف :

أ) مذكرة تتضمن الامكانيات البشرية والتقنية للمرشح ومكان وتاريخ ونوع واهمية الاعمال التى أنجزها او ساهم فى انجازها والمنصب الذى شغله فى كل شركة من الشركات التى شارك فيها ؛

ب) عند الاقتضاء ، المعلومات التقنية أو التكميلية المتعلقة بالشركة.

وترسل التعهدات الى مصلحة الميزانية بنيابة وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر لعمالة الدار البيضاء ، 33 ، شارع الزرقطونى بالدار البيضاء بالبريد المضمون.

ويمكن للمرشحين أن يتسلموا الملف بمصلحة الميزانية بنيابة وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر بعمالة الدار البيضاء ، 33 ، شارع الزرقطونى. 32

عمالة الرباط وسلا
المجلس البلدى لمدينة سلا
الاشغال البلدية

اعلان عن عرض أثمان

فى يوم 4 أكتوبر 1978 على الساعة العاشرة (10) صباحا ، سيتم بمكتب رئيس المجلس البلدى لمدينة سلا ، عملية فتح الظروف المتعلقة بأشغال اصلاح الصورة السمعية لقاعة الافراح لمدينة سلا.

الضمانة ليست متطلبة.

هذا ويجب أن ترسل العروض بواسطة أظرفة مضمونة الى مكتب الضبط ببلدية سلا قبل الساعة الثانية عشرة (12) زوالا من اليوم المحدد

يمكن سحب الملفات من مكتب الدراسات التابع للاشغال البلدية لهذه المدينة.

15

اقليم فاس
الكتابة العامة
القسم التقنى

اعلان عن عرض أثمان

ان عامل اقليم فاس سيتسلم لغاية 5 أكتوبر 1978 على الساعة العاشرة (10) صباحا بالكتابة العامة لهذا الاقليم عروض الاثمان المتعلقة ببناء حائط التدعيم بالمركز المستقل بمولاى يعقوب (دائرة احواز فاس).

ويمكن الاطلاع على الملف التقنى بالقسم التقنى للاقليم (الطابق الخامس) ابتداء من 25 شتنبر 1978 فى أوقات العمل

35

بلدية فاس
مصلحة مراقبة الاسعار

اعلان

ينهى الخليفة الاول للسيد عامل اقليم فاس الى علم العموم أنه ابتداء من 10 شتنبر الى غاية 10 أكتوبر 1978 ستفتح مباراة لتعيين ستة عشرة (16) وكلاء للخضر والفواكه بالجملة ونصف الجملة يعين قادوس نصفهم من المقاومين والنصف الآخر من القطاع الحر.

فعلى الراغبين فى المشاركة فى هذه المباراة أن يوجهوا الى الخليفة الاول للسيد العامل ضمن غلاف مضمون طلبهم محررا فى ورقة متنبرة من فئة خمسة (5) دراهم وذلك قبل انصرام الاجل المذكور.

ويجب أن يصحب كل مرشح طلبه بالوثائق اللازمة لتكوين ملفه.

وكل من أراد معلومات اضافية يتعين عليه الاتصال بمصلحة مراقبة الاسعار بالبلدية.

12

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الامـلاك الـعـقاريـة

أ – مطالب التحفيظ (1)

محافظة الخميسات

مطلب رقم 166 ل

تاريخ التقييد : 24 مارس 1978.

طالبو التحفيظ :

1 – السيد حماني بن علي بن حماني مولود حـوالى 1928 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدتين فاطنة بنت حمـو ورابحة بنت بناصر ؛

2 – السيد بنعلي بن الكبير بن علي بن حماني مولود حوالى 1948 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة مينة بنت الحاج الكبير ؛

3 – السيد محمد بن الكبير بن علي بن حماني مولود حوالى 1940 متزوج حسب الشريعة الاسلاميـة بالسيدة زهـرة بنت محمـد ؛ كلهم مغاربة يسكنون بدوار ايت بوعزة اولاد موسى جماعة الزحيلكة دائرة الرمانى بصفتهم شركاء على الشياع حسب النسب التالية : سهمان اثنان من 4 اسهم للاول وسهم واحد من ذلك لكل واحد من الثاني والثالث.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « كعدة البسباس ».

الاسم الذى أعطاه طالبو التحفيظ للملك : « كعدة البسباس ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : دائرة الرمانـى جماعة الزحيلكـة قبيلـة أولاد موسى دوار ايت بوعزة.

مساحته : 3 هكتارات تقريبا.

حدوده : شمالا ورثة العياشـى بن علـى ، شرقا السيـد محمـد ابن الهابى ، جنوبا وغربا ورثة على بن المنصور ، كلهم يسكنون بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – رسم شراء عدلى مؤرخ فى 12 محرم 1388 (18 أبريل 1968) ؛

2 – رسم استمرار عدلى متبوع باراثة عدلية بتاريخ 13 محرم 1386 (18 أبريل 1968).

مطلب رقم 167 ل

تاريخ التقييد : 27 مارس 1978.

طالب التحفيظ: السيد لحسن بن محمد باسو ، مغربى مـولـود سنة 1937 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة شيكر هموشة بنت حيدو ساكن بدوار كـرار ايـت سبيـر ايـت جبـل الـدوم دائرة الخميسات.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « فدان لقليع ».

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « فدان لقليع ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعـه : دائرة الخميسـات ، قبيلـة ايـت جبل الـدوم دوار أيت كرار أيت سبير.

مساحته : 10 آرات تقريبا.

حدوده : شمالا الطريق الرابطة بين الخميسات ومكناس ، شرقا ورثة السيد محمد بن باسـو ، جنوبا السيد الكتانـى بن احمـد وغربا السيد ادريـس بن حمـادى والرسم العقارى رقم 4904 ر يسكنون جميعا بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – رسم شراء عدلى بتاريـخ 8 رجـب 1385 (2 نونبـر 1965) ؛

2 – رسم مخارجة عدلى بتاريخ 17 ربيع الاول 1397 (8 مارس 1977)

مطلب رقم 168 ل

تاريخ التقييد : 18 مارس 1978.

طالبو التحفيظ :

1 – السيد محمد بـن امبارك بـن امبارك بـن بوربعة ، مغـربى الجنسية مولود حوالى 1941 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة حبيبة بنت عبد الرحمان ؛

2 – السيدة رابحة بنت بوعزة مغربية مولودة حوالى 1917 أرملة غير متزوجة يسكنان معا بدوار أيت امبارك قبيلة أولاد موسى جماعة الزحيلكـة دائرة الرمانى بصفتهما شريكين على الشيـاع بنسبـة 49 سهما من 56 سهما للاول و 7 أسهم من ذلك للثانى.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « تززلاف ».

الاسم الذى أعطاه طالبو التحفيظ للملك : « تززلاف ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : دوار أيت امبارك قبيلة أولاد موسى دائرة الرمانى.

مساحة : هكتار واحد.

حدوده : شمالا ورثة بوعزة بن امبارك ، شرقا بوعزة بن علي ثم بوربعة بن الحاج ، جنوبا السيد محمد بن العربى وغربا ورثة الحاج بوعزيزة والمطلب رقم 38610 ر ، كلهم يسكنون بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : رسم ملكية واراثـة مـؤرخ فـى 18 محـرم 1393 (22 يبراير 1973).

مطلب رقم 169 ل

تاريخ التقييد : 28 مارس 1978.

طالبو التحفيظ :

1 – السيد بنعزوز بن قدور بن قدور مولود سنة 1938 متـزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة فاطنة لحسن ؛

2 – السيد بوعزة بن قدور بن قدور مولود سنة 1942 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة طوطو ابراهيم ؛

(1) تنبيه – ان تواريـخ التحديد تعلن للعمـوم فـى الوقـت الـلازم بواسطـة اعلانـات تعلـق بمصلحة المحافظة العقارية وبمحكمة السـدد وبمكتب القائد وبواسطة المنهار بأسواق المناطق.

كما ترسل استدعاءات خصوصية للمجاورين المبينة أسماؤهم فـى مطلب التحفيظ أما الاشخاص الذين يريدون معرفة اليوم المعين لاجراء التحديد فلهم أن يطلبوا ذلك من مصلحة المحافظة العقارية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3 – طوطو صلاح بنت قدور بن قدور مولودة سنة 1953 متزوجة حسب الشريعة الاسلامية بالسيد المعطى بن الشليبى ؛

4 – السيد الطليق بن سعيد بن المعطى مولود سنة 1918 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة عائشة بنت الطليق ؛

5 – السيد محمد بن الطليق بن سعيد بن المعطى مولود سنة 1952 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة عائشة بنت محمد ؛

6 – السيد عبد القادر بن الطليق بن سعيد بن المعطى مولود سنة 1956 أعزب ؛

7 – السيدة حدهم بنت الطليق بن سعيد بن المعطى مولودة سنة 1958 متزوجة حسب الشريعة الاسلامية بالسيد أحمد بن علال.

8 – الآنسة البوشتوية بنت الطليق بن سعيد بن المعطى مولودة سنة 1962 عازبة ؛

9 – الآنسة مليكة بنت الطليق بن سعيد بن المعطى مولودة سنة 1964 عازبة ؛

10 – السيد لخضر بن الطليق بن سعيد بن المعطى مولود سنة 1967 أعزب ؛

11 – الآنسة عائشة بنت الطليق بن سعيد بن المعطى مولودة سنة 1969 عازبة ؛

12 – الآنسة خديجة بن الطليق بن سعيد بن المعطى مولودة سنة 1971 عازبة ؛

13 – السيد العربى بن الطليق بن سعيد بن المعطى مولود سنة 1973 أعزب كلهم مغاربة يسكنون بدوار ايت الصغير قبيلة اولاد على دائرة الرمانى بصفتهم شركاء على الشياع حسب النسب التالية : 104 سهما من 312 سهما لكل واحد من الاول والثانى و 52 سهما من ذلك للثالثة و 13 سهما من ذلك للرابع و 6 اسهم من ذلك لكل واحد من الخامس والسادس والعاشر والثالث عشر وثلاثة أسهم من ذلك لكل واحدة من السابعة والثامنة والتاسعة والحادية عشرة والثانية عشرة.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « سدى بدوما ».

الاسم الذى اعطاه طالبو التحفيظ للملك : « سدى بدوما ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : دائرة الرمانى قبيلة أولاد على دوار ايت صغير.

مساحته : 4 هكتارات تقريبا.

حدوده : شمالا ورثة رحو بن الهيلع ، شرقا ورثة بنقسو ابن رضوان ، جنوبا السيد الطيبى بن حمان وغربا السيد موسى ابن ابراهيم والمطلب رقم 20524 يسكنون جميعا بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : رسم استمرار متبوع برسم اراثة مثبت بتاريخ 3 ربيع الاول 1394 (28 مارس 1974).

مطلب رقم 170 ل

تاريخ التقييد : 30 مارس 1978.

طالبة التحفيظ : السيدة الحاجة منانة بنت علال بن بوبكر مغربية مولودة حوالى 1927 أرملة غير متزوجة ساكنة بدوار أولاد فريحة قبيلة المراكشية دائرة الرمانى.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « حوض بالعياشى ».

الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « حوض بالعياشى ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : دائرة الرمانى قبيلة المراكشية دوار أولاد فريحة.

مساحته : 11 هكتارا تقريبا.

حدوده : شمالا السيد علال بن بوبكر ، شرقا السيد الجيلالى ابن لحميشى ، جنوبا ورثة محمد بن محمد وغربا السيد لحسن ابن حمانى والرسم العقارى 4253 ر يسكنون جميعا بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – رسم هبة عدلى مؤرخ فى 15 ذى القعدة 1397 (29 أكتوبر 1977) ؛

2 – رسم شراء عدلى مؤرخ فى 15 جمادى الاولى 1368 (16 مارس 1949).

مطلب رقم 171 ل

تاريخ التقييد : 30 مارس 1978.

طالبة التحفيظ : السيدة امباركة الملقبة بالجيلالى مغربية مولودة حوالى 1917 ساكنة بدوار أولاد فريحة قبيلة المراكشية دائرة الرمانى.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « حوض بالعياشى »

الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « حوض بالعياشى ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : دائرة الرمانى ، قبيلة المراكشية دوار أولاد فريحة.

مساحته : هكتارا واحدا تقريبا.

حدوده : شمالا السيدة الحاجة منانة ، شرقا ورثة الجيلالى ابن لحميشى ، جنوبا ورثة محمد بن محمد وغربا ورثة لحسن بن حمانى والرسم العقارى 4253 ر يسكنون جميعا بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – رسم هبة عدلى مؤرخ فى 15 ذى القعدة 1397 (29 أكتوبر 1977) ؛

2 – رسم شراء عدلى مؤرخ فى 15 جمادى الاولى 1368 (16 مارس 1949).

مطلب رقم 172 ل

تاريخ التقييد : 31 مارس 1978.

طالب التحفيظ : السيد بنعبد القادر بن محمد بن علال مغربى متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة كلثوم بن الميلودى ساكن بدوار أولاد بوبكر قبيلة أولاد على عين السبيت دائرة الرمانى.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « الدير ».

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « الدير ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : دوار أولاد بوبكر قبيلة أولاد على عين السبيت دائرة الرمانى.

مساحته : 4 هكتارات تقريبا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حدوده : شمالا طريق عمومية ، شرقا السيد بلكامل ابن القنطالي ، جنوبا غابة (ملك غابوى) وغربا السيد محمد بن علال والرسم العقاري رقم 25957 ر يسكنون جميعا بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – رسم اراثة عدلي مؤرخ في 20 ذي الحجة 1388 (10 يبراير 1969) ؛

2 – رسم اراثة عدلي مؤرخ في 20 محرم 1368 (نونبر 1948) ؛

3 – رسم ملكية عدلي مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1363 (12 يونيه 1944) ؛

4 – رسم شراء عدلي مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1363 (12 يونيه 1944).

5 – رسم شراء عدلي مؤرخ في 2 ربيع الثاني 1392 (15 مايو 1972) ؛

6 – رسم شراء عدلي مؤرخ في 21 ذي الحجة 1388 (10 مارس 1969) ؛

7 – رسم شراء عدلي مؤرخ في 30 شعبان 1392 (9 أكتوبر 1972) ؛

8 – رسم شراء عدلي مؤرخ في 28 شعبان 1394 (16 شتنبر 1974).

مطلب رقم 173 ل

تاريخ التقييد : 31 مارس 1978.

طالب التحفيظ : السيد عصفورى اسماعيل بن امبارك بن محمد مغربي مولود سنة 1926 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة فاضمة بنت عمد السلام ، ساكن بدوار ايت على اوبوهو خموجة ايت اوربيل دائرة الخميسات.

الاسم الذي يعرف به الملك حاليا : « دار عصفورى ».

الاسم الذي أعطاه طالب التحفيظ للملك : « دار عصفورى ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : الخميسات ، حي السعادة.

مساحته : 3 آرات تقريبا.

حدوده : شمالا السيد بنعيسى بن محمد الكرتيلي ، شرقا السيد عمر بن بنعيسى الرحالي ، جنوبا زنقة غير مسماة (ملك بلدي) وغربا السيد احمد بن الجيلالي العكيوى والرسم العقاري 44456 ر يسكنون جميعا بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : رسم ملكية عدلي مؤرخ في 19 صفر 1396 (20 يبراير 1976).

مطلب رقم 174 ل

تاريخ التقييد : 14 أبريل 1978.

طالب التحفيظ : السيد اونزارني بوعزة بن علال مغربي مولود سنة 1932 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة همو بنت سليمان ساكن بالخميسات ، شارع المتنبى رقم 2.

الاسم الذي يعرف به الملك حاليا : « اونزارني ».

الاسم الذي أعطاه طالب التحفيظ للملك : « أونزارني ».

نوعه : أرض مع بناية مجهزة للسكنى.

موقعه الخميسات ، شارع المتنبى رقم 2.

مساحته آران اثنان تقريبا.

حدوده : شمالا السيد بناصر بن البوهالي ، شرقا السيد الجيلالي ابن عمر ، جنوبا شارع المتنبى (ملك بلدي) ، وغربا السيد الجيلالي ابن قسو ، يسكنون جميعا بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – عقد خطي مؤرخ في 11 غشت 1969 ؛

2 – عقد خطي مؤرخ في 12 غشت 1963 ؛

عقد بيع محرر من طرف المحكمة العرفية للقبليين بتاريخ 5 مارس 1953.

مطلب رقم 175 ل

تاريخ التقييد : 10 أبريل 1978.

طالب التحفيظ : السيد بوشعيب بن لقسيمى بن العربى مغربى مولود حوالى 1925 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة شافية بنت الصحراوى ساكن بدائرة الرمانى جماعة لمزارعة دوار أولاد الحاج.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « بوخلفة »

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « بوخلفة ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : دائرة الرمانى ، قبيلة أولاد خليفة ، مغشوش ، دوار أولاد الحاج.

مساحته : 3 هكتارات تقريبا.

حدوده : شمالا وشرقا ورثة الحبيب بن الحسين ، جنوبا السيد محمد بن العونى وغربا السيد المسناوى بن احمد ثم ورثة حمان بن الحسين والمطلب رقم 38823 ر يسكنون جميعا بعين المكان

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – رسم شراء عدلي مؤرخ في 26 رجب 1378 (5 يبراير 1959) ؛

2 – رسم شراء عدلي مؤرخ في 26 رجب 1378 (5 يبراير 1959) ؛

3 – رسم شراء عدلي مؤرخ في 22 رجب 1391 (13 شتنبر 1971) ؛

مطلب رقم 176 ل

تاريخ التقييد : 11 أبريل 1978.

طالبو التحفيظ :

1 – السيد بنعبد القادر بن محمد بن علال بن العياشى مولود سنة 1916 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة كلثوم بنت الميلودى ؛

2 – السيد بعيز بن علال بن العياشى مولود حوالى 1907 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة زهرة ؛

3 – السيدة رقية بنت علال بن العياشى مولودة حوالى 1910 أرملة كلهم مغاربة يسكنون بدوار أولاد بوبكر قبيلة أولاد على عين السبيت دائرة الرمانى بصفتهم شركاء على الشياع حسب النسب التالية : 11 سهما من 14 سهما للاول وسهمان اثنان من ذلك للثانى وسهم واحد من ذلك للثالثة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « سيدى الجيلالى »
الاسم الذى أعطاه طالبو التحفيظ للملك : « سيدى الجيلالى » .
نوعه : أرض فلاحية.
موقعه : دائرة الرمانى ، جماعة عين السبيت قبيلة أولاد على دوار أولاد بوبكر.
مساحته : 5 هكتارات تقريبا.
حدوده : شمالا السيد عسو بن المهيسدى ، شرقا السيد رحو ابن الهيلع ، جنوبا السيد بوعزة بن عسو وغربا السيد بوعزة بن الباهية والرسم العقارى 7957 ر يسكنون جميعا بعين المكان.
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك :
1 – رسم شراء عدلى مؤرخ فى 21 ذى الحجة 1388 (10 مارس 1969) ؛
2 – رسم شراء عدلى مؤرخ فى 30 شعبان 1392 (9 أكتوبر 1972) ؛
3 – رسم شراء عدلى مؤرخ فى 28 شعبان 1394 (16 شتنبر 1974) ؛
4 – رسم اراثة عدلى مؤرخ فى 20 محرم 1368 (نونبر 1948) ؛
5 – رسم اراثة عدلى مؤرخ فى 20 ذى الحجة 1388 (10 يبراير 1969) ؛
6 – رسم شراء عدلى مؤرخ فى 9 شعبان 1362 (11 غشت 1943) ؛
7 – رسم ملكية عدلى مؤرخ فى 10 غشت 1943.

مطلب رقم 177 ل

تاريخ التقييد : 11 أبريل 1978.
طالبة التحفيظ : السيدة نجيم حليمة بنت العربى بن على مغربية مولودة حوالى 1932 متزوجة حسب الشريعة الاسلامية بالسيد نجيم على بن الحاج بنعاشير بن على ساكنة بدوار ايت الصغير قبيلة أولاد على جماعة عين السبيت دائرة الرمانى.
الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « عركوب ادريس ».
الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « عركوب ادريس ».
نوعه : أرض فلاحية.
موقعه : دائرة الرمانى جماعة عين السبيت قبيلة أولاد على دوار ايت الصغير.
مساحته : 4 هكتارات تقريبا.
حدوده : السيد بنعاشير بن بنداود ، شرقا السيد الجيلالى ابن عطية بن على ، جنوبا ورثة الحاج العربى بن شعطيط وغربا السيد نجيم على والرسم العقارى رقم 9245 ر ، يسكنون جميعا بعين المكان.
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك : رسم ملكية عدلى مؤرخ فى 26 ذى الحجة 1397 (10 دجنبر 1977).

مطلب رقم 178 ل

تاريخ التقييد : 13 أبريل 1978.
طالبا التحفيظ :
1 – السيد بوعزة بن على بن ميزة مغربى مولود حوالى 1928 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة ميمونة بنت بوعزة ؛
2 – السيد محمد بن على بن ميزة مغربى مولود حوالى 1938 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة غنيمة بنت عبد القادر يسكنان معا بدوار ايت لعروسى قبيلة النغامشة قيادة الزحيلكة بصفتهما شريكين على الشياع بنسبة متساوية.
الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « المرس ».
الاسم الذى أعطاه طالبا التحفيظ للملك : « المرس ».
نوعه : أرض فلاحية.
موقعه : دائرة الرمانى جماعة الزحيليكة قبيلة النغامشة دوار ايت العروسى.
مساحته : هكتار واحد تقريبا.
حدوده : شمالا غابة (ملك غابوى) ، شرقا وجنوبا السيد لمبلج ابن المحجوب والسيد أحمد بن فرحون وغربا السيد بعيز بن العسرى ثم ورثة الزحاف بن العسيرى والرسم العقارى 42682 ر يسكنون جميعا بعين المكان.
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك :
1 – رسم شراء عدلى مؤرخ فى 19 جمادى الاولى 1388 (14 غشت 1968) ؛
2 – رسم ملكية واراثة عدلى مؤرخ فى 20 جمادى الاولى 1377 (فاتح دجنبر 1957).

مطلب رقم 179 ل

تاريخ التقييد : 13 أبريل 1978.
طالبا التحفيظ :
1 – السيد بوعزة بن على بن أحمد مغربى مولود حوالى 1930 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة ميمونة بنت بوعمرو ؛
2 – السيد محمد بن على بن أحمد مغربى مولود حوالى 1938 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة غنيمة بنت عبد القادر يسكنان جميعا بدوار ايت لعروسى قبيلة النغامشة جماعة الزحيلكة دائرة الرمانى بصفتهما شريكين على الشياع بنسبة متساوية.
الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « لحويويطة ».
الاسم الذى أعطاه طالبا التحفيظ للملك : « لحويويطة ».
نوعه : أرض فلاحية.
موقعه : دائرة الرمانى جماعة الزحيلكة قبيلة النغامشة دوار ايت لعروسى.
مساحته : خمسة وعشرون آرا تقريبا.
حدوده : شمالا السيد بوعمرو بن امبارك ، شرقا السيد سعيد ابن الزحاف ، جنوبا الطريق المؤدية الى مولاى بوعزة وغربا السيد عاشور بن العياشى والرسم العقارى 42682 ر يسكنون جميعا بعين المكان.
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك : رسم شراء عدلى مؤرخ فى 5 ذى الحجة 1384 (8 غشت 1965).

مطلب رقم 180 ل

تاريخ التقييد : 14 أبريل 1978.
طالب التحفيظ : السيد ماجيد أحمد بن مولود مغربى مولود فى 4 يونيه 1937 ساكن بدوار الشيخ محمد اوعباس الخميسات.
الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « مباركة ».

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « مباركة » .
نوعه : أرض مشتملة على منزل للسكنى وأشجار.
موقعه : الخميسات.
مساحته 3 هكتارات و 12 آرا و 97 سنتيارا تقريبا.
حدوده : شمالا السيد بوهرارة خشان بن محمد بن موسى ساكن بايت العسرى القبليين ، شرقا السيد محمد بن قسو حتة ساكن بنفس العنوان والسيد الهاكور عبد الرحمان بن حتة ساكن بايت ايشى ، القبليين ، جنوبا الرسمين العقاريين 9232 ر و 10815 ر وغربا طريق آيت عبو (ملك بلدى).
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك : رسم ملكية عدلى مؤرخ فى 15 ربيع الثانى 1397 (5 أبريل 1977).

مطلب رقم 181 ل

تاريخ التقييد : 14 أبريل 1978.
طالب التحفيظ : السيد عمرى محمد بن مزيان بن بازيو التوزانى مغربى مولود سنة 1927 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة فاطمة بنت محمد ساكن بشارع محمد الخامس رقم 104 الخميسات
الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « مبروكة ».
الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « مبروكة ».
نوعه : أرض مع مقهى.
موقعه : الخميسات شارع محمد الخامس رقم 104.
مساحته : 80 مترا مربعا تقريبا.
حدوده : شمالا وشرقا السيد المكى بن أحمد ، جنوبا شارع محمد الخامس (ملك بلدى) وغربا السيد الجيلالى بن بن على ، كلهم يسكنون بعين المكان.
الحقوق العينية لا شيء.
أصل الملك :
1 – رسم ملكية عدلى مؤرخ فى 8 يبراير 1969 ؛
2 – رسم شراء عدلى مؤرخ فى 13 ذى القعدة 1388 (فاتح يبراير 1969) ؛
3 – رسم شراء عدلى مؤرخ فى 19 جمادى الاولى 1395 (31 مايو 1975) ؛
4 – رسم شراء عدلى مؤرخ فى 22 شعبان 1396 (19 غشت 1976).

مطلب رقم 182 ل

تاريخ التقييد : 14 أبريل 1978.
طالب التحفيظ : السيد حمادى اوعلى بن الجيلالى مغربى مولود سنة 1901 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة عائشة بنت محمد ساكن بدوار فويزاين قبيلة ايت عبو دائرة الخميسات.
الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « سهب الارنب ».
الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « سهب الارنب ».
نوعه : أرض فلاحية.
موقعه : دائرة الخميسات ، قبيلة القبليين دوار أيت قسو.
مساحته : 11 هكتارا تقريبا.
حدوده : شمالا أرض مستزجعة عن طرف الدولة ، شرقا السيدة فاطنة بنت قاسم ساكنة بعين المكان ، جنوبا ملك غابوى وغربا وادى اوشكات (ملك عمومى) والرسم العقارى 33666 ر.
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك : عقد بيع محرر من طرف المحكمة العرفية بايت جبل الدوم بتاريخ 27 يبراير 1957.

المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بالخميسات ،
محمد الهلالى.

محافظة العيون

مطلب رقم 276 ع

تاريخ التقييد : 8 مارس 1978.
طالب التحفيظ : السيد محمد بن عبد الصمد بن صالح بريهيمة ، المغربى الجنسية ، المولود سنة 1954 بطرفاية ، الاعزب ، المقيم بالعيون ، شارع مطيو مرطيس رقم 27.
الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « بوشايت ».
نوعه : أرض بها بناء ذو طابق أرضى وآخر علوى.
موقعه : العيون ، نهج ابيطو.
مساحته : 96 سنتيارا تقريبا.
حدوده : شمالا ، جنوبا وغربا طريق عمومية ، شرقا السيد الخليفة ابن محمد بن مويسى ، المقيم بنهج الجنرال بنس.
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك : رسم الملك رقم 589 ع بتاريخ 7 شتنبر 1968.

مطلب رقم 277 ع

تاريخ التقييد : 8 مارس 1978.
طالب التحفيظ : السيد على بن محمد الغزارى ، المغربى الجنسية المولود سنة 1924 بطرفاية المتزوج بالسيدة العالية بنت عبد العزيز ستة 1947 بالعيون ، المقيم بنفس البلدة والجاعل محل المخابرة معه بها ص ب 229.
الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « أكدال ».
نوعه : أرض عارية بها بناء ذو طابق أرضى.
موقعه : قرب الساقية الحمراء – العيون.
مساحته : 25 آرا تقريبا.
حدوده : شمالا شرقا وغربا الاملاك المخزنية ، جنوبا طريق عمومية
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك : ملكية بتاريخ 28 ربيع الاول 1398 (8 مارس 1978).

مطلب رقم 278 ع

تاريخ التقييد : 9 مارس 1978.
طالب التحفيظ : السيد الناجم بن المختار بن المحجوب ، المغربى الجنسية المولود سنة 1930 بآساتف (اقليم العيون) ، المتزوج بالسيدة الحميرة بنت فراجى سنة 1957 بالعيون ، المقيم بنفس البلدة ، كاطالونيا رقم 20.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « المختار ».
نوعه : أرض بها بناء ذو طابق أرضى وآخر علوى.
موقعه : العيون ، نهج على.
مساحته : 68 سنتيارا تقريبا.
حدوده : شمالا السيد الحافظ ولد السالك ، المقيم بشارع المدارس رقم 51 ، شرقا السيد محمد سالم ، المقيم بنهج على رقم 78 ، جنوبا طريق عمومية وغربا السيد محمد سالم بن عبد الحى ، المقيم بنهج على رقم 72.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك : عقد شراء بتاريخ 26 أبريل 1974.

مطلب رقم 279 ع

تاريخ التقييد : 9 مارس 1978.
طالب التحفيظ : السيد الناجم بن المختار بن المحجوب ، المغربى الجنسية ، المولود سنة 1930 بأساتف (اقليم العيون) ، المتزوج بالسيدة الحميرة بنت فراجى سنة 1957 بالعيون ، المقيم بنفس البلدة ، نهج كاطالونيا رقم 20.
الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « المختار 1 ».
نوعه : أرض بها بناء ذو طابق أرضى وآخر علوى.
موقعه : العيون ، نهجى المدارس وكواد يانا.
مساحته : 79 سنتيارا تقريبا.
حدوده : شمالا ، شرقا وجنوبا طريق عمومية وغربا السيد مصطفى ولد محفوظ ، المقيم بنهج المدارس رقم 6.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك :
1 – رسم الملك رقم 963 ع بتاريخ 14 يوليوز 1971 ؛
2 – عقد شراء بتاريخ فاتح يناير 1973.

المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بالعيون ،
أحمد الادريسى.

محافظة طنجة

مطلب رقم 11410 ط

تاريخ الايداع : 7 يبراير 1978.
طالبة التحفيظ : الدولة (الملك الخاص).
الاسم الذى أطلقته طالبة التحفيظ على الملك : « م م ش 25 ».
نوعه : أرض بها بناء طفيف.
موقعه : مدينة شفشاون.
مساحته : 3 هكتارات وآرا واحد 16 سنتيارا تقريبا.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك : الرسم العقارى رقم 1357 ت ت.

مطلب رقم 11411 ط

تاريخ الايداع : 7 يبراير 1978.
طالبة التحفيظ : الدولة (الملك الخاص).
الاسم الذى أطلقته طالبة التحفيظ على الملك : « م م ش 26 ».
نوعه : أرض بها بناء.
موقعه : مدينة شفشاون المحل المدعو « وطاء الحمام ».
مساحته : آرا واحدا و 40 سنتيارا تقريبا.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك : الرسم العقارى رقم 1572 ت ت.

مطلب رقم 11412 ط

تاريخ الايداع : 7 يبراير 1978.
طالبة التحفيظ : الدولة (الملك الخاص).
الاسم الذى أطلقته طالبة التحفيظ على الملك : « م م ش 20 ».
نوعه : أرض بها بناء.
موقعه : مدينة شفشاون قرب وادى فوارة.
مساحته : 3 آرات 70 سنتيارا تقريبا.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك : الرسم العقارى رقم 1784 ت ت.

مطلب رقم 11413 ط

تاريخ الايداع : 7 يبراير 1978.
طالبة التحفيظ : الدولة (الملك الخاص).
الاسم الذى أطلقته طالبة التحفيظ على الملك : « م م ش 14 ».
نوعه : أرض بها بناء.
موقعه : مدينة شفشاون.
مساحته : 7 آرات و 58 سنتيارا تقريبا.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك : الرسم العقارى رقم 1832 ت ت.

مطلب رقم 11414 ط

تاريخ الايداع : 7 يبراير 1978.
طالبة التحفيظ : الدولة (الملك الخاص).
الاسم الذى أطلقته طالبة التحفيظ على الملك : « م م ش 13 ».
نوعه : أرض عارية.
موقعه : مدينة شفشاون المحل المدعو « الدمومن ».
مساحته: 3 ءارات و 17 سنتيارا تقريبا.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك : الرسم العقارى رقم 1890 ت ت.

مطلب رقم 11415 ط

تاريخ الايداع : 7 يبراير 1978.
طالبة التحفيظ : الدولة (الملك الخاص).
الاسم الذى أطلقته طالبة التحفيظ على الملك : « م م ت 11 ».
نوعه : أرض بها بناء.
موقعه : مدينة تطوان المحل المدعو « القصبة ».

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مساحته : 4 هكتارات و83 آرا و 65 سنتيارا تقريبا.
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك : الرسم العقاري رقم 1919 ت ت.

مطلب رقم 11416 ط

تاريخ الايداع : 7 يبراير 1978.
طالبة التحفيظ : الدولة (الملك الخاص).
الاسم الذي أطلقته طالبة التحفيظ على الملك : « م م ش 22 ».
نوعه : أرض بها بناء.
موقعه : مدينة شفشاون المحل المدعو « ريف الصباني ».
مساحته : 9 آرات 61 سنتيارا تقريبا.
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك : الرسم العقاري رقم 1924 ت ت.

مطلب رقم 11417 ط

تاريخ الايداع : 7 يبراير 1978.
طالبة التحفيظ : الدولة (الملك الخاص).
الاسم الذي أطلقته طالبة التحفيظ على الملك : « م م ش 15 ».
نوعه : أرض عارية.
موقعه : مدينة شفشاون.
مساحته : 12 آرا 29 سنتيارا تقريبا.
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك : الرسم العقاري رقم 1929 ت ت.

مطلب رقم 11418 ط

تاريخ الايداع : 7 يبراير 1978.
طالبة التحفيظ : الدولة (الملك الخاص).
الاسم الذي أطلقته طالبة التحفيظ على الملك : «م م ش 12 ».
نوعه : أرض عارية.
موقعه : مدينة شفشاون المحل المدعو « الدمومن ».
مساحته : آران اثنان و 4 سنتيارات تقريبا.
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك : الرسم العقاري رقم 1932 ت ت.

مطلب رقم 11419 ط

تاريخ الايداع : 8 يبراير 1978.
طالبة التحفيظ : الدولة (الملك الخاص).
الاسم الذي أطلقته طالبة التحفيظ على الملك : « م م ت 1 ».
نوعه : أرض بها بناء.
موقعه : مدينة تطوان المحل المدعو فندق النجار قرب الجامع الكبير.
مساحته : آران اثنان و 12 سنتيارا تقريبا.
الحقوق العينية : لا شيء.
أصل الملك : الرسم العقاري رقم 2553 ت ت.

المحافظ ، رئيس مكتب التحفيظ بالمحافظة العقارية بطنجة ،
أحمد العمارتي.

ب – اعلانات بانتهاء التحديد (1)

محافظة أكادير

اعلانات
ينص عليها الفصل 101 من الظهير المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913)

تسليم نظائر جديدة لرسوم عقارية

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقاري رقم 38 س المؤسس للملك المدعو « ديلابي اميل » الكائن بدائرة انزكان ، المكان المدعو « الغياطن » وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذي كان سلم سابقا للمالك الاصلي ان هذا الاعلان يلغي النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقاري رقم 41 س المؤسس للملك المدعو « لي روزو » الكائن بدوار الدشيرة ، دائرة انزكان وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذي كان سلم سابقا للمالك الاصلي ان هذا الاعلان يلغي النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقاري رقم 56 س المؤسس للملك المدعو «بلفيسي 114 » الكائن بدوار الجرف ، دائرة انزكان وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذي كان سلم سابقا للمالك الاصلي ان هذا الاعلان يلغي النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقاري رقم 298 س المؤسس للملك المدعو

(1) ان آخر أجل لابداء التعرضات على مطالب التحفيظ المذكورة قدره شهران ابتداء من تاريخ هذا الاشهار
وتقبل التعرضات بمصلحة المحافظة العقارية وبمحكمة السدد وبمكتب القائد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

« بلفيسي 10 » الكائن بدوار الجرف ، دائرة انزكان وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصلى
ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 421 س المؤسس للملك المدعو « دار امزدر » الكائن بدوار بوزوك ، دائرة أولاد تايمة وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصلى
ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 489 س المؤسس للملك المدعو « لي روزو 2 » الكائن بدوار نبسر كاو ، دائرة انزكان وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصلى
ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 499 س المؤسس للملك المدعو « بلفيسي 7 » الكائن بدوار الجرف ، دائرة انزكان وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصلى
ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 677 س المؤسس للملك المدعو « ليزينو » الكائن بدوار تمرسيت ، دائرة انزكان وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصلى
ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 697 س المؤسس للملك المدعو « جوان » الكائن بدوار الدشيرة ، دائرة انزكان وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصلى
ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 714 س المؤسس للملك المدعو « مارى جان » الكائن بدوار البيض ، دائرة أولاد تايمة وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصلى
ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 720 س المؤسس للملك المدعو « دوسوس » الكائن بدوار الخميس ، دائرة أولاد تايمة وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصلى
ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 736 س المؤسس للملك المدعو « فال دوبيير » الكائن بدوار بوحمارة ، دائرة أولاد تايمة وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للملك الاصلى
ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعل محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 738 س المؤسس للملك المدعو « كونسيلياسيو » الكائن بدوار الكرارمة ، دائرة أولاد تايمة وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصلى
ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 755 س المؤسس للملك المدعو

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

« رايمـونـد » الكائـن بـدوار الشـراردة ، دائـرة أولاد تايمـة وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصلى

ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعـلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتهـا للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت بان يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 765 س المؤسس للملك المدعـو « بلفيـسـى » الكائـن بدوار قصبة الطـاهـر ، دائـرة انزكـان وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصلى

ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

***

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعـلام للعموم أن الدولة المغربية (الملك الخاص) الجاعلة محل اقامتهـا للمخابرة معها بادارة الاملاك المخزنية بأكادير ، طلبت أن يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 1709 س المؤسس للملك المدعـو « بلاد الخيحى » الكائن بدوار تمرسيت ، قيادة أيت ملول ، دائرة انزكان وذلك بسبب عدم ايداع النظير الذى كان سلم سابقا للمالك الاصـلى.

ان هذا الاعلان يلغى النظير المسلم سابقا.

المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بأكادير ،

محمد المستغفر.

محافظة الجديدة

مطلب رقم 26892 ج

اسم الملك : « أرض الحطة وفدان زهوة » ، موقعه دوار الحاج أحمد الجماعة القروية ، سانية بركيك ، قبيلة أولاد عمور الغنادرة ، خميس الزمامرة ، اقليم الجديدة.

وقع تحديده فى : 30 مايو 1975.

المساحة التى أظهرتها الخريطة المؤقتة : 40 ارا.

المجاورون : شمالا ورثة عبد الرحمان بن عائشة ، شرقا ورثة ميلود بن الحاج ، جنوبا مباركة بنت ادريس وورثة ميلود بن الحاج وغربا فاطنة بنت ادريس ولحسن بن عائشة.

طالب التحفيظ : محمد بن بوشعيب بن الحاج أحمد ، الساكن بدوار الحاج أحمد ، فرقة لعثامنة قبيلة أولاد عمور الغنادرة ، خميس الزمامرة ، اقليم الجديدة.

مطلب رقم 26893 ج

اسم الملك : « جنان سى الباين » ، موقعه دوار أولاد الحاج أحمد جماعة سانية بن بركيك ، أولاد عمور ، دائرة خميس الزمامرة.

وقع تحديده فى : 30 مايو 1975.

المساحة التى أظهرتها خريطة التحديد المؤقتة : هكتارا واحد و 50 آرا.

المجاورون : شمالا لحسن بن الشويخ ، شرقا على بن جدية جنوبا طريق عمومية عرضها 10 أمتار تؤدى الى دوار أولاد الحاج احمد ومن ورائها ورثة ادريس بن الحاج أحمد ، محمد بن ميلودى ، لحسن بن الشويخ وغربا ورثة عبد الله بن الحاج ، احميدة بن عباس المصدق بن بوعزة ، محمد بن الكاوى ، كلهم ساكنون بعين المكان.

طالب التحفيظ : السيد محمد بن بوشعيب بن الحاج أحمد المنديلى ساكن بدوار أولاد الحاج احمد ، فرقة العثامنة ، جماعة سانية ابن الركيك ، قبيلة أولاد عمور الغنادرة ، دائرة خميس الزمامرة ، اقليم الجديدة.

مطلب رقم 36255 ج

اسم الملك : « حـرشـة » ، موقعه زنقة عبد المومن الموحدى ، رقم 77 ، الجديدة.

وقع تحديده فى : 31 مارس 1972.

المساحة التى أظهرها التصميم العقارى : 45 سنتيارا.

المجاورون : شمالا زنقة كولبير ، شرقا الرامـى الحاج محمد جنوبـا الرامـى الحـاج محمـد وغربـا الرامـى الحـاج محمد ، ساكن بعين المكان.

طالبة التحفيظ : السيدة الحاجة شهلال ، الضاوية بنت الجيلالى ساكنة بزنقة لاموت بيكى ، رقم 14 ، حى البركاوى ، الجديدة.

مطلب رقم 39817 ج

اسم الملك : « دار أحمد » ، موقعه دوار العثمانة ، سيدى بنور اقليم الجديدة.

وقع تحديده فى : 13 يونيه 1974.

المساحة التى أظهرتها خريطة التحديد المؤقتة : 136 مترا مربعا.

المجاورون : شمالا ممر غير نافذ ، وطامـو بنت عبد السـلام شرقا العايدى بن أحمد بن الجيلالى ، وممر غير نافذ ، جنوبا فاطنة بنت عبد القادر ، وممر غير نافذ وغربا أحميدو بن أحمد وعائشـة بنت أحمد.

طالبة التحفيظ : السيدة عائشة بنت أحمد بن الحاج الطاهـر ومن معها ، الساكنة بدوار العثمانة ، سدى بنور، اقليم الجديدة.

مطلب رقم 40275 ج

اسم الملك : « ملك بن الصافى » ، موقعه بشارع الحسن النورى الزنقة 16 ، سدى بنور ، اقليم الجديدة.

وقع تحديده فى : 11 يونيه 1974.

المساحة التى أظهرتها خريطة التحديد المؤقة : 100 متر مربع.

المجاورون : شمالا مصالحة ادريس ومن معه ، شرقا زنقة غيـر مسماة ، جنوبا عبد المجيد بن البحبوحـى والمطلب رقم 40271 ج وغربا المطلب رقم 40271 ج ، والمطلب رقم 40290 ج.

طالب التحفيظ : بن الصافى عبد الرحمان بن على بن عباس الساكن بدوار الشراعبة ، فرقة أولاد أحمد ، قبيلة أولاد بوزرارة ، سيدى بنور.

المحافظ ، رئيس مكتب التحفيظ بالمحافظة العقارية بالجديدة ،

مصطفى الناصرى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

محافظة خريبكة

مطلب رقم 7312 د

اسم الملك : « دار سيدى حمزة » ، موقعه اقليم خريبكة ، درب المعلم عبد السلام ، رقم الدار 7.

وقع تحديده فى : 22 يبراير 1978.

المساحة التى أظهرها التصميم المؤقت : 96 مترا مربعا.

المجاورون : شمالا وشرقا وجنوبا ، (الملك العمومى البلدى) وغربا السيد الزنيدى قدور ، الساكن بزنقة بنى عمير ، خريبكة.

طالب التحفيظ : السيد دكى محمد بن قدور بن العربى ، الساكن بزنقة أيوب ، رقم 7.

مطلب رقم 7345 د

اسم الملك : « محجوبة » ، موقعه اقليم خريبكة ، مدينة خريبكة تجزئة متيريف ، قطعة رقم 49.

وقع تحديده فى : 24 يبراير 1978.

المساحة التى أظهرها التصميم المؤقت : 99 مترا مربعا.

المجاورون : شمالا وشرقا : السيد محمد بن عبد السلام ، الساكن بعين المكان ، وغربا زنقة (الملك العمومى).

طالب التحفيظ : السيد حسو موسى بن عبد الله بن أحمد ، الساكن بزنقة أم الربيع ، رقم 21 بمدينة خريبكة.

مطلب رقم 7447 د

اسم الملك : « دار طالب الهدى » ، موقعه اقليم خريبكة ، ومدينة خريبكة ، درب الخوادرية القديم.

وقع تحديده فى : 20 يبراير 1978.

المساحة التى أظهرها التصميم المؤقت : 94 مترا مربعا.

المجاورون : شمالا وشرقا وجنوبا وغربا الملك العمومى البلدى

طالب التحفيظ : السيد طالب الهدى الحاج البشير بن ابراهيم ابن حمادى ، الساكن بدرب الخوادرية بمدينة خريبكة.

مطلب رقم 7452 د

اسم الملك : « وردة » ، موقعه اقليم خريبكة ومدينة خريبكة ، درب الحيرش زنقة رقم 23.

وقع تحديده فى : 22 يبراير 1978.

المساحة التى اظهرها التصميم المؤقت : 72 مترا مربعا.

المجاورون : شمالا السيد الطرير احمد ومباركة بنت محمد الساكنان بعين المكان ، شرقا الزنقة رقم 7 (للملك البلدى) ، جنوبا السيد فالة بوشعيب الساكن بعين المكان وغربا ممر (للملك البلدى).

طالب التحفيظ : السيد حمراوى سليمان بن محمد درب الحاج الحيرش ، الزنقة 7 ، الرقم 23.

مطلب رقم 38204 ص

اسم الملك : « الحوض » ، موقعه اقليم خريبكة ، درب الخوادرية زنقة 2 قطعة رقم 633 و 634.

وقع تحديده فى : 15 يبراير 1978.

المساحة التى اظهرها التصميم المؤقت : 600 متر مربع.

المجاورون : شمالا وشرقا وغربا الملك العمومى البلدى ، جنوبا السيد ترس عبد الله الساكن بدرب الخوادرية بلوك 12 رقم 291 بمدينة خريبكة.

طالب التحفيظ : السيد العربى بن بوزكرى العبدونى ، الساكن بدوار أولاد علال ، فرقة أولاد عبدون ، قبيلة أولاد بحر الصغار ، دائرة خريبكة.

المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بخريبكة ،

محمد لزريقى.

محافظة مراكش

مطلب رقم 14966 م

اسم الملك : « البنك الوطني التجارى والصناعى لافريقيا » موقعه ورزازات ، شارع محمد الخامس.

وقع تحديده فى : 11 مايو 1977.

المساحة التى أظهرتها الخريطة العقارية : 18 آرا و 33 سنتيارا بدلا من 20 آرا المصرح بها فى مطلب التحفيظ.

المجاورون : شمالا الملك المسمى « مركز ورزازات الدولة » مطلب رقم 17507 ، شرقا الملك المسمى « كونير » مطلب رقم 15573 ، جنوبا شارع محمد الخامس (الاملاك العامة) وغربا المطلب رقم 15275 عقار مخزنى رقم 674 ورزازات.

طالبة التحفيظ : الشركة العقارية لافريقيا الشمالية شركة خفية الاسم مركزها الاجتماعى بالدار البيضاء ، 28 ساحة فرنسا ، النائب عنها السيد رونى سرشان الجاعل محل المخابرة معه بمراكش مكاتب فرع البنك التجارى والصناعى لافريقيا.

مطلب رقم 21597 م

اسم الملك : « الرميلة » موقعة اقاليم القلعة ، دائرة سيدى بوعثمان ، جماعة أربعاء لعكرمة ، دوار أولاد وكاد المكان المدعو رأس العين.

وقع تحديده فى : 13 يبراير 1970.

المساحة التى أظهرها التصميم العقارى : 3 اهكتارات و 36 آرا و 10 سنتيارات.

المجاورون : شمالا ممر عمومى عرضه 10 أمتار ومن ورائه الملك المسمى الرميلة الصك العقارى رقم 4636 م ، شرقا سوق الاحد ومطلب التحفيظ رقم 20928 ، جنوبا وادى تانسيفت وغربا السيدة حادة بنت العربى بن قدور.

طالب التحفيظ : السيد أحمد بن محمد لحسن الرحمانى الساكن والجاعل محل المخابرة معه بدوار أولاد عكاد ، فرقة أم على ، المحل المدعو رأس العين ، قبيلة الرحمانة الجنوبية ، دائرة سيدى بوعثمان.

المحافظ ، رئيس مكتب التحفيظ بالمحافظة العقارية بمراكش ،

القنفود الكوشى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.